



حکام تو باد احمد کار تو
خدا بد کنی نکند از تو

محلہ موزدہ مورخہ
اولاں وقف منزل
شیخ مبارک دینی
امین غفرلہ
اندر حسن الکر
ما فیہ حسن

وقف

٧٠

اعلم ان كل مصدرة ترتب على فعل فمر حيث انها تنجي للمفعول من فائدة ومن حيث انها طرف
لغير غاية ومن حيث انها مطلوبة لتعطي نفعاً على ما لاقدام على الفعل من عوضاً ومن حيث انها
لنفع على ما لاقدام على الفعل من غلة فغاية فافادة والغاية متحدان بالذات محلان بمقتضى
كما ان الغرض والغاية يتكاملان الغرض بالنسبة الى الفعل وهذه فائدة جليلة فليكن
على ذكر منك يتفكك في مواضع كثيرة مصنفك للمصنف الشريف

[illegible]

مملکت آباد السیاحیہ مختلفہ المجمعہ
المودف النیس فی تفسیر
محمد قاسم اللہ
عبد الحق

SOLEYMANIYE G. KUTUPHANESİ	
Kısım:	Seyyid Nazif ef.
Yeni Kayıt No.	
Eski Kayıt No.	204
Tasnif No.	237.4

كتاب الطهارة	كتاب الصلوة	كتاب الزكاة	كتاب الصوم	كتاب الحج
١	٦	١٢	١٢	١٥
كتاب النكاح	كتاب الطلاق	كتاب الغنائم	كتاب الأيمان	كتاب الحدود
١٦	٢٥	٤٠	٣٣	٤٦
كتاب الميراث	كتاب الجهاد	كتاب لفظ الكفر	كتاب القبط	كتاب اللفظ
٤٩	٥٠	٥٢	٥٥	٥٦
كتاب الأيمان	كتاب المفوض	كتاب الشك	كتاب الوفاء	كتاب البيع
٥٧	٥٨	٥٨	٥٩	٦٢
كتاب السلم	كتاب الكفالة	كتاب الحوالة	كتاب الوكيل	كتاب الزهارة
٧١	٧٥	٧٩	٨٠	٨٦
كتاب الوكالة	كتاب الدعوى	كتاب الإفراء	كتاب الصلح	كتاب المضاربة
٩٥	٩٩	١٠٩	١١٣	١١٦
كتاب الودعة	كتاب العارية	كتاب الهبة	كتاب الإجارة	كتاب الأجر
١١٨	١٢١	١٢٢	١٢٥	١٣٨
كتاب المكاتبة	كتاب الولاء	كتاب الأكرام	كتاب الحجر	كتاب المأوى
١٣٢	١٣٣	١٣٥	١٣٦	١٣٧
كتاب الشك	كتاب الشفعة	كتاب الفسخة	كتاب المراءعة	كتاب المسامحة
١٣٧	١٤١	١٤٥	١٤٦	١٤٨
كتاب الزنا	كتاب الأصحبة	كتاب الكراهية	كتاب الرهن	كتاب الجلباب
١٤٩	١٥٠	١٥٠	١٥٩ (١٥٨) ١٦٩	١٦٧
كتاب احتساب الأموال	كتاب الأثرية	كتاب الصدقة	كتاب الديانة	كتاب الوصايا
١٦٣	١٦٤	١٦٥ (١٥٦) ١٧٠	١٧٣ (١٦٦) ١٧٤	١٧٤
باب تصرفات الميراث	كتاب الفرائض	كتاب مسألي	كتاب مسائل	كتاب مسائل
١٧٦	١٧٤	١٨٣	٢٠٠	٢٠٠

كتاب المسائل

ما ذكره في كتابه من الأحكام الشرعية الإسلامية مع ما يؤول إليها من الاستصحاب من قول الله تعالى
 إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا
 حيث قالوا من حيث حال من هؤلاء ما يجب رتبة إلى إبطال ما بعده من قوله تعالى
 محمد بن عبد الله بن علي بن أبي طالب
 كتاب ما ذكره في كتابه من الأحكام الشرعية الإسلامية مع ما يؤول إليها من الاستصحاب من قول الله تعالى
 إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيرا
 حيث قالوا من حيث حال من هؤلاء ما يجب رتبة إلى إبطال ما بعده من قوله تعالى
 محمد بن عبد الله بن علي بن أبي طالب

و

أدركت من كتبهم فيها من حيث وعرضها جدي في بعض النسخ إن شاء الله
 تقول في جنسها وإن شئت فقلها وإن كان أحدهما مع جنسها وانفرد
 كل واحد منهما لا يجوز للنفقة أن يفتى إلا بقول في جنسها وإلا فمقتضى قول في جنسها
 الخلف فيها أبو يوسف ومحمد فالنفقة بخلاف ما يفتى بقولها ما دام المقتضى
 الحكم لا يقول في جنسها وقال الفضل في النفقة والمقتضى على الزوج أن يقول في جنسها
 برقع على ذلك فإنه وإن وجد في المقتضى والمقتضى ذلك المقتضى سواء تقرر في المقتضى

المتقاضيان يدفع كل واحد منهما صاحبه شيئا من ثمنه لا يشترط أن يكون ثمنه
 اشتراكية ولو لم يكن أصحها أو أنه فقال لها أبرئ من المهر فصح في ثمنه قبل
 للبراءة للنفقة والداعي إلى التراجع وقال ما تمناه وأوتوا البراءة على ذلك في ثمنه
 عند الشك لا يبرأ وهو رتبة زاهية ففتى من خط الوالد رحمه الله تعالى

ترتيب فاحصه خارج قضاءه وما داخل قضاءه برسمك حتى يكون شره كونه فصل حضور
 التمسك اجرت قد تم لم يبق شره حلالته راجعاً اجرت قد تم لم يبق قضاءه زمانه شره حلالته
 بكذا اجري حكم التمسك في حلالته وشره رتبة دفعه حرام دون رتبة دفعه حلالته
 لاخذ لاجرة القدم سواء كان في داخل قضاءه أو لا كما في الجارية والوهر كسوة العبد
 بعد رسول الله تعالى والراشي والمرش والراشي المعطى والمرش مؤلّاخذ علم الراشي حرام
 وهو إلى برهنة الرجل والراشي الحكم ما لم يطل فلو دفع أحد شيئا من المال إلى أحد لم يملكه
 ليعينه في أخذ حقه من ظالم أو يفتح عنه ضرراً فيسلك برتبة منتهية بل جارية كذا ذكره في حقه

كتاب المسائل

كتاب المسائل

كتاب المسائل

كتاب الطهارة
في كتاب الطهارة وكلام الكس والاسنفاد والورق لاسنفاد كالماء على اليد والوجه
وتسليم عود الاربعين ثلثا ووضع على سائر وان كان ما يعرف من بين يديه ووضع يد على اليد على عود الاربعين ثلثا
والسقاء والاسنفاد في الوضوء وحسب السجدة في جميع الاعمال ونحوها للوضوء في كل حال والركن للوضوء في كل حال

كتاب الطهارة
مسألة استسنى او لان كسنة حدث واقع اوله يدي او لمد يدي الى
أبدست الكنى لازم اوله يدي او لمد يدي الى
فوق على وضوء وان كان محدثا فشكل في الوضوء فهو على صفة لان شكل
لا يعارض اليقين فيما يتقن به لا يرتفع بشك وعنه يخرج قال المتوضي
اذا ذكر انه دخل موضع الخلاء لقضاء الحاجة وشك ان يخرج قبل ان
يقضيها او بعد ما قضىها فعليه ان يتوضأ لانه الظاهر من حاله انه ما خرج
الا بعد قضائها وكذلك المحدث اذا علم انه جلس للوضوء وضوءه
وشك انه قام قبل ان يتوضأ او بعد ما يتوضأ فلا وضوء عليه لا الظاهر
انه لا يقوم حتى يتوضأ والبناء على الظاهر واجب ما لم يعلم خلافه المبرور
في كتاب الطهارة قبل باب التبرير في تحيينا
ذكرى باشنده باش بولس اما احتلام او لدغ من ذكر ابله شربة عا
زبد غسل لازم اوله يدي او لمد يدي الى
نوم مضطجعا ايه اما فاما باخود قاعدة ايه اكر قبل النوم ذكرى
منه ايه غسل لازم اوله يدي او لمد يدي الى
في جليله بل لا بد من ذكره ان كان ذكره من قبل النوم فلا غسل عليه
وان كان ساكنا فعليه الغسل هذا اذا نام قائما او قاعدا فاما اذا نام
مضطجعا او يقف ان من عليه الغسل فانه كور في الجبل والرجفة وهذه
المسئلة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون من احوالهم للامام العلامة طاهر
بن اسلام بن ماسع الانصار الحارزمي في الباب الثاني في الورق الثاني
مسألة برخص كبرك او زير يدي بوز طون فذه بر كسنة اوله يدي او لمد يدي الى
اوله يدي او لمد يدي الى

Handwritten marginal notes in Arabic script on the right side of the page, providing commentary and additional rulings related to the main text on purification.

صودر منفصل ايه جائز اوله متصل ايه جائز اوله زيرا
صورت انفصاله حوض مسقف اتصاله قصه من كسنة
ور الحوض الكبير اذا ايجد ماوه فغسل انسان فيها نقيا فتوضأ
من ذلك الموضع ان كان الماء منفصلا من ايجد جاز التوضي به اذا
هو بمنزلة المسقف وان كان متصلا لا يجوز ان هو بمنزلة القصه
من واقعات حسامي في باب الطهارة في طهارة التوضي في
الورق الثاني تحيينا
اما شفا ياننده جرياني اوله شرعا في برندن ابدست الكنى
جائز اوله يدي او لمد يدي الى
لا يتغير حكمه بانقطاع الاعلى يجوز التوضي بما يجري فيه من فاضي
خان في كتاب الطهارة في الورق الاول في حاكم
قوله سي متجنس اوله فذه لوله سندن في مقدار الكنى ايه الظاهر
اوله يدي او لمد يدي الى
اوله يدي او لمد يدي الى
لا يظهر ما يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث مرات وقال بعضهم
خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يطهر لنفسه الماء بما جرى عليه
والاول احوط من فاضي خان في كتاب الطهارة في فصل حمام
مسألة جنب اوله يدي او لمد يدي الى
حج من ايه سوفاسد اوله يدي او لمد يدي الى
من غسل شي في اناء لم يسد عليه الماء اما اذا كان بيل بميلام
افسه وكذا حوض الحمام على هذا خلاصة في كتاب الطهارة
في الفصل الاول في الورق الثالث تحيينا
واقع اوله يدي او لمد يدي الى
ما يحس متغير اوله يدي او لمد يدي الى
انه كانه كبير فهو بمنزلة البصر لا يتنجس الا ان يتغير طعمه اوله يدي او لمد يدي الى

Handwritten marginal notes in Arabic script on the left side of the page, providing commentary and additional rulings related to the main text on purification.

دو کلام سفقا وکلام اخری در بیان نظائر کلامی که در این کتاب آمده است

حكم بالحيث
امارة صلت ومعاودة الصلاة
جاءت صلاة لا تترك الصلاة
فما سجدت الصلاة على كل حال
وم لا تترك الصلاة
طاهر من كل عذر
الحجرات ولو صلي مع من
جاءت الصلاة لا تترك الصلاة
عند التيمم والماء
حال بطلان الصلاة
من سجد في الصلاة

ار السرة في كتاب الطهارة في الورق الثاني **مسألة** صاحب عذر
اولا ان يدست الرب خفن كيب بعد الوقت مدته دك اصحابك
او زربت مسج جاز او لم يمسج **جواب** طهارة كاط او زربت كيب بكون
جاز او لم يمسج بكون وجب او زربت بكون وقت وضوءه بكونه منقطع
اولا وقت لبسه سائل اوله وبالكسده بيله سائل اوله با وقت
وضوءه سائل اوله وقت لبسه منقطع اوله صوت اوله اصحابك
باقبله سائل اوله وقت لبسه منقطع اوله صوت اوله اصحابك
مسج ايد بكونه جاز او لم يمسج **جواب** وبان ذلك ان صاحب العذر اذا توضأ
وليس فيه هذه اربعة اوجه اما ان كان الدم منقطعا وقت الوضوء
او بالكلية واما سائلها فانه كان منقطعا في كل حكم الاصحاح
لان السائل وجد عقب اللبس فكان اللبس على طهارة كاطه لم يمسج
اكثر الى القديس ما دامت الحلة باقية واما الفصول الثلاثة فانه يمسج
ما دام الوقت باقيا فاذا خرج الوقت نزع حنيفة وغسل رجليه عند
اصحابنا الثلاثة من البدائع الصنائع في ترتيب الشرائع **مسألة** نوبه
منى اصابت ابلكه فركت ايد شرعا طاهر او لم يمسج **جواب** اوله ان
نوب كيب او لم يمسج وعقب البول لما بلكه استنجى باليد اليه **النوب** بطهر
بالرك من المنى لا في السنتين انه يكون النوب جديدا او منى عقب
بول لم يزل بالما وكذا في شرح الكفر لابن نجيم **مسألة** زيدك فوالله
ايدك اقل شرعا بكوني بوزيلوري **جواب** وجع ايد حفره بوزيلوري
والا فلا شئ كم كوزده رمد وعش وركب اوله يا جفني **مسألة** ايد بوزيلوري
مسج اوله صاحب عذر او لم يمسج **جواب** خرج من اذنه في خروج بوجع نقص
لانه يكون من الجراحة والا فلا ينقص في عينه رمد او عش فيخرج البصر
البصر مع سيلان الدمع في اكثر الاوقات انه خرج منها الدمع ينقص وان
سج كان صاحب عذر وسباني بيانه كما اذا كان بجاي بالعين غيب
ينفع العين المحيطة وسكونه الرادع في العين يسفي ولا ينقطع من الدم

بوقت وضوءه منقطع اوله
مسج نوبه
ار منى رخت او زربت او لم يمسج
فانه ميت ومن اوسوب كل ايد
صوتك ايد او صاتي شعرك او لم يمسج
طاهر او لم يمسج اوله صوتك
نوبه شرعا جاز او لم يمسج **جواب** اوله
او لم يمسج

لكن ان حكم كثر من حنيفة او لم يمسج
بكي او لم يمسج وعقب البول لما بلكه
استنجى باليد اليه
استنجى باليد اليه

دخول وقت وضوءه

حكم بالحيث
امارة صلت ومعاودة الصلاة
جاءت صلاة لا تترك الصلاة
فما سجدت الصلاة على كل حال
وم لا تترك الصلاة
طاهر من كل عذر
الحجرات ولو صلي مع من
جاءت الصلاة لا تترك الصلاة
عند التيمم والماء
حال بطلان الصلاة
من سجد في الصلاة

كتاب الطهارة في الورق الثاني **مسألة** صاحب عذر نوبه
صاحب عذر ابتداء عذري وقت صلوتي كاستنجاب ايد ان استنجيا
حكم ايد به يعني وقت صلوته حدثن خالي ايد ست الوب نماز
فلا حتى زمان بوليه اما بقاوه وقتن بوجده حدتك وجودي
كفايت ايد اما ز والده حقيقة انقطاعك استنجيا بشرطه **مسألة**
العذر ابتداء من شوب عذره تمام وقت صلوة ولو حكما بان لا
في وقت صلوة زمانا بتوضاء ويصلح به خالبا غير حدث وفي البقا
كفي وجوده في جزء من الوقت وفي الزوال شرط استنجاب الانقطاع
حقيقة من الدرر والعذر في كتاب الطهارة في باب دماء **مسألة**
صاحب عذر اولان كسده ضو كبراهه نوضي ايد وب بعد اول ايد
ايد جده نماز بن ادا جاز او لم يمسج **جواب** جاز او لم يمسج ولا
خرج وقت دخول وقت دكلدر وينقصه خروج الوقت لا
دخوله احراز غير قول زخرج فان الناقض عنده دخول الوقت لا
ومن ابي يوسف رجع فانه الناقض عنده كلاهما فيصلي من توضاء
قبل الزوال الى اخر وقت الظهر خلا لابي يوسف وزخرج فانه
حصل دخول الوقت لا يخرج لابعث طلوع الشمس من توضاء قبله
اي من توضاء قبل طلوع الشمس لكن توضاء بعد طلوع الشمس فلا رفر
فانه وجد الناقض عنده وعند ابي يوسف وهو خروج لا عند زخرج
فانه الناقض عنده الدخول ولم يحصل من مصدر الشريعة في كتاب
الصلوة في ارباب الجيوش **مسألة** جباة اوله كسده صفق ايل فان
يا ايدك افر احي ايد بكوني بوزيلوري **جواب** قول جبار او زرت
ناقضه افر اجده خروج بولنور وبشله خرج دم من الفرج بصر
ولولاه ما خرج نقص في المتخار لان في الافراج خروج جازم بانه في
كتاب الطهارة في الفصل الثالث **مسألة** ذبح اولنيمان جواك ككي
دخول مدار اولوب اشناع جاز او لم يمسج **جواب** فرب من ايد جاز

حكم بالحيث
امارة صلت ومعاودة الصلاة
جاءت صلاة لا تترك الصلاة
فما سجدت الصلاة على كل حال
وم لا تترك الصلاة
طاهر من كل عذر
الحجرات ولو صلي مع من
جاءت الصلاة لا تترك الصلاة
عند التيمم والماء
حال بطلان الصلاة
من سجد في الصلاة

ان يتوضأ ويصلي

حكم بالحيث
امارة صلت ومعاودة الصلاة
جاءت صلاة لا تترك الصلاة
فما سجدت الصلاة على كل حال
وم لا تترك الصلاة
طاهر من كل عذر
الحجرات ولو صلي مع من
جاءت الصلاة لا تترك الصلاة
عند التيمم والماء
حال بطلان الصلاة
من سجد في الصلاة

واما قصه وحوادث لا نستحق ان نالطبع
 الكمال بعض الصور انما قصه لا نزال العبد
 والالطاع ان قصه الوصور العبد
 لانه لا نزال العبد لان الدم سبل مرة ويطمع
 اخرى فتوكان الالطاع العبد بعض الصور
 الباقى لا يفي في الوصى امار الله واليه
 قصه فليس الالطاع عفا ولم يفي صلا
 بين الدين لغير الخرج من طهاره محيط
مسند نال واما غارة ورويت موت
 متجسس اوله قد تظير وكل استعانة
 حارة واريد **احاديث** حاد اولوب
 قاندره قد في الحال لغير بعضه
 منضم اولوب لاني في باقية ظاهر ور
 اما اولوب اولوب سبل اختلافة درام
 محمد تولى اورنه خي اولوب اكلي حاز
 اولوب حازي باقر باوري باصليت
 عيين اعلام الافرعه بيع حاز اولوب
 يوسف قول اورنه باصليت نظيره بعد
 انظمة مع مان اولوب فتوى وحى نور
 درو مشد صنفه وجرى اوج دفعه
 صو وضع اولوب اورنه كليه كده
 النظمه اولوب ور عرزه قنباي
 وحى مصر حازا مالده اولوب نال
 نالده نيس اولوب اصلحه وحى
 محال بوغلي وحى براو لغير وحى
 صو نوربا وحى كره صو كيه قنباي
 طاهر اولوب ومشد روى محالى توقف
 محالى بن تحصيل انام بصب عليه
 الماء وقلعه الدمن فرغ نيس ركبا
 ليعمل ثوبا نظيره نتي ونظر العسل الحن
 قنباي اولوب بصب عليه مار قنباي حى
 الى العذر الاول ثوبا نظيره الحن
 سارا الهام في ثاب نظيره الاي حارة
 مات في محال كان حاد او هافلا
 سمن نوضه الى بعض قور ما حو لها فاق
 واسم صو واكل ما سواه وان كان
 زانباي حاد ما لم يبيع العذر الكثر مام
 قد جيا طري نظيره حازان حاد الى
 حارة ماتت في دين يبيده وان كان
 حاد قور ما حوله وشمع مال في اكله
 كل شي وان كان ذابا لا شمع
الاركان الاربعة في قول الى يوسف
 من طهاره راجع العاوي في العصور الاول

عورتیں

[illegible]

هذا هو الذي في الحرم كحل لا يمان
الحرم
 زينة فصل لازم اوله في اغنية صول
 دوكل كفايت ادر من يوف غيرة اكل ادر
 صائم ادر غيرة اكل ادر
 ادر ادر غيرة اكل ادر
 يوق ادر غيرة اكل ادر
 اكل مستخدم في غيرة اكل ادر

في كتاب الطهارة في
باب الغرور بغيره
قوله اياكم استخار

[illegible]

سجدہ
ایضاً

افضل

وقال بعضهم الورق تابع ما رمضان وبق بعضهم تابع ما الزواج قال الواحدى فى كتابه لم يصل
الزواج لم يصل الورق بحكمة فاصح القول ان الورق انصاعا عليه العمود جزا ما هو مطلوب للزواج

زحاجب و در
 ان صلوة القدر و ارعاب **الصلوة**
 من اجل ما في الاوقات **الارباب** و في خطبته
 و التذلل و زنا فليطلب منه
 اعلم انهم هم **الصلوة**
 سكر الله و البر و الحق
 افضل اذ كان **الصلوة** عن تكاسل
 صدق و ايقان و حضور
 احوا **الصلوة** لا الا الله و
 اليك و طيبه و لا الا الله و
 بها احوالا و قمع بها احوالا
 طين كسككة باوذ **الصلوة** و
 منور **الصلوة** فضا **الصلوة** بجار
 خد آيتي و ايكين او طع عروبي
 آيتي بيزيد و **الصلوة** بوز
 محمد عاز و دار **الصلوة** و
 غاوش ابر و **الصلوة** و
 رات باشه و **الصلوة** و
 خطيب بزرده انا و **الصلوة** و
 كلامه و **الصلوة** و
 رفته الى **الصلوة** و

[illegible]

الفقر

[illegible][illegible]

الزروع

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

三

11

برنگ

[illegible]

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية
والمصنف هو الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل...

وساير متاعا مستغنى او يكتسب او يملك جاز او كره دلو سو ال
اولند فده اولماز دلو جواب ويريلوب تاتار خاندن نقل بالمش
ايكن حالابا بنفسي اولان عرب اقدى خلافت قنوي ويريك
اختلال وانع اولوب حاكم حكيمه ومسلانر عله مسترد اولند
منقبيل خطاد من مصونر دكلدر صواب بنفسي ايسه على التفصيل
جواب بويريلوب مثاب اولند **جواب اول** صوابه
ريجا وما ابرى نفسي ولا اركبها زيراز بلعنتك بوجوه و لو
بلى الميت وصار زابا جاز دفي غيرة في قبره وذرة والبنا عليه
قولي ساير كتب فتاواه مخالف كورنكده فارس ميدان افاده اولان
مجوم و منقول استاذنا استاذ العالم حوي زاده نال في
العقب مراده حضرت بربنه مراجعت اولند فده ظاهر بوديك لجار من
منصوب به يه يا خود مطلق مملوكه يه كوره اولوب مغيرة بموقوفه
كوره اولمايه ديوب بخود حوي بويريلوب و لو بلى الميت اح
اقول الظاهر ان هذا الارض المنصوبة او في المملوكه مطلقا لا
في المقبرة الموقوفة اذ لا يجوز ذرعه ولا البناء عليه فتاوى فاضل
مغيرة قديمه لاهل محله لم يبق فيها اثار المقبرة بل بياح لاهل محله الانواع
بها قال ابو جعفر ولا بياح وان كان فيها حشيش قال حشيش فيها
ويخرج الى الدواب وهذا البس فخر سال الدواب فيها حر حر
حوي زاده رحمه الله تعالى مقبرة كانت للمشركين ارادوا ان يخطوها
مقبرة للمسلمين فهدا على وجهين ان كانت اثارهم قد اندرست
فلا بأس بذلك وان بقي اثارهم وشي من عظامهم فانه ينشئ ويقبر
ثم يجعل مقبرة للمسلمين الا ترى ان موضع مسجد رسول الله صلى الله
صلى الله عليه وسلم كان مقبرة للمشركين فنشئ واخذ مسجد اسفل
القاضي الامام محمود الادرجدي عن مسجد لم يبق له جبانة حوب
ما حوله واستغنى الناس عنه بل يجوز جعله مقبرة قال لا وسئل هو

البض

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية
والمصنف هو الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية
والمصنف هو الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل...

ايضا عن المقبرة في القري اذا اندرست ولم يبق فيها اثر الموني
لا العظم ولا غيره بل يجوز ذرعتها واستقلالها قال ولها حكم المقبرة
مغيرة قديمه لم يبق فيها اثار المقبرة بل بياح لاهل محله الانواع
بها قال ابو النصر لا بياح قبل له فاد فيها حشيش حشيش فيها ويخرج
الى الدواب فذلك يسر من تاتار خان في كتاب الوقف في
الفصل المحاكم والعقود **جواب** زيد بعد اقول
مالك نك زكونن وبرمش ايكن كلي با خود بعض هلاك اولوب هلاك
ايكله زيد نكوتن خلاص اولور **جواب** هلاك نصاب
بعد اقول واجبي اسقاط ايد هلاك بعض حصص ايد انا
هسته هلاك بعد اسقاط البكر وهلاك النصاب بعد اسقاط
الواجب وهلاك البعض حصته كذا في الهداية وغيره في كتاب
الزكاة في باب زكاة الاموال بخلاف الاستهلاك لانه تعد كذا
في التوضيح في فصل لابل للمأثور به من احسن قبل فصل الكسوة كما
به لوعان **مسئل** زيدك دارنده اولان اشجار مثمره دن ارض عشره
در ديو شرعيا طلب اولور **جواب** اولماز رجله داره
شجرة مثمره لا عشره وان كانت المئله عشره بخلاف اذا كانت
في الارض من قاضي خان في كتاب الزكاة في فصل العشر **مسئل**
سيماهي ارضه اولان قورنيك او طونندن شرعيا لايم
اولور **جواب** مشهرا خاذا اولانده اولور ولو جعل ارضه
مشهرا لقطعها ويبيعها في كل سنة كان فيه العشر من قاضي خان في
كتاب الزكاة في فصل العشر لا عشره كذا في الهداية وغيره
الا اذا اتخذ مشهرا فانه بعشر كذا في الاصلاح والابصاح
زيد مالك نك زكونن زنا سندن حاصل اولان عمره دفع جاز اولور
منه نك زوج معروفي اولماي جاز اولماز اوليكن اولور زيرا
نسب اندن ثابت اولور وقهر زني بمنكوسة الغير وجانت بولد

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية
والمصنف هو الشيخ الفاضل
الشيخ الفاضل...

وہی ذلک

وكمؤذ لك مما تشبهه النفس من زيلعي في مسائل شتى بعد كتاب
 نخشى في الورق الثالث **مسألة** صائم اولان زيد صائم
 ايكن كل رمني ديد كرى طير اغي بىكل صومنه ضرر كلوي **الجواب**
 ضرر عظيم لازم كلوي كه هم قضاء و هم كفارت زيرا بوا افطار كا طار
 زيرا دوا ايكون اكل اولو الصائم اذا اكل الخبيث غير ارمني فغلب
 القضاء و ذن الكفارة لانه ناقض وان كان طينا ارمينا عليه
 القضاء والكفارة لانه افطار كامل حيث لوكل للدواء فز و انما
 حسامي في كتاب الصوم في باب الصوم بعلامة العين **مسألة**
 صائم في ايكل صومي بوزيلورني **الجواب** بوزيلاز مكر استقا
 اوله جملتك في ايلعوزيلور ديد كرى في ايله استقاي فرف
 ايله كرى ايكونه فاذا ذرعه الفم لم يفسد لقوله عليه السلام فزاه
 فلا قضاء عليه و مر استقا عدا فغلب القضاء و مر دابة في كتاب
 الصوم في باب ما يوجب القضاء والكفارة في الورق الاول
 كذا في غير **مسألة** زيد يوم شكه يارب صائم اولاي ديونيت
 ايله اولكونه دن نيت ايله ابرته سي رمضان اوليجي صومي صحيح
 اولوي **الجواب** اولماز الفقه المتأخرون از سبب وجوب
 صوم رمضان هو الشهر اعني الايام بيبايلها لانه الشهر اسم للمجموع و سببيه
 باعتبار شرف الوقت و ذلك في الايام و البيايله جميعا و لانه
 لازم القضاء على من كان اهلا في الليل ثم جن و افان بعد من الشهر
 ولهذا احج نية الاداء بعد كفتي جزء من الليل ولم يبع قبل من بلوغ في
 بحث اقسام السبب **مسألة** رمضان شر يفده هو اول نيتي اولوب
 صائم اولانك نيتي شمس غروب انذ و كنه غالب ذكل ايكن لحد و مؤذ
 اذا في ايله اكل جائز اولوي **الجواب** اولماز افطار انمك ترك
 و يسخ تجمل الافطار الا في يوم غيم و لا يفطر ما لم يغلب على ظنه
 غروب الشمس و ان اذنه المؤذن من برايته في كتاب الصوم في

[illegible]

و اما در خصوص این ماه از آنکه در وقت تولد کان
بصوم و دعا یا نماز خوب فایده دارد و یا نه آنرا ندانم
چون گفته بصوم قائل است و اگر چه خدا تعالی بر عباد خود
او را و صلا و ستمه می آید

اولی که خواند

[illegible]

Handwritten text in a cursive script, likely a continuation of the previous page, written on aged paper.

الفصل الخامس من قبل الصوم **مسألة** هل زوجي زيدا سني أم لا يعني
 رمضان شريفه **جواب** دليلك طوري طعن جازي اولو **مسألة**
 لا بأس بدبها **مسألة** فانت بلسانها ان كان الزوج سني أم لا يعني
 من يرايه في كتاب الصوم **الفصل السادس** **مسألة** هل فصيحتك
 خلقى هلال رمضان كورب بركي طغوز كوز صائم اوله قتلند بزحاه
 فلان بركت اهل سوز بركوز اول هلال كورب صائم اوله قتلند
 ديوشها دت ايدوب بركوز اوله قتلند بركي كوز رمضان دلوب
 فاما اوله كج مطلع اجوق اولوب هلال كورب شرعاً بولند فطره
 وركت تراويج جازي اولو **جواب** اولماز فكر قاضي حضوره
 شهادت ايدوب شهادت لري ابله قاضي حكم ايدوب اهل بلدة را وا
 هلال رمضان فصاموا تسعة وعشرين يوماً فشهد جاعة في اليوم
 التاسع والعشرين انه اهل بلدة را او الهلال في ليلة كذا قبلكم
 بيوم فصاموا وهذا اليوم يوم الثلاثاء من رمضان فلم يروا
 الهلال في تلك الليلة والسماح في باب الفطر عذراً لا تترك
 الشرايع في تلك الليلة لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالبرية ولا على
 شهادة غيرهم وانما حكوا روية غيرهم اذا شهد شاهدان عند القاضي
 لم يروا بل يروى على ان قاضي بلدة كذا شهد عنده شاهدان بروية الهلال
 في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي ان يقضي
 بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة من قاضي خان في كتاب الصوم
مسألة رمضان شريفه سفر دن كلن كسنة اكل البهمن ايكن بافي زيارت
 بكت جازي اولو **جواب** صاعله تشبهاها مساك ابله امر اولو
 بعض نهاده صانع اولان مريض كسي واقاقت بولن مجنون ظاهر
 اولان حابض الف ، ومسلم اولان كافر وبالغ اولان صبي وبليز
 ايكن طلوع فجرده سحره وشمس غروب اندي ظن ايدوب اكل ايدوب كسي
 بزم فطره اصل شول كسنة كه وسط نهاده بر حاله اوله كه اول

وانه وقت في رمضان فليس عليه
 صحت ما ذكر في فتاوى في حجة من ان
 على يدان عند قاضي لم يروا بل يروى
 في ليلة كذا او شهد عنده شاهدان بروية
 الهلال في ليلة كذا او شهد عنده شاهدان
 جاز لهذا القاضي ان يقضي بشهادتهما
 فضاء القاضي حجة من قاضي خان في كتاب الصوم
 من اهل بلدة را او الهلال في ليلة كذا قبلكم
 بيوم فصاموا وهذا اليوم يوم الثلاثاء من رمضان فلم يروا
 الهلال في تلك الليلة والسماح في باب الفطر عذراً لا تترك
 الشرايع في تلك الليلة لان هذه الجماعة لم يشهدوا بالبرية ولا على
 شهادة غيرهم وانما حكوا روية غيرهم اذا شهد شاهدان عند القاضي
 لم يروا بل يروى على ان قاضي بلدة كذا شهد عنده شاهدان بروية الهلال
 في ليلة كذا وقضى القاضي بشهادتهما جاز لهذا القاضي ان يقضي
 بشهادتهما لان قضاء القاضي حجة من قاضي خان في كتاب الصوم

نهاره اول حاله اوله صوم لازم كلور اوله مساك ابله باقي بومه
 امر اولو اويليه بوجله به بقية بومه مساك ابله امر اولو نور المريض
 اذا برى في بعض النهار بعد ما اكل فانه يومه بيمسك بقية بومه
 واكمل فيه انه عندنا انه مريض في وسط النهار جازي لو كان على ذلك
 اكل في اول النهار بوزنه الصوم فانه يومه بالامساك في باقي اليوم
 تشبهاها بالصائمين وعلى هذا المسافر اذا قدم بعد ما اكل والمجروح
 اذا افاق بعد ما اكل والحامل والنفساء اذا طهرت والنفساء
 اسلم والصبي بلغ ومثله بعد طلوع الفجر وهو لا يعلم والذي اكل
 وهو رمي انه شمس فذبح فطره انما لم تقب فانه على هو لاء
 الامساك في بقية يومه عندنا خلافا للمشافعي **مسألة** في غير العمادة
 في الفصل الثالث والثلاثين في كتاب الصوم **مسألة** مضمض
 واستنشاق ابدن خمسة نكت صوجوفند داخل اوله صوم
 فاسد اولو **جواب** صومني ذكر ايكن اولو باني فاسد اولو
 والا فلا خصاً من مضمض واستنشاق فدخل الماء في جوفه انه كافر
 ذكر الصوم فاسد صومه وعليه الفتوى وان لم يكن ذكر الا بقدر
 من اجزاء في فصل الصوم في الورق الثالث **مسألة** صائم اوله
 خمسة نكت وبشري را سندن جفن فاني بومغله صومني فاسد
 اولو **جواب** لو كر كي غالب اولوب طعن طوميريه فاسد
 اولو اما فانه غالب اولوب يا برابر ايه فاسد اولو او خرج
 الدم من بين اسنانه والبراق غالب فاستلعه ولم يجد طعمه وان
 غلب الدم اوله فاسد من بزاريه في كتاب الصوم في الفصل
 الثالث **مسألة** رمضان شريفه صائم اولان مهوا اغزبته طعام
 الوب جينه كده تذكر ايدوب يدينه الوب بيه يومغله شرعاً
 لازم اولو **جواب** قضاء لازم اولو كفارت لازم كسنة
 او زره اكثر فقها تفصيلي نقلان معلوم اولو وان تبدكر صومه

بعد مضغ فيبلغ يكفر والقضاء مقرر ولو انه بعد خروج بعد ما و
يلعبها بقضي فقط فتدبردا وان يتذكر اي الصائم اذا اخذ لقمة
فمضغها فيبلغ عطف على يتذكر ويكفر جواب الشرط والقضاء
مقرر مبتداه وخبره موضع الحال ولو انه اي الصائم الذي مضغ اللقمة
اعادها الى فم ويلعبها بعد ان يخرجها بقضي فقط يعني بدونه يكفر
فتدبر واليه العلماء الفرق بين ما بين المسلمين حيث انه اذا
كانت اللقمة في فم فليعبها يجب التكفير وان اخرجها ثم اعادها لا تكفر
وما بين المسلمين ذكرها انما الصائم الشاهد في واقعة فاكنت على
البيتين ففقد اشارة اشارة اليها قال في الفصل الثالث رجل اخذ
لقمة من الخبز ليأكلها وهو ناس فلما مضغها ذكر انها صائم فابتلعها
وهو ذاكوا ثم ابتلعها قبل ان يخرجها من فيه فعليه القضاء والكفارة
وان اخرجها ثم اعادها عليه القضاء ولا كفارة وبه اخذ الفقهاء
ابو الليث لانها ما دامت في فم فهي بحال ينظر ذبحا واذا
اخرجها صارت بحال تعاف وذكر في الفصل الخامس من الفتاوى
الظهيرية ما صورته اذا اكل لقمة كانت ببيت في فم وقت السحر
ابتلعها بعد طلوع الفجر ذكر الصوم لاروايه لها في الاصول وقال
ابو حفص الكبير هو على وجهين ان كانت لقمة غيره لا كفارة عليه
وان كانت لقمة فابتلعها من غير ان يخرجها من فيه فعليه القضاء والكفارة
هو الصحيح لان اللقمة كذلك فكل وان اخرجها من فم ينظر ان بردت
فعليه القضاء والكفارة لانها صارت مستفزة وان لم يبرده
فعليه القضاء والكفارة لانها قد خرجت لاجل الحرارة ثم دخل
ثانيا وقال بعد ابن الفرج اخبرني ان كانت لقمة لغيره فعليه
القضاء والكفارة في الاحوال كلها وان كانت لقمة غيره فعليه القضاء
فقط م شرح ابن وهبان في فصل الصوم **صل** ببلده نك خلق
رمضان في كور مكة كورين بلده فلفنه دعي صوم واجب او لو ترك

الجواب

اختلاف
المطالع

الجواب اختلاف مطالع اختلاف في ظاهره واختلف في اعتباره والتمار
اكثر من سائر بقول في فم في بود بعض اعتبارا او لم يقد في بمثل يلعب
بواسطه في ومثل خالف في اختلاف المطالع يعني قال بعض
يعتبر وقال بعضهم لا يعتبر معناه اذا راي الهلال اهل بلده ولم يره اهل
بلده اخرى يجب ان يصوموا بروية اوليك كيف كان على قول
من قال لا يهجرة لا اختلاف المطالع واما على قول من اعتبره ينظر ان بينهما
تقارب بحيث لا يختلف المطالع يجب وان كان بحيث يختلف
لا يجب واكثر المشايخ على انه لا يعتبر قال الزيلعي والاشباهة يعتبر
لان كل قوم مخاطب بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس
يختلف باختلاف الاقطار كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف
باختلافهما اقول لو ربه ما في اول كتاب الصلاة ان صلوة النسا
والوتر لا يجب لفاقد وقتها من الدرر والزهر في كتاب الصوم فيبيل
باب موجب الفساد قال رحمه الله تعالى ولا يهجرة لا اختلاف
المطالع قبل يعتبر ومعناه اذا راي الهلال اهل بلده ولم يره اهل بلده
اخر يجب ان يصوموا بروية اوليك كيف كان على قول لا يهجرة
باختلاف المطالع وعلى قول من اعتبره ينظر فان كان بينهما تقارب
يجب وان كان بحيث يختلف لا يجب واكثر المشايخ على انه لا يعتبر
حتى اذا صام اهل بلدة ثلاثين يوما واهل بلدة اخرى تسعة وعشرين
يوما يجب عليهم قضاء يوم والاشباهة يعتبر لان كل قوم مخاطب
بما عندهم وانفصال الهلال عن شعاع الشمس يختلف باختلاف
الاقطار كما ان دخول الوقت وخروجه يختلف باختلاف
حتى اذا زالت الشمس في الشرق لا يلزم منه ان تزول في المغرب وكذا
طلوع الفجر وغروب الشمس في كل مكان حركت الشمس درجة فلك طلوع
في لعموم فطلوع شمس لاخرين وغروب بعض ونصف ليل لغيرهم
وروي انه ابا موسى الضير الغنيمي صاحب المختصر قدم الاسكندرية

نزل عن سعد على المنارة الاسكندرية فبصر الشمس زمان طويلا بعد
ما غربت عندهم في البلد اقبل له ان يعطى فقال لا اقبل لابل البلد لان
كلا محالين باعدهم والدليل على اعتبار المطالع ما روى عن كريب
ان ام فضل بعثته الى معاوية بالشام فقال لقد تمت الشام
وقضيت حاجتي واشتغل على شهر رمضان وانا بالشام فرايت
الهمال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في ام الشهر فسالني عبد الله
بن عباس راجع ثم ذكر الهمال فقال مني رايهم الهمال فقلت اينا
ليلة الجمعة فقال انت رايته فقلت نعم وراه الناس وصاموا
وصام معاوية فقال كئنا رايها ليلة السبت فلما زال بصوم مني
يكمل ثلثين او زهاء فقلت اولا فتكفي برفية معاوية وصيامه
فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المشتق
رواه ابي جهم الا البخاري وابن ماجه ولوراد الهمال في يوم السبت
نهارا فهو ليلة المستقبل سواء كان قبل الزوال او بعده ولا
يكون ذلك اليوم من رمضان ولا من شوال وروى عماري يوسف
راج انه ان كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية وان كان بعد الزوال
فهو ليلة المستقبل وقبل ان كانت الشمس تنلوا القمر فهو ليلة المستقبل
وان كان القمر ينلها فهو ليلة الماضية والاول هو الظاهر وقال
قاضي خان ان الشرط لا كفارة عليهم لانهم افطروا بنا ذل و
قال عليه السلام افطروا لرويت من زبلي في كتاب الصوم في باب
ما يفد كتابا زوجه اولى بان عورت عورت في باب
حج شريفه كيد طا قلوب كئنا جاز اولوي **باب** اولماز
زوج با حرم كعاقل وبائع اولوب مجوسي وفاسق اولوبه محرم
ومسند دخی اولوبی شرط مدت سفر اولوبی اختلاف وجوبك
با خود اد استك شرط مدت رانده در دستر ط في حج المرأة سائة
كانت او عجزه او جبت المشاهدة بمنزلة المباعدة في هذا الشرط

مفسر

منه من سعد على المنارة الاسكندرية فبصر الشمس زمان طويلا بعد ما غربت عندهم في البلد اقبل له ان يعطى فقال لا اقبل لابل البلد لان كلا محالين باعدهم والدليل على اعتبار المطالع ما روى عن كريب ان ام فضل بعثته الى معاوية بالشام فقال لقد تمت الشام وقضيت حاجتي واشتغل على شهر رمضان وانا بالشام فرايت الهمال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في ام الشهر فسالني عبد الله بن عباس راجع ثم ذكر الهمال فقال مني رايهم الهمال فقلت اينا ليلة الجمعة فقال انت رايته فقلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال كئنا رايها ليلة السبت فلما زال بصوم مني يكمل ثلثين او زهاء فقلت اولا فتكفي برفية معاوية وصيامه فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المشتق رواه ابي جهم الا البخاري وابن ماجه ولوراد الهمال في يوم السبت نهارا فهو ليلة المستقبل سواء كان قبل الزوال او بعده ولا يكون ذلك اليوم من رمضان ولا من شوال وروى عماري يوسف راج انه ان كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية وان كان بعد الزوال فهو ليلة المستقبل وقبل ان كانت الشمس تنلوا القمر فهو ليلة المستقبل وان كان القمر ينلها فهو ليلة الماضية والاول هو الظاهر وقال قاضي خان ان الشرط لا كفارة عليهم لانهم افطروا بنا ذل و قال عليه السلام افطروا لرويت من زبلي في كتاب الصوم في باب ما يفد كتابا زوجه اولى بان عورت عورت في باب حج شريفه كيد طا قلوب كئنا جاز اولوي

منه من سعد على المنارة الاسكندرية فبصر الشمس زمان طويلا بعد ما غربت عندهم في البلد اقبل له ان يعطى فقال لا اقبل لابل البلد لان كلا محالين باعدهم والدليل على اعتبار المطالع ما روى عن كريب ان ام فضل بعثته الى معاوية بالشام فقال لقد تمت الشام وقضيت حاجتي واشتغل على شهر رمضان وانا بالشام فرايت الهمال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في ام الشهر فسالني عبد الله بن عباس راجع ثم ذكر الهمال فقال مني رايهم الهمال فقلت اينا ليلة الجمعة فقال انت رايته فقلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال كئنا رايها ليلة السبت فلما زال بصوم مني يكمل ثلثين او زهاء فقلت اولا فتكفي برفية معاوية وصيامه فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المشتق رواه ابي جهم الا البخاري وابن ماجه ولوراد الهمال في يوم السبت نهارا فهو ليلة المستقبل سواء كان قبل الزوال او بعده ولا يكون ذلك اليوم من رمضان ولا من شوال وروى عماري يوسف راج انه ان كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية وان كان بعد الزوال فهو ليلة المستقبل وقبل ان كانت الشمس تنلوا القمر فهو ليلة المستقبل وان كان القمر ينلها فهو ليلة الماضية والاول هو الظاهر وقال قاضي خان ان الشرط لا كفارة عليهم لانهم افطروا بنا ذل و قال عليه السلام افطروا لرويت من زبلي في كتاب الصوم في باب ما يفد كتابا زوجه اولى بان عورت عورت في باب حج شريفه كيد طا قلوب كئنا جاز اولوي

من سفر اي من موضع بينه وبين مكة مسافة سفر زوج او حرم وهو من
يحرم نكاحها ابدا بسب قرابة او رضاع او مصاهرة لقوله عليه السلام
لا نكاح امرأة ثلثة ايام الا ومعهما زوج او حرم فببقوله من
سفر لانه لو كان اقل منه يجوز جهابلا زوج وحرم بالغ عاقل غير
مجوس ولا فاسق بشرط في المحرم هذه الاوصاف لان المسمى المجوس
عاج ان غرض صيانتها والمجوس يخل من نكاحها والفاسق غير امين وثبت
في المحرم المرأة ايضا ان تكون خالصة عن العدة اية عدة كانت
حتى لو كانت معتدة عند خروج اهل بلد لا يجب عليها الحج لقوله
لنألي ما يخرجون من بيوتهم واما المرأة المسلمة فيجوز بها سفر البقرة
من دار الحرب بلا حرم وان كانت معتدة لا يضطره خالف وفي
المحيط لا تقصد السفر بل مرحلة واحدة والاختلاف في ان الزوج
او الحريم شرط الوجوب والاداء كالاختلاف في اشتراط من الطرفين
من الجمع لابن ملك في كتاب الحج في المورق الاول **باب** ما مور
بالج اولان زيد بولده مريض او لم ينج عمره ويروى حتى انه يك
سعد عاجاز اولوي **باب** اولماز الاكر ما ذونه اوله الكنتقا
واذا مرض المأمور في الطريق لم يجز ان يدفع النقطة الى غيره الا
انه يكون الامرا ذنه فانه مأمور بالحج غير مأمور بالاجماع **باب**
المرحسى في كتاب الحج في القسم الثالث **باب** السماع
مسلم نكاح هذه اولان هند ذمية مسلمة اولاد كئنا
صكره فوت وباطلاق ويرمك افتراق واقع اوله قد بعد عام
العدة عمر و ذمية تزوجه شرعا قادره اولوي **باب** اولوي
نصرانية تحت مسلم طلقها ثلثا فترجعت بنصراني ودخل بها طلق
للمسلم الذي طلقها ثلثا لانه وجد الله خول في نكاح صحيح مرجع الفتاة
في كتاب السماع في فصل في نكاح الزوج الثاني المحلل **باب** زيد
طهر عنده اوله بيمه في نفسه نكاح الملك سعد عاجاز اولوي **باب**

منه من سعد على المنارة الاسكندرية فبصر الشمس زمان طويلا بعد ما غربت عندهم في البلد اقبل له ان يعطى فقال لا اقبل لابل البلد لان كلا محالين باعدهم والدليل على اعتبار المطالع ما روى عن كريب ان ام فضل بعثته الى معاوية بالشام فقال لقد تمت الشام وقضيت حاجتي واشتغل على شهر رمضان وانا بالشام فرايت الهمال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في ام الشهر فسالني عبد الله بن عباس راجع ثم ذكر الهمال فقال مني رايهم الهمال فقلت اينا ليلة الجمعة فقال انت رايته فقلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال كئنا رايها ليلة السبت فلما زال بصوم مني يكمل ثلثين او زهاء فقلت اولا فتكفي برفية معاوية وصيامه فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المشتق رواه ابي جهم الا البخاري وابن ماجه ولوراد الهمال في يوم السبت نهارا فهو ليلة المستقبل سواء كان قبل الزوال او بعده ولا يكون ذلك اليوم من رمضان ولا من شوال وروى عماري يوسف راج انه ان كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية وان كان بعد الزوال فهو ليلة المستقبل وقبل ان كانت الشمس تنلوا القمر فهو ليلة المستقبل وان كان القمر ينلها فهو ليلة الماضية والاول هو الظاهر وقال قاضي خان ان الشرط لا كفارة عليهم لانهم افطروا بنا ذل و قال عليه السلام افطروا لرويت من زبلي في كتاب الصوم في باب ما يفد كتابا زوجه اولى بان عورت عورت في باب حج شريفه كيد طا قلوب كئنا جاز اولوي

منه من سعد على المنارة الاسكندرية فبصر الشمس زمان طويلا بعد ما غربت عندهم في البلد اقبل له ان يعطى فقال لا اقبل لابل البلد لان كلا محالين باعدهم والدليل على اعتبار المطالع ما روى عن كريب ان ام فضل بعثته الى معاوية بالشام فقال لقد تمت الشام وقضيت حاجتي واشتغل على شهر رمضان وانا بالشام فرايت الهمال ليلة الجمعة ثم قدمت المدينة في ام الشهر فسالني عبد الله بن عباس راجع ثم ذكر الهمال فقال مني رايهم الهمال فقلت اينا ليلة الجمعة فقال انت رايته فقلت نعم وراه الناس وصاموا وصام معاوية فقال كئنا رايها ليلة السبت فلما زال بصوم مني يكمل ثلثين او زهاء فقلت اولا فتكفي برفية معاوية وصيامه فقال لا هكذا امرنا رسول الله صلى الله عليه وسلم قال في المشتق رواه ابي جهم الا البخاري وابن ماجه ولوراد الهمال في يوم السبت نهارا فهو ليلة المستقبل سواء كان قبل الزوال او بعده ولا يكون ذلك اليوم من رمضان ولا من شوال وروى عماري يوسف راج انه ان كان قبل الزوال فهو ليلة الماضية وان كان بعد الزوال فهو ليلة المستقبل وقبل ان كانت الشمس تنلوا القمر فهو ليلة المستقبل وان كان القمر ينلها فهو ليلة الماضية والاول هو الظاهر وقال قاضي خان ان الشرط لا كفارة عليهم لانهم افطروا بنا ذل و قال عليه السلام افطروا لرويت من زبلي في كتاب الصوم في باب ما يفد كتابا زوجه اولى بان عورت عورت في باب حج شريفه كيد طا قلوب كئنا جاز اولوي

بند صغيرة كذا...
عصية في در اولو كذا...
المروج غير هذا...
والا فاضح...
ولا يعرف ان الولي...
ان من لا ولاية له...

اولما ذكر في كتاب الفناوي الصوري الفاضل اذا زوج الصغيرة
من ابنه كان باطلا ورايت في فتاوى الفصل الفاضل اذا زوج
بقيمة صغيرة من ابنه ان جعل الفاضل في زوج الصغيرة ينظر ان كان
الابن كبير اجازة عند ان حنيفة زوج ولم يكن عندهما وفي وانما كانت
الفاطمي زوج الفاضل اذا زوج البنية من نفسه لا يجوز نكاحه والكا
اذا زوج الصغيرة من نفسه كان هذا نكاحا بائنا ولي لان الفاضل
رعية في حقها وانما الحق الذي فوقه وهو الولي والوالي في حق
رعية ايضا وكذا الخليفة في حق نفسه رعية ايضا كما ذكر في بعض
الفناوي من جامع الصغائر مسائل الكتاب في الورق الخامس
تجسنا وكذا في اكلنا في كتاب الكتاب في الفصل السابع قبل
الفصل الثاني من صغرة فاجع بائنا مشتهرة اولو **الحاج**
قول مفتي بطونة بائنا في زيادة اولمقد قال الامام الفضل
زوج المشتهرة بنت تسع سنين او اكثر وما دونه لا قال الصمد الشهد
زوج في شرح النفقات وعليه الفتوى وكذا من الشيخ الامام ابي بكر
هذا انه يقول يفتي الفتنى ان يفتي في السبع والثمان ان لا يجوز الا اذا
بالسائل انها حجة محمد يفتي بائنا من خلاصة في كتاب الكتاب
في الفصل الثالث **مسألة** ابي روجه سي اولان زيدك برسي صريسي
البربر برده اولماد ديكه قادره اولورمي **الحاج** وارده اكي بيت
اولوب بري اكي تبين اوليني اولماز امراة است ان تسكن مع
من قضا او مع احاد الزوج كانه ونحوها فانه كان اذ ارفها بيوت
فرغ لها بيتا اخر منها وجعل بينها غلغا على حدة لم يكن لها ان تطلب
بيتا اخر بوجهي احد هما ان لا ياتر على منهاها والثاني بكونه ان
يجمعها ووقفها في البيت غيرها ولو هناك جامعها وهناك
تأم او مجوزا وصبي يعقل او منى عليه او اعني بكونه ولذا قالوا ان
الرجل اذا اخذ بيده جارية وادخلها البيت واعطى البتة وعلما

بند صغيرة كذا...
عصية في در اولو كذا...
المروج غير هذا...
والا فاضح...
ولا يعرف ان الولي...
ان من لا ولاية له...

اشه يبر

بند صغيرة كذا...
عصية في در اولو كذا...
المروج غير هذا...
والا فاضح...
ولا يعرف ان الولي...
ان من لا ولاية له...

انه يبرد الجاهل بايكون وكذا وطل المرأة بحضرة خمرها او الالة عند
محمد زوج ولهذا المعنى كره اهل بخارا النوم المستطوع بغير احسن
من التمسك والمزنا لصاحب الهداية في كتاب الكتاب في باب ما
يكون للزوج في فصل في المرأة **مسألة** زيد قولن هندی كذا ايل
الوير دكدن صكره بيعة قادر اولورمي **الحاج** هندی كذا وندنه
مهرى اوليني رضا من قادر اولماز رجل زوج غلام ثم اراد ان
يبيعه ولم ترض المرأة ان لم يكن للمرأة على العبد مهر فله المولى ان يبيعه
بدون رضاها وان كان عليه المهر ليس له ان يبيعه بدون رضا
المرأة وهذا كما قلنا في العبد الماذون المديون اذا باع بدون
رضا الغلام ولو اراد العزم الغني فله ان يفسخ البيع كذلك
هنا اذا كان عليه المهر لان المهر دين من جواهر الفناوي في كتاب
الكتاب قبل الباب الثاني **مسألة** زيد بر عورته رضا عاقر
قوند اشهد وديك دفسكره خطا المسم ديو كذيب ابدوب تزوج
قادر اولورمي وباخود عورته سنك انك ابله جامع ابله
ديس بعده ياك سويلدم ديسه تصديق اولورمي بوضه
تقرن لازم اولورمي على التفصيل بيان بيوريل **الحاج** صوت
اولي ده تزوج قادر اولور صورت تانية ده تصديق اولورمي
تقرن لازم اولور فرق بودر كند وندنه كند وفعلند خبر ديور
كند وفعلند خطا نادر ولوا تزوجته مصاهرة يواخذ به
ويقرن بينهما وكذلك الخلف اذا اضاف ذلك الى ما قبل
الكتاب بانه قال لامراة كنت جامعك انك قبل نكاحك
يواخذ به ويفرق بينهما ولكن لا يصدق في حق المهرضي يجب
المهر دون العقر وقبل الدخول يجب نصف المهر لانه اقر على
وعليها فيصدق فيها عليه ولا يصدق فيها له والماهر على هذا
الاقرار ليس بشرط حتى لو رجع عن ذلك وقال كذبت فالفاضل

بند صغيرة كذا...
عصية في در اولو كذا...
المروج غير هذا...
والا فاضح...
ولا يعرف ان الولي...
ان من لا ولاية له...

بند صغيرة كذا...
عصية في در اولو كذا...
المروج غير هذا...
والا فاضح...
ولا يعرف ان الولي...
ان من لا ولاية له...

هذا الكتاب هو من كتب الفقه...
في مسائل النكاح والطلاق...
والزواج والنفقة...

الثاني مجتبا **مسألة** رجعت زينة عمر وكن فبرين ديكه وارده
جاعتن بعضي عمره بوجوه من سويليب بعض امر سكوت
انكده عمر وقرم هندي زينة زوج اندم ذوب منور لردن بري
زينا جون قبول اندم ديكه نكاح منور صمحي اولوي **الجواب** و
مؤكد در تكرار مقاد او زنه مهر نسين او كنوب نكاح اولقي حلال
ابعد در رجل بعث افوا اما لا والامارة للخطبة فقال البت
زوجت وكونه لا يكون نكاحا لانهم جميعا امر و بالخطبة من
نكلم منهم و من نكلم فبقي النكاح بغير شهود فلا يجوز الا ان يكون الزوج
حاضرا في بصير النكاح شهودا وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين
لان الناس يريدون هذا ان يباشر العقد اهدم ايمهم كانه مرقاضي
كان في كتاب النكاح في الورق **الثاني** **مسألة** زينة صغرى هند
كتوب عمره سنك او غلنك و رنم فزیدن او لشدر حالا اناسي
وفات ايدوب حتى حضانه سي بخدر بونفقه طلب ايكده عمره
اناسي صناع در نكاحه ايكس نزار ايشدر ديسه شرعاهند نفقه
طلبنه قادره اولوي بوجوه عمره بوقولي الى خلاص اولوي **الجواب**
زينة هند ايله ترك اولوب عمره زوجت طلب ايله ديوار اولوب
اكر عمره و عورتي حضار ايدوب ترك بود زينة بود نذر ديس
هند نفقه بى ايلراب دى قول الحرك اولوب زينة هند و نر
انراولى در صغرى جانت به ام امه مطلبت النفقه من الاب فقال
الاب اما حتى به لان امه في نكاحي لكننا هربت مني وقالت اجه
لا بل ماتت امه قالوا بترك الولد مع اجهه ويقال للاب اطلب
امرك لان الام اذا لم تعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان
احضر الاب امراة وقال هذه ابنتك وولدي هذا منها وصدقت
المرأة في ذلك وقالت اجهه ما هذه ابنتي واجنتي ماتت بحاكم القول
قولي للاب والمرأة وهما اول بالولد ثم قاضي خان في كتاب الدعوى

هذا الكتاب هو من كتب الفقه...
في مسائل النكاح والطلاق...
والزواج والنفقة...

منقول

هذا الكتاب هو من كتب الفقه...
في مسائل النكاح والطلاق...
والزواج والنفقة...

منقول
بما يتعلق بالنكاح والولد وغير ذلك في الورق الاول **مسألة** زينة عمر وكن فبرين ديكه وارده
جاعتن بعضي عمره بوجوه من سويليب بعض امر سكوت
انكده عمر وقرم هندي زينة زوج اندم ذوب منور لردن بري
زينا جون قبول اندم ديكه نكاح منور صمحي اولوي **الجواب** و
مؤكد در تكرار مقاد او زنه مهر نسين او كنوب نكاح اولقي حلال
ابعد در رجل بعث افوا اما لا والامارة للخطبة فقال البت
زوجت وكونه لا يكون نكاحا لانهم جميعا امر و بالخطبة من
نكلم منهم و من نكلم فبقي النكاح بغير شهود فلا يجوز الا ان يكون الزوج
حاضرا في بصير النكاح شهودا وقال بعضهم يجوز النكاح في الوجهين
لان الناس يريدون هذا ان يباشر العقد اهدم ايمهم كانه مرقاضي
كان في كتاب النكاح في الورق **الثاني** **مسألة** زينة صغرى هند
كتوب عمره سنك او غلنك و رنم فزیدن او لشدر حالا اناسي
وفات ايدوب حتى حضانه سي بخدر بونفقه طلب ايكده عمره
اناسي صناع در نكاحه ايكس نزار ايشدر ديسه شرعاهند نفقه
طلبنه قادره اولوي بوجوه عمره بوقولي الى خلاص اولوي **الجواب**
زينة هند ايله ترك اولوب عمره زوجت طلب ايله ديوار اولوب
اكر عمره و عورتي حضار ايدوب ترك بود زينة بود نذر ديس
هند نفقه بى ايلراب دى قول الحرك اولوب زينة هند و نر
انراولى در صغرى جانت به ام امه مطلبت النفقه من الاب فقال
الاب اما حتى به لان امه في نكاحي لكننا هربت مني وقالت اجه
لا بل ماتت امه قالوا بترك الولد مع اجهه ويقال للاب اطلب
امرك لان الام اذا لم تعرف مكانها كانت بمنزلة المفقودة فان
احضر الاب امراة وقال هذه ابنتك وولدي هذا منها وصدقت
المرأة في ذلك وقالت اجهه ما هذه ابنتي واجنتي ماتت بحاكم القول
قولي للاب والمرأة وهما اول بالولد ثم قاضي خان في كتاب الدعوى

هذا الكتاب هو من كتب الفقه...
في مسائل النكاح والطلاق...
والزواج والنفقة...

منقول

من شرح الكفر لابي نجيم في كتاب النكاح في فصل المهر
 زيد بابا سنك جاريه سني وطلبي يدوب جاريه مذكوره زيد
 ولد كنور س بابا سني اول ولدي بيع ايمك شرعا جاز اول
جواب اولما ز نسب ثابت اولما ايسه ده ولدي ولدي ايدو
 ثابت ذرو في القنيه وطل جاريه ايسه فولدت منه لا يجوز بيع
 هذا الولد ادعي الوالهي البهينه اولالا انه ولد ولده فبعني عليه
 حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كحرز في جاريه غيره فولدت
 منه ثم ملك الولد بعني عليه واد لم يثبت النسب منه من شرح
 الكفر لابي نجيم في كتاب النكاح **زيد** يند يند يند يند يند يند
 اليور ملكه ويكيل اليه كذا ونفس نكاح اليه جاز اولور جي
 اولما ز وكذا لو وكل امراه از يزوجها امراه فزوجه نفسها لم
 يجوز من ز يعل في كتاب النكاح قبيل باب المهر **زيد** يند يند يند
 تزويجه ويكيل اليه كذا ونفس نكاح يند يند يند يند يند يند
 اولما ز من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه
 من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه
 في كتاب النكاح قبيل باب المهر **زيد** يند يند يند يند يند يند
 جزى كل كذا زوجه سني يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 كنور سني ايمك يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 ثابت اولور يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 اولور رجل غاب عن امراه يند يند يند يند يند يند يند يند
 اخ وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفه الاولاد للاول
 ولا يجوز للاول دفع الزكوة الى الاولاد من الثاني ولا يجوز
 شهادتهم له ولو ولد له منه على وجه الزنا لا يجوز ومن ابي حنيفه
 ربح انه ربح عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني
 وعليه الفتوى امره بلوغا وفاته زوجها فاعتدت وزوجت

من شرح الكفر لابي نجيم في كتاب النكاح في فصل المهر
 زيد بابا سنك جاريه سني وطلبي يدوب جاريه مذكوره زيد
 ولد كنور س بابا سني اول ولدي بيع ايمك شرعا جاز اول
جواب اولما ز نسب ثابت اولما ايسه ده ولدي ولدي ايدو
 ثابت ذرو في القنيه وطل جاريه ايسه فولدت منه لا يجوز بيع
 هذا الولد ادعي الوالهي البهينه اولالا انه ولد ولده فبعني عليه
 حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كحرز في جاريه غيره فولدت
 منه ثم ملك الولد بعني عليه واد لم يثبت النسب منه من شرح
 الكفر لابي نجيم في كتاب النكاح **زيد** يند يند يند يند يند يند
 اليور ملكه ويكيل اليه كذا ونفس نكاح اليه جاز اولور جي
 اولما ز وكذا لو وكل امراه از يزوجها امراه فزوجه نفسها لم
 يجوز من ز يعل في كتاب النكاح قبيل باب المهر **زيد** يند يند يند
 تزويجه ويكيل اليه كذا ونفس نكاح يند يند يند يند يند يند
 اولما ز من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه
 من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه
 في كتاب النكاح قبيل باب المهر **زيد** يند يند يند يند يند يند
 جزى كل كذا زوجه سني يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 كنور سني ايمك يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 ثابت اولور يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 اولور رجل غاب عن امراه يند يند يند يند يند يند يند يند
 اخ وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفه الاولاد للاول
 ولا يجوز للاول دفع الزكوة الى الاولاد من الثاني ولا يجوز
 شهادتهم له ولو ولد له منه على وجه الزنا لا يجوز ومن ابي حنيفه
 ربح انه ربح عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني
 وعليه الفتوى امره بلوغا وفاته زوجها فاعتدت وزوجت

اولاد الزوج
 الاولاد
 الزوج

زوج

من شرح الكفر لابي نجيم في كتاب النكاح في فصل المهر
 زيد بابا سنك جاريه سني وطلبي يدوب جاريه مذكوره زيد
 ولد كنور س بابا سني اول ولدي بيع ايمك شرعا جاز اول
جواب اولما ز نسب ثابت اولما ايسه ده ولدي ولدي ايدو
 ثابت ذرو في القنيه وطل جاريه ايسه فولدت منه لا يجوز بيع
 هذا الولد ادعي الوالهي البهينه اولالا انه ولد ولده فبعني عليه
 حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كحرز في جاريه غيره فولدت
 منه ثم ملك الولد بعني عليه واد لم يثبت النسب منه من شرح
 الكفر لابي نجيم في كتاب النكاح **زيد** يند يند يند يند يند يند
 اليور ملكه ويكيل اليه كذا ونفس نكاح اليه جاز اولور جي
 اولما ز وكذا لو وكل امراه از يزوجها امراه فزوجه نفسها لم
 يجوز من ز يعل في كتاب النكاح قبيل باب المهر **زيد** يند يند يند
 تزويجه ويكيل اليه كذا ونفس نكاح يند يند يند يند يند يند
 اولما ز من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه
 من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه
 في كتاب النكاح قبيل باب المهر **زيد** يند يند يند يند يند يند
 جزى كل كذا زوجه سني يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 كنور سني ايمك يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 ثابت اولور يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 اولور رجل غاب عن امراه يند يند يند يند يند يند يند يند
 اخ وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفه الاولاد للاول
 ولا يجوز للاول دفع الزكوة الى الاولاد من الثاني ولا يجوز
 شهادتهم له ولو ولد له منه على وجه الزنا لا يجوز ومن ابي حنيفه
 ربح انه ربح عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني
 وعليه الفتوى امره بلوغا وفاته زوجها فاعتدت وزوجت

بزوجه ودولت ولدا ثم جاء الزوج الاول كان ابو حنيفه ربح يقول
 اولاد الولد الاول وقال ثانيا الولد للثاني من قاضي خاني في كتاب
 النكاح في فصل مسائل النسب واذ انفي الى امراه موت زوجها
 فاعتدت وتزوجت باخر وولدت منه ثم جاء الاول حب
 فعند ابي حنيفه ربح الولد للزوج الاول سواء كان جاء ثانيا
 من سنة اشهر او الاقل من سنتين او الاكثر لانه صاحب الفراش
 الصريح والثاني صاحب الفراش الفاسد فصار كمن تزوج امته
 فجاءت بولد يثبت النسب من الزوج دون المولى وانما ادماه
 ذكر الفقهاء ابو الليث ربح في جاريه ابي حنيفه ربح انهم اتفقوا
 انه الاول كوكانه حاضرا او كان غائبا متمتعنا متمتعيا كما لولا
 للاول هكذا ذكر ابو يوسف ربح في الامالة في هذا الفصل اتفاقا
 وان نفي الاول والاخر الولد او نكاح احدهما فهو للاول على كل
 حال ولا حرج عليه ولا لعان وروي عبد الكريم الجرجاني
 عن ابي حنيفه عن هذا القول وقال يثبت النسب من الزوج الثاني
 وقال ابو يوسف انه جاء به ثانيا من سنة اشهر من تزويجها
 فهو للثاني سواء ادعيها او نفيها وقال محمد ربح انه جاء
 به لاقبل من سنتين منذ دخل بها الثاني فهو للثاني قال الفقيه
 ابو الليث في شرحه في دعوى المبسوط وقول محمد ربح ابي حنيفه
 ولو سببت المرأة المرأة فترد زوجها رجل من اهل البيت فولدت
 فعلى هذا الخلاف من العاديه في الفصل الرابع او عشر
 حرة الاصل لولان يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 اولما ز يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 اولما ز يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 لايكون كذا هذه المرأة لانه المتفق قد ينفى فيه اثره انما الرقي هو
 الولاد وانما كانت امها حرة الاصل كانت هي حرة الاصل ايضا

من شرح الكفر لابي نجيم في كتاب النكاح في فصل المهر
 زيد بابا سنك جاريه سني وطلبي يدوب جاريه مذكوره زيد
 ولد كنور س بابا سني اول ولدي بيع ايمك شرعا جاز اول
جواب اولما ز نسب ثابت اولما ايسه ده ولدي ولدي ايدو
 ثابت ذرو في القنيه وطل جاريه ايسه فولدت منه لا يجوز بيع
 هذا الولد ادعي الوالهي البهينه اولالا انه ولد ولده فبعني عليه
 حين دخل في ملكه وان لم يثبت النسب كحرز في جاريه غيره فولدت
 منه ثم ملك الولد بعني عليه واد لم يثبت النسب منه من شرح
 الكفر لابي نجيم في كتاب النكاح **زيد** يند يند يند يند يند يند
 اليور ملكه ويكيل اليه كذا ونفس نكاح اليه جاز اولور جي
 اولما ز وكذا لو وكل امراه از يزوجها امراه فزوجه نفسها لم
 يجوز من ز يعل في كتاب النكاح قبيل باب المهر **زيد** يند يند يند
 تزويجه ويكيل اليه كذا ونفس نكاح يند يند يند يند يند يند
 اولما ز من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه
 من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه من تزويج اليه
 في كتاب النكاح قبيل باب المهر **زيد** يند يند يند يند يند يند
 جزى كل كذا زوجه سني يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 كنور سني ايمك يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 ثابت اولور يند يند يند يند يند يند يند يند يند يند
 اولور رجل غاب عن امراه يند يند يند يند يند يند يند يند
 اخ وولدت كل سنة ولدا قال ابو حنيفه الاولاد للاول
 ولا يجوز للاول دفع الزكوة الى الاولاد من الثاني ولا يجوز
 شهادتهم له ولو ولد له منه على وجه الزنا لا يجوز ومن ابي حنيفه
 ربح انه ربح عن هذا وقال لا يكون الاولاد للاول وانما هم للثاني
 وعليه الفتوى امره بلوغا وفاته زوجها فاعتدت وزوجت

فلا يكون هو كفو لها من جنس ودر مذبح كتاب النكاح في فصل
الكفا **مسألة** زيد برزنا اولنش عورنه تزوج ايله كيه اولمايكن
عدت حكرمي بوضه همان جماع جاز اولور مي **جواب** مستحب
اولان حيف كوي ميخ وطي اليكمدر امرأة زني ثم تزوجها ان
جبت من الزنا لا يبطها حتى تنقع حملها وازلم قبل مستحب
ان لا يبطها حتى تخبض من قاضي خانه قبل كتاب الاجارات
مسألة زناده جلي اولان هندی تزوج وجماع حار اولور
الجواب نكاح جازنا كج زانينك عجز او يني جماع جاز اولور
ونكاح جلي من الزني له خواها تحت قوله تعالى واصل لكم ما
وراء ذلك الابه ولكن لا توطأ قبل وضعها لئلا يسقي ماء
ذرع غيره كالا حرام الزاني هذا اذا كان النكاح غير الزاني واما
اذا كان ذلك فالتكاح صحيح عند الكل **وحتى التفقه عند الكل**
ويحل له وطئها عند الكل كذا في النهاية من الدرر والغري في كتاب
النكاح في الورق الثالث **مسألة** بكر اولان هند بالغه
وليست اذني بونگين است وكي كمنه به نكاح ايله وارمغ قادر
اولور **جواب** اما كقوي اولميا نه واريگي ولي اعتراض ايدو
فسيغ ايدركه قادر در ماد آله اول زواج و ولادت ايمه
بر قوله اصلا منعقد و كطه بوقول دامي معني به در حصوا
في زماننا كه اعتراض بوبله اشكال او زره اوله الولي شرط
صحته النكاح في الصغير و النجونه و الرقبه لانه علة الاحتياج اليه
البحر و هو موجود بينهم و لما علم من كونه الولي شرط صحته النكاح
في الصغير و نحوه عدم اشراط صحته انعقاد نكاح اضدادهم
فرع عليه قوله فينعقد نكاح حرة مكلفة اي عاقلة بالغه
بكر اكانت ارضيا بلا ولي فانها لحوه المكلفة اذا زوجت
نفسها فنقد اي حنفه و ابى يوسف راجع ينفذ و في رواية

عن ابي يوسف لا ينفذ الابولي ولدت محرقة موفوقا على اجازة
الولي وعند مالك والشافعي وج لا ينفذ وله ابي الولي لا امر
في غير الكفو انشاء في ذواته و اجاز ما لم تملك منه ما اذا
ولدت منه فليس للاوليا حق الفسخ كيلا يضيع الولد بعد
مريه كذا في الخلاصة ولكن ذكر في مبسوط شرح الاسلام انه
المراة اذا زوجت نفسها غير كفوف علم الولي بذلك
فسكت حتى ولدت اولادا ثم بدال ان يخامس في ذلك فلا
يفرق بينهما لان السكوت انما جعل رضاه في حق النكاح في حق
البكر نصا بخلاف القياس كذا في النهاية وروي عدم جوازه
رواه الحسن عن ابي حنيفة روي لان كثيرا من الاشياء لا يمكن رده
بعد الوقوع و به يقتضي لفساد الزمان من الدرك والغرض في كتاب
النكاح في اول باب الولي **مسألة** يدرك زوجة سي جارية ابنة
بريئة او تورم دية باشقة بيتا ستمكة فادره او لور في
أجواب اولما زكطني استخدام احتياج و متاع بيت كسي اولد خود
ولو اسكن معهما لم يفسد من منع من ذلك لانه يحتاج الى الاستدانة
فلا يفتني عنها ثم يبيع في كتاب الطلاق في باب العقدة **مسألة** كف
نكاح طري صحيح اولوب اولادي نكاح صحيح من مولود مبدر **مسألة**
اصح و صحيح ايد و كنه بزم دليل قومز ولدت من نكاح لامه سفاح
حديث شريفدر و اجازوا النكاح الكفار وقال مالك لا يجوز لانه
في نكاحهم شروط ايجواز منتفية ولنا قوله عليه السلام انما ولدك
من نكاح لامه سفاح ولولا احت عندم لما قال كذا اشرح الجمع في
فصل من نكاح اهل الشركه وانما النكاح الكفار باطلا ساقط اعتبار
ساقط اعتبار ذكره تأكيد القوله باطلا لانه يطابق العلم بالبل
على الفاسد فجازا صورة المسئلة النكاح الكفار باطلا وعندنا لا يجوز
له ان الكفار ليسوا من اهل الولاية ولا النكاح الابولي لنا قوله

[illegible]

سجل زينة هدي تزوج انكده عقد كحاج قوب كنه حكمة طلاق شرط الاول حق شرط صحت اولوب زينة هدي قوب
كندو كنه هدي شرط اولان طلاق و احو او لوزي **مسألة** استاء اكاب هند طقدن قول زينة هدي اولخل عقد
اولدي استاء كحاجي و شرط صحت اولوب استاء اكاب زينة هدي اولوز استاء كحاج صحت و شرط لغو اولوب طلاق اولوز استاء
حاجي ندين تقدم اولان كلامه دير لست اكاب از حاشيت اولوز اولان كلامه حاشيت اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي
عورت قبول ايدم و بلكه اولوز استاء كحاجي عورت قابيل ايجاب اولوز استاء كحاجي عورت قابيل ايجاب اولوز استاء كحاجي
الاولوب استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي

فصل في النكاح النكاح هو العقد الذي يبرأ به الزوجان من العفة والجماع
امره على طلاق او طلاقه امره على طلاق
ببدا كنه كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي
والطلاق باطل ولا يكون امره على طلاق
في النكاح كنه كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي
في النكاح كنه كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي
الامر بعد عقد عشره ايام او طلاقه امره على طلاق
الطلاق باطل ولا يكون امره على طلاق
هذا اذا اذاعه الزوج فقال تزوجت بك
طالق وان اذاعته المرأة فقلت زوج
نفسه مكمل ان طالق امره على طلاق
الامر بعد عقد عشره ايام او طلاقه امره على طلاق
الزوج قلت حاز النكاح و نيم الطلاق
وكون الامر بعد طلاق النكاح او طلاقه امره على طلاق
من اراد طلاقه امره على طلاق
النكاح فلا يصح ان اذاعته المرأة من قبل
المرأة يصح كنه كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي
لما قال بعد كلام المرأة قلت والنكاح
تضمن اخاوة ما في السؤال فصار كانه
قدت مع النكاح او طلاقه امره على طلاق
ببدا كنه كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي

سجل زينة هدي تزوج انكده عقد كحاج قوب كنه حكمة طلاق شرط الاول حق شرط صحت اولوب زينة هدي قوب
كندو كنه هدي شرط اولان طلاق و احو او لوزي **مسألة** استاء اكاب هند طقدن قول زينة هدي اولخل عقد
اولدي استاء كحاجي و شرط صحت اولوب استاء اكاب زينة هدي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي
حاجي ندين تقدم اولان كلامه دير لست اكاب از حاشيت اولوز اولان كلامه حاشيت اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي
عورت قبول ايدم و بلكه اولوز استاء كحاجي عورت قابيل ايجاب اولوز استاء كحاجي عورت قابيل ايجاب اولوز استاء كحاجي
الاولوب استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي

بدا كنه كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي
بلا رضاها بعد اذاعه اي اذاعه ما بين تعجيله او قدره بالرجل مثلها لكونه
اسكنوه من حيث سكنتم وقيل لا اي لا يسا في بها الى غير بلد
لان الغريب يوزي و يفتي في الغريب ابو الليث و اخاه
القاسم الصفار و من بعده ينقلها فيما دونه المصنف مدته اي مدة
السفر اتفاقا اذ في نوى المصنف القربة لا يتحقق القربة في الدرر
والفرق في كتاب النكاح في باب المهر في الوريق النكاحين قال ابو
القاسم الصفار راجع و هذا في زمانهم اما في زماننا لا يملك الزوج
ان يسا في بها او في صدقها او لم يوف لغناه الزمان والناس
قبل فليس له ان يخرجها من البلدة الى القرية او على عكس قال ذلك ليس
بسفر واخرجها الى بلدة اخرى سفر هذه الجملة من الزجره وذكر جد راجع
في التقيس الفتوى على ان الزوج ان يسا في بها اذا اذاعها بالرجل
لقوله تعالى اسكنوه من حيث سكنتم و ذكر في المدة ان
اراد الزوج ان يخرج المرأة الى بلدة اخرى وقد اذاعها المهر ليس ذلك
هذا اختيار الفقهاء قال ظهر الدين الاخذ بقول الله تعالى اذ في
الاخذ بقول الفقهاء قال الله تعالى اسكنوه من حيث سكنتم و ذكر
في باب المهر من كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي اولوز استاء كحاجي
القاسم الصفار راجع يعني في المنع بقولهما حتى لو دخل بها قبل البقاء
المهر فليس لها ان تمنع نفسها عنه لطلب المهر ولو منعت لا نفقة لها
وفي السفر كانه يعني بقوله اي حنيفة حتى لو دخل بها قبل البقاء
لما يملك ان يخرجها من البلدة الى السفر قال صدر الشهيد راجع و هذا حسن
قال وهذا الخلاف فيما اذا دخل بها برضاها وهي بالغة اما لو دخل
بها وهي كارهة او صغيرة او مجنونة لا يفسد حقها في المجلس من العاوة
في الفصل الرابع عشر قبل الفصل الخامس عشر بورق حشينا
الرجل ان ينقل المرأة من بلد الى بلد غير اذاعها كانه ذلك قبل اذاعها

قاسم الطلاق سنين

على نفسه كذا الباء الزوج دعوى الزوم العقد
والدعوة تنكر فاعول قولها وان اقل البنية
كانت البنية بنيت المروة على الزوم لانها قامت
على الايات صورته وبني الزوم قامت
على البني وان اقام الزوم بنيت انا احار
العقد واقامت البنية على الزوم كما البنية
بنيت الزوم لانها استعدت الايات صورته
وبني الزوم ترجعت لزوم العقد ولا يبين
في قول المحقق فان كان الزوم وضع ما يقع
الم يثبت في دعوى الرد وان كان دخلها
ردا فثبت في دعوى الرد من كذا في محال
في فصل في شرط الكمال **مسألة** في دعوى
طاعته او لان يثبت في نفسه كذا
ملك شرعا جارا ولو من كذا او لار
ذكر في القاص في الصغر ما في ادراج
الصغير مما ان كان باطلا في جعل المصلحة
منه في القاص ورايت في كتاب قاضي
القاص القاص اذا زوج شبه صغيره من
ان جعل في القاص تزوج الصغير شرط ان
كان ان الصغير لا يجوز ان طاف برعها
وان كان الابن يملك جاز غير محقق ولم
يجز عندنا وفي واقعاتنا في طيف اذا
زوج القاص الصغير من نفسه كان هذا
مباحا ولو كان لان القاص رغبة في حف
واذا انجبت لذي فدية وهو الولي والتم
في حق نفسه رغبة ايضا وكذا المحقق في
نفسه رغبة ايضا كذا ذكر في بعض القاص
في دعوى حكم الصغير في **مسألة الكمال**
وله في احكامه في كذا الكمال

والعاشرة

[illegible]

والعاشرة ديد وكي صحیح مبدی **اجواب** مسله ديد وكي اوزره
تصور سهو صحیح شرایط نكاحه ذكر الیه وكي ذكر صدر الشهد ك
عدة المني ده ذكر اند وكي كید عبارت و كذا اچ اذ از زوج عشر
نسوة بغیر اذهن فی عقود متفرقة بلفظ فاجرن جميعا **مسله**
زیدك زوجهی هند زیدون اوج طلاق بوش اولوب بنه وایمی
استد كده بر او غلانه ولبسی اذی ابله تزوج ایدوب بعده او غلانه
اخر بوش اولوب وار ديد كرنده اچ مرقوم اوزر بنه هند بعد
العقد رضیع اولان مرقومه ولبسی اذیله تزوج شرعی ایدوب بعد از ب
نكاح اولوب عدنی منقضیه اولد قده بونول مرجوح و مردود
اولمسه فتوی شریفه كده كده هند بكر بالغه وار ب طه شرعیه ولبس
طلاق ویدركده بنه عدت حكوب تمام اولد قده زیده نكاح اولمی
جاز اولوب **اجواب** اولماز قطعاً وایمیز این سخنه این ویهان
قبیده سی كه اكما منظومه این ویهان دیر لشر حظه تصریح كنده
حتى منالطه دندر دیشدر وایمیز عدت سبب او غلانی اوز كده
عمر و زیدك رضا عا او غلی اولوب زوجه سی كه حرام اولور الفقهاء
بیموم هذه المسئلة لبن الفحل و غنما الفحل اب الرضیع **كذا فی**
قاضی خان لی كتاب النكاح فی باب الرضاع **قوله** بلفظ به صور
طلق زوجه طلقین و لها منه لبن فاعندت فاعندت ثم حوت
بصغير برضع فارضعت ثم مت عليه فزوجه بزوجه اخر دخل
بها هنا الزوج ثم طلقها فهل تعود الى الاول بواحدة ام بثلاث
فینا اذا اجاب مردك خطاء و الصواب انھا لا تعود اليه ابدا
لانها صارت حلیله انتم فی الرضاع **قوله** ویهان لی كتاب
النكاح فی شرحه و باللفظ حرم زوجه الاب لابنه **مسله** عدل
انتم جازم اولان زید مشزوج بریره و حی تزوج می اولی
یوضه تركی **اجواب** زوجه غم او خاللك تركه باجود در

هذا خبر زوجه في هذا اوج طلاق وشا وقد حصل عزمه كحاج اولوب قبل الوطى غير وطلج ووروب سعيدى مسيب
 ايله عمل اولوب زنده كحاج اولوب سرقا خا نرا اولوشا . اولمارا اجماعه خالف قول مجبور در ختق قاضى حكم المير قاضى
 تافدا واما دايد ونيج مصر صيربو قول المير قاضى نور الله تعالى خضر غرض ملايكه نكر لغتق قاضى المير قاضى و ذكر القاضى محمد الدايمى في
 المجموع الصغير المطلقه بئس تزوجت باحو وكم خل بها الزوج الثاني ثم طلقها لايكل للاداء قولها في العلماد وقال سعيد
 بن المسيب بئس قول بئس بن غياث المير بس اهل الماعر الروانه قول مجبور خلافه لا اجماع حتى لو مضى لعونه لا ينفق
 قضاءه وخرافه هذا القول ولم
 بشرط الذوق فطعن عليه ابي عبد الله
 والملك والقبس احمد كذا جاز
 الصدر سنده خلاصه كتاب
 الطلاق

29

وقد تز المرأة والذي سعى فيما بينهما وفي حق الذي لم يذكر لفظ التبرز
لانه يبنى على معنى التطهير والتزويج قال الله تعالى وتزوجه وتزوجه
وتسبحه بكرة واصطلا فهذا ما لم يجمع عقوبة وهذا لانه اساء الالاف
فيما صنع واستحقاق المسلمين وارثك ما كان ممنوعا عنه فيودب على
ذلك ويحتمل ما كتب بن ابي رضى الله عنه يقول يقتل لانه يصير
بهذا ناقضا للعهد حين باشر ما ضمن في العهد اذ لا يفعل له نظير
الذي اذا جعل نفسه طليعة للمسلمين للشكر على قوله ولكن نقول
كما ان المسلم باشر ثياب مثل لا يصير ناقضا للعهد لا يمانه فانه لا
يصير ناقضا لانه لا يقتل ولكن يوجب عقوبة وكذلك يعز الذي
سعى بينهما لانه اعان ما لا يجل والكل فيه قوله عليه السلام لعن الله
الراشي والمرشي والراشي وهو الذي سعى بينهما واخر اسلم بعد
النكاح لم يترك على النكاح لانه اصل النكاح كان باطلا فبالسلام
لا ينقلب صحيحا الميسرة للسرخسي في باب نكاح اهل الذمة **باب**
عمرون قولي هندی تزوج انكده جهاز عظيم ويريم ديوار وافر من
الغوب بعده ويرمكه عمره هر مثلندن زياده مي طلبة قادر وافر
باب مسئله اختلافي در ادلما مي ابرج كور سور رجل غر جلا وانه
از وج بنی مشک واهزها جهاز اعظيها وما تدفع الي من المجل ارد
اليك مع الثلثاه فتزوج الرجل ودفع الكسيمان الى اب المرأة
بعده وسعه ثم انرا با البنت لم يجهزها ولم يدفع الي الزوج شيئا
بل للزوج ان يرجع عليها بازاد من كسيمان مثلها لار وانه لهذا
الا انه صدر الاسلام الميردوي وعاد الدين النسفي وجمال الدين
الريفي موني والصد الكبير بان الدين ومشايج بخارا رحمهم الله
نقالي افتوا ان الزوج يطالب اب المرأة بالجهيز فان جهزها الكسيمان
ما زاد على كسيمان مثلها وقد قدر واجهاز بالكسيمان كاه العا
الامام صدر الاسلام الميردوي وعاد الدين النسفي رجع بعول كل دنيا

[illegible]

تغيير من
من خلاصه
الغدا

مفتی

.....

[illegible]

اکریک

باب روضہ

در بیان معروف با اولیاء و رطبه - سحر

والتحقيق في هذا الموضوع من قبل
العلماء والمحققين في هذا المجال
والتحقيق في هذا الموضوع من قبل
العلماء والمحققين في هذا المجال

حوار قسم الزود فرار
من الزمان

امروءة عظمى ان زوجها طلقها لانها قد تزوجت غيره فاجابها ان تتركه بالبر والاحسان العادل لانها لو فقه جراحه
تفصل قضاء صاميه عن حالها في باب التمسك والاولى انها قلته بالبر عظيم **بومع** قد هتد
بر وهما اربعتين من ذلك خلاصهما الى اولسهم لكي روحك خيرا فيمكن بره من روح ابره
خط اليه جابر انور على جواب اوله وانيه من ثوبى بها اولسهم تفرس وتبرس من الوصل

حكم الملب حكيم نافذ اولما زايه دكي مصر صدر بو قول ايله فتوى و
دورن ايه نفاي و ملاكه نك لعنتي قبول ابد العباد باسه نك
و ذكر القاضي طر الدين رح في شرح اجماع الصغير المطلق مثلا
تزوجت باخر ولم يدخل بها الزوج الثاني ثم طلقها لايجل للماول
في قول عام العلماء وقال سعيد بن المسيب جل ثول بشرين
غياث الميسري رئيس اهل الاعتزال وانه قول مجور خلاف الاجماع
حتى لو قضى بقوله لاينفذ قضاءه و مرافق بهذا القول ولم يشترط
الدخول فعليه لعنة الله و الملائكة و الناس اجمعين كذا قال
صدر الشريعة من طراصة في كتاب الطلاق في الفصل التاسع في الخمس
الثاني **مسألة** زيدا بانه ابني زوجي هند نفقة اخو عمر و عمر
استقر اض ابله و كى في حقه في عمر و بعده زيد و عمر عليه قادر اولور
اجواب اذ حاكم الشرع ايله اوليجي اولور فانه قبل لافائدة
في الاذن لها بالاكسندانة بعد فرض القاضي النفقة لها لانهما صار
دنيا بقرضه اجاب بان فائدة الام بالاكسندانة مع الفرض ان
يملكها حالة الغريم على الزوج يعني من غير رضى الزوج فاما اذا كان
الاكسندانة بغير امر القاضي كانت المطالبة عليها دون الزوج كذا
في العناية في باب النفقة **مسألة** زيد و بنتك زوجي هند
اسلام كله كده زنده اسلام عرض اولوب ابا انكده هند عمر
مسلمه تزوج انك استكده بلا عدة و ارمقه قاده اولور
بوخره هند عدت لازم اولوب مهر و نفقة من الماغة قاده
اولور **اجواب** عدت لازم اولور زفت زوج جانبدند
شرح بالاحسان وحي لازم در كه مهر و نفقة من ادا در و نه
كانت المرأة هي التي اسلمت فابى الزوج ان يرسل فقر في بينهما
كانت عليه النفقة والسكنى و امنت في العدة لانه العدة جأت
بسبب من جهة الزوج و هو اياك السلام و ذلك منه تقويت لاسماك

بالمعروف

[illegible]

۱- **طلاق** از دو جهت است یکی از جهت وقوع آن و دیگری از جهت اثر آن
 ۲- **طلاق** از جهت وقوع آن به دو قسم است یکی طلاق بائن و دیگری طلاق رجعی
 ۳- **طلاق** بائن به دو قسم است یکی طلاق بائن مطلق و دیگری طلاق بائن موقت
 ۴- **طلاق** رجعی به دو قسم است یکی طلاق رجعی مطلق و دیگری طلاق رجعی موقت
 ۵- **طلاق** بائن مطلق به دو قسم است یکی طلاق بائن مطلق مطلق و دیگری طلاق بائن مطلق موقت
 ۶- **طلاق** بائن موقت به دو قسم است یکی طلاق بائن موقت مطلق و دیگری طلاق بائن موقت موقت
 ۷- **طلاق** رجعی مطلق به دو قسم است یکی طلاق رجعی مطلق مطلق و دیگری طلاق رجعی مطلق موقت
 ۸- **طلاق** رجعی موقت به دو قسم است یکی طلاق رجعی موقت مطلق و دیگری طلاق رجعی موقت موقت
 ۹- **طلاق** بائن مطلق مطلق به دو قسم است یکی طلاق بائن مطلق مطلق مطلق و دیگری طلاق بائن مطلق مطلق موقت
 ۱۰- **طلاق** بائن مطلق موقت به دو قسم است یکی طلاق بائن مطلق موقت مطلق و دیگری طلاق بائن مطلق موقت موقت
 ۱۱- **طلاق** رجعی مطلق مطلق به دو قسم است یکی طلاق رجعی مطلق مطلق مطلق و دیگری طلاق رجعی مطلق مطلق موقت
 ۱۲- **طلاق** رجعی مطلق موقت به دو قسم است یکی طلاق رجعی مطلق موقت مطلق و دیگری طلاق رجعی مطلق موقت موقت
 ۱۳- **طلاق** بائن مطلق مطلق مطلق به دو قسم است یکی طلاق بائن مطلق مطلق مطلق مطلق و دیگری طلاق بائن مطلق مطلق مطلق موقت
 ۱۴- **طلاق** بائن مطلق مطلق موقت به دو قسم است یکی طلاق بائن مطلق مطلق موقت مطلق و دیگری طلاق بائن مطلق مطلق موقت موقت
 ۱۵- **طلاق** رجعی مطلق مطلق مطلق به دو قسم است یکی طلاق رجعی مطلق مطلق مطلق مطلق و دیگری طلاق رجعی مطلق مطلق مطلق موقت
 ۱۶- **طلاق** رجعی مطلق مطلق موقت به دو قسم است یکی طلاق رجعی مطلق مطلق موقت مطلق و دیگری طلاق رجعی مطلق مطلق موقت موقت
 ۱۷- **طلاق** بائن مطلق مطلق مطلق مطلق به دو قسم است یکی طلاق بائن مطلق مطلق مطلق مطلق مطلق و دیگری طلاق بائن مطلق مطلق مطلق مطلق موقت
 ۱۸- **طلاق** بائن مطلق مطلق موقت مطلق به دو قسم است یکی طلاق بائن مطلق مطلق موقت مطلق مطلق و دیگری طلاق بائن مطلق مطلق موقت موقت مطلق
 ۱۹- **طلاق** رجعی مطلق مطلق مطلق مطلق به دو قسم است یکی طلاق رجعی مطلق مطلق مطلق مطلق مطلق و دیگری طلاق رجعی مطلق مطلق مطلق مطلق موقت
 ۲۰- **طلاق** رجعی مطلق مطلق موقت مطلق مطلق به دو قسم است یکی طلاق رجعی مطلق مطلق موقت مطلق مطلق مطلق و دیگری طلاق رجعی مطلق مطلق موقت موقت مطلق مطلق

بالمهر وف نفقته التسديد بالاحسان والالتزام في التسريح ان يوفيا
مهرها ونفقة عدتها من بسوط الحسني في كتاب النكاح في باب نفقة اهل
الذمة **مسألة** زيد هندی زوجي هند ذنبه بي باين طلاق بوتا وندكره
قبل انقضاء العدة عمر ومسلم عقد نكاح اليه شرعا نكاح مرفوع صحیح
اولوي **اجواب** اولو بعض مشايخ فولي اوزره اما ابو حنيفة فولي
اوزره بر بعض كوپينجه وطل مباح اولماز والافى اذا امان امراته
الذمية فزوجها مسلم او ذمی من ساعة ذكر بعض المشايخ انه يجوز
له نكاحها ولا يباح له وطرها حتى يسبغ ثوبا خفيفه في قول ابي حنيفة
رجح وفي قول صاحبيه نكاحها باطل حتى تغتسل بثلاث حيض وروي
اصحاب الامالي عن ابي حنيفة رجح انه لا عدة عليها وقال بعضهم يجب العدة
الا انها ضعيفة لا تمنع النكاح كالاستبراء بين المسلمين بخلاف ما اذا
كانت الذمية معتدة من مسلم لان تلك العدة قوية فتتمتع النكاح
من قاضي خان في كتاب النكاح في فصل في اقرار احد الزوجين
مسألة زيد هندی تزوج ابلكه نكحه هنده بيا سنك انا كني زنا
ابلكم ابدی دیوار ابله بواقرار ابله تغرق لازم اولوي اولكو
نقد رجه بعده كاذب ابدم ديد وكنه اعتبار اولنور **اجواب**
اقرارى تغرق لازم اولو رجه بعده نفسى كذب ابله وكى قضاه
نصديق اولماز حرمت مصاهره رضاع كى دكلدر نفى
مبيندر ولوا تزكوة مصاهرة بواخذ به ويفرق بينهما وكذا لك
اذا اضاف ذلك الى ما قبل النكاح اين مال لامراته كننت
صامعت املك قبل نكاحك بواخذ به ويفرق بينهما ولكن لا يهدن
في حق المهر حتى يجب المهر دون العقر وقبل الدخول يجب نصف
المهر لانه اقر على نفق وعلها فيصدق فيما عليه ولا يصدق
فيما له والا حار على هذا الاقرار ليس بشروط حتى لو رجع عن ذلك
وقال كذبت فالقاضي لا يصدقه ولكن بينه وبين الله تعالى

[illegible]

هذا ذات حضرة اولان هند وضع حجة ان كره في طلاق و در رب هند من صنفه من حصدن كسبند و كور حكا عدني
 هند و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور
 اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور
 اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور

ان كان كاذبا فيما اتوا لا تخم امراته من التمس والمزني لصاحب
 الهداية في كتاب النكاح في باب في بيان **مسألة** زوجه
 زوجك هذه طلاق ويردكي ديوسوال اولند قد باشي
 ابل اشارت انتم طلاقه حكم اولور في **اجواب** ولسر
 وكل اب اولها مقدر لو قبل لرجل طلق امراتك فادمي
 براسه اي نعم يعني ان لا تطلق كافي العنق واما طلاق الاخرى
 يقع بالاشارة ثم جامع الفصولين في الفصل الرابع والثلاثين
 في الورق الاول **مسألة** زوجه سي هندی رجعي طلاق
 بوشاد قد نصكره ودر رجوع اندم ودر سده اعتبار اولور
اجواب عدته ايسه تصديق اولور و الا اولها زوجه حال
 ابل صدق مقال كنه لال اولان مسالند ندر اذا قال
 لامراته كنت راجعتك امس فانه ينظر ان قال ذلك و هي
 في العدة صديقه لما انه اخبرني حال تلك للابنة فذلك يملك
 اجبر واما اذا لم يكن في العدة فانه لا يصدق لانه اخر في حاله
 و اضاف الى حاله الاذن من العادة في اخر الفصل الرابع
مسألة هند صغيرة نكح عصبى واريكن وصي النكاح قادر اولور
اجواب اولما زوجه نكح عصبى واريكن واريكن بوقدر عصبى
 قادر اولور كغونه مزوج بابا بابا باسي و لما يحي كغونه
 اولوب وغان فاحش اولما نكح و النكاح صحيح اولما زولو
 كان المزوج غيرهما اي غير الاب و اجد لا يصح النكاح ان كان غير
 كفوا و يغني فاحش و مزوهم انه يصح و لكن ثبت لها الفسخ
 فقد و هم من اصلاح و ايضا في كتاب النكاح في باب الولي
 الاولياء في النكاح الصغير والضعاير العصبيات لقوله
 عليه السلام النكاح الى العصبيات وكذلك الوصي لا ولايه
 في النكاح الصغيرة سواد وصي اليه اولم يوص من اتفق الوسائل

هذا ذات حضرة اولان هند وضع حجة ان كره في طلاق و در رب هند من صنفه من حصدن كسبند و كور حكا عدني
 هند و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور
 اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور

هذا ذات حضرة اولان هند وضع حجة ان كره في طلاق و در رب هند من صنفه من حصدن كسبند و كور حكا عدني
 هند و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور
 اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور

نص

في مسألة تزويج الصغار بعد الورق **مسألة** زوجه سي هندی
 طلاق ويردكيه برياشنده اولان ولد في هند ارضا عذر اشاع
 ابل كده زوجه ارضا عذر زوجه جاره ابل طوند قد ولد بين هند و
 ابرمعه قادر اولور في **اجواب** قادر اولما زوجه حضانة اكلد
 ياشنده امره و اذا ابت الام ان ترضعه بعد القضا العدة كالم
 على الاب ان يسنج امراته ترضعه عند الام ولا ينزع الولد من الام
 من قاضي خان في النكاح في فصل في نفقة الاولاد في الورق الاول
مسألة زوجه نكح من كونه سني نكاح و وطي ابل كره نصكره زوجي
 ظاهر اوله قد عدت لازم اولور في **اجواب** غيرت من كونه سني
 ابل وكن يلهي اب اولور و في طلاق فادمي الصغرى تزوج بمكوه
 الغير وهو لا يعلم ذلك و دخل بها بجنب العدة و انه كان يعلم انها مكوه
 الغير لا بجنب العدة بالادخل حتى لا يحرم على الزوج الاول و طها و يغني
 من العادة في اخر الفصل الرابع عشر **مسألة** زوجه سي هندی طلاق
 نكح ابل نكح ابل كره نصكره هند كفوى اولما نكح عمره تزوج اولور
 عمر و دمي طلاق و يرتك زوجه طلال اولور في **اجواب** قول محار
 طلال اولما مقدر بمشتر اتفاق اولان بوقول ابل على ابل و لو
 زوجت نفسها ببل اذن الولي من غير كفوى يعني في زماننا برواية
 احسن من الامام انه لا يجوز النكاح لان كل باغي لا بعدل ولا كل شاهد
 بعدل ولا كل واقع يدفع ويرفع نكاحه لا حياط في ابطال النكاح
 حتى لو طلقها ثلثا فزوجت غير كفوى و دخل بها الزوج الثاني لا بجل
 الاول لانه ليس بنكاح صحيح في المختار و اخذ صاحب الاسرار قول
 محمد بنهما لما قلنا و ذكر برهان الدبب الا انه انما الفتوى في حواشي النكاح
 بكر اسانت او نيبا على قول الامام الاعظم رض لقول دبل الامام فلا
 فعضلو من ان يتكهن ان زواجهن الانية مزينة في كتاب النكاح
 قبيل الفصل السادس **مسألة** زوجه سي هندی اوزركه الد و غم

هذا ذات حضرة اولان هند وضع حجة ان كره في طلاق و در رب هند من صنفه من حصدن كسبند و كور حكا عدني
 هند و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور
 اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور

هذا ذات حضرة اولان هند وضع حجة ان كره في طلاق و در رب هند من صنفه من حصدن كسبند و كور حكا عدني
 هند و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور
 اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور

هذا ذات حضرة اولان هند وضع حجة ان كره في طلاق و در رب هند من صنفه من حصدن كسبند و كور حكا عدني
 هند و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور
 اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور و اولان منقضة اولور

مسئله
 ركنه محرمين بان طلاق برسانه عدت الحائضه او طلاق بوش او طلاق بوش اولور مي بوش
 طلاق بوش اولور احوال ايكسسه ده قول وار در قاضيه قضاة حكم ايد بره اولور حرمه ملامه و مجرمه
 اولور

مسئله
 زید خانه نه طلاق ورود و کدر صبر
 متصلا ان سارا نه و تيم و مجرمه
 اولور ايد و سنده طلاق و احوال
 احوال عند التعليل بطلاق لان
 النظام اسماح لغته و في النواحي
 تعليل اذ لم يسمع السيد من مجرمه

كان المريض رجلا اضناه المرض حتى صار صاحب فراش وخرجت
 القيام بمصالح الخارجة ويزداد كل يوم مرض يتخلق حتى الاخر بانه
 لانه الغالب من حاله الهلاك فاذا طلق في هذه الحالة يكون فارادان
 كانت المرأة حريضة قال بعضهم ان كانت لا تقدر ان تفصل فالحكمة
 ولا تذهب الي الخرج في غير معين كانت صاحبه فراش يعتبر في
 جانبها البع عن المصالح الا حله في الجانب الرجل المخرج عن المصالح
 الخارجة اما الكذا يذهب ويحي كل يوم فهو كالصحيح من قاضي خان
 في كتاب الطلاق في فصل في المعصية **مسئله** زید برزقي تزوج
 ايد و ب جماع ابلدكه فرجی ابلد بری بر ايد و ب بعده اوج
 طلاق بوشا بوب بنه المنى مراد ابلدكه حله شرعية دهن صكره
 تزوج حلال اولور می **باب** كه او يمينه جماع فيلكن ايد و كي
 معلوم اولماز والمرأة المفضاة بعد الدخول انما يجعل لاولي
 اذا حصلت ليعلم ان الوقاع وجد في قبلها فز يلعن في كتاب الطلاق
 في فصل فيما جعل المطلق **مسئله** ايكی زوجه سي اولان زید می عمر و
 اهل عرف بر خصوصه شرط بوب عورتك اوج طلاق بوش
 اولور سوني ديدكه زید بر بنی قیبن اید و ب و بنت اندین باین طلاق
 بوش اولور سوني ديسه شرعا طلاق واقع اولور می **باب** بری
 معروفه و كل ابسه معروفه بوش اولور ايكی و معروفه ابسه
 بری بیان ایدر اما بعض مشايخ فتنه ايكی و بوش اولور
 و بيشل بر بنی قیبن اندم و بيشل رجل قال لامرأة طالق ولم يسم
 وله امرأة معروفه طلق امرأته اسفانا فان قال في امرأة
 اخرى وانما عبت لا يقبل قوله الا ان يغم البينة و قال لامرأة
 طالق وله امرأتان كلاما معروفه كان له ان يعرف الطلاق والي
 ابها شاء من قاضي خان في كتاب الطلاق في الورق الاول قال
 امرأتان طالق وله امرأتان او ثلث لطلاق واحدة وله اي للزوج

خيار

منقاة

خيار التبيين هو الصحيح اخرا عا قبل يقع على كل واحدة منهم طلاق
 والصحيح هو الاول ذكره الزيلعي في اخر باب الايلاء من الدرر
 في كتاب الطلاق قبل كناية الطلاق **مسئله** ايكی زوجه سي اولان
 زید ديدكه دارنده بيوت متعدد اولين زوجه لي دار واحدة ده
 اولور فرزند يوعلي حدة دار طلبنه فاوره اولور می **باب**
 بزايه حقی على حدة دارده بنيدر بوا حاكی و كدر ضراره متا
 او فرد و بيو منقط صدر الاسلام من نقل البش كافتا و اي مشهور
 دن متفرس اولان عدم فقدر اگر كم اكثر فتاوى اصحا ذكر كمال
 اكتفا البش لكن هدايه ده اهل ذكری زوجه ياشمل اولور و غدر
 ما عدا حيا و دايغ و قنبه ده نصريح اولور فتنه **باب** ان
 تسكن مع احاء الزوج و نه الدار بيوت ان فرغ لها بيتا لها
 غلى على حدة و ليس فيه واحد منهم لا يمكن من مطالبة بيت اخر و ذكر
 في المنقط صدر الاسلام اذا جمع بين امرأتين دار واسكن كلا
 في بيت لها غلى على حدة لكل منهما ان تطالبه ببيت اخر و دار على
 لانه لا يتوفر على كل واحد منهما حقا الا اذا كان لها دار على حدة بلك
 المرأة مع الاحاقا في المناقزة في الضرر او فرم زايه في كتاب
 النكاح في الفصل الثامن في النوع الثالث فصل في الزوج ان
 يسكنها في دار مفردة ليس كماله فيها احد من اهل الا ان كان ذلك
 لان السكنى من كفايتها فيجب لها كالنفقة وقد اوجبه الله تعالى
 مفردا بالنفقة و اذا وجب حق لها ليس له ان يترك غيرها
 فيه لانها تنضرب فانها لا تأخر على متاعها و يمنونها ذلك من
 المعاشرة مع زوجها و من استمتع الا ان كان لها راضية
 بانفاس حقا و ان كان له ولد فغيرها ليس له ان يسكن معها
 كما بينا ولو اسكنها في بيت له امر مفردة و غلى كفاها لانه المقصود
 قد حصل فنه هدايه في كتاب الطلاق في باب النفقة **مسئله** زید ديدكه

مسئله
 زید ديدكه دارنده بيوت متعدد اولين زوجه لي دار واحدة ده
 اولور فرزند يوعلي حدة دار طلبنه فاوره اولور می **باب**
 بزايه حقی على حدة دارده بنيدر بوا حاكی و كدر ضراره متا
 او فرد و بيو منقط صدر الاسلام من نقل البش كافتا و اي مشهور
 دن متفرس اولان عدم فقدر اگر كم اكثر فتاوى اصحا ذكر كمال
 اكتفا البش لكن هدايه ده اهل ذكری زوجه ياشمل اولور و غدر
 ما عدا حيا و دايغ و قنبه ده نصريح اولور فتنه **باب** ان
 تسكن مع احاء الزوج و نه الدار بيوت ان فرغ لها بيتا لها
 غلى على حدة و ليس فيه واحد منهم لا يمكن من مطالبة بيت اخر و ذكر
 في المنقط صدر الاسلام اذا جمع بين امرأتين دار واسكن كلا
 في بيت لها غلى على حدة لكل منهما ان تطالبه ببيت اخر و دار على
 لانه لا يتوفر على كل واحد منهما حقا الا اذا كان لها دار على حدة بلك
 المرأة مع الاحاقا في المناقزة في الضرر او فرم زايه في كتاب
 النكاح في الفصل الثامن في النوع الثالث فصل في الزوج ان
 يسكنها في دار مفردة ليس كماله فيها احد من اهل الا ان كان ذلك
 لان السكنى من كفايتها فيجب لها كالنفقة وقد اوجبه الله تعالى
 مفردا بالنفقة و اذا وجب حق لها ليس له ان يترك غيرها
 فيه لانها تنضرب فانها لا تأخر على متاعها و يمنونها ذلك من
 المعاشرة مع زوجها و من استمتع الا ان كان لها راضية
 بانفاس حقا و ان كان له ولد فغيرها ليس له ان يسكن معها
 كما بينا ولو اسكنها في بيت له امر مفردة و غلى كفاها لانه المقصود
 قد حصل فنه هدايه في كتاب الطلاق في باب النفقة **مسئله** زید ديدكه

هذا هو الحق
فيما لا ريب فيه
ان الله تعالى
هو الذي لا يخطئ
في شيء من امره

زوج من هندى او ح طلاق بوشا وقد نكحه هند راضيه
اولم يوب امتناع ايديك حاكم الشرع تقرب ايديك حله به
محتاج اولم يوب **الجواب** اولم واذا طلق الذي امرته ثلثا
ثم اقام عليها فافعه الى السلطان فري بينهما لان يعتقد وهران
الطلاق بربل للملك وان كانوا لا يعتقدونه محصور العدد
فامساكها بما بعد التلقيات الثلاث ظلم منه وما اعطيتهم
الذي لا تفرم الظلم ارايت لو اختلفت بمال اكان ندره ليقوم
عليها وقد استوفيت منها فاما اذا تزوجها بعد التلقيات الثلاث
برضاها فلا لانه هذا ونهاج المحاكم سواء لان الثلاث يوجب
حرر المحلل للكتاب الشرع كالحرمية وهم لا يعتقدون ذلك وحرمة
المحل هذا السبب يمنع بقاء النكاح كما يمنع الاندواء كما ذكرنا في
فيما ذكرنا من التلقيات في مبسوط السرحس في كتاب النكاح في
باب اهل الذمة **مسألة** ريد عور ثم اوج طلاق بوش اولم يوب
عمره ودرسه ليس متصلا ثم وعاب اولم يوب جبر الحق مكن او
شروع طلاقه حكم اولم يوب **الجواب** اولم يوب او امره شاء الله
اي لو قال انت طالق انه شاء الله متصلا لم يوقعوا وقال مالك
يقع لا يشترط متحقق اولم يوب شاء الله تعالى لما اجري على السأ
التطبيق ولنا ان نسبة الله تعالى وقوعه بغير معلومة فلا يقع منه
كما لو على بمشبهه انسان غائب لا يوقف عليه ويجاري على
لسانه تعليق لا تطبيق فرائق ملك لشرح الجمع في كتاب الطلاق
في فصل المشبه **مسألة** ريد زوج من هند طلاق ويرد كده اكي
باشنده اولم يوب طلاقه ولد يني هند جذام اولم يوب اولم يوب
ديوالا غه قادر اولم يوب **الجواب** اولم يوب وبسقط حضانه
الامام لو كانها جذام او برص وجيف العدو اي امكن كونها الاب
اولم يوب لقوله صلى الله عليه وسلم فمجهوم فراك في الكسد

اقول

هذا هو الحق
فيما لا ريب فيه
ان الله تعالى
هو الذي لا يخطئ
في شيء من امره

وقوله صلى الله عليه وسلم لا يورد محرض على صبح ويختل نفا حضاتها
لقوله عليه السلام لا عدوى ولا طيرة ووجه الجمع بين الاخبار المحل
على ان ذلك لا يحصل بالطبع كاعتقاد المعطله والجاهلية وازجاز
ان الله تعالى يخلق ذلك الموضع عند النكاح الطاهر والقواعد والنوازل
ومنها قواعد متعلقة بالمناكحات وهي اربعة عشر في كتابه
مسألة ريد زوج من هندى ميراث اكل الجسد يكون طلاق
ويرد كده نكحه ريد وفات البلد كده هند ريد قادر ريد ميراث
طلبته قادره اولم يوب **الجواب** قادر اولم يوب بوش خصلت بوش
كرت واريسه اولم يوب ومدخوله لقتد مات بينها ضعفا به
لم ترضه فهو يفر العجز في بالضعف وهو متعلق مات وهو ملحق
وبغيره لا يفر مدخوله بغيره بواو رب ويجوز رفعه على الاندواء
وستوفى الوصف وهو يفر لغيره وقد جمع البين ما ذكره صاحب
الشفق ونظر صاحب النوادر في اربعة ابواب وصورة قال
صاحب الشفق والفار لا يكون قادر الا بخمس خصال احدها
ان يطلق امراته المدخوله فهم ذلك من قول مدخوله قال
والثاني ان يطلقها طلاقا باينا وفهم ذلك من قول مينيها قال
ان يطلقها في مرضه الذي مات فيه علم من قول مات ضعفا به
قال والرابع ان يموت قبل انقضائها علم من قول لقتد قال
ونها مس ان لا يكون فيه فعل في المرأة وقد علم من قول لم ترضه قال
واذا طلق الرجل امراته مع هذه الخصال فانه المرأة ترضه ولا يفر
ما فصل انتهت عبارة من شرح ابن ديسان في فصل من كتاب الطلاق
مسألة ريد زوج من هند باشك امام باشنده بكرة ديوب طهار
لازم كده طهار الجيوب وطلاق دخی وريموب كني جلع
الجيوب طوطف شرعانه لازم كلور **مسألة** حاكم الشرع ضرب
وياخو وجس ايل تغزو ايدوب امساك بغير المعروف ريد ظالم المور

هذا هو الحق
فيما لا ريب فيه
ان الله تعالى
هو الذي لا يخطئ
في شيء من امره

وقوله صلى الله عليه وسلم لا يورد محرض على صبح ويختل نفا حضاتها
لقوله عليه السلام لا عدوى ولا طيرة ووجه الجمع بين الاخبار المحل
على ان ذلك لا يحصل بالطبع كاعتقاد المعطله والجاهلية وازجاز
ان الله تعالى يخلق ذلك الموضع عند النكاح الطاهر والقواعد والنوازل
ومنها قواعد متعلقة بالمناكحات وهي اربعة عشر في كتابه
مسألة ريد زوج من هندى ميراث اكل الجسد يكون طلاق
ويرد كده نكحه ريد وفات البلد كده هند ريد قادر ريد ميراث
طلبته قادره اولم يوب **الجواب** قادر اولم يوب بوش خصلت بوش
كرت واريسه اولم يوب ومدخوله لقتد مات بينها ضعفا به
لم ترضه فهو يفر العجز في بالضعف وهو متعلق مات وهو ملحق
وبغيره لا يفر مدخوله بغيره بواو رب ويجوز رفعه على الاندواء
وستوفى الوصف وهو يفر لغيره وقد جمع البين ما ذكره صاحب
الشفق ونظر صاحب النوادر في اربعة ابواب وصورة قال
صاحب الشفق والفار لا يكون قادر الا بخمس خصال احدها
ان يطلق امراته المدخوله فهم ذلك من قول مدخوله قال
والثاني ان يطلقها طلاقا باينا وفهم ذلك من قول مينيها قال
ان يطلقها في مرضه الذي مات فيه علم من قول مات ضعفا به
قال والرابع ان يموت قبل انقضائها علم من قول لقتد قال
ونها مس ان لا يكون فيه فعل في المرأة وقد علم من قول لم ترضه قال
واذا طلق الرجل امراته مع هذه الخصال فانه المرأة ترضه ولا يفر
ما فصل انتهت عبارة من شرح ابن ديسان في فصل من كتاب الطلاق
مسألة ريد زوج من هند باشك امام باشنده بكرة ديوب طهار
لازم كده طهار الجيوب وطلاق دخی وريموب كني جلع
الجيوب طوطف شرعانه لازم كلور **مسألة** حاكم الشرع ضرب
وياخو وجس ايل تغزو ايدوب امساك بغير المعروف ريد ظالم المور

5

لا تسافر
مطلقة
بولدما

تبع

[illegible]

4

عليه الموطوءة عقبا و مضطربا
لما طلقها قبل الوطء بعد شهر والخبز
او شيئا من طعامه او في فناء بيتين
او بالقرين بين اثر وحين يشاهد المصنف
او في لولته او في فناء حكمه او
عبد او كافرا او حكمه او في فناء
بيعه نصيبا لكانا من حق حره او غنما
او بيع متروك التمتع حامدا او بيع ام
الولد على الاطهر وقيل بنقد على الاصح
او سلطان عقدا للمرة على القعد او
بعض ضار كالحمل او برأيه اهل الحله
في معلوم الاما من اوقاف المسجد او كل
الملك على عقد النكاح او بعد من ملك
الكل او مال المسلم باخر من دارهم او
بيع دارهم بدارهم نكاحا او بعت
صلاه المحرم او بعت على اهل الحله
تسلم مال او كحل العقد بالعرف
او بالعرف في منفق العسر او بعت
نكاح المرأة في مالها بغير اذن زوجها
لم ينفذ في الحله اما حرة من الزانية
والقارئة والصرفه والباركاه
حر الا شهاه والقطار في كفايه
العقار

,

احكام الصغار في مسائل اليسوع رجل مات وترك ابنين كبير وصغير
 وترك الف درهم فانفق الكبير الصغير خمساً له نفقة مثله وليس
 هو يوصي قال هو منطوق في ذلك ولو كان له الميت ترك لهما ما او ثوبا
 فاطموا الكبير الصغير والاب الذئب استخسنت ان لا يكون على الكبير ضلالتا
 منه ثم في الوصايا في فصل الوارث فان لم يكن للصغير ولا جارية
 الاب ولا وصيهما فاجره ذو رحم محرم الصغير وكان الصغير في حجره
 جاز لان يملك تاديه فيملك اجارته فان كان الصغير في حجر ذي رحم
 محرم فاجره ذو رحم محرم وهو اذنب من الذي كان في حجره فخوان
 يكون في حجر الم فاجره انه جاز في قول ابي يوسف ولا يجوز في قول
 محمد وان اجر ذو رحم منه هو في حجره ليس له ان ينفق الاجر على الصغير
 الا لم يكن له ولاية التصرف في ماله كما لو وهب للصغير ماله كان
 لصاحب حجره ان يقبض الهبة وليس له ان ينفقها على الصغير ولا
 والمجد ووصيهما اجارة رفيع الصغير ودوابه وعقاره لانهم يملكون
 البيع فيملكون الاجارة وليس لغيره ولا ضمن كان الصغير في حجره
 ولاية اجارة عبيد الصغير وعقاره وغيره محذورة من ذلك مستثناة
 قال لان يملك اجارة نف فيملك اجارته ماله وعنه ايضا من كان
 في حجره له ان ينفق على الصغير من ماله من قاضي حال في كتاب الاجارة
 في فصل في اجارة الوقف ومال اليتيم **س** زيد غائب مالي
 البوين فقير بني يده اولوب اكل اليه لربا خود اجنبي يده
 اولوب اذ نرحا بمنزرة دفع اليه نفقة اجلي يكون زيد كل كره
 تقمينه قادر اولوب **الجواب** اولوب اجنبي به ولو كان للابن
 الغائب مال في يد ابويه وانفق منه لم يقض لانها استنفيتا
 وان كان ماله في يد اجنبي فانفق عليها بغير اذن القاضي ضمن كل
 ما اذا اد القاضي لانه ملازم للعموم ولاية واذا ضمن لا يرجع على
 القاضي لانه ملزم بالضمائم فظهر انه كان متبرعا بهذه المدة في المدة

لای بخم

لابس نجيم ولا يدفع بسى وصيبة الى عصبة فاستق ولو محرما كان في النكاح
نقل من شرح النقاية لمولانا محمد قوسستاني **مسألة** زينة وجه من هند
كذب ما واديد لوب سني بوشاد دمديد كه نصكره حاكم الشرع خبير
اولمايجي امساكي طلال اولور **اجواب** اولماز بكرامضي دن
خبر ما واديدنه في امالي ابي يوسف اذا قال لها طلقك او قال
انت طالق واداد خبر عامضي كذبا وسعه فجايبه وبين ربه
انهم يسكها وانهم لم يرد به خبر عامضي واداد الكذب اولم يرد في
طالق قضاء وبين ربه وكذا اذا قال اردت الهزل طلقت
قضاء ودبانه وكذا في الفتاوى من تمه الفتاوى في الطلاق في
الفصل الثاني **مسألة** زينة ام الولدي هندی تطليق ايدوب
صكره هند زينة اولان ولد صغيرني باباسي اولدوغني شهر در
اخره يرد الوب كتمه قادره اولور **اجواب** اولماز ولبس لام
الولد اذا اعتقها مولاهما انهم خرج بالولد من المهر الذي فيه ابوه
من تمه الفتاوى في النكاح وفصل في مسائل اخفائه **مسألة** زينة
زوجه من هند ايله مهر ونفقة اعد في او زره خلع اليوب هند نفقة
عدتندن ابرا ايلمشن اكن بعد الطلاق بينه طلبة قادره اولور
اجواب خلع ده مذكور ايب اولماز وكل ايب براني صحيح وكذا
واما نفقة العدة ان كان مذكورة في الخلع سقطت وان لم
يكن بحيث قام وقت الخلع لانها نجس شافشا فلا يقع البراءة
عنها وان شرط في الخلع فاخلع العقد غير موجب للنفقة فسقطت
باشتراطها من محبط الشرعي في كتاب الطلاق في القسم الثالث
في الخلع في باب معرفة الخلع في الاول اختلعت بمهر او نفقة
عدتها صحيح وان لم يجب النفقة بعد وهي مجهولة لدخولها تبعا
كبيع الشرب جاز تبعا للارض وان كان مجهولا وفي شرح الطحاوي
خالعها على نفقة العدة صحيح ولا يجب النفقة بخلاف ما لو ابرأته

[illegible]

رجل فوج به زحوا ذكره ان يترك المسكر
 فوجه ثم ياب من فلف الحصة وان يترك
 قال الفتاوى جعفر ان لم يكن ان يترك
 المسكر وان قال ان لم يكن ان يترك
 بطلا لان والاصغر ان لم يكن ان يترك
 رقهما من طاهر ان لم يكن ان يترك
 فوجه ثم ياب من فلف الحصة وان يترك
 المسكر وان قال ان لم يكن ان يترك
 بطلا لان والاصغر ان لم يكن ان يترك
 رقهما من طاهر ان لم يكن ان يترك

الزوج من النفقة في المستقبل حيث لا يقع وفي الظاهر ان ابراه
 من نفقة العدة بعد اخلع لا يقع وكذا بعد الطلاق وقبل يصح وهو
 الماشية من زنا في الطلاق في الفصل الثالث في اخلع ببل
 نوع اخر قالت خويش من ازواج **مسألة** هندی زوجه زید ابو
 خوش طوترکن هند زید دن چکلوب بدل خلع سو مال و بریک
 شرعاً جائز اولوی **جواب** اختیار خلع مکرو مکرمان اختیار
 اخلع مکروه لقوله عليه السلام في المختلفات من اللعنات من
 المناققات وطلقناه الزيادة عند نشوز ما رجاء ان یغدا
 ویزجر ما ذلک عن الاقدام عليه وکرهنا الكل عند نشوز
 لیصد ذلك عن الاقدام عليه في تحييط الشرخس في کتاب
 الطلاق في القسم الثالث في اخلع في الورق الاول **مسألة**
 زید زوجه سی هنده سن بدن بوش سن دید که اوج برماکر
 اجفلہ التک ایچی عورتدن بکه اشارت ایلمسه شرعاً هند
 زید دن اوج طلاق بوش اوخوی **جواب** اولماز مکرو بقدر
 دخی دیش اوله اعره قالت لزوجهما طلفنی فاشار الیها
 بثلت اصابع واراد بذلك ثلث تطليقت لا يقع ما لم یقل
 بلسانه هكذا لانه لو وقع وقع بالضمير والطلاق لا يقع بالضمير
 الا ترى ان رجلاً لو قال لامرأة انت طالق و اشار الیها
 بثلت اصابع واراد بذلك ثلث تطليقت لا يقع الثلث
 ما لم یقل بلسانه هكذا اذ اتم التجسس والمزید في الطلاق في الورق
 الثاني مجيباً وكذا في الواقعات قال انت طالق هكذا
 و اشار بثلت اصابع یغید العلم بالعد دعفاً و شرعاً اذا فرغ
 بالاسم المبهم قال عليه السلام الشهر هكذا وهكذا و اشار بأصابعه
 العشرة یعنی ثلاثین يوماً قال الشهر هكذا وهكذا و جیس
 ابرهانه فی الثالثه یعنی تسعة وعشرين يوماً و لو اشار بالواحدة

[illegible]

طلعت واحدة ولو اشار الشئتين طلعت شئتين والاشارة يقع
بالمنشورة منها دون المنصورة للعرف والسنة ولو نوى الاشارة
بالمضمومين صدق ديانته لا قضاء وكذا الوفوى الاشارة
بالكف لانه يحتمل لكنه خلاف الظاهر وقيل اذا اشار بظهور
في المنصورة منها وهو ان يجعل في الكف اليها وبطون الاصابع
الى نفسه وقيل ان كان بطن كف الى السماء فالعبارة للنشر
وان كان الى الارض فالعبارة للضم وان كان نشر اعرض
فالعبارة للضم ولا فرق بين ضم ونشر ولو قال انت طالق
واشار باصابعه ولم يقل هكذا فهي واحدة لان الاشارة تغير
للعدد والمبهم ولم يوجد فلو قلت فيكون العامل نية قوله انت
طالق وهو لا يحتمل العدد فمن التبيين الشهر بيلغي شرح اكثر في
الطلاق في فصل ولو اشترى اياها وبقيت طالق هكذا يشير
ببطن الاصبع بعد ومتعلق ببيع المقدر بالمنشور الى المنصوب
من الاصبع ويقع بما ذكره مبشرا بظهوره بعد المضموم فانه اذا
اشار بالاصبع المنشور فالعادة ان يكون بطن الكف في جانب
المخاطب فيعتبر عدد المنشور واذا عقد الاصبع يكون في بطن
الكف في جانب العاقد فيعتبر عدد المضموم اعتبارا بطريق حسا
وعرفهم من الدرر والفرع باب ايقاع الطلاق في الورق
الثاني وبانت طالق هكذا يشير بالاصبع يقع بعده الى بعد
الاصبع والاصبع يذكر ويؤنث ويعتبر المنشورة ولو انما
بظهوره فالمنصورة لانه اذا اشار بالاصبع المنشورة فالعادة
ان يكون بطن الكف في جانب العاقد صدر الشريعة والمخار
في الهداية الوقوع بالمنشورة مطلقا بعقوب عما بني منها
احتمال اخر وهو ان يكون رأس الاصابع نحو المخاطب لوجه
الشامل لا قبل ان كان نشر اعرض فالعبارة للنشر وان كان

ضما عن نشر العبرة للضم فافهم اصلاح وايضا ومن قال لامرأة
 انت طالق كذا يشير بالابهام والسبابة والوسطى في ثلث لان
 الاشارة باليد بينيد العلم بالعدد في جوي العادة اذا اقرنت
 بالعدد والمهم فقال صلى الله تعالى عليه وسلم الشهر كذا وكذا وكذا
 احدى وثلاثين وانه اشارة لواحدة في واحدة وانه اشارة بثنتين في
 ثنتين لما قلنا والاشارة يقع بالمنشورة وقبل اذا اشارة بثلث
 في المضمومة منخا واذا كان يقع الاشارة بالمنشورة فلو نوى الاشارة
 بالمضمومتين بعد في ديانة لا قضاء وكذا اذا نوى الاشارة
 بالكف حتى يقع في الاواني ثنتين وديانة وفي الثانية واحدة لانه
 يتحمل لكسنة خلاف الظاهر فلو لم يغفل هكذا يقع واحدة لانه لم يقترن بهد
 المهم فيفي الاعتبار لقوله انت طالق من طلاق الهداية في فصل
 في تشبه الطلاق **مسألة** زيد زوجة سي هذه اكرهته او لو رسم ابيع
 طلاق بوش اول ديوش شرط ان يكون صكوه زيد حنة او لوب
 وفات ان كره هنة زيدون فارده ديوش شرط طلبة فاد
الجواب اولو ولو قال لعبد وانه ثلث فلانا او
 او شجة فانت مفعول شياء ذلك فهو مختار للقد اراد ان يكون
 على المولى القتل وقال زولا يصير مختارا وعليه قيمة العبد لانه لا
 جنابة وقت التعليق حتى المجيء عليه فيلزم القيمة ولنا ان المعاق
 بالشرط كالمسئل عند وجود الشرط وقد علق عتقه بجنابة كمالو
 اعققة بعد جنابة ولهذا لو قال لامرأة في صحت ان مرضت فانت طالق
 ثلثا مرض فانت منه طلفت ثلثا وصار فارا كما ان طلقها ثلثا
 بعد المرض من الكافي في كتاب الدبابة في باب جنابة المملوك
مسألة زيد بر قايح كسرا لانه شرب خم ايدركن زيد زبور الكرموك
 او يينه وارسم وبان كور رسم ان شاء الله عود ثم بوش
 اولسون ديسه بعده عمر دك او يينه وارب حد من كور شيرعا

زيدك

و قد

زيدك عود بوش اولو **الجواب** ولو قال ان شاء الله انت
 طالق لا تطلق في قول ابي يوسف وتطلق في قول محمد والفتوى
 على قول ابي يوسف مع من قاضي خان في كتاب الطلاق في باب
 التعليق وفي فتاوى قاضي خان الفتوى على قول ابي يوسف مع
 الا انه عوى اليه الا بطل فيحصل ان الفتوى على انه ابطال من ابي مهم
 في فصل الاستئذان **مسألة** زيد زوجة هنة طلاق رجعي ورد كركه
 ينة تزوج ان كره هنة طلبة فادره او لوب **الجواب** اولو
 ولو تزوج المطلقة الرجعية فانه يصير مراحعا ولا يجب المهر لان
 النكاح لها مجاز عن الرجعية في القول الصحيح ذكره في النوازل من
 جواهر الفتاوى في الطلاق في الباب **مسألة** دار اسلام
 هنة دينة اسلام كرهه زوجة زيد ابا ايدركن شرعا بوش
الجواب اوج كره حاكم الشرع اسلام عرض ابا ايدركن بقرين
 ايدركن ثم ذكر اسلام احد الزوجين في دار الحرب فاحصل فيه انه ان لم
 الزوج والمراق من اهل الكتاب فهي امانة لان ابتداء بينها على هذه
 الصفة جاز فالبقاء اجوز فانه كانت من غير اهل الكتاب او كانت
 المرأة هي التي اسلمت فانه يتوقف وقوع الفقرة بينهما على انقضاء
 ثلث حيض لان بعد صفة النكاح لا بد من نفي السبب الموجب
 للفرقة واسلام من اسلم منها لا يصح له ذلك فهي سبب لنفي الملك
 وكفر من اصر منها كان موجودا قبل في اول ازل في الفقرة وقد
 تعذر استعادة النكاح بينهما فقلنا بانه يتوقف وقوع الفقرة
 بينهما على انقضاء مدة العدة لان لانقضاء مدة العدة ما شرا
 في الفقرة كما بعد الطلاق الرجعي ولو كانا في دار الاسلام كانا بغير
 الاسلام على المص منها ثلث مرات ويفرق بينهما اذا ابى الاسلام
 فاذا تعذر عرض الاسلام بسبب انقطاع ولالة الامام عنها فقلنا
 ثلث حيضات مقام ثلث عرضات في ذلك فانه خرج الاسلام

وهو اي نفي الفتوى بغير طلاق ان لا يزوج
 ويسب طلاق ان انت المدة وقال ابو يوسف
 ليس طلاق فانه فانه وانما طلاقه من انقضاء
 هذه الطلاق بالفرقة من المدة والرجل لا يكون طلاقا او
 كل فرقة تخلف بها من المدة او اوجسها من اجل
 سببها من المدة كما لا يكون طلاقا او اوجسها من اجل
 كالكسب والحيض والرجل لا يكون طلاقا او اوجسها من اجل
 من كالكسب والحيض والرجل لا يكون طلاقا او اوجسها من اجل
 من كالكسب والحيض والرجل لا يكون طلاقا او اوجسها من اجل

منها الى دار الاسلام قبل التقضا وثلث حوض فلكه كذا هو عند اهل
 الحجاز وعند اهل العراق يقع الفرة بينهما بين الدارين حقيقة
 وحكما لا من في الله ارحوب في حق من هو من اهل دار الاسلام كالت
 قال الله تعالى او من كان من بيننا فاجنبناه واختلف الرواية في رد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجنته زينب على ابي العاص فروي عمرو
 بن سفيان عن ابيه عن جده انه صلى الله تعالى عليه وسلم ردها عليه بخاج
 خديجة وروي عامر الشعبي انه ردها عليه بالخاج الاول فانه كان بخاج
 خديجة فخرج لينا وانه كان الخاج الاول فنادى عليه ما قال الزهري انه
 ذلك كان قبل تروى الفرائض قال قتادة كان ذلك تروى سورة
 براءة وقال الشعبي كان ذلك قبل تروى قوله تعالى ولا تحسبوا
 بعصم الكواذب فيها ذكره لايان انه هذا الحكم منسوخ بنزول هذه
 الايات وانه لا يحرم بين الزوجين بعد تباين الدارين حقيقة
 وحكما من السبر الكبير في باب خاج اهل الحرب **س** رز دنيك
 زوجي هند اسلامه كلوب رز اسلامه عرض اوله فزده ابا انكره
 حاكم يفرق انه دكي شرعا طلاق ابل فرقت في اولور **جواب** الجنبه
 وامام محمد قولري او زره طلاق ابل فرقت في اولور اسلامه الزوجين
 في دار حوب فانه الفرة لتقف على معنى ثلث حوض فاذا مضت
 وقعت الفرة واذا عرض القاضي اسلام على المرأة قابت ورفق
 بينهما كانت فرة بغير طلاق ولو فرق بينهما بايا الزوج عن اسلام
 هي فرة بطلاق في قول ابي حنيفة ومحمد رز وقال ابو يوسف رز
 هي فرة بغير طلاق ولو ارتد الزوج عن اسلام هي فرة بغير طلاق
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف رز وقال محمد رز هي فرة بطلاق
 صحيح الفقه في باب خاج اهل الذمة **س** زيدك زوجة سي هند
 مودة اولوب زيد دي باين اوليجي زيد خاجه رضا وديجك
 قاضي نه و جهل لجهر ايدر **جواب** قاضي ابو بورر وبعض مشايخ

منها الى دار الاسلام قبل التقضا وثلث حوض فلكه كذا هو عند اهل
 الحجاز وعند اهل العراق يقع الفرة بينهما بين الدارين حقيقة
 وحكما لا من في الله ارحوب في حق من هو من اهل دار الاسلام كالت
 قال الله تعالى او من كان من بيننا فاجنبناه واختلف الرواية في رد
 رسول الله صلى الله عليه وسلم اجنته زينب على ابي العاص فروي عمرو
 بن سفيان عن ابيه عن جده انه صلى الله تعالى عليه وسلم ردها عليه بخاج
 خديجة وروي عامر الشعبي انه ردها عليه بالخاج الاول فانه كان بخاج
 خديجة فخرج لينا وانه كان الخاج الاول فنادى عليه ما قال الزهري انه
 ذلك كان قبل تروى الفرائض قال قتادة كان ذلك تروى سورة
 براءة وقال الشعبي كان ذلك قبل تروى قوله تعالى ولا تحسبوا
 بعصم الكواذب فيها ذكره لايان انه هذا الحكم منسوخ بنزول هذه
 الايات وانه لا يحرم بين الزوجين بعد تباين الدارين حقيقة
 وحكما من السبر الكبير في باب خاج اهل الحرب **س** رز دنيك
 زوجي هند اسلامه كلوب رز اسلامه عرض اوله فزده ابا انكره
 حاكم يفرق انه دكي شرعا طلاق ابل فرقت في اولور **جواب** الجنبه
 وامام محمد قولري او زره طلاق ابل فرقت في اولور اسلامه الزوجين
 في دار حوب فانه الفرة لتقف على معنى ثلث حوض فاذا مضت
 وقعت الفرة واذا عرض القاضي اسلام على المرأة قابت ورفق
 بينهما كانت فرة بغير طلاق ولو فرق بينهما بايا الزوج عن اسلام
 هي فرة بطلاق في قول ابي حنيفة ومحمد رز وقال ابو يوسف رز
 هي فرة بغير طلاق ولو ارتد الزوج عن اسلام هي فرة بغير طلاق
 في قول ابي حنيفة وابي يوسف رز وقال محمد رز هي فرة بطلاق
 صحيح الفقه في باب خاج اهل الذمة **س** زيدك زوجة سي هند
 مودة اولوب زيد دي باين اوليجي زيد خاجه رضا وديجك
 قاضي نه و جهل لجهر ايدر **جواب** قاضي ابو بورر وبعض مشايخ

ملح

بلغ وسمعت افتواني ردتها بعد الفرة حسا لا احتيا لها على الحكم
 بالكبر الكبير وعادة المشايخ بخاري افتوا بالفرة وجعلوا على الاسلام
 وعلى الشجاع مع زوجها الاول لانه احسم ذلك يحصل وكل فاضل ان
 يجدد الشجاع بينهما بمهر وسر ولو بدنا ورجعتي اولاد وقرعته
 وسبعين مائة في عام في خاج الكافر **س** زيدك زوجة سي هند
 سني بوسنة ده جماع ابلهم بم الابركه ديواير لمعه قادره
 او لوري **جواب** اولما لا اجامعت في السنة مرة فليول
 استغنا اثبات اولمق ابله قادره اولمق سني نفس اولمق لكن
 بوني برود نه زياده ابلهم بم ديكه الى كمنش الا غير كمنش معناسة
 قلعتي ابل **س** الاستغنا واه الغني اثبات ويشكل عليه وانه
 لا اجامعت في السنة الاحرة فمضت السنة ولا يجمع اصلا فانه
 قضية القاعدة انه يحث لانه يقضي اثبات المرة فيجب جماع مرة
 ووجه عدم احث انه المقصود باليهي انه لا يزيد على الواحدة
 فيرجع ذلك الى العرف كعمل الاعمى غير ومنه لو قال لا ائت
 ثوبا الا الكنان فتعد عاريا فخذ العامة لا يلزم كفارة ويشكل
 عليهم ما ذكرناه وجوابه ان الا لا يحلف انقلب عرفا الى معنى العفة
 مثل سوي وغيره فانه قال لا البس بوبا الكنان فلا يكون الكنان
 محلوفا عليه فلا يضر تركه ولا البس ومنه لو قال لبس له على شدة
 الاخمسه وهي خمسة فانه قبل لا يلزم شي لانه المنع الاول بوجه الى
 مجموع المستثنى والمستثنى منه وذلك عشرة الاخمسه وهي خمسة
 فكانه قال لبس له على خمسة ووجه اللزوم ان المنع ليس لم يوجب
 الا في العشرة ثم الاستغناء بعد ذلك هو المنع ليس فكان اثباتا
 للخمسة والتحقيق انه ان نصب خمسة فلا يكون شي وان رفع خمسة
 خمسة هو التواعد والفوايد **س** زيدك زوجة سي هند الكرمي جانا
 طوبرم زم اوج طلاق بوش اول ديسه نه و جهل طور عورت بوش

ملح

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ذكرنا ما كان في
 كتابنا من
 ما كان في
 كتابنا من
 ما كان في
 كتابنا من

في كتاب العناني في باب عن بعض **س** زيدك او على عمرو وكرت
 عبد ملوكي يكن زيد جاريه من بني عمرو فزوج ابدا بغير
 راضي اولاد فذكره انكس من حاصل اولاد ولد له مني باحدي
بجواب م در وقيل قد يكون الولد حراما من زوجين فبعين
 من غير عناني ولا وصية وصورة اذا كان للولد وهو عبد
 لا جني فزوج الاب جاريه من ذلك فرضي مولاه فولدت بجارية
 ولدا فهو حلال ولدا للمولى من العادة في اخر الفصل الرابعين
س زيد فولي عمرو كتابته كسك كذا فذكره بكره عابد كذا بقى
 زيد وفتح ابدا وب عمرو وصق اولاد فذكره بدل كتابته حاليه
 مستحق جيتوب زيد بوزن شرع الا قد فذكره عمرو كذا عتق
 فسخ اولاد بوزن زيد بوزن رجوعه فذكره اولاد **بجواب**
 عتق فسخ قبول المولى بوزن رجوعه فذكره اولاد ولو استحق بدل
 الكتابه من المولى يرجع بمثل لان الكتابه معاوضه وتعليق
 العتق باداء العوض فمخرج حيث انه تعليق عتق لوجود الشرط
 وهو اداء الالف اليه كما في تعليق العتق باداء الالف اليه
 ومن حيث انه معاوضه مني لم يسلم البدل الى المولى يرجع بمثل
 لان العتق لا يمكن فسخه وكذلك لو تبرع من العبد رجل بدل
 الكتابه فاداه ثم استحق لم يبطل عتقه ويرجع المولى بمثل على العبد
 ومنه الدافع من محبط الشرع في كتاب المكاتب في باب
 كتابه بعبدين **س** زيد جاريه من بني عمرو فزوج ابدا بغير
 اسخانا اولاد اما ولد له من بني عمرو فذكره اولاد بغير
 فولدت ثم اشترى بالانصهار وكذا اسخانا واذا اشترى
 الولد عتق من اقام في احوال العناني في فروع **س** زيد
 ذي عمرو وملك جاريه من بني عمرو فزوج ابدا بغير
 اولاد

في فسخ كتابته كذا بقى
 زيد وفتح ابدا وب عمرو
 وصق اولاد فذكره بدل
 كتابته حاليه مستحق
 جيتوب زيد بوزن شرع
 الا قد فذكره عمرو كذا
 عتق فسخ قبول المولى
 بوزن رجوعه فذكره اولاد
 ولو استحق بدل الكتابه
 من المولى يرجع بمثل لان
 الكتابه معاوضه وتعليق
 العتق باداء العوض فمخرج
 حيث انه تعليق عتق لوجود
 الشرط وهو اداء الالف اليه
 كما في تعليق العتق باداء
 الالف اليه ومن حيث انه
 معاوضه مني لم يسلم البدل
 الى المولى يرجع بمثل لان
 العتق لا يمكن فسخه وكذلك
 لو تبرع من العبد رجل بدل
 الكتابه فاداه ثم استحق
 لم يبطل عتقه ويرجع المولى
 بمثل على العبد ومنه الدافع
 من محبط الشرع في كتاب
 المكاتب في باب كتابه
 بعبدين **س** زيد جاريه
 من بني عمرو فزوج ابدا
 بغير اسخانا اولاد اما
 ولد له من بني عمرو فذكره
 اولاد بغير فولدت ثم اشترى
 بالانصهار وكذا اسخانا
 واذا اشترى الولد عتق من
 اقام في احوال العناني في
 فروع **س** زيد ذي عمرو
 وملك جاريه من بني عمرو
 فزوج ابدا بغير اولاد

بند

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ذكرنا ما كان في
 كتابنا من
 ما كان في
 كتابنا من
 ما كان في
 كتابنا من

بند زيدك او على عمرو وكرت
 عبد ملوكي يكن زيد جاريه من بني عمرو فزوج ابدا بغير
 راضي اولاد فذكره انكس من حاصل اولاد ولد له مني باحدي
بجواب م در وقيل قد يكون الولد حراما من زوجين فبعين
 من غير عناني ولا وصية وصورة اذا كان للولد وهو عبد
 لا جني فزوج الاب جاريه من ذلك فرضي مولاه فولدت بجارية
 ولدا فهو حلال ولدا للمولى من العادة في اخر الفصل الرابعين
س زيد فولي عمرو كتابته كسك كذا فذكره بكره عابد كذا بقى
 زيد وفتح ابدا وب عمرو وصق اولاد فذكره بدل كتابته حاليه
 مستحق جيتوب زيد بوزن شرع الا قد فذكره عمرو كذا عتق
 فسخ اولاد بوزن زيد بوزن رجوعه فذكره اولاد **بجواب**
 عتق فسخ قبول المولى بوزن رجوعه فذكره اولاد ولو استحق بدل
 الكتابه من المولى يرجع بمثل لان الكتابه معاوضه وتعليق
 العتق باداء العوض فمخرج حيث انه تعليق عتق لوجود الشرط
 وهو اداء الالف اليه كما في تعليق العتق باداء الالف اليه
 ومن حيث انه معاوضه مني لم يسلم البدل الى المولى يرجع بمثل
 لان العتق لا يمكن فسخه وكذلك لو تبرع من العبد رجل بدل
 الكتابه فاداه ثم استحق لم يبطل عتقه ويرجع المولى بمثل على العبد
 ومنه الدافع من محبط الشرع في كتاب المكاتب في باب
 كتابه بعبدين **س** زيد جاريه من بني عمرو فزوج ابدا بغير
 اسخانا اولاد اما ولد له من بني عمرو فذكره اولاد بغير
 فولدت ثم اشترى بالانصهار وكذا اسخانا واذا اشترى
 الولد عتق من اقام في احوال العناني في فروع **س** زيد
 ذي عمرو وملك جاريه من بني عمرو فزوج ابدا بغير
 اولاد

هذا هو الكتاب الذي فيه
 ذكرنا ما كان في
 كتابنا من
 ما كان في
 كتابنا من
 ما كان في
 كتابنا من

بند زيدك او على عمرو وكرت
 عبد ملوكي يكن زيد جاريه من بني عمرو فزوج ابدا بغير
 راضي اولاد فذكره انكس من حاصل اولاد ولد له مني باحدي
بجواب م در وقيل قد يكون الولد حراما من زوجين فبعين
 من غير عناني ولا وصية وصورة اذا كان للولد وهو عبد
 لا جني فزوج الاب جاريه من ذلك فرضي مولاه فولدت بجارية
 ولدا فهو حلال ولدا للمولى من العادة في اخر الفصل الرابعين
س زيد فولي عمرو كتابته كسك كذا فذكره بكره عابد كذا بقى
 زيد وفتح ابدا وب عمرو وصق اولاد فذكره بدل كتابته حاليه
 مستحق جيتوب زيد بوزن شرع الا قد فذكره عمرو كذا عتق
 فسخ اولاد بوزن زيد بوزن رجوعه فذكره اولاد **بجواب**
 عتق فسخ قبول المولى بوزن رجوعه فذكره اولاد ولو استحق بدل
 الكتابه من المولى يرجع بمثل لان الكتابه معاوضه وتعليق
 العتق باداء العوض فمخرج حيث انه تعليق عتق لوجود الشرط
 وهو اداء الالف اليه كما في تعليق العتق باداء الالف اليه
 ومن حيث انه معاوضه مني لم يسلم البدل الى المولى يرجع بمثل
 لان العتق لا يمكن فسخه وكذلك لو تبرع من العبد رجل بدل
 الكتابه فاداه ثم استحق لم يبطل عتقه ويرجع المولى بمثل على العبد
 ومنه الدافع من محبط الشرع في كتاب المكاتب في باب
 كتابه بعبدين **س** زيد جاريه من بني عمرو فزوج ابدا بغير
 اسخانا اولاد اما ولد له من بني عمرو فذكره اولاد بغير
 فولدت ثم اشترى بالانصهار وكذا اسخانا واذا اشترى
 الولد عتق من اقام في احوال العناني في فروع **س** زيد
 ذي عمرو وملك جاريه من بني عمرو فزوج ابدا بغير
 اولاد

[illegible][illegible]

قوله وان حضر المال اجزء الحكم على قبضه و
عقوبته ومنع الاجارة ومنع الحق من
المسح ورسالة الحارة ومنع الحق من
بيد غيره بان يكون بحسب لومته منه اذ
يحق له الاجارة بحسب لومته منه اذ
صحيح انها لو كان في الحكم ان
ان ادبته الحاكم او يكون اجارة
بالحكم على اجارة الحاكم او يكون اجارة
ان ما امر اجارة الحاكم او يكون اجارة
والواجب ان يكون اجارة الحاكم او يكون اجارة
والمسح من اجارة الحاكم او يكون اجارة

هام في كتاب العتاق في باب العتق على جعل في شرح قول الهداية
 ولو ادعى البعض غير **س** زيد عمره فوكف بكرى اول يكف
 الجنيه اذا دال به ثم اذ زيريه ديس عمره وحى زيدك قول اذ زيريه
 اذ اداليسه شرعا يبلغ مرقوم زيد من الماغة قادر اولور محى
الجواب اولماز قول مجانا اذ اد اولور عتاق طلاق كبرى وكلمه
 طلاقه بدل الشتر اطي اجنى به ده جازد لان مرقال لغبره
 اعتق عبدك على الف درهم تفعل لايزنه شئ ويقع العتق عز
 المأمور بخلاف ما اذا قال لغبره طلق امرأتك على الف درهم
 على تفعل حيث تجب الالف على الامر لان اشتراط البدل على
 الاجنبى في الطلاق جاز وفي العتاق لا يجوز وقد قرناه من
 قبل مره في كتاب العتاق في باب العتق على جعل كذا في
 غيره **س** زيدك قول عمر ومدر او مغلد ولدى دحى شرعا مدبر
 اولوب زيد فوت اولدقه اول دحى اذ اد اولور **الجواب**
 اولماز مدبر ينك اولور تدبير مطلق اولوب تدبير وقتنه
 حامل اولوب يا خود كما بعده حامل اولدى اب بعض نسخ ها
 وولد المدبر يدركى صحيح وكل ايدوكى شراح نصرح بيوسر
 در قوله وولد المدبرة مدبر يعنى بهوت سبدها والمراد
 ولد المدبرة المطلق اما ولد المدبرة تدبيرا مقيدا فلا يكون مدبرا
 هذا هو الصحيح النسخ وفي بعضها ولد المدبر مدبر وليس بصحيح لان
 الولد يتبع الام لا اياه فان زوجة المدبر ولو كانت حرة كانت ولدا
 حرا اذ انه فولد لها عبدا سواء كان ابوه حرا او عبدا مدبرا او لا
 المراد الولد الذى كانت حاملا به وقت التدبير او الذى حملت
 به بعد التدبير اما ولدها المولود قبله فلا يصير مدبرا بتدبيرها اما
 الذى كان حرا قبلها لاجماع كالمواثيقها وهى حامل واما الذى حملت
 به بعده ففى قول اكثر اهل العلم وهو المردى غير مدبر بعد العزير و

فولم
الفا
من
يعن
الما
اما
الط
اد
من
ولا
الفا
الما
ب
ف
المفص

74

الطلاق والنفقة
والنفقة ما يقع من الطلاق والعدا
بعد عكسها اذ يقع الطلاق والعدا
على شرط نفقة وهو شرط فلتكسب
ما لم يثبت من كماله عند ادا الرضا
منه وان ثبت من كماله عند ادا
وذلك كما مضى من كماله عند ادا
وكما مضى من كماله عند ادا
ولما مضى من كماله عند ادا
مستند الى وقت حدوثه ولما مضى
وهو ان يظهر الى كماله عند ادا
في اليوم ان كان زيدا في اليوم
الغد وهو من كماله عند ادا
منه وكما مضى من كماله عند ادا
الدم من كماله عند ادا
حكما بوجوب الطلاق في الاطعام
في من كماله عند ادا
من كماله عند ادا
لعمامة كماله عند ادا
وقال بعضهم كماله عند ادا
ان كماله عند ادا
ذلك لما مضى من كماله عند ادا
التعريف ولو قال ان كماله عند ادا
ما مضى من كماله عند ادا
موصوف بانه كماله عند ادا
كماله عند ادا
وقت الكلام ما يكون من كماله عند ادا
قصور في كماله عند ادا
انه موصوف بانه كماله عند ادا
لا وعلا كماله عند ادا
لانه موصوف بانه كماله عند ادا
انه لا يكون من كماله عند ادا
هذه الفحوى ما مضى من كماله عند ادا
اسم لم يعلو عند كماله عند ادا

9

[illegible]

قبل الخدمه مع مولانا مع العبد

[illegible]

آخر كما نرى ذلك لان الناس يتفاوتون في اليقين ولان الوارث
 يختلف على العلم وربما لا يعلم الاول بدين الميت ويعلم بالتأني
 من قاضي خان في كتاب الدعوى في باب اليقين في الورق احيى محلنا
مسألة من كسبه بوجه يمين ابدى في حكمه يمين انكس او لور
اجواب اولوز اذا قال اطف لافعلن كذا عندنا هو اليقين
 نوى اولم ينو والاصل ان اختلف بانه هو المشروع المعروف وبغيره
 محطوف فنصرف اليه عند الاطلاق في مصفى لشرح المنظومة في اول
 كتاب الايمان في باب قول نرفظا لا صحابه الثلاثة رجع
 شرابه شرط ابدى كسبه عرق ايجكمه حاش اولوز **اجواب** منظره
 عرقه شراب اطلاق ابدى يك ادلور لان الايمان مبني على العرف
 كذا في جميع الفتاوى **مسألة** زيدك معقفي ادلان عموكت دني
 معقفي دار ايكن مولاه سويليم ديو يمين اليك شرعا تفقهم
 سويليم حاش اولوز **اجواب** سويليم حاش اولوز شرعك
 تعمي جابر دكلدر الايمينه اما بويله وصيت اليك باطل اولوز
 لا يجوز لغير المشترك الا في الايمان حلف لا يكلم مولاه وله اعلون
 واستغنى كما يتم حكم حاش كما في المبسوط فبطلت الوصية للمولى
 ومكانه هذه كما في الهداية وغيره في كتاب الوصايا في باب الوصية
 للاقارب **مسألة** زيد بابام ابدى بر ديو يمين اليك
 شرعا فسحق لازم اولوز **اجواب** بلاناخر حاش اولوز كفارت
 وبركت واجب اولوز ومن حلف على معصية مثل ان لا يصلي او لا
 يكلم اباه او يقتل فلانا يفتني ان يفت نفسه ويكفر عن يمينه
 لقوله صلى الله عليه وسلم من حلف على عمن ورأى غير ما خيرا منها
 فليأت بالذي هو خير ثم يكفر عن يمينه كحديث ولان باقلناه
 لقول البر الى جابر وهو الكفارة ولا جابر للمعصية في ضده
 من هداية في كتاب الايمان في فصل في الكفارة ومن حلف على معصية

[illegible]

مسئله زنا بر دوازه کر محک طلاق نموده اگر مرد سرطانی بکین اول دارک شیکله اولان زنه قی قی بک شیک طهر و ده قی از تنه ده و آن اقام علی اسکفه با بیا لودخلی البانی کانت الاسکفه خارجة لایکون حائض وان کانت داخل لایکون حائض وان کانت داخل کان حائض لو ادخل احدی رجليه لایکون متب و بین قی کان داخل الدار شبهة فادخل احدی رجليه کان حائض الا ان الشرخ الصبیح انه لایکون حائض ولو حلف ان لا یخرج منه هذه الدار فاینبغی ان یحث ای کجب علیه ان یحث لما روینا لقوله علیه السلام لا تذر ولایمین فیما لایکلت ابن آدم ولا معصیة ولا قطیعة رحم رواه النسائی وابوداود وهو یحول علی نفی الوفا بالمحلو فیه ولان البر معصیة ایضاً کما کنت بهنک حرمة الاسم فحجب المصیر الی حقها اثماً و هو کنت لانه مرخص له شرعاً بما روینا وما یلزم من المعصیة فی البر لیس برخص له فوجب الاخذ بالمرخص ولان فی حث قوات البر الی جابر و فی البر لزوم المعصیة بل جابر یحجب کنت لان القوات الی حلف کالاقوات من زبلی فی کتاب الایمان فی الوریق الثانی بحینا **مسئله** زید ذمی برخصه یمین ایدوب قبل السلام یا بعده حائض **مسئله** کفارت لازم اولور می **اجواب** اولان و اذا حلف الکافر ثم حث فی حال الکفر او بعد اسلامه فلا حث علیه لانه لیس باللیلین لانها تعقد لتظیم الله تعالی ومع الکفر لایکون معظماً ولا هو اهل الکفارة لانها عبادة من هدیه فی کتاب الایمان فی فصل فی الکفارة **مسئله** زید ذمی هنده الکرسن بکاسو یلزون اول بن سکاسو یلزم او مع طلاق بوش اول دیکره هند ذخی اکرب ذخی سکاس بکاسو یلزمون اول سو یلزم جابر ازاد اولسون زید کد منکوه هند زیده سو یلزم زید هنده سبوه شرعاً هند زید بوش اولور **اجواب** اولان صورت خورده زید هنده سو یلزم و کدن سکوه سو یلزم و مخدر بر قدر و ما **مسئله** ان الله عز وجل قال علی طلاقه **مسئله** و عقی **مسئله** ۱۴ السؤال فی کتاب الایمان و صورت رجل حلف بالطلاق ان لا یکلم امرأه قبل ان یتکلم و حلفت ای بالعقاق لا یتکلم قبل ان یتکلمها کتیب اکید فی الکلام فلا یحث واحد منها و **اجواب** حکا ای سماعة غزالی یوسف غزالی حنیف رحمه الله قال جابر جل الی الی حنیف فقال انی حلفت بالطلاق ان لا اکلم امرأتی قبل ان یتکلم

[illegible]

وحلفت امراني بعد قة ما تملكه ان لا تكتني قبل ان اكلها فكيف
اصنع فقال ابو حنيفة ربح اذهب فكلها ولا حث عليك فذهب
الرجل الى ابي سفيان فاجره بخاء سفيان ربح الى ابي حنيفة مغبيا
وقال لا ينبغي الفروج فقال ابو حنيفة وماذا فقال سفيان هذا الرجل
حلف كذا وكذا فقال ابو حنيفة ربح فكلها ولا حث عليك فقال
سفيان من اين فقال ابو حنيفة ربح لما شأنته باليهن بعد حلف
اليهين كانت مكرمة اياه فوجد شرطه فبطلت يمينه فقال سفيان
اكن لنفسك ما كان غنما فليكن كذا ذكره ابو حنيفة في النوع الثاني
من المتشابهات من آخر الفتاوى وهي معدودة من منافع
الامام ابي حنيفة ربح مذكورة في ترجمة من شرح ابن وهبان في
فصل المعايير **مسألة** ربح زوجي هذه سن بوش من عي اكر داره
كبر ربحك دفعي ديسه منذ اول داره كبر كل بوش اولور من **جواب**
كبر من ايد ده اولور لو قال انت طالق وان دخلت الدار طلق
للحال ولا ينعينه التعليق لان الواو في مثل التحقيق والتاكيد لا
للتعليق يقال اكرم اخاك وان اذاك واعط فلانا درهمك وان دخل
وايك اي اعط درهمك دخل ام لم يدخل فصار كانه قال انت طالق
دخلت الدار ام لا من تحت الشرطي الايمان في باب ما يقع به
التعليق **مسألة** ربح اكر شو اوده دفعي شو اوده كبر ربح عور ثم اوج طلاق
بوش اولور و بوش شرط اوده فصار اوده كبر ربحك ربحك ربحك ربحك
بوش اولور من **جواب** اولما زكمت اوده كبر ربحك ربحك ربحك ربحك
الشرطي لا يقع الا بوجودها فان جمع خوف العطف ان قال ان
دخلت هذه الدار وهذه الدار لا يقع الا بدخول الدارين سواء
قدم الشرط او اخر او كان متوسطا ويستوي **جواب** بين ان يدخل الدار
المذكورة او لا والثانية هي فلو لم يطق الجمع وبطلت الشرط
على من لم يطق الشرط معطوفا على الشرط لا على الجراء وان عطف حرف

الطلاق

الفاء

الفاء فقال ان دخلت هذه الدار فلهذه الدار فانت طالق فلام يدخل
الدارين على الترتيب بان يدخل الاولى ثم يدخل الثانية لا بحث لان
الفاء للجمع على سبيل الترتيب والتعقيب بلا فصل ويستوي **جواب**
بين عدم الجواب لعدم الشرط وتقدم الجراء او توسطه ولو عطف حرف
ثم فقال ان دخلت هذه الدار ثم هذه الدار فلام يدخل الدارين الاولى
ثم للغير بعد ساعة او اكثر من ذلك لا بحث ثم حرف ثم الترتيب
على طريق التأخير من حقة الفقهاء في كتاب الايمان في باب الفاظ
اليهين **مسألة** ربح زوجي هذه الكربة لو كون مهر كي هبة اليه ربحك
بند اوج طلاق بوش اول ديده هبة هبة هبة هبة هبة هبة هبة هبة
ربح مهر كي هبة ايد ربحك اناك بند اوج طلاق بوش اولور
ويو شرط اليه لشرعاً لو نزلت ربحك زوجي بوش اولور ما يقع به
واربدر **جواب** واردر امام اعظم وامام محمد اصلوري اوده ربحك
بين النقادى يكون وجوبى وقتنه تصور شرطه ربحك ربحك ربحك
جمله سي بودر ك اول كون باباسي برنوب ايله صدق مصلح اليه
قال ربح لا الهبة اي هبة الدين ممن عليه الدين لا يكون قضاء
للمدين لان القضاء فعل المطلوب والهبة استفاضة للمدين من الطلب
فلا يتحقق المقاصد فيبطل اليهين اذا كانت موقته فابراه قبل التوثيق
لان القضاء لا يتصور بعد الابرار فصار نظير من حلف بشرين
الماء الذي في هذا الكوز اليوم وفيه ماء فابره قبل الليل على ايننا
من قبل شربها وفي خلاف ابي يوسف ربح بناء على ان تصور المهر
وقت وجوب شرط طمها لانها لا تعقد اليهين وعند ليس بشرط وجوب
على هذا الامل مسائل منها ما اذا حلف ليقضين دينه ثم افضاه
اليوم او حلف ليقضين فلانا غدا فمات اليوم او حلف لياكلن هذا
الخبز غدا فاكل اليوم ومنهما ما اذا قال اني رأيت فلانا ولم اكل
به فعنده حر فراه معه فلم يفل شيئا لم يعتق العبدانها ولم يحنك

مسألة ربح زوجي هذه الكربة لو كون مهر كي هبة اليه ربحك
اوج طلاق بوش اول ديده هبة هبة هبة هبة هبة هبة هبة هبة
ربح مهر كي هبة ايد ربحك اناك بند اوج طلاق بوش اولور
ويو شرط اليه لشرعاً لو نزلت ربحك زوجي بوش اولور ما يقع به
واربدر **جواب** واردر امام اعظم وامام محمد اصلوري اوده ربحك
بين النقادى يكون وجوبى وقتنه تصور شرطه ربحك ربحك ربحك
جمله سي بودر ك اول كون باباسي برنوب ايله صدق مصلح اليه
قال ربح لا الهبة اي هبة الدين ممن عليه الدين لا يكون قضاء
للمدين لان القضاء فعل المطلوب والهبة استفاضة للمدين من الطلب
فلا يتحقق المقاصد فيبطل اليهين اذا كانت موقته فابراه قبل التوثيق
لان القضاء لا يتصور بعد الابرار فصار نظير من حلف بشرين
الماء الذي في هذا الكوز اليوم وفيه ماء فابره قبل الليل على ايننا
من قبل شربها وفي خلاف ابي يوسف ربح بناء على ان تصور المهر
وقت وجوب شرط طمها لانها لا تعقد اليهين وعند ليس بشرط وجوب
على هذا الامل مسائل منها ما اذا حلف ليقضين دينه ثم افضاه
اليوم او حلف ليقضين فلانا غدا فمات اليوم او حلف لياكلن هذا
الخبز غدا فاكل اليوم ومنهما ما اذا قال اني رأيت فلانا ولم اكل
به فعنده حر فراه معه فلم يفل شيئا لم يعتق العبدانها ولم يحنك

ومن ابي يوسف رحمه في الاملاء انه يقطع لانه اخذ المال منه كخزوه هو
المقصود فلما بشرط الدخول فيه كما اذا دخل به في صندوق البصري
ما خرج القطع يعني ولنا ان هتك الخبز بشرط فيه الكمال بخزاع شبهة
العدم والكمال في الدخول وقد امكن اعتباره والدخول هو المعتاد
بخلاف الصندوق لان الممكن فيه ادخال البه دون الدخول منه به
في كتاب محمد بن فضال في فصل الخبز والاخذ منه **س** زيدك سرقة سي تاج
اولد فده مسروق ملكي او ملكي ادع اليه اما الشبهة فانه قادر ان يمسك
يدي قطع او ينفق خلاص اولو **جواب** اولو واذا ادعى السارق
ان العين المسروقة ملكه سقط القطع عنه وان لم تقم بينة معناه
بعد ما شهد الشاهدان بالسرقه وقال الشافعي روح البسطة بخود
الدعوى لانه لا يوجب عليه سارقي فيؤدي الى سدة باب الحق ولنا
ان الشبهة دارية فتحقق بخود الدعوى ولا يعتبر بما قاله بدليل صحة
الرجوع بعد الافراز كذا في الهداية وغيره في كتاب السرقه في فصل
في كيفية القطع **س** زيد سارق اخذ اولوب سرقة سارقه افراز
اليه لكن ما لك ما لك في خوي اليه سرقة عابدي قطع اولو **جواب**
اولو اولم يطالب وانما افراز السارق لم يقطع فلان الدعوى
شرط فلا بد من المطالبة في الدور والخز في كتاب السرقه في فصل
يقطع بين السارق **س** زيد سارق فك بدى قطع اولد فده مسروق
روح طلب اولو **جواب** فام اليه سرقة اولو سرقة ملكك
ايه ضمان لازم اولو واذا قطع السارق والعيه قائم في يده
ردت على صاحبه بالبغاء على ملكه وان كانت مسرقة لم يضمن دعه
الاطلاق يشمل الهلاك والاسهلاك منه به في كتاب السرقه في فصل
في كيفية القطع **س** زيدك سرقة سرقة سي ثابت اولوب قطع
بد اليه حكم اولد فده هو اوصوف اولوب هلاك خوفي اولو يقطع
مانع اولو **جواب** اولو سرقة زجره در مختلف دكله الا في خز
ورد

...

و رد شد بدانه را باین معنی الی النطفه و کذا در این کتاب مختلفه در الدرر و العزیز فی
کتاب السرقة فی فصل یقطع بهن السارق **مسئله** ساز نکند حدی قطع
بدانکه طلب بدنه شرعانه لازم اولور **اجواب** سیاسته صلب دمی
مشروع در حقش نیست الا ما از بقول السارق سیاسته تسعیه فی الاصل
بالفساد و در الدرر و العزیز فی کتاب السرقة فی فصل یقطع بهن
السارق **مسئله** بدید عمر و کت بیک افی ذکر ذاب حسن سرقة المذکره
بکروخی زیدون سرقة المذکره بکری اخذ ابد و ب سرقة سی ثابت اوله
قطع بد لازم کلور **اجواب** کلور زیدک بدی صحیح و کلور منها ان کون
المردی منه بد صحیح علی المال ضی لا یقطع السارق فی السرقة فی فصل
الاحکام فی کتاب السرقة فی اوله **مسئله** زیدک سرقة سی بینا الم ثابت
اولوب حاکم قطع بد ابد حکم المذکره بکروخی زیدوار الجیوب برینچه زمانه
صکره الکبر و ب اخذ اوله قد بدی قطع اولور **اجواب** اوله ان
قال صاحب المبیوط اذا حکم بالقطع بیهودی فی السرقة ثم انقلت اولم
بکی علیه حکم حنی انقلت فاخذ بعد زمان لم یقطع لما بینا انه سرقة
لا یقام بحجة البینه بعد تقادم العهد والعارض فی الحکود بعد
القضاء قبل الاستیفاء کالعارض قبل القضاء وانه انبع اهل الشر
فاخذوه من ساعته قطعت بد لان مجرد الهرب یسقط الحد
عنه ولانه لا ینکح سنانته النها و نه و التقصیر فی الطلب من حد ثم ذکر
بعد ذلك فی موضع آخر و اذا اقر بالسرقة ثم هرب لم یطلب وانه
کان فی فور ما ذکرت لان هربه دلیل رجوعه ولورج عزم الماقر لم
یقطع فکذا لک اذا هرب و لکنه اذا اتی به بعد ذلك کان ضمانا
للمال کالورج عن اقراره فان یسقط القطع به و غیر ضمان هر شرح
ابن وهبان و شرح بیه و ارجه قطاع اللصوص و زیتم علیهم و
کالانی اذا هو بنیم کتاب الحکود **مسئله** بدیدند اجنبیه و نه مال
سرقة المذکره بکروخی زیدوار الجیوب برینچه زمانه قطع بد

[illegible]

لازم كلورج **جواب** ارتفاع امام عادل اولي جي كلمه دوده طاري
اولان ابتداء موجود كبر استقامت حدوده **كتاب الطري**
على حدود كالموجود في البند اني استقامت ولايجب كالموجود في الجاه
ولهذا قال رسول الله صلى الله عليه وعلى آله وصحبه في غزاه خلافتهم
سبيل وفي السارق ما اخاله سرق وقال في كتاب سرقه الاصل
لو سرق من اجنبية ثم تزوجها قبل ان يرتفعها الى الامام لا يقطع ولو
سرقها امراته ثم طلقها قبل ان يرتفعها لا يقطع وان ردت
السرقه الى صاحبها قبل ان يرتفع الامام لا يقطع من اجناس ناطقي
كتاب السرقه كتاب جاهد **جواب** ذميتك انك اهل اسلامي
صح او لورج **جواب** اولور قاضي خلك عتيبه يخصص ايدوب
ذميتك او لما زيد وكي صحه دكل ايدوبني شيخ اسلام متفينا اليه
نقاني الى يوم القيام استاونا واستا العالم حضرتي خرد ويني
يو مشل در قال كذا اسلام اكروه عندنا ان كان حرييا وان كان
ذميا لا يكون اسلا ما انتهى هذه السله مما تقدم صاحب الكتاب
من بعدد به وليس يصح وقد ذكره على الصواب وهو صحه اسلام
مطلق في كتاب الاكراه وهو موافق لسائر الكتب المشهوره على انه
لويج هذا الزعم انه جبري بل يقتل فان جبر اكروه بلاقتل اتفاقا وقد
اسلف في الاكراه وهذا لازم لا ينظر له وجه ثم ان صحه الكلام الذي
اكروه مصرح بجاني حانه الاكل والمحيط الشرعي والاختيار والتنقذ
والمنع في شرح الجمع وقال في حانه الاكل في موضع اخر ذكر في المصل اذا
اكروه على الاسلام يكون اسلا ما استحسننا ولو عاد الى الكفر جبر على الاسلام
ولا يقتل في كتاب الامراء وجس لم يصح لما قلنا في كتاب
بنا مني على هذا وذكر في القاعدية الجبري لو اكروه على الاسلام فاسلم
ثم ارتد يقتل ولو كان ذميا لا يقتل لان في حقه اسلام خلافا لشافعي
رج فادرث شبهه ر ر دة انتهى ولم اجد في غيره فانه ثبت الروايه

بذلك فيجوز ان يكون منشأه للوهم الذي دفع منها في خراب
جوي زاده نال مراده **مسله** زيد صاحب ارضك يري ذرا
صالحه لكن اكس صاحب ارض بنه خراج ارضي طلبه قادر او
جواب اولور بوب دياروه الثاني خراج مقاسم در اكثر عشر
اخذ اولد ونيون عشر اطلاق اولور بوبه عشر كسبا يني
دكله ذرا عتد قدرت اليه خراج وجوبه كفایت اندو كي
اصول وفروعه مبرهن ومبينه وان عطاها صاحبها فغلبه
اخراج لان التمكن كان ثابتا وهو الذي فونه قالوا لم ينقل
الى امر الاخرين من غير عذر فعليه اخراج الاعلى لانه هو الذي ضيع
الزيادة وهذا يعرف ولا يفتي به كبله بجري الظلم على اخذ اموال
الناس من هدايه في كتاب السير في باب العشر والخراج **مسله**
سفرده اولان زيد سببا يني نك وكيلى عمرو زيدك رعابا نك
ترك من كيل ايدوب لكن عشرى الوب قبض المتوب زيد كلينه
رعابا يه او زركوزده طورسون ديسه زيد سفرده عمرو وجه
مشروح او زرد تفسير نك او ج آي صكره فوت اولسه ورنه مي
ذكر اولان عشرى المائه قادر اولور لومي بوبه قبل القبض
فوت اولدي صله در ديوبيت المال امين لومي قبض ايدوب **جواب**
عشر وينلن خراج مقاسم اولوب زيد سخي اولي جي وامر سده
فوت اولوب خدمت ايفائش اولي جي در سده ورك
اولي اولور قال ومز مات في نصف السنه حرم عن العطاء
يعني مات من يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء والفراده ونحوهم
لا يستحق من العطاء شي والعطاء اسم لما يصرف اليهم لانه صله
فلا يملك قبل القبض كالمراه اذا ماتت ولها نفقة مفرضة
في ذمة الزوج واسم العطاء بنى غير الصل وانما قال في مات
في نصف السنه لانه لو مات في اخر السنه يستحب صرفه الى قريبه

بذلك فيجوز ان يكون منشأه للوهم الذي دفع منها في خراب
جوي زاده نال مراده **مسله** زيد صاحب ارضك يري ذرا
صالحه لكن اكس صاحب ارض بنه خراج ارضي طلبه قادر او
جواب اولور بوب دياروه الثاني خراج مقاسم در اكثر عشر
اخذ اولد ونيون عشر اطلاق اولور بوبه عشر كسبا يني
دكله ذرا عتد قدرت اليه خراج وجوبه كفایت اندو كي
اصول وفروعه مبرهن ومبينه وان عطاها صاحبها فغلبه
اخراج لان التمكن كان ثابتا وهو الذي فونه قالوا لم ينقل
الى امر الاخرين من غير عذر فعليه اخراج الاعلى لانه هو الذي ضيع
الزيادة وهذا يعرف ولا يفتي به كبله بجري الظلم على اخذ اموال
الناس من هدايه في كتاب السير في باب العشر والخراج **مسله**
سفرده اولان زيد سببا يني نك وكيلى عمرو زيدك رعابا نك
ترك من كيل ايدوب لكن عشرى الوب قبض المتوب زيد كلينه
رعابا يه او زركوزده طورسون ديسه زيد سفرده عمرو وجه
مشروح او زرد تفسير نك او ج آي صكره فوت اولسه ورنه مي
ذكر اولان عشرى المائه قادر اولور لومي بوبه قبل القبض
فوت اولدي صله در ديوبيت المال امين لومي قبض ايدوب **جواب**
عشر وينلن خراج مقاسم اولوب زيد سخي اولي جي وامر سده
فوت اولوب خدمت ايفائش اولي جي در سده ورك
اولي اولور قال ومز مات في نصف السنه حرم عن العطاء
يعني مات من يقوم بمصالح المسلمين كالقضاء والفراده ونحوهم
لا يستحق من العطاء شي والعطاء اسم لما يصرف اليهم لانه صله
فلا يملك قبل القبض كالمراه اذا ماتت ولها نفقة مفرضة
في ذمة الزوج واسم العطاء بنى غير الصل وانما قال في مات
في نصف السنه لانه لو مات في اخر السنه يستحب صرفه الى قريبه

Handwritten marginal notes at the top of the right page, including the phrase "كتاب السير في باب الردى" (Book of Biographies in the Chapter of Death).

لا قد اوفى غناه بقصر اليه ليكون اذ بال الوفاء ثم يلقى في
كتاب السير في باب الردى **س** دار الحيرة زيد كافر جنكده
عمري قتل ايوب بعده اسلامه كلوب دار اسلامه جفده
ثم ركن ورثه من دم وديت دعواسته قادر اولور نرمي **س**
اولا اصل في الهداية وقرعه في القايه والباغي اذا قتل
العادل لا يجب الضمان عندنا وياثم وقال الشافعي في القديم
انه يجب الضمان وعلى هذا اختلاف اذا مات المرنه قد المكف
تفاد مالا لانه المكف مالا معصوما او قتل نفسا معصومة
فيجب الضمان اعتبارا بما قبل المنعة ولنا اجماع الصحابة رواه
الزهري ولانه المكف من تاويل فاسد والفاصد منه معنى بالصح
اذا ضمنت اليه المنعة في حق الدفع كما في منعة اهل الحرب تاويلهم
هذا لان الاحكام لا بد فيها من الالتزام او الالتزام لا يستحق والالتزام
من تاويل ولا التزام لعدم الولاية لوجود المنعة والولاية باقية
قبل المنعة وعند عدم التاويل يثبت الالتزام **س** اعتقاد اختلاف
الاثم لانه لا منعة في حق الشارع من هداية في كتاب السير باب
البغاة **س** زيد كافر ذي جفن جاريه في الوب وظل امكن
استدكه اسلامي وصفه قادره او لما يملك بملكك تركك
اسلامي او كنده وصف لبوب بن بونك اوزره يم ظنم سكا
دخي بونك اوزره او لما سبدر لبوب اول دخي نعم ويك كفايت
ايدرو لو قال انما مسلم واستوصف الاسلام فاني انصفه فانه
ينبغي للمسلمين ان يصفوا الاسلام ثم يقولون لا انت على هذا فانه
قال نعم فهو مسلم وان قال لست على هذا او قال اعرض هذا
يقولون فهو طحال الدم الا ان الاول ان يقول له الامام ان دخل
في هذا الذموى وعونك اليه قال قال نعم لم يقتل وكان نب
والا قال لا تجب بضرب عنقه وهذا الفصل يبين اجواب في سلة

Extensive handwritten marginal notes on the right side of the right page, continuing the discussion on legal and historical matters.

Handwritten marginal notes at the bottom of the right page, including the word "الروية" (The Tradition).

Handwritten marginal notes at the top of the left page, including the phrase "كتاب السير في باب الردى" (Book of Biographies in the Chapter of Death).

الروية واجارية انه اذا استوصفها الاسلام فلم تحسن ان نصفه ينبغي
ان نصف الاسلام بين يدىها ويقول انا على هذا وطني لك امكن
على هذا اذا قالت نعم فذلك ينبغي وتكون مسئلة كل خطا وطرها
بالنكاح والملك في السير الكبير في باب ما يسلم به الرجل فيكون اماما
س زيد عمري كمي بالاسلام فيكون استنوله كيدر لراكن وراكن
دار الحرب ودار الاسلام او لما سنده نزاع واقع اولوب زيد اكر
لوره دار الاسلام البسوة ثم بوش ولسون ديوب ثم دار
الحرب اب بوش ولسون ديسه شرعا فتفسيك عورتي بوش
اولور **س** ايمنك دخي اولماز سبيل عمر المالح اهور
دار الحرب ام من دار الاسلام اجاب ليس هو من دار الحرب يعني
لانه لا قهر لاحد عليه من قاضي الهداية **س** بر قصبه ده قاضي مني
وجامع شريف واركن اول قصبه نك بر محل سي ونبيل اولوب
حزير اين اطلاق ايوب مسلم المرحله كلوب كركمكل مناذي
اولر شرعا حازر بر منع اولنق لازم او لم يكن **س** اجواب لازم
لونه استنباه يوني بلكه جماعات سلمينه اترك ساكن اولرك
ايك تعطل با خود تمل وارب محله خاصة ده اولرك بل منع
اولور لراشبه ونظايرده واختلف الروايت في سكتام بين
المسلمين والمعتد اجواز في محله خاصة ديد وكي ابن بيجك خطا
شيخ الاسلام متعنا الله الى يوم القيام الشهير بحوي زاد
نال مراده حصر تلي عزربو مشور در عبارته هذا اللفظ لم اجده
لاحد وانما الموجود في الكتب اجواز مقيد بما ذكره الكلواني في قوله
هذا انما يكون اذا كان لا يعطل بسبب سكتام جماعات المسلمين
او تعطل فلا يمكنون في السكنى فيها ويسكنون في ناجة ليس
فيها جماعات للمسلمين جماعة مكان الشارع نعم من الناجة المحلة

Handwritten marginal notes at the bottom of the left page, including the word "الروية" (The Tradition).

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية...
الكتاب الثاني في الفقه الحنفية...
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية...

برحل المذكور عمر وقرآن عظيم بل من او شرس ويحكمه عمر وقرآن عظيم
خلل لازم اولورمي **مسألة** اولما ترك عمل بعد بولنظ بومقوله
مفاده سرور انبيا عليه الصلوة وعلى اله وجهه وكم حضر نزل من دفعي
صدوري مرويد رهي منهدر مثاب اولور وفي حديث محمود بن
لسيد ان رجلا طلق امراته ثلثا بين يدي رسول الله صلى الله
تعالى عليه وسلم فقام النبي عليه السلام غضبا فقال للمحبون بكنا
الله تعالى وانما بين الظاهر واللعيب كتاب الله تعالى ترك العمل
به فذل من وقع الثلاث جلة مخالف للعمل في كتاب الله تعالى وان
المراوم قوله فطغوه من بعدهم فترقن الطلاق على عدد اذ العدة
الانوي انه خاطب الزوج بالام باجاء العدة وفائدة التقرب
فانه قال لا تدري اصل الله بحدث بعد ذلك ام اي بيده ولا رجاها
وذلك عند التقرب لا عند الجمع م مبسوط الشرح في كتاب الطلاق في
الورق الثاني **مسألة** برهان ثمانية اولان طونة دفتر داري او حرم
كله كره فصب خلفي تعظما فرشو جفده نكر ما باها الناس قد جاءكم
برهان من ربيكم انه كرم حسن فداء البسة لشرعاً بولنظ سنة لازم
اولورمي **مسألة** العباد بانه تعالى مفسرون برهان مراد
معزات بوقوله ديني بار رسول باقران اولن اوزره لتفسير المبشر الي
او مقوله رهبانه اطلاق ايد له لكر او كسنة فتوى ويرشكرو
يكني ان ولد الصدق الشهيد لما قدم من خراسان استخبره وقد لقب
ببرهان الدين مستقبلي خاص والعام وفراء القراء باها الناس
قد جاءكم برهان من ربيكم قال الامام المعروف بزاهد بلاءهم كفو
رب العزة وقال يا ايها الناس هو ليس ذلك البرهان المذكور من
زانية في كتاب الفاظ الكفر في التاسع **مسألة** زندق الله تعالى كذا
لكن قولن جنس ولد بكملة زنده لازم اولور **مسألة** شر كذا
العباد بانه ولو قال الرزق من الله تعالى ولكن جنس خواهد

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية...
الكتاب الثاني في الفقه الحنفية...
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية...

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية...
الكتاب الثاني في الفقه الحنفية...
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية...

هذا اشرك لان حركة السبب ايضا من الله تعالى من خلاصه في كتاب
الفاظ الكفر في الفصل الثاني في جنس الثاني **مسألة** زندق مالك
حرام ايد وكنه عالم اليك ثواب رجاسيل عمر وفقير وبروب
عمر وحي حرام ايد وكن سبلور كن مقابل سنده دعا اليك شرعا
زندق وعمره لازم اولور **مسألة** كافرا اولور اليك سنده وعمره
ايان يحتاج لازم اولور زيرا مال حرام اليه جاء ثواب اخلال
موزندر ثواب ايس مال صاحبه اولوب وانفع بكن وزرير
ومن دفع المال لسائل فكم اذا ير جوده ان يستخرج فلو علم المعطل
قد عال دانه من اعطى فالاشين كفا السائل فاعلم سال وهو
سائل ويخلف بكمه تخفيضا على غير قياس والمراد به في البيت الفقير
المستدعي شيكا كافي قوله تعالى اما السائل فلا تخضر على احد التقصير
وصورة المسئلة ما ذكره في موطع كتاب السير من الفقهاء والفقير
فالكسب على البيت اشارت بلفظ هذه عبارة رجل دفع الى فقير
من المال الحرام مشايير جوة الثواب بكفر ولو علم الفقير قد عال واتر
المعطل كذا جميعا انتهى كلامه وجه التكفير مع العلم بكمه اذ جاء الثواب
يوزن بالاخلال لان الثواب انما يحصل للدافع اذا كان المال حلالا
اما اذا كان حراما فوزه عليه وثوابه لصاحبه وكذلك لو دعي
المعطل مع علمه بان حرام فيه اشارة الى ان رضاه بذلك الفصل كذا لان
الرضي بالكفر كفو وكذا ينبغي ان يكون لو كان المؤمن اجنيا غير الدافع
والغالب في هذا اذ في كثير من الناس عنه غافلون وبعض جهال فيه
واقعون بل كثير منهم ما بين وبين في فصل السير **مسألة** زندق كوني
تعظيم ايد وكنه اول كونه تعظيم ايد وبسير كونه كساره
شرعاً لازم كلور **مسألة** اول كوني تعظيم مراد ايد نكر كفو
مصر حدر تجد ايمان ونجاح لازم كلور رجل اشترى يوم البيرة
شمال يسنن في غير ذلك اليوم ان اراد تعظيم ذلك اليوم كما يعظم

هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية...
الكتاب الثاني في الفقه الحنفية...
هذا الكتاب من كتب الفقه الحنفية...

رطابته جمع اوله **جواب** اوله اصله تاخر جائز و كلنه اوله السقف **جواب**
 الحبوب و كذا و ثلثان فعل شنيع حلاله اعتقاد انك لا تخرج اوله **جواب** عظيم خطا و اعتقاد
 انك لا تخرج اوله **جواب** اوله اصله تاخر جائز و كلنه اوله السقف **جواب**

الكفرة يكون كفرا وان فعل ذلك لاجل الشرب والتمتع لا للتعظيم يوم النور
 لا يكون كفرا وان اهدى يوم النور الى انسان شيئا ولم يرد به التعظيم
 ذلك اليوم وانما ذلك بناء على عادات الناس لا يكون كفرا و ينبغي
 ان لا يفعل في هذا اليوم ما لا يفعل قبل ذلك اليوم ولا بعده ويجوز
 على التشبه بالكفرة وعن الامام ابي حفص الكبير اذا عبد الرجل صبيحة
 سنة ثم جاء يوم النور و اهدى الى بعض المشركين بيضته يريد به
 تعظيم اليوم فقد كفر بالله واجتبط اعماله من قاضي حال في كتابه
 في فصل ما يكون من الكفر وما لا يكون **جواب** ان يرد عروى كوكبه جان
 المحي يكره و دوزم و ديسه شرعا لا لازم اوله **جواب** كفره حلال
 انتمشرك ملكي امانت تصد ايدرس كفره اشتباهه بوقدر على كل حال
 احتياطا تجد ايمان لا زمر قال له روني اياك كرويه ملك الموت
 فهو خطا عظيم و اختلف في كفه من فضولين في سنة في الورق **جواب**
 يرد برجله احكام شرعية بيان ايدرس عمر و استنزه به شرعا ايدرس
 نه لازم كلور **جواب** احكام شرعية استنزه كفر و كاف اوله نه لازم
 كجكي يندر و الاستنزه بالحكم الشرعية كفر في العمادية في فصل الفصل الثاني
 والشك في بوجبه **جواب** يرد مصلي عالم ايدرس عمر و يرد كوكبه
 كورش كوي اولور و ديكه عمر و نه لازم كلور **جواب** كفر خوفي و ايدرس
 و ديكه و اذا قال لرجل مصلي و ايدرس من جنان است كه ديدار
 خوك بحاف عليه الكفر فحاصنه في كتاب لفاظ الكفر في الفصل الثاني
 في اجس الشا من **جواب** يرد حضور حاكم براد غلاني كور
 بولقبدر بن سلم الا ان السون و يوقاضيه سويله كره و بونك
 قولي تصديق اولور **جواب** اوله انما كشف حال يكون بته طلب
 اولور و ان ابي المنقط از ينفق على القبط و يسأل القاضي ان يقبل
 فلكنا ان لا يصدق في ذلك اليوم ما لم يقيم البينة على انه ليقط لانه منهم
 فيما يقول فلعلة ولده او بعض من يلزم لفقة و احال بجده ايجله بسفط

رطابته جمع اوله **جواب** اوله اصله تاخر جائز و كلنه اوله السقف **جواب**
 الحبوب و كذا و ثلثان فعل شنيع حلاله اعتقاد انك لا تخرج اوله **جواب** عظيم خطا و اعتقاد
 انك لا تخرج اوله **جواب** اوله اصله تاخر جائز و كلنه اوله السقف **جواب**
 الكفرة يكون كفرا وان فعل ذلك لاجل الشرب والتمتع لا للتعظيم يوم النور
 لا يكون كفرا وان اهدى يوم النور الى انسان شيئا ولم يرد به التعظيم
 ذلك اليوم وانما ذلك بناء على عادات الناس لا يكون كفرا و ينبغي
 ان لا يفعل في هذا اليوم ما لا يفعل قبل ذلك اليوم ولا بعده ويجوز
 على التشبه بالكفرة وعن الامام ابي حفص الكبير اذا عبد الرجل صبيحة
 سنة ثم جاء يوم النور و اهدى الى بعض المشركين بيضته يريد به
 تعظيم اليوم فقد كفر بالله واجتبط اعماله من قاضي حال في كتابه
 في فصل ما يكون من الكفر وما لا يكون **جواب** ان يرد عروى كوكبه جان
 المحي يكره و دوزم و ديسه شرعا لا لازم اوله **جواب** كفره حلال
 انتمشرك ملكي امانت تصد ايدرس كفره اشتباهه بوقدر على كل حال
 احتياطا تجد ايمان لا زمر قال له روني اياك كرويه ملك الموت
 فهو خطا عظيم و اختلف في كفه من فضولين في سنة في الورق **جواب**
 يرد برجله احكام شرعية بيان ايدرس عمر و استنزه به شرعا ايدرس
 نه لازم كلور **جواب** احكام شرعية استنزه كفر و كاف اوله نه لازم
 كجكي يندر و الاستنزه بالحكم الشرعية كفر في العمادية في فصل الفصل الثاني
 والشك في بوجبه **جواب** يرد مصلي عالم ايدرس عمر و يرد كوكبه
 كورش كوي اولور و ديكه عمر و نه لازم كلور **جواب** كفر خوفي و ايدرس
 و ديكه و اذا قال لرجل مصلي و ايدرس من جنان است كه ديدار
 خوك بحاف عليه الكفر فحاصنه في كتاب لفاظ الكفر في الفصل الثاني
 في اجس الشا من **جواب** يرد حضور حاكم براد غلاني كور
 بولقبدر بن سلم الا ان السون و يوقاضيه سويله كره و بونك
 قولي تصديق اولور **جواب** اوله انما كشف حال يكون بته طلب
 اولور و ان ابي المنقط از ينفق على القبط و يسأل القاضي ان يقبل
 فلكنا ان لا يصدق في ذلك اليوم ما لم يقيم البينة على انه ليقط لانه منهم
 فيما يقول فلعلة ولده او بعض من يلزم لفقة و احال بجده ايجله بسفط

نفقة

نفقة عن نفسه فلهذا لا يصدق ما لم يقيم البينة فاذا اقام البينة انفق
 قبل من البينة من غير حصر حاضر اما لانها يقوم ليكشف الحال والبينة
 ليكشف الحال مسومة من غير حصر ولا تخا ملتزمة واشتراط حضور المحرم
 لمعنى الا ان كان كذا في شرح المبسوط في كتاب القبط **مسألة** يرد بولده
 بربر اغلش و غلان بولوب الكوب بسليوب سنت زمانى اوله قد
 زيد سنت ايدوب اول يردان ليقط اولان عمر وفوت اوله قد
 بيت المال امينلى يردون ديقن طلب بلسه لر حكم اولور **جواب**
 اذن حاكم ايد سنت ايدوب حكم اولور وليس له
 ختن فيصن ملكه و قاذفه لا الاتم باجد يرد في البيت مسابل
 اولاه في القينة والرجرة والتخيس والمزيد و فتاوى قاضي حاكم
 و هذه عبارته ولا يملك الملقط ذكر اكان اللقطة او انش تصرفا
 مبيع و شراء او شحاح او غيره و اما له ولاية يحفظ لا غير وليس له
 ان يجتبه فان فعل ذلك من ذلك كان ضامنا وجه الضمان انه
 قطع قطعا غير ما ذون له بینه شرعا لعدم ولا بینه في غير حفظ بلكا
 مالو حتمه باذن احكام او ختن الولي الصبي فسر جنايته فانه
 لا ضمان لوجود الاذن شرعا شرع ابن و هبان في فصل من كتاب
 اللقطة واللقطة **مسألة** يرد بر اغلش و غلاني ايكى كنه او غلور
 ديو دعوت ايسه ياد فخر زياره شرعه جله سندن نسبي ثابت
 اولور **جواب** اكر برى جسد نه علامت بيان ايدرس اول
 اولي در علامت وصف اولور ايسه بینه سي اولان اولي در اكسي
 دخر اقامت بینه ايدرس ايكسندن دخر اولور مدعي اكثر اولور
 امام اعظمين بشه دك مسومة اولور و رايي وار ابو يوسف
 ايكيدن اولوب زياره دن اولماغه قابل اولمش امام محمد وجه
 قابل اولمش بورجل اوله قد در مراده زوج تصديق املك
 يا خود قابل شما دني يا خود بینه كرك وان كانا حرمين مسلمين

فان وصف احداهما طاعة في جسده فالواصف اولي به عندنا وعند
التابعي يرجع الى العائف فيؤخذ بقوله والضعيف قولنا لان
الدعوتين متى تعارضت يجب العمل بالراجح منهما وقد يرجح احداهما
بالعلامة لانه اذا وصف العلامة ولم يصف الاخر دل ان يده
عليه سابقة فلا بد لزوالها من دليل والدليل على جواز العمل بالعلامة
قول تعالى خبرا عن اهل تلك المرأة ان كان فميه قدم قبل فميت
وهو الكاذبين وان كان فميه قدم بر كذبت وهو من
الصادقين فلما راي فميه قدم بر قال انه من كيدكن ان كيدكن
عظيم على ان الله تعالى من الحكم بالعلامة عن الامم السالفة في كتاب
ولم يغير عليهم والحكم اذا حكم عن منكر غيره فصالح الحكم بالعلامة شرعية
لما ثبت انه وكذا عند اختلاف الزوجين في سماع البينة غير ذلك
بالعلامة كذا هي هنا وان لم يصف احداهما العلامة يكون ابنا لهما اذ ليس
احدهما بالاولي في الآخر فان اقام احدهما البينة فهو اولي به وان
اقاما جميعا البينة يحكم بكونه ابنا لهما لانه ليس احدهما بالاولي في الآخر
وقد روي عن عمر رضي الله عنه في مثل هذا قال ابنا برهما ويرثانه
وهو للباقي فان ادعاه اكثر من رجلين واثام البينة روي عن ابي
حنيفة رجع ان يسمع من خمسة وقال ابو يوسف رجع من اثنين ولا يسمع
من اكثر من ذلك وقال محمد رجع يسمع ثلثة ولا يسمع من اكثر من ذلك
هذا اذا كان المدعي رجلا فان امارة فادعت ان ابنا برهما فان وجد
زوجها او شهد لها القابلة او قامت البينة صححت دعوتها والا
فلا لان فيه حل النسب الغير على الغير وان لا يجوز لما ذكرنا في كتاب
الاقرار من ابداع في كتاب اللقطة قبل كتاب اللقطة في فصل واما
الاقرار بالنسب **كتاب اللقطة** ريد بيانه بولد وغنى مالي
يخبر زمان حفظ ابد وب بعد احر قاضي ابله عمره بيع المجلس اكلين
صاحبي ظاهرا اولوب عمر ودي طلب ابد وب ملكي ايد وكن اثبات ابد و

الماخذ قادر وكونه **الجواب** اولما زتم بعد ذلك ان حفر مالها
ليس له لتفرض البيع ان كان باهر القاضى وان كان بغيره القاضى
وهي قائمة فان شاء اجاز البيع واخذ الثمن وان شاء ابطال البيع
واخذ عين ماله من طامه في كتاب اللقطة **مسألة** باوه اولان
باركبه لتفقه لتقدير اولوب بعده صاحبي كلوب ثبات ابله كده
جمع اولان لتفقه سن وبرمه ده عنا دايد برك شرعا جيل اولوب
بوخسه ويرجى باركبر في جيل اولوب **الجواب** قاضي باركبري بيع
ايد وب اتفاق اولنا في دفع ايد و ان ابي ان يودي لتفقه باعها
القاضى و دفع اليه قدر ما يفتق من البدائع في اخر كتاب اللقطة
مسألة ريد بيانه بولد وغنى نسبه في صاحبه وبركت ايجون بريل
حفظ ايد وب بعده كذمي غنى اولما غلب بر فقير تصدق ابله كده
صاحبي ظاهرا اولوبه شرعا ريد دن طلبه قادر وكونه **الجواب**
اولوب غير در درسه صدق في امضا ايد وب ثواب تحصيل ايد
درسه ملتقط تصدق ايد در درسه فقير تصدق ايد در درسه
هلاكن اولوب اكر قام ايد عيدين اخذ ايد بر منفعة تصدق
ايد بر بر بر رجوع ايد من فان جاء صاحبها اجاز اي التصديق
وله اجره اي الثواب واخذها من فقير لو كانت قائمة والا ضمن
صاحبها الاخذ او الفقير بلا رجوع بينهما ضمن الاخذ للرجوع على
الفقير وان ضمن الفقير لا يرجع على الاخذ من الدرر والغرر في كتاب
اللقطة قال فان جاء صاحبها يعني بعد ما تصدق بها الملتقط باذن
الحاكم فهو باختيار ان شاء امضى التصديق وله ثوابها لان التصديق
وان حصل باذن الشرع لم يحصل اذنه فيوقف على اجازته والملك
ثبت للفقير قبل الاجازة فلا يوقف على قيام المحل بخلاف بيع
الفضة لشوة بعد الاجازة فيه وان شاء ضمن الملتقط لا يملك
ماله الى غيره بغير اذنه الا انه بابا به من جهة الشرع هذا الايناني

الضمان حقا للعبه كما في تداول مال الغير في حالة المجهول وان شاء
منه المسكين اذا ملك في يده لانه قبض مال الغير اذنه وان كان
قائما اخذه لانه وجد عين مال غيره في كتاب النقطه لو تصدق
القاضي بنفسه كان لما ملك ان يضمنه اذا جاء فضلا عن الملتقط
بامر من ارباب الهام **اللاق** زبدون الباقي ابدون قولي
علم واخر زبدون اخذ او لنوب بردت جلس او لنوب صاحبي اكلوب
كلما كره حاكم الشرع بيع او لما سنبه اذن ويروب ذكره هانه بيع
اولم قد نكرو زبد كلوب بولد وغي بردن طلب يدوب بلكه مدبر
مطلق او لمسود ادعالب شرعا قولي المنع قادر او لوقه
اولا زفان طال بجنه اي محي المولى باء القاضي وان علم مكانه لئلا
يتضرر المولى بكثرة النقطه وامسك ثمنه وانفق عليه اي الابن
منه اي الثمن وركع الباقي اليه اي المولى ان اثبت انه بالبينه
او بين الحلبه والعلاءه وليس له اي للمولى نسخ اي نسخ بيع النقطه
لان بيعه بامر الشرع حكمه لا ينقض وان نظم المولى انه كان كانه
او برة لم يصدق على نقض البيع كذا في فتاوى المسعودي م الذر
والغز في كتاب الابن **اللاق** زبدون المدون قول قبل القبض
فوار ايل كره زبدون دفع اذو كي ثمنه الوربوسه بولجي تاخرمي
اولم زبدون **اللاق** زبدون درسه ابن رجوع ابد بجه صبر ابد
درسه حالي حاكم الشرع اعلام ايدوب بيعي مسج ايدوب عيني
الورابي بعد البيع وقبل القبض خبر المشتري اي فالمشتري مخبر ان
شاء صبر حتى يرجع العبد او دفع الامر الى القاضي ليعقب العقد
بحكم **اللاق** زبدون عن التسليم ذكره في الكافي في باب النصرف في الامن
م الذر والغز في كتاب الابن **اللاق** زبدون قولي اخذ ايدوب
صاحبه كنوره شرعا مقدرا ارج لازم اولم زبدون
اخذ اذو كي اشرهاد ايدوب ارج كونك بردن كنوره فرق درهم

الحل

اكد صانحه لازم اولم زبدون ارج لازم اولم زبدون ارج لازم اولم زبدون
ايه يا خود يا با ويا سا را قارب اولوب من في العيال دن دكلر
ايه و من رد الابن على مولاه من مبره ثمنه ايام فصاعدا فله عليه
جعل اربعون درهما وان رده اقل من ذلك فبحسابه وهذا احسن
والقياس انه لا يكون له شيء الا بالشرط وهو قول الشافعي راجح لانه
مبتدع بمنافعه فاشبه العبد الضال ولنا ان الصحابة رضي الله عنهم
عليهم اتفقوا على وجوب صل يجعل الا ان منهم من اوجب اربعين ومنهم
من اوجب ما دونها فاجنبه لاربعين في مبره السقم وما دونها
فيما دونه لوثيقا وتلفيقا ولان ايجاب يجعل اصل حاصل على الرد
اذ احسنه نادرة فيحصل صيانة اموال الناس ولو كان الراد
اب المولى او ابنه وهو في عياله او احد الزوجين على الآخر فلا جعل لان
هولاء تبرعون بالرد عادة فلا يتناولهم اطلاق الكتاب منه ايه
في كتاب الابن ولو كان الراد ابا المولى او اياه وهو اي كل واحد منهما
في عياله ظاهر ولم يذكر جواب ما اذا لم يكن في عياله والقياس ان
كل واحد من ذوي الرحم المحرم يجعل اذا لم يكن في عياله لكن احسن قيل
الا وهو عند ابنه وليس في عياله فلا جعل له لان رد الابن على ابيه
من جله اخذته و حدة الاب سحقة عليه فلا جعل على كذا واما اذا
وجد الاب عبدا ابنه وليس في عياله فلا جعل لان حدة الابن غير
سحقة عليه الاب وقوله ولا يتناولهم اطلاق الكتاب اي الفدوى
وهو قوله ومن رد الابن على مولاه من مبره ثمنه ايام من عياله
كتاب المفقود غائب اولوب حياته وماله نامعلوم اولان
زيدك زرقى ومالي اقرباسي بدينه اولم يبي بعض كسبه لزيدون
حتى دعوى ايدوب ورثه سي يوزينه بينه اقامت ايسر
سعدا استماع اولم زمرى **اللاق** زبدون حتى دعوى ايدوب
التفات اولم زمرى ان ادعى احد من المفقود حقا لم يحق لم يلتفت

زند صغیر او فای عمر وی کمره شاکر و کله
و تربیت بعد عمر و مرقوم خاوندان
عیاله و خایه نامعلوم اولد. ه منبر کوزه
شیرین بولق لازم اولور من الحکواب
سوال اعلیٰ کارزند البصر محمد عمر

[illegible]

۱۴۲۸

[illegible][illegible]

في الورق الاول كذا في غيره **مسألة** شريك في شركتك وكل اول ولد دخل كسبها
دخول اولوب بري نه بورجلى اولوب برندن طلب اولوب
شركه عقد درت وجه او زرينه درمفاوضه ده اولوب وعتان و
شركه صنایع وشركه قوجه درمفاوضه ده اولوب ثم هي اربعة
اوجه مفاوضه وعتان وشركه الصنایع وشركه الوجه اوجه و
تتقد على الكفالة والوكالة من هذا في كتاب الشركة **مسألة**
علم و بکوره بوجه برابر وشركه بکوره اولوب برندن كند كند علم و بکوره
بشري دخي شري كند قبول ابدوب ريجك ثلثي سنك ثلثاني
بزم اولوب اول ثلثاني بزم ابدوب ثلث ثلثان ابدوب رديوب
بو حال او زره على ابدوب رديوب ثلث اولوب فسمت ابدوب
بشري دخي بوزن زایل اولوب بوجه بشريان ابدوب يا خور
مالي استلاک ان كند ريد شري بکوره تخمينه قادر اولوب **مسألة**
اولما ز على ابدوب شري رضا او شري رضا في التوازل ثلثه بقر
اشترى كذا مال معلوم شري كذا حصة على قدر و شري اموالهم خرج
احد هم ناجه من التواحي شري كذا ثم ان الحاضرين شري كذا رجا اخر
على ثلث الربح والنفيس بينهما ثلثا ثلثا للاحاضرين و ثلثه
للغائب فعل المذوق البه بکمال استين مع الحاضرين ثم جاء
الغائب فلم يملك بشري واقفتم ولم يزل يعمل معهم في الرابع حتى
خسر على المال او شري بکوره فاراد الغائب ان يفسد شري كذا قال
الربح على ما شري طوا ولا ضمان عليهما وعلمه بعد ذلك رضا بکوره
في خلاصه في كتاب الشركة في الفصل الاول قبيل جنس اخر
مسألة ديني مالي اطاقه الممن اولان ريد ريفن دارني
وقف المبوب فوت اول وقف اولوب ريفن بوجه و انشركه
لنقصه قادر لوب **مسألة** دارم اولوب وقف نقص
اولوب ريفن وقف داما وعليه دين يحيط بآله فانه يباع الدار
ويشترى الوقف من قاضي خان في كتاب الوقف في وقف الريفن

في الورق الاول كذا في غيره
مسألة شريك في شركتك وكل اول ولد دخل كسبها
دخول اولوب بري نه بورجلى اولوب برندن طلب اولوب
شركه عقد درت وجه او زرينه درمفاوضه ده اولوب وعتان و
شركه صنایع وشركه قوجه درمفاوضه ده اولوب ثم هي اربعة
اوجه مفاوضه وعتان وشركه الصنایع وشركه الوجه اوجه و
تتقد على الكفالة والوكالة من هذا في كتاب الشركة
علم و بکوره بوجه برابر وشركه بکوره اولوب برندن كند كند علم و بکوره
بشري دخي شري كند قبول ابدوب ريجك ثلثي سنك ثلثاني
بزم اولوب اول ثلثاني بزم ابدوب ثلث ثلثان ابدوب رديوب
بو حال او زره على ابدوب رديوب ثلث اولوب فسمت ابدوب
بشري دخي بوزن زایل اولوب بوجه بشريان ابدوب يا خور
مالي استلاک ان كند ريد شري بکوره تخمينه قادر اولوب
اولما ز على ابدوب شري رضا او شري رضا في التوازل ثلثه بقر
اشترى كذا مال معلوم شري كذا حصة على قدر و شري اموالهم خرج
احد هم ناجه من التواحي شري كذا ثم ان الحاضرين شري كذا رجا اخر
على ثلث الربح والنفيس بينهما ثلثا ثلثا للاحاضرين و ثلثه
للغائب فعل المذوق البه بکمال استين مع الحاضرين ثم جاء
الغائب فلم يملك بشري واقفتم ولم يزل يعمل معهم في الرابع حتى
خسر على المال او شري بکوره فاراد الغائب ان يفسد شري كذا قال
الربح على ما شري طوا ولا ضمان عليهما وعلمه بعد ذلك رضا بکوره
في خلاصه في كتاب الشركة في الفصل الاول قبيل جنس اخر

في الورق الاول كذا في غيره
مسألة شريك في شركتك وكل اول ولد دخل كسبها
دخول اولوب بري نه بورجلى اولوب برندن طلب اولوب
شركه عقد درت وجه او زرينه درمفاوضه ده اولوب وعتان و
شركه صنایع وشركه قوجه درمفاوضه ده اولوب ثم هي اربعة
اوجه مفاوضه وعتان وشركه الصنایع وشركه الوجه اوجه و
تتقد على الكفالة والوكالة من هذا في كتاب الشركة
علم و بکوره بوجه برابر وشركه بکوره اولوب برندن كند كند علم و بکوره
بشري دخي شري كند قبول ابدوب ريجك ثلثي سنك ثلثاني
بزم اولوب اول ثلثاني بزم ابدوب ثلث ثلثان ابدوب رديوب
بو حال او زره على ابدوب رديوب ثلث اولوب فسمت ابدوب
بشري دخي بوزن زایل اولوب بوجه بشريان ابدوب يا خور
مالي استلاک ان كند ريد شري بکوره تخمينه قادر اولوب
اولما ز على ابدوب شري رضا او شري رضا في التوازل ثلثه بقر
اشترى كذا مال معلوم شري كذا حصة على قدر و شري اموالهم خرج
احد هم ناجه من التواحي شري كذا ثم ان الحاضرين شري كذا رجا اخر
على ثلث الربح والنفيس بينهما ثلثا ثلثا للاحاضرين و ثلثه
للغائب فعل المذوق البه بکمال استين مع الحاضرين ثم جاء
الغائب فلم يملك بشري واقفتم ولم يزل يعمل معهم في الرابع حتى
خسر على المال او شري بکوره فاراد الغائب ان يفسد شري كذا قال
الربح على ما شري طوا ولا ضمان عليهما وعلمه بعد ذلك رضا بکوره
في خلاصه في كتاب الشركة في الفصل الاول قبيل جنس اخر

في الورق الاول كذا في غيره
مسألة شريك في شركتك وكل اول ولد دخل كسبها
دخول اولوب بري نه بورجلى اولوب برندن طلب اولوب
شركه عقد درت وجه او زرينه درمفاوضه ده اولوب وعتان و
شركه صنایع وشركه قوجه درمفاوضه ده اولوب ثم هي اربعة
اوجه مفاوضه وعتان وشركه الصنایع وشركه الوجه اوجه و
تتقد على الكفالة والوكالة من هذا في كتاب الشركة
علم و بکوره بوجه برابر وشركه بکوره اولوب برندن كند كند علم و بکوره
بشري دخي شري كند قبول ابدوب ريجك ثلثي سنك ثلثاني
بزم اولوب اول ثلثاني بزم ابدوب ثلث ثلثان ابدوب رديوب
بو حال او زره على ابدوب رديوب ثلث اولوب فسمت ابدوب
بشري دخي بوزن زایل اولوب بوجه بشريان ابدوب يا خور
مالي استلاک ان كند ريد شري بکوره تخمينه قادر اولوب
اولما ز على ابدوب شري رضا او شري رضا في التوازل ثلثه بقر
اشترى كذا مال معلوم شري كذا حصة على قدر و شري اموالهم خرج
احد هم ناجه من التواحي شري كذا ثم ان الحاضرين شري كذا رجا اخر
على ثلث الربح والنفيس بينهما ثلثا ثلثا للاحاضرين و ثلثه
للغائب فعل المذوق البه بکمال استين مع الحاضرين ثم جاء
الغائب فلم يملك بشري واقفتم ولم يزل يعمل معهم في الرابع حتى
خسر على المال او شري بکوره فاراد الغائب ان يفسد شري كذا قال
الربح على ما شري طوا ولا ضمان عليهما وعلمه بعد ذلك رضا بکوره
في خلاصه في كتاب الشركة في الفصل الاول قبيل جنس اخر

مسألة ريد منولى مال وقف ابدوب وقف يكون الدخول داري سبعة قادر
اولوب ريفن بوجه بکوره ماني اولوب جاز اولوب ريفن **مسألة** اختلاف
شايخ وارد ريفن اوجه جاز اولوب منولى بوشري مال الوقف
دار الوقف اختلاف فيه المشايخ قبيل ماني بالوقف فلا يجوز بيعه
وقيل يجوز وهو الاصح لان في حق الوقف والشرايط التي يلزم بها الوقف
كلما كثر ولم يوجد هناك الفصول في الفصل الثالث عشر بعد
الورقين تخمينه كذا في النفع الوصال في مسائل الوقف في مسألة
هل يجوز ان يشري من فلة او قاف **مسألة** ريد ريفن جاز
ايكون بر مقدار ابدوب وقف ماني وقف ماني اولوب
اولوب بطرني الهبة م اعطى دراهم في عمارة المسجد في مصباحه
بطرني الهبة وان لم يبيع بطرني الوقف من جامع الفصولين في الفصل
الثالث عشر في الورق الثالث تخمينه **مسألة** ريد ريفن جاز
باني دخي نامعلوم اولوب بکوره خراب اولوب قد اهل محله اول
مسيدي بيع ابدوب دخي في ضم ابدوب مسجد اخر بنا ابدوب مشر و كذا
مسألة مسجد وعبد ريفن جاز كذا قول او زره فصل اهل
المسيدي باعوا غلة المسجد وبيعوا المسجد اذا استغنى المسجد عن ذلك
بامر القاضي يجوز لان القاضي في مال الولاية ونظره مسجد عني خرب
لا يعرف بانيه و بني اهل المحلة مسجد اجددا فباعوا المسجد العتيق و
استعانوا بجمعة في بناء المسجد اجدد جاز على قول من يرى جواز
هذا البيع ولو كان مكان المسجد وقف لم يجز بيعه الا بامر القاضي
وكذا لو كان تحت المسجد جاز بامر القاضي بدونه لان الولاية للقسا
وقال محمد ريفن اذا كان الطرني واسعا فبنوا فيها اهل المحلة مسجدا
وهو لا يضر بالطرني ولا يمنعهم احد من المسلمين لاني لان الطرني
للمسلمين وذكر ابو الليث ريفن في نوازل ولا اهل المسجد ان يهدوا
المسجد ويهدون بناءه ويعلموا القناديل من مال القسوس وليس لهم ان

في الورق الاول كذا في غيره
مسألة شريك في شركتك وكل اول ولد دخل كسبها
دخول اولوب بري نه بورجلى اولوب برندن طلب اولوب
شركه عقد درت وجه او زرينه درمفاوضه ده اولوب وعتان و
شركه صنایع وشركه قوجه درمفاوضه ده اولوب ثم هي اربعة
اوجه مفاوضه وعتان وشركه الصنایع وشركه الوجه اوجه و
تتقد على الكفالة والوكالة من هذا في كتاب الشركة
علم و بکوره بوجه برابر وشركه بکوره اولوب برندن كند كند علم و بکوره
بشري دخي شري كند قبول ابدوب ريجك ثلثي سنك ثلثاني
بزم اولوب اول ثلثاني بزم ابدوب ثلث ثلثان ابدوب رديوب
بو حال او زره على ابدوب رديوب ثلث اولوب فسمت ابدوب
بشري دخي بوزن زایل اولوب بوجه بشريان ابدوب يا خور
مالي استلاک ان كند ريد شري بکوره تخمينه قادر اولوب
اولما ز على ابدوب شري رضا او شري رضا في التوازل ثلثه بقر
اشترى كذا مال معلوم شري كذا حصة على قدر و شري اموالهم خرج
احد هم ناجه من التواحي شري كذا ثم ان الحاضرين شري كذا رجا اخر
على ثلث الربح والنفيس بينهما ثلثا ثلثا للاحاضرين و ثلثه
للغائب فعل المذوق البه بکمال استين مع الحاضرين ثم جاء
الغائب فلم يملك بشري واقفتم ولم يزل يعمل معهم في الرابع حتى
خسر على المال او شري بکوره فاراد الغائب ان يفسد شري كذا قال
الربح على ما شري طوا ولا ضمان عليهما وعلمه بعد ذلك رضا بکوره
في خلاصه في كتاب الشركة في الفصل الاول قبيل جنس اخر

في الورق الاول كذا في غيره
مسألة شريك في شركتك وكل اول ولد دخل كسبها
دخول اولوب بري نه بورجلى اولوب برندن طلب اولوب
شركه عقد درت وجه او زرينه درمفاوضه ده اولوب وعتان و
شركه صنایع وشركه قوجه درمفاوضه ده اولوب ثم هي اربعة
اوجه مفاوضه وعتان وشركه الصنایع وشركه الوجه اوجه و
تتقد على الكفالة والوكالة من هذا في كتاب الشركة
علم و بکوره بوجه برابر وشركه بکوره اولوب برندن كند كند علم و بکوره
بشري دخي شري كند قبول ابدوب ريجك ثلثي سنك ثلثاني
بزم اولوب اول ثلثاني بزم ابدوب ثلث ثلثان ابدوب رديوب
بو حال او زره على ابدوب رديوب ثلث اولوب فسمت ابدوب
بشري دخي بوزن زایل اولوب بوجه بشريان ابدوب يا خور
مالي استلاک ان كند ريد شري بکوره تخمينه قادر اولوب
اولما ز على ابدوب شري رضا او شري رضا في التوازل ثلثه بقر
اشترى كذا مال معلوم شري كذا حصة على قدر و شري اموالهم خرج
احد هم ناجه من التواحي شري كذا ثم ان الحاضرين شري كذا رجا اخر
على ثلث الربح والنفيس بينهما ثلثا ثلثا للاحاضرين و ثلثه
للغائب فعل المذوق البه بکمال استين مع الحاضرين ثم جاء
الغائب فلم يملك بشري واقفتم ولم يزل يعمل معهم في الرابع حتى
خسر على المال او شري بکوره فاراد الغائب ان يفسد شري كذا قال
الربح على ما شري طوا ولا ضمان عليهما وعلمه بعد ذلك رضا بکوره
في خلاصه في كتاب الشركة في الفصل الاول قبيل جنس اخر

النية غيبنا
 وقف ابد بغير شفيع وقفي نقض ابد ببطر بن الشفعة دار قومه
 الماخذ قادر اولورمي **باب اولور** لو اشتري دارا وقفها لم يحل
 الشفعة كان له ان يافقه اربا الشفعة وينقض الوقف من فاض خالها
 الوقف بغير فصل وقف الميراث **باب اولور** زيد او بني بر مسجدك جرائي
 يافقه وقف ابد بغير نسبه الى المتولي داخي ابد بغيره بعده وجوزه
 قادر اولورمي ومنوي مسجدك شرعك سائر نسبه صرفه من مسجدك
باب اولور وقفه وشريه وكله رجل قال جبري لو هب السراج في
 المسجد ولم يزد على هذا صارت الحرة وقفا للمسيك قال جبري لو ادا
 الى بخرج لا يملك يريده بعد ما سلم الى المتولي على ما اخرنا للفتوى
 وليس للمتولي ان يعزف الي غير الذين يانه جعلها وقفا على دين المسجد
 من واقعات حسني في كتاب الوقف في باب الوقف بعد ما
 النون **باب خفا** وقف اولي زيد بغيره ويجوز ان يعاقب
 ابد بغيره قولم ابي ديو اقرار ابد بغيره وقفه من ابد بغيره
 اولوب وقفك فلا سني مستحق اولورمي **باب اولور** وقفك
 على قال قال علي موالى زيد ومن بعدهم على السكبن قال الوقف
 جائز قلت قال قال اقر بزيد هذا الرجل مولاه كان عبدا فاشترته
 وصدقه الرجل بذلك فمال يخل هذا المشرع بزيد موالى زيد ويكون له جني
 من غيره هذا الوقف قال نعم من قبل ان الولاد بمنزلة النسب فهو اوقاف
 الامام ابي بكر الخفاف في باب نفع الارض على مواليه
 زيد بغيره من غير اشراج ابا شته انه دكي ارضي بغيره اوقاف
 او غيره المشرع ابد بغيره وقفه خبار بغيره وقف
 ابد وقفه من قوم جائز اولورمي **باب اولور** خباري
 باطل اولوب بيعي جائز اولور منته كم خبار بيا سكت اولوب
 وقف ابد وقفه صحيح اولوب بيعي ابطال انه دكي كبي

سید و قاضی
ابو عبد
الله
حاکم
وکیل

قلت فان اشترى ارضا شراها صحيحا على انه بخيار فيها شرط وقفها
في الشهر قبل ان يمضي وقت الخيار قال فالوقف جائز وقد بطل خياره وجاز
البيع قلت فان باع رجل ارضا له من اجل على ان البايع بخياره في ذلك
شهرا ثم ان البايع وقف هذه الارض وقفا صحيحا في الشهر قبل مضيته
قال الوقف جائز وهو باطل للبيع ثم حضاف في باب الرجل يوقف
الارض مرارن احوال او من الصدقة **مسألة** مصالح وقف يكون
وقف اولان علما لك اذن حاكم ايل حرمه في تزويج سكرعما جاز او
او كوكي **الكتاب** اولما وقف النكاح او الجوارى على مصالح الرباط
يجوز ولو زوج احكام جارية الوقف يجوز وعنده لا يجوز لانه يفرم عليه
المهر والنفقة ولو زوج عبد الوقف مائة الوقف لا يجوز من زيارته
في كتاب الوقف في الفصل الثالث في نوع في وقف المنقول اذا
زوج القاضى او السلطان جارية الوقف يجوز ولو زوج عبد
الوقف لا يجوز ولو زوج امه الوقف من عبد الوقف لا يجوز
من خلاصة كتاب الوقف في الفصل الثالث في جنس اخر في
وقف المنقول قبيل نوع **مسألة** بر فاج كسبه به وقف اولان
دارى اربابى طلب ايل لو شرا هر كس به حصصى هم اول نورى
جواب اولان واجمعوا على ان الكل لو كان وقفا على الارباب فارادوا
القسم لا يقسم كذا في المحيط هذه عبارة الكافي وذكر في المحيط مثل
ما ذكر في الكافي بعبارة وذكر في الفتاوى الظهيرية قال والوقف مبنى
كان على الارباب وارادوا القسم لا يقسم وذكر في الخلاصة في الشاكو
واجمعوا على ان الكل لو كان وقفا على الارباب فارادوا القسم
لا يجوز فهذه المنقول كلها ناطقة بان قسم الوقف بين ارباب لا يجوز
من انفع الوسائل في مسائل الوقف في قسم الوقف **مسألة**
اي كسبه يسكنها في شرط او لمش او لمشي هر برى بطرفه حاكم في
اولا لى جاز او كوكي **مسألة** اولور بوقسمت اولما زها با اولور

[illegible]

بما قلنا من غير ان يكون له في الموقوف ما لا يكون له في غيره من الموقوفات...
فان قيل قد يقال ان الموقوف قد يكون له في غيره من الموقوفات ما لا يكون له في الموقوف...
فان قيل قد يقال ان الموقوف قد يكون له في غيره من الموقوفات ما لا يكون له في الموقوف...

واما القسم بنظر ان شرط الواقف ان سكننا بالهم جاز لكل واحد منهم ان يسكن
ما جنة ويكون ذلك مصابة لاسمه لانهم لا يكونون الرقبة مما يحيط بالحق
في الوقف باب تصرف الموقوف...
اولاد له اولوب لكن ولد من غيره او ولي شرعا حاكم صغيرك يربيه
قائم مقام اوليحي صبيك توليتي جاز اولوب...
استباه ونظيره مسطور ونظيره ابن وهبان بن نافع لكن ابن
وهبان وصي فار بوده اول صلبه داخل صبي يعلق اولوب حفظ
اهل اليه قاضي صبي به وحى توليتي لقولن هو ابي بعض معتبره مسطور
وفي فتاوى رشيد الدين القاضي ان الفرض التولية الى صبي يجوز اذا كان
اهلا للحفظ ويكون له ولاية التصرف في احكام الصغار في اخر مسائل
الوقف وبمصلحة وصتها وناظر ويقسم القاضي بالمكانه بالغالى بلوغه
كأن منظره ابن وهبان في فصل الوصايا...
او يسمع ابيه كنهه معزول اولوب يربيه عمره متولي اولد فده اولوب
طلب ايدوب حكم اولد فده مشري ساكن اولد فده زماكت اجر مشلي
وحى طلب اليه حكم اولوب...
وقبض التزم ثم عزله القاضي ونصب غيره فاسترده الثاني الوقف مشري
بحكم القاضي يجب عليه باجرة ما سكن فيها لا باجرة للاجرة وهذا بناء
على قول المتأخرين من اسعاف في باب في الوقف الباطل في اخر شرط
استبدال الوقف...
فله سندن ومنته ثابت اولان دين ادا اولوب...
ولو كان على الوقف دين لا يوفى من غلة هذا الوقف من اسعاف في باب
الوقف في ابواب البر...
وجوده اكن حال جوده وكما حال صحته ومنته اولان دين جمله مال
مخبط اندوكى وقف صحيح وناقد اولوب...
بالانسان اذا وقف وقفا وعليه ديون قصد امته للماطلة اهل يتبع ام

فان قيل قد يقال ان الموقوف قد يكون له في غيره من الموقوفات ما لا يكون له في الموقوف...
فان قيل قد يقال ان الموقوف قد يكون له في غيره من الموقوفات ما لا يكون له في الموقوف...

فان قيل قد يقال ان الموقوف قد يكون له في غيره من الموقوفات ما لا يكون له في الموقوف...
فان قيل قد يقال ان الموقوف قد يكون له في غيره من الموقوفات ما لا يكون له في الموقوف...

فان قيل قد يقال ان الموقوف قد يكون له في غيره من الموقوفات ما لا يكون له في الموقوف...
فان قيل قد يقال ان الموقوف قد يكون له في غيره من الموقوفات ما لا يكون له في الموقوف...

ذكر في الاخرة رجل عليه ديون ولصبيته تساو عشرة الاف درهم وقفا
وشهدا غلاها الى نفسه قصد امته الى الماطلة وشهد الشهود على اقل
جاز الوقف وجازت الشهادة اما جواز الوقف فمصادفة ملكه
وجواز الوقف مع هذا الشرط قول ابي يوسف على ما قبل هذا واما
جواز الشهادة فلا يخاف صدق لان الرقبة خرجت عن ملكه فان فضل
شئ من قوته من هذه الغلات فله ما شاء ان يأخذ وامنه لان الغلات اقيمت
على ملكه قلت قوله وجاز هذه الشرط قول ابي يوسف معناه شرط
جصل الغلة لنفسه لا قوله قصد امته للماطلة لانها لا تختص ابي يوسف
بل لو وقف على جهة اخرى غير نفسه قصد امته للماطلة صحيح عند الكل
من اتفق الوسائل في المسئلة السادسة من مسائل الوقف...
ونفك قول الرينة ضعف بالبعضي حالت عارض اولوب ملان فله
متولي مع ايدوب يربيه اخرون المع جاز اولوب...
ولو وقف دارا يجمع ما فيها وفيها حمامات بطران او بيتا وفيه كوار
عسل يدخل الحمام والفحل يتعا للدار والعسل كما لو وقف ضيعة وذكر
ما فيها من العبيد والذواليب والآلات كحراة فاما يصبر وقفا متعا
لها وان لم يجز احصائه كالماء والهواء والاطراف في بيع الاراضي والتبعية
وتفقهت من غلة الوقف وان لم يذكر الموقوف ولو ضعف بعضهم
عن العمل يجوز للقيم بيعه وشهدا غلام بدله وكذلك الذواليب
والآلات يبيعها ويشتري بثمنها ما هو اصله للوقف ولو زوج احكام
جارية يجوز وعنده لا يجوز ولو مزاة الوقف لانه يلزم المهر والتفقه
من اسعاف في باب ما يجوز وقفه وما لا يجوز في الورق الاول
زيد بابا سنك فزندانى هذه سكنى با غلة سنك وقف اندوكى
دارك وقف نامه سنك تركيده بابا فزندانى سنك كتب فتاواه
ولسان عرب مخالف ومعلوم حاله بطله وكى اجله حاله ديو
فيد ايدوش اول بعد هذه استحقاقى وجهه شروع ايدوا عا انكده

فان قيل قد يقال ان الموقوف قد يكون له في غيره من الموقوفات ما لا يكون له في الموقوف...
فان قيل قد يقال ان الموقوف قد يكون له في غيره من الموقوفات ما لا يكون له في الموقوف...

بر اوک وقف نامه ای اولمه و وقفی سبیل اولمه بعضی کسه لر ساعده
فرموده او و قدرد و دو شاهد اولمه و تدریس قبول اولور
ایجاب مالکانه منصرف اولان بر سبب شرعی نه متمسکانه
ایدرسه اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت

واقف حیاته اولوب بیانه قابل دکلر دیو عرف عامه اعتبار اولوب
هندی منع ایدوب بعده سختی اولور المانع شرعا فاد اولور لر
باب اولماز لرد وقف و وصایت و بیعی و اقارده الفاظ و منته
لان الفاظ الواقفین بنی علیه عرفهم کما فی فتح القدر و کذا النادر
والموصل و مخالف و کذا الاقارب بنی علیه الا یحاذر کرم الاشباه
والتطایر فی الفل الاول فی القاعدة السادسة **باب زید منقول**
اولی عمره و من وضع ایدوب عمر اول اولده بیخ زمان ساکن اولور
بعده منولی عمره سن وقف اولده ساکن اولور کجی مثلن و بر دیو
و عوی بلر کده عمر دیو او معد اجاره دکلر دیو و بر عکس فاد اولور
باب اولماز و لا یصح ازیر من القیم بدین لانه یلزم من تعطیل فلو ان
القیم و اراخه الوقف و سکن المنهین فیها فالواجب علیه اجزائها
سواء كانت مخدة للاستغلال اولم یکن احتیالاً فی امر الوقف و هذا
بناء علی قول المناظر من اسعاف **باب الولاية علی الوقف فی فصل**
فی بیان بما یجوز للقیم التصرف بما لا یجوز **باب زید منقول** و یونی مانی
محبب ایکن دار فی وقف ایدوب بعد زمان فوت اولده فاده و اینلر
زید دیون اولده و غی حاله و وقفی قبول الیز دیوب نسخ فاد اولور
باب زید منقول ایکن اولوب جردی اولما دی **باب اولماز لرد**
و هذا بخلاف مالک وقف المدیون العیج و علیه دیون محبب مالک فان وقف
لازم لابتنافس **باب المدیون** اذ کان یجوز بالتعاقد لانهم لم یعلق
حقهم بالبعین فی حاله الصحه مرابن امام فی الوقف عند قوله ولو وقف
فی مرض الموت **باب زید منقول** وقف اولان عماری عمره اجاره صحیح
ایله و برش ایکن بعده بقیه ارضه ضرری خونی میس اولیجاق مدت
اجاره سیده اجاره فی نسخ ایندر که فاد اولور **باب اولور**
و لو بنی ان المستاجر یخاف علی رقبته الارض یفسخ الغرضی الاجاره
و یخرج منه فیه من اسعاف **باب اجاره و مزارعه فی الوری الرابع**

ایک وقف نامه ای اولمه و وقفی سبیل اولمه بعضی کسه لر ساعده
فرموده او و قدرد و دو شاهد اولمه و تدریس قبول اولور
ایجاب مالکانه منصرف اولان بر سبب شرعی نه متمسکانه
ایدرسه اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت
ایک وقف نامه ای اولمه و وقفی سبیل اولمه بعضی کسه لر ساعده
فرموده او و قدرد و دو شاهد اولمه و تدریس قبول اولور
ایجاب مالکانه منصرف اولان بر سبب شرعی نه متمسکانه
ایدرسه اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت
ایک وقف نامه ای اولمه و وقفی سبیل اولمه بعضی کسه لر ساعده
فرموده او و قدرد و دو شاهد اولمه و تدریس قبول اولور
ایجاب مالکانه منصرف اولان بر سبب شرعی نه متمسکانه
ایدرسه اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت

زید منقول و سبیل یا سبیل طریقی یا سبیل طریقی یا سبیل طریقی
اجاره و قدرد و دو شاهد اولمه و تدریس قبول اولور
ایجاب مالکانه منصرف اولان بر سبب شرعی نه متمسکانه
ایدرسه اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت

باب زید منقول ایکن اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت
ایک وقف نامه ای اولمه و وقفی سبیل اولمه بعضی کسه لر ساعده
فرموده او و قدرد و دو شاهد اولمه و تدریس قبول اولور
ایجاب مالکانه منصرف اولان بر سبب شرعی نه متمسکانه
ایدرسه اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت
ایک وقف نامه ای اولمه و وقفی سبیل اولمه بعضی کسه لر ساعده
فرموده او و قدرد و دو شاهد اولمه و تدریس قبول اولور
ایجاب مالکانه منصرف اولان بر سبب شرعی نه متمسکانه
ایدرسه اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت

ایک وقف نامه ای اولمه و وقفی سبیل اولمه بعضی کسه لر ساعده
فرموده او و قدرد و دو شاهد اولمه و تدریس قبول اولور
ایجاب مالکانه منصرف اولان بر سبب شرعی نه متمسکانه
ایدرسه اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت
ایک وقف نامه ای اولمه و وقفی سبیل اولمه بعضی کسه لر ساعده
فرموده او و قدرد و دو شاهد اولمه و تدریس قبول اولور
ایجاب مالکانه منصرف اولان بر سبب شرعی نه متمسکانه
ایدرسه اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت

ایک وقف نامه ای اولمه و وقفی سبیل اولمه بعضی کسه لر ساعده
فرموده او و قدرد و دو شاهد اولمه و تدریس قبول اولور
ایجاب مالکانه منصرف اولان بر سبب شرعی نه متمسکانه
ایدرسه اولور کت اولمه و بخت منظم خط اشرف منظم طبع الجار
بیت

عفا عن

قضا

[illegible]

فغير جازة بعده من احكام الصغار في مسائل البسوع في اوله كذا في جامع
الفصولين في الفصل الرابع والعشرين في الورق الخامس **محمدا**
زيد ما لي شوي مقدار في يد عمره صاندم و يد كده عمره و في الورق
في الحال الجاب نيت اوله مع منعقد او لور **محمدا** في الحال الجاب
مراد او بسعي او لور قيل هذا اذا كان اللفظان واحدا مستقبلا بدو
نيت الايجاب في الحال واما اذا كان المراد ذلك فينقض البيع واسند
ذلك الى تحفة الفقهاء وشرح الطحاوي من الاكل في كتاب البسوع في الورق
الاول ولا ينقض بلفظين احدهما لفظ المستقبل دون لفظ المضارع
لما عرفت ان البيع ينقض بلفظين احدهما لفظ المضارع اذا قصد به الايجاب
في الحال و لم ينشأ لفظ الفرق قال هذا اذا كان في حال كمال باشا
سبا رقصه حاكم نزع و برش اكله طعام غوز او لوب انما يخرج
او نره و برسوب زباده به مع جاز او لور من يوقه ندر قاضي سمري
بوقدر و بردي و يوضر بالان كسره طلال مبد **محمدا** طعام بر
غوز اوله مع و يرماك كرك و بر ليك سمردن زباده به صانم جاز
او لور قاضي غوز ابد و يوقه ندر مع ايد يك حلال اوله مع غوز فيه
الطعام ليس للمام ان يسر فباع اخباز باكثر مما سر جاز بيعه مع قاضي
خان في كتاب البسوع في فصل فيما يخرج من الضمان ولا يسر حاكم لقوله
عليه السلام لا تسروا فان الله هو المسر الغائب الياسط الزاني الا
اذا تعدى الارباب اي ارباب الطعام عن القيمة تعد يا فاحشا بان
يبيع قفيزا باء و هو بشري مجسبي و غير احكام عن صيانة حقوق المسلمين
الا بالتسعر فيسعر بمشورة اهل الراي والنظر فاذا فعل تعدى رجل عن
ذلك فباعه بشي فوق جازة القاضي فيبني ان لا يعمل بمعونه اذا رفع
اليه هذا الامر ولا بالتسعر بل اثر بان يبيع ما فضل عن قوته وقوت
اهل على اعتبار السعة وينهاه عن الاحتكار ويعطه و يزوجه حتى يمتنع عنه
و يزيل الضر عن الناس ولا يسر الا اذا ابوا ان يسروا الابن فاحش

ضعف

ضعف القيمة و مباع منهم بما قدره احكام مع وقالوا ان كان يخاف اذا انقص
ان يضره الامام لا يجل المشتري ذلك و يحيل فيه ان يقول له يعني بما يجب
في باي شئ باءه جل و لو اصطاح اهل بلدة على سعر مخبر و اللحم و تساع ذلك
فيما بينهم فاشترى رجل منهم خبزا بدينهم اهلها فاعطاه البائع ناقصا و المشتري
لا يعرف ذلك كما نزل ان يبيع عليه بالتقصان اذا عرف ولو خاف
الامام على اهل عصر الهلاك اخذ الطعام من المحتكرين و فرق فاذا وجدوا
رق و امثلة من غنائه للوقاية و اخر كتاب الكراهية **سبا** زباده و ان
قولني غلامه ابد و كس بيلد و كس لور و مع جاز او لور **محمدا** مكر و ك
انكل معصيت ابد و كس معلوم اي جاز او لور مكر و كس زباده معصية اكل
لو اكل معصيت عظمي در نص قران عظيم اليه ثابت اوله و غندن ما عدا رسول
اكرم صلى الله تعالى عليه وسلم ان اخوف ما اخاف على مني عمل قوم لوط ابلو
بيوشلر در كتب مولده فيكس مثال كنور و كلري قياس اوله ده
مواقف و بكد و بكد بيع الامد و فر فاسق يعلم ان يعصى به لانه اعانة
على المعصية مع قاضي خان في كتاب البسوع في فصل فيما يخرج من الضمان
في البيع الفاسد **سبا** كسره قول با جاز به اشري ابله كده رذ انقياد
سبب ان اشترى اوله فاشي اكل بعد حريت و عوا من اثبات ابد و
حكم اوله في شرعا ان كيدك حكم اوله **سبا** قول آل بني ديو لا فسر
او لمجي شونون حالي و كل بايع با جاز اوله با غائب و له غيبت مع
يا غيبت منقطعه ابل او لوب قنده ايد و كس نامعلوم اوله اكل حاضر
يا خور غيبت معروفة ابل غائب ابل عده شي بوقدر اما غيبت منقطعه
ايل ايد مشتري عده عده بايعه جوع ايد كذا قال و ما اشترى عده
فاذا هو حر جل قال لا خراشروني قال عده فاشتراه فاذا هو حر فلا
ان يكون البائع حاضر او غائبا غيبته معروفة واما ان يكون غيبته
منقطعة لا بدري اين هو فان كان الاول فليس له على العبد شي
وان كان الثاني رجع المشتري على العبد و العبد على البائع و ان لم

بيع الام

و عوى
الحرم

لي

ع
أعلم انهم قالوا ان الرد في الجيوب كلها موقوف
بالمعادودة عند المشرق لا الا الرد في الامة
فان لو اشرأ بها فخر وقد كانت ذمت
تكون عندها فخر ان يردوا وان لم
يحب في قوله لا يفي
نحو

فخریہ جلد اول

[illegible]

البعد

في كتاب السبع في باب بيع الرتوان في حصة الاخر من الرتوان **زيد عمرو**
 بين ان يبيع السبع الاول في دارك فتمت طوته برتوان وفتح ابواب بعده واد
 مستحق فخله فده عمرو ويكن في طلب ابواب بدمتاتك طو يورغم
 اول اولي يمتاعين وبركة قادر اولور **زيد عمرو** اولما عقد ثاني
 باقيد بيكي ويزر در غزده اسقاط شفعة ده مصرطه او شري
 اي الدارين عال كالف مثلاً وفتح ثوبا ذبا فتمت عشرة به اي بقا
 الثمن فالشفعة بالثمن لا الثوب لانه عقد اخر والثمن هو العوض عنه
 الدار وده جبل تم الشركة وجمواري فتمت المنزل الذي قيمته باء كالف
 ويعطي عمر كالف ثوبا فتمت عشرة لكن المنزل الذي استحق يرجع المشتري
 على البائع بالكالف بقاء العقد الثاني فنظر البائع من الدار والغرر
 كتاب الشفعة في باب يكون هي **زيد عمرو** اولما عقدت انما لادن
 انتقال ابدن عقار من بيع السبع الاول وبلغ اوله فله عفا رين الما
 قادر اولور **زيد عمرو** باياري عند الناس محمودا مسنوحا لاول
 بعده غيب اولما جي مطلق قادر اولور اكر فاسق ايسه بعده خيرت
 اولما جي قادر اولور ر جل باع عقارا اوضيعة لولده الصغير بمثل القيمة
 او بغين لسير قالوا انه كان الاب محمودا الناس او مستورا جائز بعه ولا
 يكون له لولده ان يبطل ذلك البيع بعد البلوغ ولكن يطلق الثمن عند والده
 فان قال الاب ضاع الثمن او انقعت عليك جائز وذاك لقعة
 مثله في ملك المدة بفعل قوله وان كان الاب فاسقا لا يجوز بيعه و
 للاب ان ينقض بعه اذ بلغ الا ان يكون البيع على خير الصغير لان
 الاب اذا كان محمودا او مستورا كان ظاهرا منه مباشرة البيع على وجه
 الحرة بخلاف ما اذا كان فاسقا فمبيع يورغم فاضي خان في باب بيع غيره
 المالك **زيد عمرو** موطوءه هي اولان جارية سن اذني يورغم
 ليس يحتاج ان تذكركه قبل الاجارة عمرو وفات اذكاه او غل يرك
 اجاز قبل يحتاج صحيح اولور **زيد عمرو** اولور اكر علم ملك موقوف ملك

١٠
 ١١
 ١٢
 ١٣
 ١٤
 ١٥
 ١٦
 ١٧
 ١٨
 ١٩
 ٢٠
 ٢١
 ٢٢
 ٢٣
 ٢٤
 ٢٥
 ٢٦
 ٢٧
 ٢٨
 ٢٩
 ٣٠
 ٣١
 ٣٢
 ٣٣
 ٣٤
 ٣٥
 ٣٦
 ٣٧
 ٣٨
 ٣٩
 ٤٠
 ٤١
 ٤٢
 ٤٣
 ٤٤
 ٤٥
 ٤٦
 ٤٧
 ٤٨
 ٤٩
 ٥٠
 ٥١
 ٥٢
 ٥٣
 ٥٤
 ٥٥
 ٥٦
 ٥٧
 ٥٨
 ٥٩
 ٦٠
 ٦١
 ٦٢
 ٦٣
 ٦٤
 ٦٥
 ٦٦
 ٦٧
 ٦٨
 ٦٩
 ٧٠
 ٧١
 ٧٢
 ٧٣
 ٧٤
 ٧٥
 ٧٦
 ٧٧
 ٧٨
 ٧٩
 ٨٠
 ٨١
 ٨٢
 ٨٣
 ٨٤
 ٨٥
 ٨٦
 ٨٧
 ٨٨
 ٨٩
 ٩٠
 ٩١
 ٩٢
 ٩٣
 ٩٤
 ٩٥
 ٩٦
 ٩٧
 ٩٨
 ٩٩
 ١٠٠

مفتی محمد رفیع

نمونه

[illegible]

ثم اكلها وتقدم انه لا يخل اكلها كالمشراه شر او ناسدا وهذا ينبغي ان
يلس باكل اكلها اذا اكلها ليقال فيه اكلها ما فيه من اكلها في باب المراجعة
في فصل قوله وعشر في الورق الثاني خمسين في شرح قول الهداية
ومر اشترى بكيلا قبيل قوله ولا معتبر بكيال البائع **مسألة** زيد بر بار كبري
عمده بيع ايدوب عمده بر بار كبري قبض بالمدين غايبا كمن يستحق حقه
اثبات ايكات استدكده مشري حاضر وكل اكن استماع اولغور في
الباب اول نماز ما د اكنه بايع ايد مشري حاضر اولميه وفي المبيع
قبيل قبضه لا تسمع بينه المستحق والم بخر البائع والمشتري اذا اكلها
للمشري واليد للبائع قبلها البينة فصار كدعوى المدين وبعد
قبضه بشرط المشري لا البائع والاخذ بالشفعة نظير الاحتقاق
كذا وفي فسخ المستحق ولاء الدعوى على البائع وان لم يكن المبيع
في يده لانه يدعي الفعل غاصب الغاصب وتصح الدعوى على الغاصب
وان لم يكن المدين في يده لانه يدعي الفعل وتام في اخر هذا الفصل
وباني جنسه في فصل شرائط صحة الدعوى له في جامع الفصولين في
الفصل الثالث في الورق الاول **مسألة** زيد عمود بر بار كبر اشرا
ايدوب اخره يره كندكده برك استحقاق اثبات ايدوب حكم اولغور
زيد عمده مشري ايدوب عمده كندكده عمده نتائج ياخو د بكون اشتر من
ايدوب ايدوب بينه انعام ايدكده شد عا كبر حاضر وكل اكن زيد
ليوزنه استماع اولغور **مسألة** اولغور المستحق عليه بالبينة اراد
الرجوع بثمنه فبرهن ببايعه على نتائج اولميه المستحق بيع او نحوه
لا بشرط حضرة المستحق لسماع البينة مرة في فصله بصير حصما لغيره
في جامع الفصولين في الفصل السادس عشر في الورق الثاني
خمسين وكواستحق المبيع من يد المشتري بملك مطلق ورجع المشتري على
بايعه بالثمن فبرهن البائع على النتائج او على وصوله اليه من جهة
المستحق ببيع او نحوه وان حكم للمستحق بالجل وليس لك الرجوع

[illegible]

يا **المسلم** بما في المعاهدة شرعية السلم
 تفرغ وركه وشرط فاحكمه اما شرعية السلم
 استحبابا لا نهى عن بيع ما ليس بالمال
 عقد ثبت الملك في النعم على ما في الشرع
 سلموا واطلما وشفوا واطلما لم يسم ارب
 عترة ورام في حفظ او اسفقت ونقول لا في
 ورا لا في واما شرط حفظ البعير ورا لا في
 وسبعة في السلم اما في راس المال احد امان
 والمورد في عقد الفضة والغدة لم يدر في الكل
 الشافعي وعنه ما لا يشترط اذا كان بيعا لا نهى
 ما رطل ما لا يشترط انما البيع اسباب الاعلام
 والاشياء

[illegible]

وعندها ليس شرط لان عنده ترك انتقاد ربما يؤدي الى فساد السلم
 الحج والثالث كون راس المال سلميا في مجلس العقد شرط لجوازه واما
 الشرط الرابع في المسلم فيه احد ما الاعلام المسلم فيه ببيان جنس
 كقوله حنط او شعير ونحوه كقوله سقية مهيلة او جبلية وصفته كقوله
 جيدة او رتية او وسط ومقداره كقوله انه كذا او بغيره لان ايجاله
 المنقضية الى النازعة لا ترفع بهذا والثاني انه لا يجمع البديلين احد
 وصفه على ربا الفضل وهو القدر او الجنس كما سلام التوب الهروي
 في الهروي واسلام المكيلات في المكيلات كالحنطة في الشعير والموزون
 نحو كد يد في الرصاص او مع الكيل في الموزون بعينه بكيل او موزون
 موصوف في الذمة وينا لا موصولا لا يجوز وهذا في الاثمان فانه
 يجوز اسلامها في الموزونات حاجة الناس والثالث انه يكون
 المسلم فيه بائنين بالتعيين حتى لا يجوز السلم في الدراهم والدنانير
 لانها قط لا يكون بجابل خلفا منها والمسلم فيه مبيع وجب دين
 في الذمة بطريق الرخصة حاجة الناس الحج والرابع ان يكون المسلم
 موصلا الحج والحامس ان يكون موجودا وقت عقدته الى حين محله
 بلا انقطاع فيما بين ذلك الحج والسادس ان يكون
 مكان انقضاءه محلا محلا ومونة عند انقضاءه وعند انقضاءه
 ومقداره ليس بشرط ويوفيه حيث وقع العقد الحج والسابع ان لا يكون
 فيه خيار شرط لهما ولا لاحدهما الحج والثامن ان يكون المسلم فيه مضمنا
 بالوصف ويعلم قدره لان السلم انما يقضي بالمثل مما لم يكن المسلم فيه
 مضبوطا بالوصف ويعلم قدره فلا يمكن فضاؤه بالمثل وذلك يكون
 من الاجناس الاربع المكيلات والموزونات والمزدوعات
 المعدودات المقاربة الحج من حيث الرخص في اول كتاب البيوع **باب** زيد
 عمرو دون بر مقدار الحج به بر مناع التوب قبض اليه كد نصره في سن
 تسليمه تاخير المدة او لور **باب** او لور ربا در حره ربا نقص قرآن

كون تاخير تسليم المدة
 او ربا نقص قرآن

عظيم

عظيم المدة ودر كما قال عز وجل واحل الله البيع وحرم الربوا بيع من السلم
 او لور تاخير تسليم المدة او لور ربا در حره ربا نقص قرآن
 ربا ايد وكي مصر قدر وفي بيع سلعة بغير تسليم هو اولاد في غيره سلميا
 معالان مع السلعة بالثمن اي بالدراهم والدنانير سلم الثمن اولاد
 لان السلعة يتعين بالبيع والدراهم والدنانير لا يتعين الا بالسلم
 فلا بد من تعيينه للتلازم الربا وفي غيره اي مع السلعة بالسلعة وهو بيع
 المقايضة مع الثمن بالثمن اي الصرف سلميا معا لتساويهما في الثمنين
 ودره من الصلوات الشرعية في كتاب البيوع قبيل باب الخيار كذا في الهداية
 وغيره **باب** زيد عمرو دون الله وفي قول تارك الصلوة جعيل شرعا
 عيب عدا او لغويين زده قادر او لور **باب** او لور وفي جميع التجار
 وجميع العلوم والتحت ولحقن وكوتها مفتحة وشرب الغلام وترك
 الصلوة وغيره من الذنوب عيب من زهد في الله وري **باب** زيد عمرو
 اولاد قدره ورثه سندن برى غير لري غايث يكن كفن متلندن زاده
 خرج الله وكي ساير ورثه را حبل او لمحبوب طلبة قادر او لور **باب**
باب او لور او لور بقره حكمة كذا وباشندن او لمش او لور جل
 ولم يوص الى احد فباعته امراته دارا من تركته وكفنه بغير الدار من
 غير اذن احد الورثة جاز البيوع في حقها اذ لم يكن على الميت دين
 محيط بالارثها باعته مال نفسه او هل يرجع في مال الميت ان كفته
 بغير المثل كان لها ان ترجع لان احد الورثة اذ كفن الميت باله
 كفن المثل بغير اذن باقي الورثة يرجع في التركة وان كفن بكثر من
 كفن المثل لا يرجع لان احد الورثة لا يملك ذلكت واهل لها ان ترجع
 بمقدار كفن المثل قالوا لا يرجع لان اختيارها ذلكت دليل التبرع و
 كفن المثل هو ما كان مثل ثيابه يخرج من الثمنين مرقاضى خان في كتاب
 البيوع في باب في بيع غير المالك **باب** زيد عمرو دون الله بكره بيع

الربح اختلافا فدا قاضيا كذا مختار يدور

تأخر

عوضاً عن الحصة

المراجع

[illegible]

محرم سال ۱۲۸۳
بقعه البقا

مجلس العلماء

و زید عمر و ابوالشرع و بنی ایدرکن کوزید
 استیسا استرا انماک استند که زید
 استیسا نکه و بر بیجا عمر و استیسا
 بکه و زید اولاد و مرافضا و اولاد و
 زید عمر و بنی تو زید اعتقاد و اولاد و
 و زید بنی علی و اولاد و بنی ایدرکن
 زید استیسا بنی عمر و اولاد و اولاد و
 ابو اسانور که عمر و بنی استیسا

اینکه این مضافی مکانی معلوم است که خضری لاری در وکل اینجاست و لازم دکل
دری قاضی است بر گره و یک کتبه و یقین در حد احمد علی که خضری لاری در وکل اینجاست و لازم دکل
کنند خط شریفه و نقل و کلام علی

حرم القم
 بوسه و باده عمر بکری بولغا ازم
 کمر بیدی قاضی بولغا بزرده عمر و
 ارا بولغا بولغا شری بکری بول
 و بولغا بولغا بولغا بولغا بولغا

[illegible]

مرکز علم و تحقیقات

مضمونه يكفيلد بوجه كفايت صيحه در برى دخی امانت اولوب واجب
التسليم اولان اعيانه كفالتد بودخی ابكى قسمدر واجب التسليم اولنى
وار اولمق وار اولمقانه اصلا كفالت صيحه دكله اما اعيان غير مضمونه
اولان كن واجب التسليم اوله عاريت كى كره بوجه كفالت صيحه دكل
السبه تسليمه صيحه ايدكى مسطور در وكفالت بالمال نوعان
كفالت باعيان مضمونه فيصح الكفالت بها وذلك كالغصب والموار
وبدل الخلع والصلح عدم التمرد وكذا كفالت باعيان هي امانه
غير واجب التسليم كالوديع والمضايك والشركه وتكون ذلك مما ليس
بواجب التسليم ولا يصح الكفالت بها اصلا وكفالت باعيان هي امانه
واجب التسليم كالعارية والمستأجرة او بعيان مضمونه بغيره كالبيع
فان كفالت بها لا يصح وبسليمها يصح **مر رابع** في اول كتاب الكفالت
سل زيد عمده دينه نأ باله او غلن كفيل ويرسه ثم عكفالت مرقوم
بابا اذ نيله او بغير صيحه اولوى **بجواب** اولما وكفالت بالكله وصحت له
وعنه كافي الاستباه والنظائر في احكام الصبيان وليس للاب والامه
ولاية الكفالت على الصبي ولا في طاله الا يرى انهم لو اذنا للصبي حتى كفيل
لم يصح كذا كذا اذا وافقه لعبدى انتهى كلامه اقول وذلك لان ولايه
الكفالت لا تنفع فيها للصبي فانه اذا لم تكن فيها غراه فلا كسب فيها و
لذلك قال بعض من الكفالت ان اولها طامه واولها طامه واخرها
غراه كما في شرح ابن وهبان في الكفالت **س**ل زيد عمده دينه مد بونك
اولان بكر اكبر بيل بيشنه دكه سكالش بوزانجى ويرسه بيش
انجى بن كفيل بوب بعده بكر اول زمانه بيش بوزانجى اذا اتيك عمده
زيدون بيل المانه قادر اولوى **بجواب** اولور وكذا لو اخذ منه
كفيل او شرط على الكفيل ان لم يوفه خمس مائه الى رأس الشهر فعليه كل المال
وهو الالف فهو جاز والالف لازم للكفيل ان لم يوفه لانه جعل عدم انفا
البقاء الخمس مائه الى رأس الشهر طامه للكفالت بالالف فاذا وجد الشرط ثبت

المشروط

المشروط من رابع في الكفالت في فصل واما الشرط الذي يرجع الى المصالح عليه
في الورق الثاني **محمدا** **س**ل زيدك بيلك انجى دينه عمر وكفيل كن زيد
بكرى دوى كفيل ويرجك عمر وكفالتد جعفرى **بجواب** جعفرى وهو طامه
ما اذا كان لرجل على رجل دين به كفيل فاعطاه كفيل اخر فان الكفالت
الثانيه لا يكون ابطالا للكفالت الاولى لان المقصود التوثيق مع بقائه
الدين على الاسبيل وضم الكفيل الى الكفيل زيد في التوثيق من قاضى حال في
كتاب احوال في الورق الثاني **محمدا** وقراخذ من رجل كفيل بغير ثم ذهب
فاخذ منه كفيل اخر فما كفيلان لان موجه الزام المطالبه وهي
متعدده والمقصود التوثيق وبالتثنيه يزداد التوثيق فلا يتناقضان
بجواب في الكفالت **س**ل زيد عمده اكرتوكك قاجر سه بن ضامر ديكك
كفيل اولوب فرايد بيجك ضامر لازم اولور **بجواب** اولور ولان
رجلا قال ان ابى عبدك فانا ضامر فهو باطل من جرح النقصه وفي
الكفالت في باب ضمان الايمان **س**ل زيد عمده بيلك انجى دينه
بكر كفيل كن زيد عمده دين مرفوح اسبه ابلدكه عمر وير دايد بيجك بعده
زيد عمده ديكرون طليه قادر اولور **بجواب** اولما بكر كفالتد
برى اولمش دين روى اليه عمده عودت ايدركه بكره اليه من كره الدين
الموجب اذا اشترى بذلك الدين ممن عليه شيئا وقبض ثم نقلا لا يوجد
الاجل ذكره اجماع كشيخ الاسلام رحمه ولورده بالعبث بعضاء كان
فسخا مكل وجه فيعود الاجل كما كان ولو كان بالدين كفيل لا يعود
الكفالت في الوجهين في الصلح وتوان الدين وهما الدين للمدبون و
بالدين كفيل فرد المدبون اليه يعود الدين عليه ولا يعود الكفالت
في غنى في التوازل وكفالت الناطقى في باب براه الكفيل وكفالت
الفقيه من القمّه في اخر كتاب البيوع في فصل مسائل الاكفالت **س**ل
زيد عمده ديكك كفيل اولد فده اولور كونه دك كفيل اولدم اولور
كون كجده كفالتد ببرا ولايم ديسه بعده اولور كون ضرورى

ابوكفا لندن جعفرى **الجواب** هو كقولنا ولو قال انا كفى بنفسى فلا
عشرة ايام واذا مضت عشرة ايام فانا ضامن برى قال الشيخ الامام ابو بكر
محمد بن الفضل راجع لا يطالب بهذه الكفالة لاني عشرة ولا بعد ما تم قاضي خان
في كتاب الكفالة في الورق الاول **مسألة** زيد عمره او لان اية من بكرة
في منه حوالا اليه مرد ويكر قبول بل كذا صكره بمرور من الياوم
ويؤيده زيد بن طلبة قادر او لورمى **الجواب** اولما هو التمام اوله
زيد وينت برى اوله بمرور بمرور بمرور بمرور بمرور بمرور بمرور
محال عليه كذا مفسر موافق باحد حوالا او لوب بينه او لم يوس
بمبنى ايا اوله او ما بين فتنة حيا نذره قاضي فلكسنة حكم المحكمه
او لور المديون محيل والدين محال ومحال لربيعي يطلق عليه هذه اللفاظ
الثلاثة في الاصطلاح ومقبولها اي كواله محال عليه يعني يطلق ايضا
عليه هذا اللفظان والمال محال به وشرط لصحة كواله رضا الكل
اما رضا الاول فلان ذوى المرواات قد بانفون بخل غيرهم ما
عليهم من الدين فلا بد من رضا الثاني وهو المحال فلان فيها انتقال
حقه الى ذمة اخرى والذم متخاونه فلا بد من رضا واما رضا الثالث
وهو المحال عليه فلانها الزام الدين ولا التزام بلا خلاف لاني
الاول حيث قال في الزيادة كواله يصح بلا رضا المحيل لان الزام
الدين من المحال عليه تصرف في نفسه والمحيل لا يتصرف في نفسه لان
المحال عليه لا يرجع اذ لم يكن بامر وشرط حضور الثاني يعني لا تصح
كواله وخيبة المحال له الا ان يقبل اي كواله فضولي له اي لا اجل
الغائب كذا في اخباية لا حضور الباقيين اما عدم اشتراط الاول وهو
المحيل فبان يقول رجل للدين كلف على فلان بن فلان الف درهم فاحمل
بجاء على فرض الدين فان كواله تصح حتى لا يكون له ان يرجع واما
عدم اشتراط حضور الثالث وهو المحال عليه فبان محيل الدين على رجل
غائب ثم علم الغائب فقبل كواله كذا في اخباية واذا تمت اي كواله

كتاب المحال

في كماله

في كماله

ابو الخير

المحيل عن الدين بقول المحال والمحال عليه لان معنى كواله النقل كما هو
يقضي فراغ ذمة الاصيل لانه من المحال اي الشيء الواحد في محلين في زمان
واحد ولا يرجع عليه المحال الا بالقول بالتوى لانها مقيدة بسلاسة حقه
لان المقصود فيرجع عند عدم السلاسة وبين التوى بقوله بموت المحال
عليه مفسر او طرفة حال كونه منكرا حوالا ولا بينة عليه بالان الله
الوصول الى حقه تحقيق لكل منهما وهو التوى حقيقة وعند هذا ما كان
وهو انه يحكم القاضي بالكلية في حيوته من الدرر والغرة كتاب كواله
مسألة زيد عمره بولده حرام في ولغيره بر مقدار مالي وضعه
اخره او لان اوبى مردون اسند وكى ضاعى ويرمكه كاعطى الحق
مشر وعينه **الجواب** مكره قال ويكره السفاح وهو فرض استفاد
به المقرض سقوط الخطر الطريق وهذا النوع نفق استفيد به وقد نهى
عليه السلام عن فرض من غير نفعه مراه في اخر كواله **مسألة** زيد عمره
بشئ سكت اية فرض ويروب وارفلان يره بكر ويردليه بقوله
معامله مشر وعينه **الجواب** دكلية متفقت مشروط اولوب عرف
ظاهر او ليجي كتب فتا وادو سفنجه مكره وهدد يد كل بكت بر صورتى بودر
كفاني العناء في اخر الكفالة مكره السفاح وهو فرض جرنعا وصورة
ان يدفع الى تاجر غيره فرضا ليدفعه الى صاحبه ليستفيد به سقوط
خطر الطريق فان لم يكن المنفعة مشروطة ولا كان عرف ظاهر فلا
باس به وهي في معنى كواله لانه حال خطر المتوقع على المستقرض
من الكافي في اخر كواله فان لم يكن المنفعة مشروطة ولا كان في عرف
ظاهر فلا باس لانه في معنى كواله لانه حال خطر المتوقع على المستقرض ولذلك
لو رد في اخر كواله في الكفاية واما الذي يرجع الى نفس المقرض فهو
انه لا يكون فيه جرم منفعته فان كان لم يجر كواله اذا افترضه وراهم غلة
كوان ير عليه صحا او افترضه وشرط شرط له فيه منفعته ما روى
عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه نهى عن فرض جرنعا لان الزيادة

في كماله

في كماله

السفاح

المشروطة تشبه الربوا لانها فضل لا يقابل عوضا والخبر عن حقيقة الربوا
شبهة الربوا واجب هذا اذا كانت الزيادة مشروطة فاما اذا كانت
غير مشروطة فيه ولكن المستفرض اعطاه اجد مما اعطاه فلا باس لذلك
لان الربوا اسم لزيادة مشروطة في العقد ولم يوجد بل هذا من باب حسن
القضاء وانه من ذب اليه قال النبي عليه السلام خبار الناس احسن قضاء
وقال النبي عليه السلام للتوازن زن ورجح وعلى هذا يخرج هذه السفاح
التي يتعامل التجار بها كروية لان العاجر ينفع بها باستقاط حطر الطرني
فتسبه فرضا جرتعا فان قيل البس له يروى عن عبد الله بن عباس
رضه انه كان يستفرض الجدينه على انه يرد بها بالكوفة وهذا النفع بالفضل
باستقاط حطر الطرني فاجواب بان ذلك محمول على ان السفحة لم تكن مشروطة
في الفرض مطلقا بل تكون السفحة وذلك مما لا باس به على ما بيناه جز
البدائع في كتاب القروض في الفصل الاول **كتاب ديب القاضى**
مسألة بدو ثوت اولوب تركه سى اولاد صغار نه انتقال بلكده عمر و
زنده بش بىك اى حقم وارد در ديو وصى هو اجد سنده بينه
عاده ابا اثبات بلكده شكر عاجكم اولفور **اجواب** اولفور وجه
نه الوجود اول دين ساقط اولاد غلبه يمين ايدى و اجمعوا
ان م ادعى دينا على ميت يحلف م غير طلب الوصى والوارث بالله ما اوجب
ديك م المديون الميت ولا م احد اياه البك عنه ولا قبض لك
بارك ولا ابراته منه ولا احلت بذلك ولا بش منه على احد ولا عكسه
به ولا شى منه رهن هذا في ديب القاضى للحضاف من خلاصه في الفصل
السادس في اجنس الثاني فبيل اجن الثالث في كيفية الاختلاف سئل
رجل يتوفى وعليه ديون وورثته غائبون هل يسوغ ثبوت الحق على
الميت في غيبته ورنه الميت ام لا بد من الدعوى على الوارثين اجاب
الميت اذا كانت تركته في بلد موته واراد اصحاب الديون اثبات ديونهم
والورثة كلام غائبون غيبة منقطعة او ضعفاء فالقاضى ينصب وصيا

على الميت الدين ويدفعه الى اربابه بعد استخلاصهم وان لم يكن الغيب
منقطعة لا تسمع بينهم الا ان يحضر الوارث صغيرا ينصب عنه وصيا
ويثبت الدين عليه ويقضى عنه بعد استخلاصهم انهم لم يقضوا
الدين ولا شيئا منه ولم يبرأ الميت ولم يجنوا لو ابدوا نذرهم على احد ولم
يقضوا عنه ولا عن شيء منه ثم يقضهم من العترة من قاضي الولاية
مسألة زید عمر ودان حضور حاكمه ودعوى حتى ايلكن عمر ويطول
مغراولش ايلكن حاكم الشرع حكم المدين فرار ايدوب غایا دلسته
اول اقرار ايله قاضي غيبته حكم ايلكن شرعا جائز اولور **جواب**
اولور بالاتفاق ذكر الحضانة اذا غایا المدعى عليه بعد ما سمع القضا
عليه البينة او غایا الوكيل بالخصومة بعد قبول البينة قبل التعديل او ما
الوكيل ثم عدلت تلك البينة وقال ابو سفيان ر ج يقضى قاله خمس
اجلوا الى و هذا اوفى بالناس ولو اقر المدعى عليه ثم غایا بعض عليه
ياقزاره في قولهم من قاضي حان في كتاب الدعوى في الباب الاول
في فصل فيما يستحق على القاضي قبيل اب في الدعوى **مسألة** زید عمر دى
حضور حاكم الشرع اعضاء ايدوب حتى دعوى ايلكه مسكر اولو
زید بينه عادله اقامت ايدوب عد التلوى ظاهراولش ايلكن حكمه
امتناع يا خود تاخير ايدوب بلكه اذ ربه لازم دكل ربه كم مرفوع
شتر عانه لازم اولور **جواب** امتناع و تاخير ايله اثم اولور نفسه واجب
كوره ده كفر حو في دار عزل و نقره سختي اولور بمشتر والاصل
فيه ان البينة اذا اقيمت عند القاضي يجب على القاضي القضاء حتى
لو لم ير على نفسه يكفر ولو اخره يقضى من مضى لشرع المنظومة في
ادب القضاء في نقالة الى حيفه ر ج فان القضاء واجب عليه بعد
ظهور عدلها حتى لو امتنع عنه او اخره بانهم ولو لم يرد جواب القضاء
على نفسه يكفر ويستحق العزل و يعززه ر ج في كتاب الشهادات
في فصل في الرجوع **مسألة** قبل شرعدان وصي وار ايلكن مال بينه قاضي

نامہ قاصد روبرو
 محمد دوعالہ

کسا القصص

نسخہ
مذاہب و عقائد
مفسر

[illegible]

[Faint handwritten notes at the bottom of the page, likely bleed-through from the reverse side.]

[illegible]

٢٠٠٠

في طراز فرانسيسكو

[illegible]

قمع سجان التامني خذار جلا من المسجونين
 حبس التامني بدين عبد فريد الدين
 ان يطالب السجان باحضاره
 قبه في باب الحبس
 والامتنان

عليه في ولايته اجاب ركن الدين انه يصح اذا كان المقضي عليه
حاضرا وقال شمس الائمة اكلوا من ثمن المرافعة والنظام وهذا قريب
من الاول وما يوافقني هذا في مجموع النوازل قال قاضيان سمرقند
نصيب فيما في محدد وقف بخارا والمدعي عليه لم ينفذ صح المدعى
والسجل من خلاصته في التقضاء في الفصل الثامن قبيل المجلس الثاني
ولو نصيب القاضي من ثمنها في وقف ولم يكن الوقف والوقوف
عليه في ولايته قال شمس الائمة اذا وقعت المطالبة في مجلسه
صح النصب وقال ركن الاسلام لا يصح وان كان الموقوف عليه في
ولايته ولم يكن الضبيعة في ولايته بان كان الموقوف عليه
طلبية العلم او ربا لادب مسجد في مصر ولم يكن ضبعة الوقف في ولايته
قال شمس الائمة يعتبر النظام والاستعداد وقال ركن الاسلام اذا كان

زید کی نسلندہ احداث الیحد کی ششست
عمر دوک نرسنیک غرضان اولان محیه حواله
اولمعه زید حواله فی دفعی عمر دوک دیواری
اوندر نه عمر دوک از خسته ستره بنایانه
حالا عمر و زیده اول ستره کی کنده زیوارتی
۲ و زید دن سرغ اید در پ اول ستره فرقی
کنده دیوادی کافر نه بنایانه و حواله کی
اول وجهه دفع المله دیکه شری قادر او نموج
بیان بوی عیب ما جور اولال انکواب اولور
بکته التقر احد فیه ضمه فیکبر

بكل الامانة جهولا بالعاقبة هذا اذا كان في البلدة قوم يصلحون القضاء فاما
اذا لم يكن في البلدة غيره يصلح للقضاء فانه يدخل فيه ولو امتنع عنه بان
لانه اعترض عليه واذا كان في البلدة قوم يصلحون للقضاء فامتنعوا جميعا
فان السلطان يجب ان يجعل نفه اخصومات ياتون لانه لا يصلح احكام
حقوق الله تعالى ولو امتنع الكل حتى قلده واجابا يشتركون في الامانة
لانه لو دى الى تضييع احكام الله تعالى فلاجل اهل السكوت من محيط الحسبي
في اول كتاب ادب القاضي **مسألة** حليفه من اختلافه ما ذكرك اوله
عمر وقاضي زندي اختلافه لا يملكه اختلافه اذن ويرى شرعا زنديك
دحي اختلافه في جابر او **ابواب** ولور واخليفه اذا اذن بالاختلاف
تختلف رجلا واذا لم يملكه اختلافه جاز له الاختلاف ثم ثم مر خلاصة
القضاوي في كتاب القضاء في الفصل الرابع في جنس الاختلاف وهذه المسئلة
مذكورة بعينها في خلاصة القضاوي في كتاب الوكالة في الفصل الرابع
مسألة زندي خصمي اولان عمره قاضي نشان كوستر بعتوت اليه
نوله وارده بين ديوب اما وارده شرعا عقوبة مستحق اولور **ابواب**
اولور بونده اوج سخل واربري صرعا امتناع بري ساكن اولوب
حاضر او يمتني بوايكسي برابر در زيرا سكوت موضع جوابه امتناعه
دعوت اولفان دون بر دحي وارده بين ديوب وارما مقدر قول مذكور
دحي قولنا انقياد وفعلا دكلدر بود دحي جنايتدر لكن اولكيد
دوندرد بيشلر عقوبتي دحي دوندرو ان كان المدعي عليه غايبا بعيدا
عن المصر كاشيخه القاضي لم يقع المدعي البينة على ادعاه فاذا اقام
قيلت بينة لكاشيخه الخاص كذا للقضاء وان سال المدعي حتما لاضر
لخصم اعطاه القاضي فاذا ذهب به الى الخصم اراه ذلك واخبرانه
ختم القاضي للدعوة في وقت كذا فان امتنع ورد ذلك اثره
عليه شاهد من فاذا شهد بذلك عند القاضي يخففه القاضي
باعتوانه ان قدره والا يسال الوالي ان يخففه ومونة المشفخص على

المنرد

على المنرد وهو الصحيح وقيل من بيت المال فاذا حضر بكسبه القاضي عقوبة وكذا
اذا سكنت المدعي عليه بعد ما راي الختم ولم يجبه ولم يرد لانه ظهر نقضه وكذا
اذا اوعدهم خالف قاضيهم فاذا شهدوا عنده على ذلك كتب الى الوالي
في احضار هذا الرجل لان في هذا احياء حقوق الناس والوالي انما نصب
لاحياء حقوق الناس فكان للقاضي ان يستعين في احضاره ثم لم يذكر
صاحبه الكتاب ومونة المشفخص على من يكون اخلف العلماء قال بعضهم
يكون على بيت المال وقال بعضهم يكون على المنرد وهو الصحيح لانه لما نذر فقد
تحقق منه سبب وجوب ذلك عليه كالسارق اذا قطع فانتهى الرهن
الذي يحسم العروق به يكون كله كذا هنا فاذا حضر المدعي ان يبيد عليه
الشهود على صنع فاذا شهد عليه الشهود في وجهه بر دحاكم وامتناعه من
الحضور عزره لانه اساء الادب فيما صنع واستوجب الغفر بغيره القضا
بما يراه اما بالضرر او بالصنع يعني برفع الصوت وبكس على قدر يراه
او تعيب من جهة لان القضاء اختلفوا في ذلك فبغيره القاضي بما يراه
بغيره او تاديبا قال وكذا لك ان اراه انك اقام فاشهد عليه ان يدعو الى القضا
في دفتر كذا وكذا ولم يقبل شيئا اي احضرا ولا احضرا ولا لم يحضر معه في
الوقت الذي وقت له فهذا الاول سواء لان السكوت في موضع
الاجواب يكون امتناعا عما دعي اليه فيتمين على انه قال لا احضر وكذلك
لو قال احضر ولم يحضر فهو الاول واحد لانه انقاد له قول ولا انقاد له فعلا
فكان جانيا لكن الاول لفظ واشهد وهذا دونه وفي الجناية وكان دونه
في استحقاق العقوبة كذا في ادب القاضي المختصاف في باب العلبين **مسألة**
زندي حضور حاكمه عمر وك ينده اولان دارى ملكدر عمر وك ينده بغير
حق طور ردود دعوى باليوب ببنه اقامت الملكدره شهادتها دت
الملكدره بيلوز اول دار زنديك ملكيد لكن حد و ذلك باسما سبيل
اما اوز زنديه وارستق حد و دين بيان ابدوب زنديك ملكي اولوب
عمر وك ينده اولاد عن بيلوز زنديه لربو شهادت ابله حاكم ابدور

جواب بقوله القاضي مدعي مدعي اليه ايكون كونه ريبا يشهد
شهادته ان فكره لو در حدود بله دياره امين كلوب المواقف
اوله فكره وحدودها شبهه شهادته اليه فكره نصكره حكم ابدرا
شهادته الشهود له بل يدر في رجل فقال لا تعرف الدار وتقف على حدودها
وتذكر حدودها اذا مشيت اليها لكنها لا تعرف اسماءها وكذا ان شهادتها
اليها يبين حدودها وتعرف بها هذا المدعي وفي ملكه وفي يد هذا المدعي
عليه فان القاضي يقبل ذلك منها اذا اعد لا يثبتها القاضي مع المدعي
والمدعي عليه امينين لا لتقف الشهود على الحدود ويخبر بها فان اوفقها
وقال هذه حدود الدار التي شهدنا بها هذا المدعي فهذه تلك الدار
حدودها ثم يرجعون الى القاضي فيشهد الامينان انهم وقفوا على الدار و
على اسماء الحدود ويقضي القاضي بالدار التي شهد بها الشاهدان بشهادتهما
وكذا القريه والحدود وجميع الضمانات فاصطاح في كتاب الشهادت
قريب فصل ومن الشهادته الباطلة بقر في محنته **مسألة** زبدك بذكره في
اولوب حمي اوز رينه ابراز ابدوب حاكم بنم اول مفتي به اعتماد بوقدر
وارغبر مفتي دن فتوى كور حكيم تاجر الجبله ثم اولور **جواب**
مفتي به عدم اعتماد اولوب فريدون فتوايه تاجر الجبله ثم اولور اما تاجر
مدعي عليه دن خوف اولوب ياخود صلحه ام ايلوب كاحي اليه اولويجي آثم
اولور القاضي اذا لم يقع له الاعتماد على فتاوى اهل مصر فثبت القسوة
على مصر فلا ياتي بتاجر الضمان اما اذا اظلم حكم خوفه المدعي عليه او
امر الصلح فتعمل كاحي القاضي في القاضي بانم حلاصه في كتاب الضمان
في الفصل العاشر في المجلس كذا في البرازية في ادب القضاء في فصل الخبر
مسألة زبد قاضي كاذب اوله قد نصكره بخدي ايمان ايلكه سلطانه دن
كرا توكيت وتقليده محتاج اولور **جواب** اولور ضنا سي اوز رينه
قال محمد بن لودي قاضيا مشركا ثم اسلم فهو على قضاءه ولا يحتاج الى
التولية ثانيا وكذا لو ارتد الكفار او الكوالم على الاسلام او عيبا او فسقا ثم رجع

الى الاسلام او بصره فهو على قضاءه من محنته الجبله في كتاب القاضي في باب التولية
زبد قاضي طرده جحا حكم ايلكه في حال طرده فاضيدن طلبة قادره كور
مفتي دن قابل اليك **جواب** اولور القاضي ان اخطاه في قضاءه كان خطا
على المفتي له وان تعذر الجور كان ذلك عليه من قاضي خان في كتاب البصر في
فصل فيما يجوز لامير العسكر ان يفعل **مسألة** زبدك دين مؤجل اليه مدوني
اولان طرده بعد بصره سفره كتملي اوله قد رينه ضنه قادر اولور **جواب**
اولما زبا نجه بيل كيدوب جل جل اوله قد رينه قادر اولور وكذا لا يمنع من
السفر قبل الاجل سواء بعد محله او قبله لانه لا يملك مطالبة قبل اجل الاجل
فلا يملك منه ولكن له ان يخرج معه حتى اذا حل الاجل سنده من المضي في سفره
الي اوز رينه دينه البديع في كتاب الجور والجس في الفصل الثاني في
الورق الاول جل له على اخذ دين مؤجل الى اربعة اشهر فمضي ثلثة اشهر طراد
الغريم السفر فطلب صاحب المال كقبلا منه او المقام معه حتى يقضي الكفة
ليس له ذلك وهو الصحيح وذكر في شرح الطحاوي في باب المدانينات
هكذا وقال ليس له ان يطالبه الكفيل ولكن يقال ان ثبت فاذ تهيئ
فاذا حل الاجل فاضد من السفر حتى يقضي حقه وذكر الحضاف في النفقة
ان المرأة اذا قالت للقاضي ان زوجي يريد ان يغيب فخذ منه كقبلا فتفتي
قال ابو حنيفة لا ياخذ لان النفقة لم يجب بعد وقال ابو يوسف رجع الحسن
ذلك في نفقة شهيد فقال الناس قال الامام الشهيد حسام الدين بخار
افضل قياس هذا الفصل القاضي في سائر النكاح الديون وفقا بالنكاح
لا يبعد في على هذا الفتى محمد بن محمد بن محمد بن كفال جواهر الفتاوى
في الباب الاول **مسألة** زبد بايا سي عمر و دن حصن دعوى ايلكه
عمر واقرا ابدوب ياخود بينه ايلكه ثابتا ولمش اليك وبرده عناد
وتعذر ايديك شرعا بابا او غول بني الجون جلس اولور **جواب** في
الجون جلس اولور رجله على ابيه مهر الام او دين اخر فاخر او اقام البينة

جوابه

2

والشهادة الى الله والى
الاولاد والارباب والشهادة
الى الله والى الارباب والشهادة
الى الله والى الارباب والشهادة
الى الله والى الارباب والشهادة
الى الله والى الارباب والشهادة

[illegible][illegible]

۱۵

ابو السعود
یحییٰ افندی و بی بوط قوس و مشور
کنند و خطی الامضی قوا این رسم محمد علی
جای ضمیمه کور دکن

علم الفصل الثالث في بيان ما هو المشي في العلم

اولا و قد علموا ان قتل زندي و غوی اولیوب مثل
مقتول او کورس **خدا** او مالز رحل ادی علی
رحل از قتل با به خطا و جارت این شهید احدی ان
الحدی علی خطا نکه خطا و الاخر علی او این شهید احدی ان
لان احدی شهید با فعل و الاخر علی الاخر لا فعل
فعل و یوسف
اولا و قد علموا ان قتل زندي و غوی اولیوب مثل
مقتول او کورس **خدا** او مالز رحل ادی علی
رحل از قتل با به خطا و جارت این شهید احدی ان
الحدی علی خطا نکه خطا و الاخر علی او این شهید احدی ان
لان احدی شهید با فعل و الاخر علی الاخر لا فعل
فعل و یوسف

17

في حوزة اخذت الشهاده
في بعض الموضع

الحبوا

[illegible]

اوله قبله او اريد على ثبوت او لم يقبله او لماز وقبله قبلت مثل الشهاده
 على من الشهود المذمومين فسخه او زناه او اكله ربوا او شرب الخمر او على اقرارهم
 انهم اذ هذه الشهاده اصح وقبلت على اقرار المدعي بقسمه او اقراره بانهم
 بزور او بايه استاجروهم على هذه الشهاده لانه اذا مر منه لانه لا حق له في دعواه
 من الدرر والفرز كتاب الشهاده في باب القبول وعلمه في الورق الثاني
 تحسنا بوصف زور ان بركا يشرك خصوص من قوله ايد على ثبوتها
 اهل في ولايت جميعا كونه اتفاق اليه لرايد شرعا بترك شهادته
 مقبولة او لم يجر **اجواب** ورايت زوره تلك نفى متواتر او لم يجر كما رتاد
 مقبولة او لم يجر انه استغرض من فلال في يوم كذا في بلد كذا ام من
 على انه لم يكن في ذلك اليوم في تلك المكان بل كان في مكان اخر فب
 لا يقبل لان قوله لم يكن فيه نفى صوره ومعنى وقوله بل كان في كذا النفي من
 واصله ما ذكره في النوازل عن الثاني في شهادته عليه بكل او فعل يلزم عليه
 بذلك اجارة او بيع او كتابه او طلاق او عتاق او قتل او قصاص
 في مكان او زمان وصفا فزهر من المشهود عليه انه لم يكن يومئذ في
 لا يقبل لكنه قال في المجمل ان تواتر الناس وعلم الكل عدم كونه في ذلك
 المكان والزمان لا يسمع الدعوى عليه ولا ينفى بغيره لانه لا يلزم
 كذب الثابت بالضرورة والضروريات مما لا يدخله الشك عندنا
 الى كلام الثاني في نوع في الشهاده انفع كذا في الظاهر به **س** زور
 اولان حقي برك قاضي حضوره بينه عادة لا يثبت ابد ب **س** زور
 شرايط جمع اولوب زيدك حقي ظاهرا او لم يكن بركا حكم اليه
 شرعا انه لازم كلور **اجواب** واجب ترك ايتش اولوب انم اولور واما
 بيان حكم الشهاده لحكمها وجوب القضاء على القاضي لان الشهاده
 عند استماع شرايطها مظهرة للنفي والقيام ثبوت القضاء بالحق لا يبر
 من المدعي في كتاب الشهادت قبيل كتاب الرجوع **س** خلاف
 وعقائده خبير واخباره شاعري جمع اولوب بعد الحكم بركا في رجوع

رصد

في دو حاكم عا
 عبد الله

ايد بكن

ايد بكن اختيارا شاهده في لازم كلور بوضه بخيره في بوضه ايكسني
اجواب اختيارا شاهده في لازم كلور بوضه بخيره في بوضه ايكسني
 الشرط الذي هو في حكم العلق فان كل شرط لم يعارضه عنه صلح ان يكونه عنه
 بضاف الحكم اليه وهي عارضه عنه لم يصلح عنه لما قلنا ان الشرط يتعلق
 به الوجود دون الوجوب فصاير خبرها بالعلل والعلل اصولها لما لم يكن
 عللا به وانما استقام ان يجعلها الشروط وهذا اصل كبر العلماء فينا رفع
 فقد قالوا في شهود الشرط واليمين اذ رجعوا جميعا بعد الحكم ان الضمان
 رجب على شهود اليمين لانهم شهدوا الحله والسبب اذا اجتمعا سقط
 حكم السبب كشرع الجيم والاختيار اذا اجتمعا في الطلاق والعتاق
 ثم رجعوا بعد الحكم فان الضمان على شهود الاختيار لانه هو العلق والخبر
 سبب من زودي في باب تقسيم الشرط **س** زاده احصانه شهادته
 ايد بكن بركا زور او لم يجر في بوضه نسائك في مقبولة اولور **س** زور
 زور خالصه شرط وكل شرط حالص اولور ونحوه بله احصان علامه
 نهايتي شرط كسبد لتقصلي اصوله مبينه ان الاحصان يثبت
 بشهادة النساء مع الرجال ولم يشترط فيه الذكور لانه لا يثبت
 به وجوب عقوبة ولا وجودها من زودي في باب تقسيم الشرط في
 الشرط الذي هو علامه **س** لواطه نك حكمي اما بين قسطنده زنا
 حكمي كبي اولوب حد لازم اولوب فتوى في اما بين قوله اولوب
 لواطه بينه ورت لازم اولور **اجواب** اولور وانفقوا على
 ان البينه على اللواطه لا تثبت الا باربعة شهود كالزنا الا اجمعه
 فانه يثبت بشاهدين من اقصاح في باب اللواطه **س** بركا
 شاعري كونه اخلاف ابدوب بركا صاري بركا قول بركا
 شهادته اليه لشرع مقبولة او لم يجر **اجواب** اولور متقار بركا
 عوامد كبر بخيره ما يده من دم فلم اخلا فها في حليته يمنع قول الشهاده
 اذ لم يكن التوفيق واما استادنا رحمه ولم يذكر تفسير امكاك التوفيق

بمسند بيانده ايد بكن بركا
 فتوى ايد بركا بركا بركا
 بركا اولور في بيان بركا
 اهل او عا ديد بركا
 نعت من خط الوالد

لواط

لواط

وذكر في مسلك انه سرق بقره واختلفا في كونها قال ابو حنيفة رجع يقبل
 شرها وتها ولا يقبل عن ابي جعفر ان هذا الاختلاف فيما اذا اختلفا
 في صفين متضادين كالسواد والبياض فاما في المتعارفين بان
 شهد احدهما على الصفة والاخر على العبرة فانه يقبل لان الصفة المشق
 تقرب الى العبرة واذا اختلفت فترى في الصفة وكثير العوام لا يميزون
 بينهما وكذا اذا شهد احدهما انها بقر والاخر انها بيضا يقبل لان خلاف
 سئل عن الكرمي غير هذا فقال هذا في لونين يشابهها كالسواد والعبرة
 والصفة فاما اذا لم يشابهها كالسواد والبياض لا يقبل عندهم جميعا
 من جهة في كتاب الشهادات في باب اختلاف السامعين **مسلك**
 زيد بن اسلم في اولان او علقلي بشر بشر بابا مزيد انما منهنده
 اوج طلاق ويرد في يوشها وت ايلسه لشرع مقبوله او لو لم
الجواب هذا الكار ايد برسه او لو رد عوى ايد برسه او لما شهد الاثنان
 على ايها بطلاق ان وجدت الطلاق تقبل شهادتهما وان ادعت
 الطلاق لا تقبل وفيه اشكال فان الطلاق حق الله تعالى وليس في
 فيه وجود الدعوى وعدمها فلو اذنت الدعوى تقبل فكذلك اذا اذنت
 فلنا نعم هو حق تعالى كما ذكرت لكن ليس لها يضرها حتى ملكك الايمان
 بهذه فيعبر الدعوى اذا وجدت ولا يعبء العادة اذا اذنت من
 بزار في كتاب الدعوى والشهادة في الفصل الثالث في نوع في الشهادة
 على البيع كذا في التهمة في فصل فمن يقبل شهادته في الورق الثاني
 لو شهد الاول لا يطلب من اهل اكرت صحت والا فتنكر هذه المسئلة
 من مسائل اجماع الكبار فالتب على البينة شارة جم قال في شرح المستمسك
 بالخير قال محمد بن الحسن اذا شهد الاثنان على ايها بطلاق ايها
 والاب يحد فان كانت الام تدعي فالشهادة باطله وان كانت
 تجحد فهي جائزة لانها اذا كانت تدعي فهم يشهدون لاهلهم لانهم
 يصدقون بها فيما تدعيه وبعد من البضغ الى ملكها وعلى اهلهم يتكلمون

تس

ايها

ايها فيبطلون عليها ما اخفت من حقوق على الزوج بالسكاج ثم القسم
 والنفقة وما يحصل لها من نفقة عود بعضها الى ملكها من نفقة مجوده
 بشر بها ضر فلا يمنع قبول الشهادة وهذا بيان على عرف مران ما
 ترد بين النفقة والضرر يجعل ضابط الدعوى والاختلاف وهذا امر
 بينهما كان لها نفقة يعود البضغ اليها ومطرة من سقوط النفقة و
 القسم فان قبل الشهادة على الطلاق شهادته على حق الله تعالى واذا
 كان كذلك فوجود دعوى الام وعدمها سواء لعدم اقرارها قبل
 الطلاق مع كونه حقا لله تعالى لم يشترط الدعوى وباعتبار كونه حقا
 اعبرت الدعوى اذا وجدت مانعة من القبول عند ايها من شرح
 ابن وهبان في الشرط **مسلك** زيد بن اسلم في قوله مال حصونه بها
 ايلكه حصم سنك حقت جنسها فترد ويوشها وت في طونكة
 قادر او لو **الجواب** او لما زعم وجبته اليه ويجوز رب الدين
 لم يولد باهو من جنس فينه كذا ذكر في الوكالة وبجامع ولو شهد له
 بعد موته بالان لا يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بالمديون
 في حيوته ويتعلق بعد وفاته من قاضي خان في كتاب الشهادات
 في فصل في شهادته التهم في الورق الثاني **مسلك** زيد بن اسلم في اولان
 ثم و بر حصونه بكاره في شهادته ايلكه بكاره زيد بن اسلم كبد
 ويوشها وت رد امكن استسكه بكاره زيد بن اسلم كبد
 اعاق اندي ويوبينه وحي اقامت ايدوب قاضي عتقنه حكم
 ايدوب شهادته قبول ايلكه بكاره زيد بن اسلم كبد
 منكر او يوب بكاره اثبات بالمسوق في كذا قادر او لو **الجواب**
 او لما زعم شهادته على رجل بحق من حقوق فقال المشهود عليه و
 عبد الله فقال لا كنا عبد بن لفلان الخاب لانه اعقفا و اقا ما
 البينة على ذلك فان القاضي يعقها ويكون ذلك قضاء
 على اولها حتى لو حضر المولى وانكر العتق لا يلحق الى كاره من قاضي خان

ايها فيبطلون عليها ما اخفت من حقوق على الزوج بالسكاج ثم القسم
 والنفقة وما يحصل لها من نفقة عود بعضها الى ملكها من نفقة مجوده
 بشر بها ضر فلا يمنع قبول الشهادة وهذا بيان على عرف مران ما
 ترد بين النفقة والضرر يجعل ضابط الدعوى والاختلاف وهذا امر
 بينهما كان لها نفقة يعود البضغ اليها ومطرة من سقوط النفقة و
 القسم فان قبل الشهادة على الطلاق شهادته على حق الله تعالى واذا
 كان كذلك فوجود دعوى الام وعدمها سواء لعدم اقرارها قبل
 الطلاق مع كونه حقا لله تعالى لم يشترط الدعوى وباعتبار كونه حقا
 اعبرت الدعوى اذا وجدت مانعة من القبول عند ايها من شرح
 ابن وهبان في الشرط **مسلك** زيد بن اسلم في قوله مال حصونه بها
 ايلكه حصم سنك حقت جنسها فترد ويوشها وت في طونكة
 قادر او لو **الجواب** او لما زعم وجبته اليه ويجوز رب الدين
 لم يولد باهو من جنس فينه كذا ذكر في الوكالة وبجامع ولو شهد له
 بعد موته بالان لا يقبل شهادته لان الدين لا يتعلق بالمديون
 في حيوته ويتعلق بعد وفاته من قاضي خان في كتاب الشهادات
 في فصل في شهادته التهم في الورق الثاني **مسلك** زيد بن اسلم في اولان
 ثم و بر حصونه بكاره في شهادته ايلكه بكاره زيد بن اسلم كبد
 ويوشها وت رد امكن استسكه بكاره زيد بن اسلم كبد
 اعاق اندي ويوبينه وحي اقامت ايدوب قاضي عتقنه حكم
 ايدوب شهادته قبول ايلكه بكاره زيد بن اسلم كبد
 منكر او يوب بكاره اثبات بالمسوق في كذا قادر او لو **الجواب**
 او لما زعم شهادته على رجل بحق من حقوق فقال المشهود عليه و
 عبد الله فقال لا كنا عبد بن لفلان الخاب لانه اعقفا و اقا ما
 البينة على ذلك فان القاضي يعقها ويكون ذلك قضاء
 على اولها حتى لو حضر المولى وانكر العتق لا يلحق الى كاره من قاضي خان

في كتاب الدعوى في فصل فيما يفتى في المجهول في الورق الثاني **س** زيد عمر كنه
 اوزر به شهادت ابله كنه عمر و زيد نروجه سي هند ابله كنه نهم اولوب
 صوباسي بندن اول سبب ابله جرم المشرع لو كنه بكاء او تي وار و ربه
 بوسبب ابله جرم اولوب **جواب** اولوب مصر صدرم فراتم با مراه رجل
 حتى اخذ منه الشئ مالا لهذا السبب ثم شهد زوج المرأة مع اخيه على
 ذلك الرجل لا يقبل من قننه في كتاب الشهادت في باب من يقبل
س هند و زينب زوجي اولان رند شو انكي هر فتكر اكل ابله
 اوج طلاق بوش اولوب و بوشط ابله كنه مسكوه انكي كنه هند كنه
 اكلنه و انكي كنه زينب كنه شهادت ابله كنه حكم شريف بونده بوج
جواب شهادت بوندي مقبولة اولماز اما قاضي احد فر يقبل ابله حكم ابله
 فريق ثابتنك شهادتي مقبولة اولماز لو قايان لما رايين كنه انكي اكلت
 هذا الرغيف فني طالق فشهد شاهدان ان الرغيف و شهد اخر ان
 ان الاخرى اكلت هذا الرغيف لا يقبل شهادتهما لان القاضي يقبل من كل
 احد الفر يقبل لا يقبل شهادته الفر في الثاني لانه قضى في شرعته فلا ينقض
 بالشك من محيط الشرع في كتاب الشهادت في باب البينين اذا تعارضتا
 فمتماز **س** لعان دعوا سي شهادت ابله ثابت اولوب **جواب** اولماز
 و اللعان بمنزلة ابله لا يثبت الا بالثبوت به ابله ولا يثبت بشهادة على
 شهادته ولا شهادته النساء مع الرجال ولا كتاب قاضي الى قاضي
 من الحجج في كتاب الطلاق في باب الشهادته في اللعان **س** لعان سده
 دعوا سده شهادت على الشهادته جائز اولوب **جواب** اولماز هند سده
 انده اولان بونده و في رعايت اولوب و اللعان بمنزلة ابله لا يثبت الا
 بما يثبت به ابله ولا يثبت بشهادته على شهادته ولا شهادته النساء مع
 الرجال ولا كتاب قاضي الى قاضي بخير الفقه في كتاب اللعان
س زيد عمر و بكر و خالد و وليده اولان بيك انجي مكي و اركين
 خالد و وليده زيد عمر و بكرى ابرا ابله و كنه شهادته ابله لشرع شهادت

سده

مقبولة اولوب **جواب** اولوب امام محمد فتقده ابو يوسف قول اولماز
 رجل على اربعة نفر وليس احد يقبل عن صاحبه فتشهد اثنان لاثنين
 اية قد ابرهما من المال قال محمد بن جابر و قال ابو يوسف باطل من محيط
 الشرع في باب الشهادته دفع المهر في الورق الثاني **س** بخصوه
 شهادت ابله كنه لري حاكم الشرع عدم الشرع ببناء و انتمش
 ابله كنه اول شاهد شهادت ابله كنه اول حاكم با حاكم اخر كنه
 كم اول زمانده فاسق ابله كنه ابله كنه اول حاكم با حاكم اخر كنه
 ابله كنه بوندي مقبولة اولماز **جواب** اولماز ربه اول حاكم با حاكم اخر كنه
 ابله كنه شهادت بوندي مقبولة اولماز ربه اول حاكم با حاكم اخر كنه
 مقبولة اولان دريت مواضعك بري بود كنه ربه بوندي اولما
 نصريح اولفتد و متى ردت شهادته لعنه ثم زالت العلل لا يقبل
 الا في اربعة مواضع اهدما اذا كان عبدا فدت شهادته ثم عتق
 فتشهد في تلك الحادثة يقبل اذا كان عدلا الثاني في الكافر اذا شهد
 على مسلم فدت ثم اسلم فتشهد في تلك الحادثة يقبل الثالث الصبي
 اذا شهد في حادثة فدت ثم بلغ فتشهد في تلك الحادثة يقبل
 الرابع الاعمي اذا شهد فدت شهادته ثم صار بصيرا فتشهد في تلك
 الحادثة يقبل ولو شهد فاسق فدت شهادته لنفسه ثم مات فتشهد
 لا يقبل لما مر في خلاصه في الشهادت في الفصل الثاني في الورق الاول
 رده قاضي في حادثة اى لم يقبل شهادته فيها ليس الا في قاضي
 غيره قبوله فيها لان الظاهر ان رد الاول الوجه شرعي فلا يجوز مخالفة
 الثاني له من الدرر و الفرز في كتاب الشهادت في باب القبول و رد
 من الاختلاف بصحيفة **كتاب الوكالة** خصوصته و كميل اولان
 صلح فادر اولوب **جواب** اولماز وليس للوكيل بالخصوصه ان يصالح
 كما في صلح الخلاء في الفصل الثاني **س** زيد غايك ملك او بني بيه
 و كميل اولان عمر و مشري ابله مجلس شرعي و ارد قلنده مشري كنه

مسي

زيد عمرو من قوم محلي او كذا فلان قضائك باليسند باسند ما شق ظلي شوقه راجع الى المشرك انما في قضا محوما بني طليح عوا به يوكيل
ابن جود عوى ايدوب لكن موكله في ذكره بيان ايدوب وكلمة زيدا في مقدار راجع الى دفع ذي ذكر ايدوب زيدا بكونه اوزر
اولان دعوات التفات اولنور **الجواب** اولنور كذا في القوم على الكيف **بوصورته** رافعه اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب بكونه اوزر
جهالت اولان دعوات التفات ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
حكم اليه حكمي فافذ اولنور **الجواب** اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب

واحضره القاضي مع هذا على ثلثة اوجه اما ان اقر العزم بالدين والوكالة جميعا
او اقر بالدين وحده والوكالة او اقر بالوكالة وحده بالدين اما اذا اقر بالدين
والوكالة فان القاضي يامر به دفع الدين الى الوكيل لان اقراره على نفسه
جائز فان ابي يامر به دفع الدين الى الوكيل فان القاضي يحرمه على الدفع فرفق
بين هذا وبين الوكيل ان يقبض الدين اذا جاء وقال انا وكييل فلان
وكلفني يقبض الوديعة منك فصدف المدعي عليه في الوكالة والوديعة
ثم اني ان يدفع فانه لا يجبر على الدفع اما في الدين فافره بثبوت حق
القبض له في ملك نفسه لان الدين تقضي بماله لا باعيانها فتصح
الاقرار فاجبر على الدفع كما في وكالة شرح ابن وهبان ومن لم يكن
اصل الوكالة مكررا **مسألة** زيدا عدي قول بركي اعناق ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
وبركة وكييل ان ذكره في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
زمان زيدا كلوب بوليد اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
قوليد ويدكره حاكم الشرع بوليد كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
عنفتك بعضي دروب محنت حكمه فادرك **الجواب** اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
صحيح اولنور وفي مسطور والوكيل بالطلاق اذا خالغ لا يصح لانه وكل
بالنفي وقد اتى بالتعليق لانه اخلع معلق بالقبول كالوكل بان
يعتق عبده فكما انه لا يصح نص في عناق الكافي فخل من جواب العناق
في اول الوكالة **مسألة** زيدا عدي قول بركي اعناق ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
انك كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
وبكره فادرك **الجواب** اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
اتبان ما وكله لاني دفع الوديعة بان قال له ادفع هذا النوب الي
فلان فقبل فخاب الامر بكييل المأمور به دفعه لانه يجوز ان يكون
النوب عند دفع الوديعة لاني يجب عليه دفعه فاما سائر الاشياء فهو على
ملك المالك والفاذ به غير واجب عليه من اول كتاب الوكالة في
محبطة الشرعي **مسألة** زيدا عدي قول بركي اعناق ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب

ايلا

ايلا مازي عدي قول بركي اعناق ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
تقبضه وكييل كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
لانه ايدوب والوكيل بالقبض الدين يكون القول قوله في ذلك
الموكل لانه يرد الزام سني على الموكل وهو ينكره هذا قول محمد بن حبيب
الشرقي في كتاب الوكالة في باب الوكيل مع الموكل اذا اختلفا **مسألة**
زيدك كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
حاكمه دعواه وارافعه عادي اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
مدعي ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
ويكره فادرك **الجواب** اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
قول مفتي به رجالة فارسيمند ويكره للمرأة المحذرة ان يوكل من اهل بيته
لم يجال الرجل بركا كانت او ثيبا كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
الشيخ الامام المعروف بنحوهم زاده ظاهر المذهب من ابي حنيفة على
الاختلاف ايضا وعادة المشايخ اخذوا بما ذكر ابو بكر وعليه الفتوى
من فاشحان في كتاب الوكالة في فصل في التوكيل بالقبض في الورق
الاول ولو كانت المرأة محذرة لم تجز عاداتها بالبروز مجلس حكمه وقال
الرازي يلزم التوكيل لانه لو حضرت لا يمكنها ان ينطق بعقبتها لاجل ان لا يلزم
توكيلها من هداية في كتاب الوكالة في الورق الاول **مسألة** زيدا عدي قول بركي اعناق ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
مهند زيدا عدي قول بركي اعناق ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
رند راضي اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
الجواب راي حاكمه مفوضه رشت وشفا فهم ايدوب قبول التوكيل
حسمه اضار ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
لان الجواز اتفقا في بلارضا حسمه المناخون اختار والفتوى
ان القاضي اذا لم يخص التفتت في ابا الوكيل لا يمكنه في ذلك
ويقبل الوكيل من الموكل وان علم من الموكل القصد الى الاضرار بصاحبه
في التوكيل لا يقبل منه التوكيل الا برضا صاحبه وهو اختيار شمس الدين

هذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
الوكيل بالقبض الدين يكون القول قوله في ذلك
الموكل لانه يرد الزام سني على الموكل وهو ينكره هذا قول محمد بن حبيب
الشرقي في كتاب الوكالة في باب الوكيل مع الموكل اذا اختلفا
زيدك كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
حاكمه دعواه وارافعه عادي اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
مدعي ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
ويكره فادرك
قول مفتي به رجالة فارسيمند ويكره للمرأة المحذرة ان يوكل من اهل بيته
لم يجال الرجل بركا كانت او ثيبا كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
الشيخ الامام المعروف بنحوهم زاده ظاهر المذهب من ابي حنيفة على
الاختلاف ايضا وعادة المشايخ اخذوا بما ذكر ابو بكر وعليه الفتوى
من فاشحان في كتاب الوكالة في فصل في التوكيل بالقبض في الورق
الاول ولو كانت المرأة محذرة لم تجز عاداتها بالبروز مجلس حكمه وقال
الرازي يلزم التوكيل لانه لو حضرت لا يمكنها ان ينطق بعقبتها لاجل ان لا يلزم
توكيلها من هداية في كتاب الوكالة في الورق الاول
مهند زيدا عدي قول بركي اعناق ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
رند راضي اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
هذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
الوكيل بالقبض الدين يكون القول قوله في ذلك
الموكل لانه يرد الزام سني على الموكل وهو ينكره هذا قول محمد بن حبيب
الشرقي في كتاب الوكالة في باب الوكيل مع الموكل اذا اختلفا
زيدك كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
حاكمه دعواه وارافعه عادي اولنور كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
مدعي ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
ويكره فادرك
قول مفتي به رجالة فارسيمند ويكره للمرأة المحذرة ان يوكل من اهل بيته
لم يجال الرجل بركا كانت او ثيبا كذا في دفع ذي ذكر ايدوب كذا في دفع ذي ذكر ايدوب
الشيخ الامام المعروف بنحوهم زاده ظاهر المذهب من ابي حنيفة على
الاختلاف ايضا وعادة المشايخ اخذوا بما ذكر ابو بكر وعليه الفتوى
من فاشحان في كتاب الوكالة في فصل في التوكيل بالقبض في الورق
الاول ولو كانت المرأة محذرة لم تجز عاداتها بالبروز مجلس حكمه وقال
الرازي يلزم التوكيل لانه لو حضرت لا يمكنها ان ينطق بعقبتها لاجل ان لا يلزم
توكيلها من هداية في كتاب الوكالة في الورق الاول

الشرح كذا في الكافي من الدرر والغرة في كتاب الوكالة في الورق الاول
 التوكيل من غير رضا المحض والموكل صحيح مقبل لا يبيع وعندهما صحيح والفقهاء ابو
 الليث كان يفتي بغيرها قال رحمه الله في كتاب الوكالة في الورق الاول التوكيل بالخصوص لا يجوز
 خلاصة كتاب الوكالة في الورق الاول التوكيل بالخصوص لا يجوز
 عند أبي حنيفة رحمه الله سواء كان التوكيل من قبل الطالب أو من قبل المطلوب
 وقال محمد والشافعي وأبو يوسف رحمهم الله لا يجوز ويستوي فيه
 الوضيع والشريف والرجل والمرأة به أخذ أبو القاسم الصغار وقال
 شمس الأئمة الشريفة رحمه الله والصحيح عندي القاضي إذا طرأ بالمدعى التفتت
 في إباحة التوكيل بغير التوكيل ولا يفتت إليه وإن علم من الموكل الغصب
 إلى الأضرار بالملاءة في التوكيل بالبيع والاباطيل والتلبس لا يقبل
 منه التوكيل وذكر شمس الأئمة كمالواي أن ذلك يفتى في رأي القاضي
 وهذا قريب من الاول من القاضي خان في كتاب الوكالة في اول فصل في
 التوكيل بالخصوص وفي فتاوى عطاء بن حمزة وكل من خصص من ذلك
 المحكم فقال لا خلاف ليس في مال استأجر عن وكلاء المحكم من ليا و
 وأنا عاج عن جوابه فلا رضى بالتوكيل لا يتكلم بنفسه معي قال إني
 إلى الحاكم وأصل ان التوكيل بالبيع صحيح المقتضى طابا كان أو
 مطلوباً ومنعاً أو شرباً أو لم يكن الموكل قاضياً مجلساً لا يبيع
 عند الأئمة أي لا يبيع نفسه على قبول الوكالة وهذا هو الشافعي يبيع
 أي يبيع على قبوله وفيه إفتى الفقهاء وقال العنابي وهو المختار به أخذ
 الصغار أيضاً وقال كمالواي بخبر المفتي وقال شخص الملاءة ونحن نكحل
 نفتي ان الرأي إلى الحاكم ومن المعلوم المقرر ان تفويض اختيار إلى قضاء
 التوكيل الغشاد كما هو المقرر من علم ليس بفتح قال شمس الأئمة الصحيح
 انه اذا علم من الطالب التفتت في إباحة التوكيل بغير التوكيل وان علم
 منه ان قصده إلى الأضرار بالبيع كما هو موضح وكلاء المحكم لا يقبل
 وغرض من فوض اختيار إلى القاضي من الغشاد كما نرى هذا المألوخه حوال

وصاحبنا بعد ان نظم المسئلة في كتابات وعلمنا ان
 فان في مصر التوكيل بالخصوص في فتاوى كمالواي رحمه الله
 فان قال المدعي ان التوكيل بالخصوص في فتاوى كمالواي رحمه الله
 لما اقربا لوكالة فان التوكيل بالخصوص في فتاوى كمالواي رحمه الله
 محالة ان يفتى في التوكيل بالخصوص في فتاوى كمالواي رحمه الله
 كانت البينة قائم على المقر وكذا المدعي بالبينة فقلت
 وانكر الدين فانفتحت التوكيل في فتاوى كمالواي رحمه الله
 بفتح وكذا الرضا في الفتاوى في فتاوى كمالواي رحمه الله
 وانه في فتاوى كمالواي رحمه الله في فتاوى كمالواي رحمه الله
 انفتحت الدين فانفتحت التوكيل في فتاوى كمالواي رحمه الله
 علمت ذلك فانفتحت التوكيل في فتاوى كمالواي رحمه الله
 وسرير ادب القاضى في فتاوى كمالواي رحمه الله
 وغيره ما يمكن ان يفتى فيها آتية من سيرة

فتاوى

فتاوى ائمة الدين والصلاح وفي ادب القاضى خلاصة ما مضى
 لكن لا يسقط حق الخصومة في مطالبته بالخصوص مجلس الحكم وجواب
 بنفسه الا برضا المحض الا ان يكون الموكل منضياً او غائباً مسيراً
 ثلثة ايام فصاعداً وقال لا يجوز التوكيل من غير رضا المحض وهو قول الشافعي
 رحمه الله ولا خلاف في الجواز وانما الخلاف في لزوم طابا وقال بعد ان
 بن جعفر رحمه الله كان على رضى مدعيه لا يخصر خصومة ابداً وكان يقول
 ان الشيطان يخصر وكان لها فتاوى وكان اذا خصم في شيء من
 امواله وكل عقيلاً فلما كبر وكل عبد الله جعفر فقال هو وكيلى فما قص
 عليه فهو على وما قضى له فهو على من يبيع في كتاب الوكالة في الورق
 الاول فتقول لا خلاف في انه يجوز التوكيل في اثبات الدين واليمين
 وسائر الحقوق برضى المحض حتى يلزم جواب التوكيل والكل فيه تارك
 عبد الله بن جعفر ان علياً رضى له عنه كان لا يخصر خصومة وكان
 يقول لها فتاوى يخصر ما الشاغلين فجعل الخصومة الى وكيل فلما كبر ورف
 حوالها إلى وقال على ما قضى له وكيلى فلي وما قضى على وكيلى فلي
 ومعلوم ان علياً رضى له عنه لا يرضى احد بتوكيله فكان توكيله برضى
 المحض فدل على الجواز برضى المحض واختلف في جواز بغير رضى المحض قال
 ابو حنيفة رحمه الله لا يجوز من غير علم السف والمريض وقال ابو يوسف
 ومحمد يجوز في الاحوال كلها وهو قول الشافعي رحمه الله وذكر المحقق
 انه لا فصل في ظاهر الرواية بين الرجل والمرأة والكبر والتلبس لكن
 المتأخرون من اصحابنا اختلفوا في المرأة اذا كانت مخدرة غير برزة
 يجوز والتوكيلها وهذا حسن في موضعه وقال ابن ابي ليلى لا يجوز
 الا التوكيل الكبر وهذا غير سديد لما ذكره ابي في الوكالة في الفصل
 الثاني **باب** في عمودي وارطان يرد اولاً ان يكسب الحق حتم
 طلباً بدو بل كنور ديو توكيل ابد بعمودي واربان بكرى بولوب
 دعوى وطلب ليله كره بكرى ديني زنده ويرويه ربرين المدونة

عدم لزوم التمسك
على الوكيل

يحين ابلسون دعي وبره بم ديكه وكيكته وبرمك فادر اولو **الجواب**
اولما زسئل عن شخص ادعى على آخر بطريق الوكالة بمسطور يدعي فاجاب
انه دفع المبلغ لموكله وان لم يقبض العوض جاب اذا ذكر انه دفع المبلغ
للموكل لا يلتفت الى قوله ويلزمه الى الوكيل ويقال انما يقبض الموكل
فما صيرها يدعيه فاري الهداية ولو وكل جلا يقبض دين له على جلا وعاب
الطالب فادعى الغرم انه قد اوفاه الطالب لا يجابح الطالب الى
احضار البينة ولا الى احضار الطالب ليجاب لكن يقال للغرم ادفع
الغرم الى الوكيل ثم اتبع الطالب وحلفه ان اردت بيمينه فانه حلف
والارجمعت عليه لانه مقر بالدين والدين مقضي على لسان رسول
الله صلى الله عليه وسلم فلا يحكم بسقوط يدعوى الا بافاد مع افعال بل بحبر
على التسليم الى الوكيل من البدائع الصنابع في كتاب الوكالة في فصل
واما بيان حكم الوكالة في التورث الثاني فحينئذ ولو وكل جلا يقبض
دينه من فلان فادعى المطلوب انه اوفى الدين لموكله وطلب بيمينه
لا يلتفت ويوم يقضاه الدين للوكيل فاذا اظفر بالموكل خلفه على دعواه
من حليفه المفتي في كتاب الوكالة **مسألة** برقره خلق زيد بن ضرر بن
خوف ايدوب قرية دنة اخراجه سعي اندك لئلا يعمد دنة دنة ضرر
ابن شوس بنم اوزر ره اولسون ديكه فراغت اندك لئلا يعمد دنة
اهل قرية نك ما للدين اخذ ايدوب لارا ايل كره اهل قرية عمودون فحينئذ
قادر اولو لور من **الجواب** اولما زل اهل قرية ارادوا اخراجه رجل عن
القرية مخافة شره تعالى الله عن مثل شره ابرسد از وخرامت و
ضرران بر من ثم ان هذا الرجل خرج من القرية مع اخه باموال كثيرة لاهل
القرية لا يجب على الضامن شي من جواهر الفداوى في اول كتاب الوكالة
مسألة زيد عمود ابل حصونى اولوب فاري خوفندن بكري وكيك لودك
عمود فزار ايدوب بعهده بكري وكالندن غزل ايلكمه وكيك وكالندن
منقول اولو لور من **الجواب** اولما زل بطلافة وكالت كبرى دككده طلائده قول

صحح الله

اولمقد ر جل اراد ان يغيب عن بلدة فطلبت منه امراته ان يوكل رجلا لها
ان لم يحضر الى كذا ففعل ثم غل الوكيل فانه ينزل وهذا بخلاف التوكيل
بالخصوصة بطلب الختم وتسلط الممنوع على بيع الرهن حيث لا طلاق
غزل لان جواب الحكم مستحق عليه وقضاء الدين كذلك فاذا اثبت
لأنه حقا مستحقا بطله لم يملك ابطاله واما الطلاق فغير المستحق
عليه فام يستحق المرأة طلب التوكيل قال في هذا الجواب حفظ عن السيد الامام
ابى وكذا ذكره وهو اوضح الاقوال ويل وان ذكر بعض المواضع كشرح وقتناوى
الفضل اخلاف الشيخ فزجواهم الفتاوى في الوكالة في الباب
الثالث ر جل على اخر دعوى فادعى المدعى عليه ان يسافر فوكل وكيلا
بطلب المدعى ثم غل لا ينزل الا بحضرة اخم فانه غل في غيبته لا ينزل
التعلق حتى الغير هذه الوكالة فزجواهم الفتاوى في الباب الخامس
في الكفالة **مسألة** زيد عمود وارطان يردده بكره اولان حفي
طلب ايدوب اليو بر اخندن بشيوز الفخسى سنك اولسون ال ديكك
عمود وارب طلب الى ويردك فعمك زيد بشيوزى دحى اكا وديوب
الماغه قادر اولو لور من **الجواب** لازم اولان اجر مثله بشيوز دككده
رجل له غرم في مصر اخر فقال فكلل لرجل اذ سلبه وطلب بدنى
فاذا قضت الكل اخوت عشرة دراغم من حمله تلك الدراهم ففعل
حجب له ام المثل واشترط العشرة مما يقبض شرط فاسد لانه في
معنى تغير الطمان فان قيل اليس ان الدراهم والدنانير لا يتبعين
في عقود المعاوضات فلما يحيل هذا كاشترط العشرة المكلف
قلت بل لا يتبعين لكن يتبعن بما علق ويتقيد بما قيد واذا التقيد
لم يمكن ان يجعل مطلقا وباعتبار التقيد بوجوب الفساد فزجواهم الفتاوى
في الوكالة في الباب الثاني **مسألة** زيد عمود بكري بنسبة نى بكسية
هبة به ديكك لئلا يعمد حاضر ايلن بكري بسايب شرعا هبة مرقوم
صححه اولو لور من **الجواب** اولو دككده لودك كل جيلن هبة شى من انسان

والا

الحمد لله الذي جعل العلم نورا في القلوب وهدى للناس الصراط المستقيم

للمرأة لان الدار والمرأة في يد الزوج وكانت هي خارجة وقيل
تغضى بها للزوج لانه لا تنافي بين البنين فيقبلان فيبيت
الفصل الاول في امر محبة الحسني في الدعوى في خلاف
البنات في الفصل الثاني في القسم الثاني **باب** زنا اولاد قده سكره
ورثه سندن برى عمودن زبندك مالي طلب ايدوب بينه اولاد
اجلن بين ويرسه ورثه سندن برى دحي بين ويركه قاور
الجواب اولاد اول كفايت ايد حضور حاكمه اوليجن
ولو ادعى الورثة مالا للميت على رجل وحلف احداهم المدعى عليه
عند القاضي كفي وليس يشق الورثة ان يلقوا من جامع القصور
في الفصل الخامس عشر في الورق الاول **باب** زبند قوت اولوب
دايشري دين طلب ايدوب ورثه نك برينه حضور حاكمه بين
ويروب بلد وكنه بين ابلدكه نصكره اخو دار نكر نك هر برينه
على حده بين ويركه قاور اولوب **الجواب** اولد رادعي على ميت
مالا فلان خلف الورثة كلمه على مال كنه بين احدهم من جامع
الفصولين في الخامس عشر في الورق الاول ادعى على رجل ميت ميتا
دينا فاحضر وارثا اخر واحدا فافكر ما خلف على العلم خلف ثم اباد
المدعي ان يستخلف وارثا اخر كما ذكر ذلك لان الناس يتقاولون
في البين ولان الوارث يستخلف على العلم ورما لا يعلم الا اول
بدن الميت ويعلم الثاني من قاضي خان في كتاب الدعوى في
باب البين في الورق الخامس **باب** زبند عموده اولان بينك
ان في فرض طرف ابلد ويرلين حقني عمودا اذ انكده الدعي كفي
ان في ويرسوب ملك اجدو المش اري ويرسه زبند دحي الواب
قبض وقبول اتمسكن بعده برخصه نر اعطى اوليجن زبند
بن سكا ويردم اعطى ايدى سنك اذ انك دكك اري ويردوب
ردايدوب تبيلنه قاور اولوب **الجواب** اول رضا ابلد حقن استخاف

اتمسك اوليجن

الحمد لله الذي جعل العلم نورا في القلوب وهدى للناس الصراط المستقيم

في النافق

في النافق

الحمد لله الذي جعل العلم نورا في القلوب وهدى للناس الصراط المستقيم

اتمسك اوليجن ولما لا ترى انه لورضي به يصير نوقيا حقه ولا يكون
مستند لا حتى يجوز في الصرف والسلم مع ان الاستدال بديل
الصرف والسلم لا يجوز من البائع المصانع في كتاب الصرف في فصل واما
ما يرجع الى المبروق في الورق الثاني **باب** خصومه وكيل اولان زبند
موكل اولان عمر وحصى اولان بكرن ديني قبض ايدى مجلس قاضي في
غيري برده اذ ابلش لكن بعده حضور حاكمه خصم غيب ايتسون
ديوديدم ديمسنة اعتبارا وكسب دعواسي استماع اولوب **الجواب**
اولهنا البسوط ذكره وكاله اصل الوكيل بالخصومة كوازع موكله
غير مجلس القاضي انه قبض بينه وانه لا حتى لو كان عليه ثم ادعى عليه لوكل
لم يقبل دعواه لوجود اقرار من متقاضي من مدعى محبط السرحسني
باب ما يمنع قبول الدعوى **باب** زبند عمودن مقدم سندن بونش جاربه
اشترا ابلدكه نصكره بونش ايدوب كورده بونش جاربه ايدوب
دعوى الميت اشتر ابلدكه نصكره دعواسي سمعه اولوب **الجواب** المشتبه
اوليجن اولور رجل اشترى من رجل ثوبا في منديل البائع ابيك
الثوب الذي في هذا المنديل فلما اشترى واخر الثوب من المنديل قال
المشتري هذا الثوب لسمع دعواه وتقبل بينته وكذا الحارة المشتبه
من قاضي خان في فصل في دعوى الملك نسب الورق الثاني **باب** حينا
باب زبند قوت اولاد هنده هنده اذ على طرود بين زبندك زوجه سي ايدوب
ديوب مهر وميراث طلب ابلدكه عمر وانشار ايدوب بن بابا ملك
ايدى زبند وكل ملكه بكر ديسه بعده هنده كلوب عمر بين سنك بابا ملك
بكر ايدوب زوجه سي ايدوب دعوى ابلد دعواسي نر عامسوة اولور
بوخصه تناقض اولاد من **الجواب** سمعه اولور تناقض كلدوب
كنه نك ايدى جايز در رجلات فقال امراة لارن الميت
كنه امراة ابيك محمد الى مونه وطلبت المهر والميراث فانكر لارن
دكالم وقال اسم ابي لم يكن محمد انا كان عمر ثم جاث فادعت

الحمد لله الذي جعل العلم نورا في القلوب وهدى للناس الصراط المستقيم

[illegible]

فاد

فادرا اولوي **الجواب** اولماز وكون الوارث اقران الدار لم يكن
لابية وانها كانت ودية لها في لويه ثم اقام البينة ان الدار
كانت في يد ابيه خذها الذي هي في يده بعد موته او اخذها
من الاب في حيوته ردت الى الابن ان كان موضعها لها
حتى يقدم المستودع وان لم يكن موضعها لها جعلت في يد عدل
هذا كله اذا اقر الوارث للابن مع وقف قال لم يكن اقر
لمعروف لكن قال لم يكن هذه الدار لابي ثم قال بعد ذلك كذبت
في قولها انها لم يكن لابي كانت لابي مات وتركها ميراثا لي دفعت اليه
الدار بعد ما لموت فلم يحضر احد يطالبها في يده لو ثوب او دار
فقال ليس لي فالقاضي لا يأخذ ذلك من يده حتى يحضر احد فيبها
من ثمة الفتاوى في الدعوى في فصل في مسائل الشافعي **مسألة**
زيد وصي مع ابيه وكى بالكت ورثه بعده مشريدين غبن فاحش
ايلا او لما س ادعا ابيه كده مشري او لما سبين ادعا اليه شرعا
بينه قنفذ وشر **الجواب** ورثه وشر قول مشري بكت **مسألة**
باع الوصي من التركة شيئا فقال الورثة باع بغير فاحش وقال
المشري بل بعدل فالقول قوله من ثمة في الدعوى في **باب**
الاختلاف بين البايعين بوضوح بده وصي يتم مالهني يتبع
اولوب يتم بالغ اولد فده غبن فاحش اليه سبع اولد وغبن اثبات
انكده مشري وحق اول وقت ذكرها سنة سبع اولد وغبن بينه
اقامت اليه شرعا قنفذك بينه سي اولي و **الجواب** غبن فا
بينه سي اولي ودر لاها نشت حق النقض وعن سيف الائمة السكا
وصي باع كرم الصغير وبلغ الصغير وادعي غنبا واقام بينه واقام
المشري بينه ان في كرم في ذلك الوقت مثل الثمن في ثمة الغنبي
الغبن اولي من ثمة في كتاب الشهاد في باب البينات ونية
الغبن اولي من بينه كون القيمة مثل الثمن يعني ان وصيا باع كرم

بموجب ما ذكره من ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...

المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...

صوت

المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...

المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...

المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...

المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...
المعنى ان المبيع قد يورثه المورث او يورثه غيره...

وكتة الم

بسم الله الرحمن الرحيم

وذكر الوارث انه قد استوفاه ما ذكره والده خالدين ثم ادعى على رجل
دينا والده بسبع مائتا رخل في كتاب المدعى في الفصل التاسع عشر
مسألة من زوى حضور حاكم احضار ايدوب زوجم اولان عمر دكن
او زنده لئلا يبيد في موهل من كليل اولوب بعده زوجم بني
فويوب كملت استغذاه الكريهيه دكن كلز سم امر ك يدكه اوله خويوب
كيدوب حاله بريل غام اولد فده شرط مرقوم وزره نفسه طلاق
وبردم ديوب زوجم ك غيبت وامره وطلاقه اقامت بينه اليه
شرعاً مقبول اولوب كليل زوجم انتصاب له و **الحجاب**
اولنوا امراة ادعت على رجل انه كليل لها دينار خرمه اذها الذي
لها على زوجها طلاق معلقاً بالفرقة وقد تحققت لان الزوج جعل
امري بيدي مني غاب شهر العني وقد غاب شهر وطلعت نفسي في
مجلس كاهو الشرط واقامت البينة على الغيبة والامر والطلاق بحضر
الكليل يقبل وان كان الزوج غائباً وينتصب الكليل خصماً في الزوج
ثم ادعى كلامه في الفصل الثاني **مسألة** بريد نصاب دكاني
معتاد وكل يكن احداث اولد فده راجح **الحجاب** اولور وفي سوى
اولد فلنده شرعاً منع قادر اولور **الحجاب** اولور وفي سوى
بزي يمنع الفون خبزه كذاك الذي قدع منه المهر خبزه بدل مالفون
لاشتماله عليه والفون بالرفع مفعول يمنع المبني مالم يسلم فاعلم وصورة
المسئلة ما ذكره صاحب الكافي ايضا في المسائل المذكورة انفا في شرح
البيت السابق قال فيبيل كتاب بلغ الفون نصفه جاز اخذ حانونا في
وسط البرازين منع منه وكذا كل ضرع عام انتهى كلام فاكسب على البيت
اشارته التي تنبئ للضر العام بالذخال ومخافة كحرفي بالنار والظلم
ان قول وسط البرازين وقع اتفاقاً واللو كان في طرف سوف البرازين
والضر به عام منع وكذلك لو اخذ في البرازين حانونا للحدادة
وفيه ضرع عام فانه يمنع وكذلك لو اخذ حانونا للطباخة في البرازين

[illegible]

وفاتین

۱۰۰

[illegible][illegible]

ضم شرعى تنقضى **الحاجب** فمن نقد المدايب عمود المدايب زود رجل
باع مائة دارا فلم يقبضها المشتري حتى غضب غضبه رجل الدار من
البائع فان كان المشتري نقدا الثمن فالحكم في الكسوة او من يد العاين
هو المشتري وان كان المشتري ينقد فالحكم هو البائع مائة دارا
في كتاب الدعوى في الفصل الخامس في دعوى البيع والشراء ومن
اشترى شيئا فوجده في يده قبل ان ينقد الثمن لا يكون له ان
ياخذه من صاحبه البتة الا ان يدعى الوكالة بالقبض من البائع من
تأخره في كتاب الدعوى في باب الثمانية **س** زيد عمرك
داريني بكرة بيع وتسلم المدة فكسوة عمود داريني زيدون دعواه
قادر او لو **الحاجب** دارى اخذ اليه مائة او لما ذكره
اخذ **الحاجب** قادر او لو رجل باع دار غيره وسلمها الى المشتري فجاء
المالك وادعى الدار على البائع هل يبيع دعواه ينظر ان يرد اخذ
الدار للبائع فاذا اراد التقنين بالغضب فعلى الخلاف المعروف
في العقار هل يتحقق موجب اللعان وفي موجب اللعان على البيع
والتسليم روايتان عن ابي حنيفة وان اراد اجازة البيع واخذ
الثمن يبيع دعواه مائة دارا في كتاب الدعوى في الفصل الثامن
في بيان شرائط صحة الدعوى **س** زيد برقيقه ده يمين المدة فكسوة
مدعى اقامت بيمينه استماع اوله **الحاجب** او لو يمين
حجت دافعة در حجت ملزمة مانع او لما ذكره المدعى اذا اختلف
المدعى عليه خلف ثم قام المدعى بالبينة على حقه يقبل عندها وكذا
لو كان المدعى طلب بينة وقال لا بينة فلما حلف اقام البينة
بعد ذلك يقبل بينة في قول ابي حنيفة رجع مائة دارا في
كتاب الدعوى في باب اليمين في الورق العاشر محسباً ثم اذا
حلف المدعى عليه فالمدعى على دعواه ولا يبطل حقه بيمينه لكن ليس
له ان يخاصم بالم يقيم البينة على دونه دعواه فان وجدها اقامها

[illegible]

الجزء الأول
من كتاب
الشيخ

بغير سن وبمجيء دفع وفعلك سموع او
من جهة فلان الغائب وان دفع
حضرته ثم حضر الغائب في دفع المدعي
العين عليه قال هو ايضا هذه ودعته
عند من جهة فلان الغائب وان اقام البتة
تدفع الخصومة مدعيها فاعده واخرها
الخاصة في البتة ويجب ان يعلم ان دفع
المدعيها هو دفع المدعي وان دفع المدعي
وانما زاد عليه ذلك صحيح هو الخلف وكما يجب
الدفع قبل اقامة البتة يصح بعد اقامة البتة
وكما يصح الدفع قبل القضاء يصح بعد القضاء
حتى لو ادعى الما اقام عليه دفعه او بعد اقامه
جحد المدعي عليه ثم اقام المدعي عليه البتة
ان المدعي او قبل ان يقضي القاضي اليه
له عند شي يظن القضاء والاصل على صحة
هذا ان القضاء يستند في حكمه بعد
دفع الحكم وتركه كذا في دفع
على صحة او دفعه لو اني لم اقم المدعي
لو لم يكن بعد القضاء وسموع لم يكن كذا
هذا المعنى فانه كذا في دفع المدعي
المصادر من البتة مقدم او متاخر
هو زوا دفع المدعي وبعضها في دفع
على ان المدعي يصح لا دفع المدعي وقيل
دفع المدعي يصح ما لم يظهر احتياك وليس
مرفعا مع الخصومة ما روي ان المدعي
ان اصحابنا وشاكن المصدقين كانوا
يجهزون دفع دفع المدعي والمدعي
المساخونه مرفعا في دفع المدعي
صحيح ودفع المدعي باطل قال الشيخ السلام
اما كنت وسيد الا بطلان الاصل
الحجج من محمد بن ابي شي في دفع المدعي
دفع المدعي اتباع المتدعين الى ان
ظهر ان احتياك المدعي في دفع المدعي
وبما ذلك في دفع المدعي والمدعي
المدعي استدان ان يصح ما روي المدعي
دفع المدعي صحيح لا دفع المدعي وقيل
دفع المدعي صحيح ما لم يظهر احتياك وليس
مرفعا مع المدعي من الظاهر

طريق
الغدا
بدر
دع

منی

۱۰۰

المجلد
الاول
الجزء

6

[illegible]

الاعتراف

[illegible]

ش

وغيرك ما لا يقبل لها خذى ثم انك
وخرجت من ذلك وقلت لم يلبسني
انما كان ابن وهدى القبر وكنيت
طرا فقلت في ذلك اني عمر فقلت
عمر ان لا يورثك اكل الالبنة فصار
هذا اكلها فقلت لان احمد تحول
المستحق في غير فعل مع القبول او
قابل مستحق في غير فعل مع قابل
فذلك غير من اسرار الجبر في باب موارث
القبض فان كان ٢٢

Handwritten text in Arabic script, likely a list or index, written diagonally across the page. The text is partially obscured by a large, dark, irregular stain or shadow in the center.

۲۲
فان كان في حوزة منهن صبي وقيل
اولم يعلم ان كانت ذات زوج ام لا
فان كان في اسلام الولد وان
لا يكون فان كان في غير الوالد
فمنه مقبول رجلا او امرأة ولكن
لا يجوز ان الايسة ولكن يجعل
كذلك في مسكنه بخلافه
الاسية انيسة باب ما ارثه من الصغير

أولاً

اور و باطله و اذا اقر المرفوع لوارثه ولا جني بدین فاقاره بال
نصادقانی الشریکة او نکاذبانی فوالایح و ابی یوسف و قال
محمد اقاره لا جني بعد نصيبه جائز اذا نکاذب باء الشریکة او انکر الجني
الشریکة ثم اقر اقراراً فصيحاً فی کتاب القسم **مسلم** یؤمردون
بن طلب البلکة و عمر و دینه مفر اولوب اما دین و عده البلکة و دیو
اقاره ایسه زیدا جلی منکر اولیجی شرعاً فی محال حکم او لکن **الجواب**
اولو عمر و جلی اثباته قادر او لما جني اذا اقر بالبدین الموجل فسنه
المقر له فی البدین ثم ادعی و کذب فی لاجل حبث یكون القول قول
المقر المقر له لان المقر له اقر بالبدین ثم ادعی حقا لنفسه و هو اجل
فلا یقبل قوله بلائینه فما اصلاح فی کتاب الکفالة فیقبل باب کفالة الرطب
مسلم زید یبانه کفلی اولد فقه جله فوالدن و جاریه دن و سارا ملا کدن
ثم واریسه اما کدر دیو اقرار ایس اکن قبل التسليم من یور فوالدن
عمر و یبل الوب کید و ب انده انرا دایسه عقی نافذ او کور **بجواب**
اولو اقرار کدر حبه در قبض یونما جني اناسی مالکة او لماز اقرار او کور
ید مده یا بجا منسوب اولان دینک کرک فی النوازل رجل قال جمع
ما فی یدی او جمع ما ینسب لی هو لغلان فهدا اقرار و لو قال جمع ما لی
او جمع ما املک لغلان فهو بینه ان سلم الیه جائز وان لم یسلم الیه
لا یجبر علیه من حلاصة فی کتابه الماقرار فی الفصل الاول فی او کور
الثالث **مسلم** زیو عمر و دن یدنده اولان داری ملکر حتی ملکر او کور
اقرار حی ایلدی دیو دعوی ایسه دعوی مرفوعه صحیح او کور **الجواب**
اولو رینه سی واریسه مسوعه اولو اما بوضوئده انکار ایدر سه قول
مفتی به اقراره یدین و بر لمیوب بلکه مالکة و بر ملکر و اجموعا علی
لو قال ان هذا ملکی و هكذا اقر به ذوالبد او قال لی علیه کذا و هكذا
اقر به لک علی علیه فانه یصح وسمع البینة علی اقراره فیه خلاف بین لستم
منها و قد فیل خلیف لانه لو کمل ثبت اقراره و یفتی ایدم خلیفه علی

وكان لا يزال في
الاباء الذين هم
في هذا اليوم

مردود

[illegible]

معروفة كني اولور ننه كم قولن اراد ائد كد نصكره فلان دن غصب ائدم دلو
از لرا بلف نفسه ايجاب ايد رضمان ده صحيح اولوب بعد كن عزيزنده
اولماز مجهول النسب تزوجت ثم اقرت بالملك لرجل جعلتها امة
ولا يفسد الكاح لانها اقرت على نفسها بالرق وعلى زوجها بفساد
الكاح وفسد الرق بحسبها وفسد الكاح بقيدى الى زوجها فانما
لا يمكن الزوج دفعه وئد اكره فحانت مفرقة على زوجها فلا يصدق فيه
على زوجها فتبقيت في حق جواز الكاح كحكمة معروفة النسب وفي حق
النسقات المختصة بالملك كامة معروفة كالموتى بعد ائم ازانة عصبة من
فلان يصح ازاره في حق ايجاب الضمان على نفسه ولم يصح في حق ابطال عينة
العبد ورق يئد او بينما اذا اقرت انها بنت اب زوجها وصدفها
الاب يفسد الكاح والفرق ان من ضرورة ثبات النسب من اب الزوج
فساد الكاح لان ثبات النسب لا يفتك بفساد الكاح المحرم والنسب
منى ثبت لا يخلل الانتقاض محكم بفساد الكاح ضرورة فاما ليس من ضرورة
ثبوت الرق فساد الكاح لان الكاح مع الرق يكتمعا فانه ليهي
لو تزوجها باذن المفرد جاز ومنى امكن اجمع من الرق والكاح والافزار
جمع فاصرة فيثبت الرق في حقها دون حق الزوج بخلاف ما لو اقرت
انها قبلت ابن زوجها وكذبها الزوج لا يفسد الكاح لان اقرارها
حكمة المصاهرة لا في خالص حق الزوج من كل وجه هو ثبوت كحكمة فلم
يصح في حقه فاما الاقرار بالنسب في حقها لان للنسب حكما مساويا لفساد
الكاح وهو الثقة وغيره فاصح فيها هو حقها لا فيما هو حق الزوج من
حيث الرخص في باب ازار المرأة بالرق وهي تحت زوج في الفصل
الاول **مسألة** زيد فوت اولوب بر قاج وارث معروفى ترك
ائد كده خارج دون برى دغى وارث دعواس ائد كده ورثة دون برى
تصدق بنى ايدوب باقبل تكذيب ايد بچك نسب ثابت اولوب ترك دون
حصه المائنة قادر اولور **الحل** ايب نسب ثابت اولماز حمل النسب على الغير

[illegible]

في المصداق في المصداق لا يجوز غير المصداق مع الوارث ليقول حق الورثة ما لا يجوز عليه لا يصح اقراره باستيفاء العين
والدين فقد اقره بقبض الدين من المصداق ولا يصح اقراره بالقبض على الدين ولا يصح اقراره بقبض الدين على الدين ولا يصح
ما كره الله على الوارث لا يصح اقراره بالقبض على الدين من المصداق ولا يصح اقراره بالقبض على الدين من المصداق ولا يصح
اقراره على الدين من المصداق ولا يصح اقراره بالقبض على الدين من المصداق ولا يصح اقراره بالقبض على الدين من المصداق

لاجل الدين في نصيبه لا يخل بقبضه الفكا وبغيره ذلك بمسألة ذكرها في الابدان
وهي ان احد الورثة اذا اقر بالدين ثم شهد هو ورجل ان الدين كان
على الميت فانه يقبل ويسمع شهادة هذا المقر ولو كان الدين على الميت
بمجرد اقراره لزم ان لا يقبل شهادة ما فيه من الغرم قال روح بقضى ان يحفظ
هذه الزيادة فان فيها فائدة عظيمة كذا في العادة من الدين والفر
في كتاب الاقرار قبل باب الاستثناء **جواب** قول بخلافه
الفر اما اثبات اولنوب عليه مراتبك اعد له ومناسبة الفصل
التاسع والعشرون في اقرار احد الورثة بدين ما يوصيه او بوارث
اخر اذ على ميت حقا او شيئا مما كان عليه من دين او وصية او غلام
او عرض او ادعى عليه ديناً فاقرا الوارث به لزمه في المال حصته حتى
يستقرها اذا اقر على نفسه فصح وبقيت الورثة على حقوقهم اذا لم يصح
اقراره عليهم كذا ذكره فصح في بقى وزاد في زيادة تجايع اليها ولم
يشترط احد سواء وهي ان يقضى القاضي على هذا الوارث باقراره لان
بمجرد اقراره لا يخل بالدين في نصيبه وانما يخل بقبضه القاضي وانما لم يخل
في مسألة في ت وهي ان احد الورثة لو اقر بدين ثم شهد هو واخر بذلك
للدين يقبل شهادته لما فيها من دفع المغم قال ويصح ان يحفظ هذه
الرواية وفي موضع اخر قال شياخنا من زيادة شئ لا يشترط في الكتب
وهو ان يقضى الحق في دفع القاضي ان يسأل المدعى عليه كل مات
مورثك فان قال نعم في يسأل عن دعوى المال فلو اقره وكذا بقية
الورثة ولم يقض باقراره حتى شهد هذا الوارث واجنبى به تقبل
ويقضى على جميع الورثة وشهادته بعد الحكم عليه باقراره لا يقبل ولو لم
ليقم البينة واقر به الوارث او شكل في نظام الرواية لو خذ كل الدين
من حصته المقر لانه مقر بالدين مقدم على اقراره قال **فتا** في العيان
ولكن المختار عندى بلزومه باجمعه وهو قول الشيع والحنس بهرى ومالك
وابن لبلى وسفيان الثوري وغيرهم من غيرهم روح وهذا القول اعدل

واحد

واحد والباقي من الضرر في احد الورثة اذا اقر بالدين بوخذ جميع
الدين من نصيبه عندنا ولو ائتمت على واحد من الورثة لا بوخذ الباقي
وفقا **فتا** باخذ باجمعه لو ظهر من محله عند القاضي اما اذا ظهر ما حرم
باخذ منه جميع ما في يده **فتا** التركة لو لم يخط بدين واثبت غريم ديناً
على احد الورثة يبيع ما حقه نصيبه ويقضى باجمعه وليس له بيع نصيب
غيره لانه ملك الاخر ولو اخطاها الدين لما يملك الوارث بجمعه الا
برضاه الغرماء حتى لو باع لا ينفذ اذ على بعض الورثة ديناً على مورث
وحده البعض والكره البعض فانه ياخذ الدين من نصيبه صديقه
بعد ان يطرح نصيب المدعى من ذلك الدين كذا **اصل** وفي **فتا**
احد الورثة الطالب عليه يقبل ويحكم له في جميع التركة وكذا الوارث
به جميع الورثة من جامع الفصولين **كتاب المصداق** زيد عوده
زاني ديوقد في المدة عمر ومحمود او لوب زبده طوقد في لازم كل كذا
بمقدار مال او زينة زبده في المصداق صلح مرقوم صحيح او لم يوص
زيد بدل صلح الماغة قادر او كونه **جواب** ادوليا المدة ولو صلح
عمر حد بطل بيع لا يجوز ان يكون المصداق عنه حتى انه تعالى هو اذ كان
الا او عينا او ديناً او حقا ليس بال حتى لا يصح الصلح عن حد الرنى
والسرقة ومزب بغير بان اخذ زانيا او سارقاً غيره او شارب
الحمر فصالحه على مال على انه لا يرافعه الى دلى الاخر لانه حتى انه تعالى
ولا يجوز الصلح من حقوقه تعالى لان المصداق بالصلح يتصرف في نفسه
اما باستيفاء كل حقه او استيفاء بعضه واستفاد الباني او بالمعاج
وكل ذلك لا يجوز في حق غيره وكذا اذا اصاح من هذا العقد بان قد
رجلا فصالحه على مال ان يعفو عنه لانه وان كان للعبد فيه حتى فا
فالغالب حتى انه تعالى والمغلوب ملحق بالمعذور ثم عا بخلاف
المعذور حيث يصح الصلح عنه لانه حتى العبد والقصاص في النفس
وما دونها لانه ايضا حتى العبد من الدين والغرم في كتاب المصداق كذا

احد او اثنين
او اكثر من
موجب

ادب
فانه ياخذ من نصيبه صديقه
نصيب المدعى
في ت

وقد المسألة بعد تمام الصلح بالقبض فيها
لا يملك واحد منها ان يبيع ما كرهه
والصلح يجرى في جميع الاعاوي
اصالة كان او كانه فاقوا

و امر که آورده و در کعبه ای نوسانی
الامانی از الصبح حازه و آن لم رسم علی
المست هم الدین بطل الصبح مر اوال
صبح قاصحان او امانت از جلد و در
انسان و امراده و در کمال اموال کثرت هم
صباحه المراه و صبح و راه حازه او عطا
جاده ان کانی از ترک کانی و عن
نصاحت هم در کمال کمال با خطا الدین
الدین المست صبح الدین حازه و در کمال
ای محکم کمال مر امانت کل و در مال
و در خطا الدین صبح عطا و در خطا
عطا الدین حازه و در کمال مر امانت
و در جلد و در کمال صبح عطا
و در خطا الدین صبح عطا و در خطا
قبل و در مال ای حازه و در کمال
شمس الاسام الخیر لا یصل اذا
کان صبح المست و در خطا و در
باطل ای بطله رس الدین لا یصل
الفرج ان یكون الدین علی صبح الدین
مر صبح خطا

موتقی
و عدم

سہ ماہ

ذلكت قال قول الطالب المان بقم المظلمة البينة وهذا فريج على
قول ابى يوسف رحمه الله في قبيل كتاب المارة **مسألة** زبد عمر وذل دار
وعوى ابلا كده عمر وسكر او ينجى بكر زيدا بل فضولى بيك الج به صلح ابى
عمر وكن اجازتسز بيكي زبده تسليم ابلا كده نصكره عمر ودار زبديت ملكى
ابى وكتر افزار ابى وب بيكي بكره و بروب دارى ملكه قادر او كوي
لوحه جو نكره عمر و فقر اولدى دلوب زبديكي بكره و بروب اوى اللوى
الجواب برى دجى قادر اولمز او بكرت اولور **المنتقى** ادعى دارا
فى برجل فانكره فصالحى انسان متطوعا مدعواه على الف ودفعها
اليه بغير امر المدعى عليه بان الدار دار المدعى باخذ المصالح المتطوع الدار
لان هذا الصلح معاوضة مافذة فى حق غير نافذة فى حق المدعى لغيره
يده عليها فاذا اراد حقه عليها اخذ المتطوع بحكم البيع السابق من محله
الشخصى كتاب الصلح فى باب معرفة انواع الصلح **مسألة** زبدي عمر وى سار قدر
دلو اخذ ابى وب عمر ومنهم اولما غن حاكم حبس ابلا كده عمر و زبده مقدار
مال دفع ابى وب صلح واقع او لشكن بعد الاطلاق عمر و بى خوفون
راضى اولدم ابى وب صلح فسخ ابى وب بدل صلح دعوى ابى وب شرعا حكم اولنور
الجواب اولما زجل انهم بسرقة وحبس نادى عليه قوم فصالحهم ثم خرج
وانكر وقال انما صالحكم خوفا على نفسى قالوا ان كان حبس القاضى بالصلح
جاز لانه لا يحبس الما بى وان كان فى حق الوالى لا يبيع الصلح غرضية
القناوى فى اخذ الصلح المنتفا لوصاف المحبوس فى التفة بسرقة ونحوها
ان كان حبس او صاحب شرطه فالصلح باطل وان كان حبس القاضى
فالصلح جاز من وجيز الشرع حسى كتاب الصلح اجازة والغاسد **بو**
سورة عمر و حبسه ابى من قوم اخذ دجى كلوب قبل حقوق منق
ادعا ان كزنده انرا دجى صلح ابى من بعد الاخراج انكار ابى وب بنم
من كل صلح تقسم خوفون ابى دى وب لكن بوضو زبده قاضى حبسى
اولوبوب سكت حبسى ابى بى شرعا صلح مرقوم فسخ قادر اولور **مسألة**

اولور

اولور بوقد برجه صلح باطل ابى وبى مسطور والمنفق رجل محبوس فى سجن
لتهه سرقة ونحوها فصالحه فى السجن فصالحهم فلما خرج انكر وقال صالحكم
لانى صفت على نفسى نظر ان كان حبسه والى او صاحب شرطه فالصلح
باطل لانه مكره لان يخاف عن نفسى وان كان حبسه فالصلح جائز لان
القاضى لا يحبس الما بى حتى من صلح محيط الرضى فى باب مبيع جواز الصلح
وما لا يمنع **مسألة** زبدي عمر وده اولان اول سكت ابى حقن طلب ابلا كده
عمر و بى سكت بى كوي باخود النى ابى ناخبر بى افزار تم دى كل جلد مال
اقرا امش اولوب فى الحال جلد سى حكم اولنور **الجواب** اولنور قال
ومن قال لاخر لا افر لك عليك حتى لو غره غنى او كطه غنى به ففعل
جاز عليه لانه ليس مكره ومعنى المسئلة اذا قال ذلك ستر او اما اذا قال
علاينة لو خذ به من صلح الهداية قبل فصل فى الدين المشترك **مسألة** زبدي
ابى وبى باين طلاق بوشاد قد نصكره اخراجه سكتا سندن بى بى
ابى وبى وب صلح واقع او لشكن بى بده هند شرعى وكل الحبس من تاعده
منقضية اولنور اذن حقم سن وار قنده اولور سكت اول دى كفا
اولور **الجواب** اولور واقفا سكتى حتى شرع اولوب هند اسفا طه
قادره دكلدر وان صاحبت المبانة زوجهما من سكتا با على وراهم لا يجوز
لان السكتى حتى الشرع و بى لا تقدر على استفا حتى الشرع يعوض
او بغير عوض كما فى صلح قاضى خان قبل باب صلح العمال بصيغة **مسألة**
زبدي بمارن عمر وده اولنور سكت ابى به تقاطل ناس جارى اولد دى
او زبده بيع ابى وب برانى بى بده تسليم ابى وب عمر و دجى بالطوع و
الرضا مبلغ مرقوم تسليم ابى بده نصكره برات ابى وب روى
عمر وكن اسمى قبده اولنور قد نصكره عمر و زبده بزم سكتا بى بده
معاطل باطل اولوب بمار سلطان اعطاسيله اولوب سكتا دكلت
لوقى ابى من بندن الد وكن مبلغك حبس ويرد بى طلب ابى بى
المع قادر اولور بوضو بوقول معاطل اول كمش اولوب سلطانك

دخی معلوم و رضای او بمانی بالبدید و بر یک فاد و اولی **الجواب** المانع قادر
اولی سلطانت شرع شریفه مخالف عمل رضای که الله تعالی نک رضای
شریفه مخالف در قطع عمل و اعتبار اولی نهایی بوقوله ده بر شرعی
صورتی قور است داده مانع اولی ایچون اولی سلطانت قادر اولی
له عطاء فی الدیون مات عن رس فاصطحا علی ان یکتب فی الدیون
اسم احدیها و یاخذ العطیة والاخر لاشی له و یبدل له مکان الا العطیة
مالا معلوما فالصلح باطل و یدر بدل الصلح و العطای الذی جعل الامام العطای
له لان الاستحقاق للعطاء باثبات الامام لا دخل فیہ لرضاء الغیر و یجوز
مهر از به یکتا بالصلح قبل الفصل الثالث بنصف صحیفه **تجنیس**
زید فوت اوله فاده قانون او زره کاری کبیر او غلی غره و یرکک انکی
صغیر او غلی کبیر و بالصلح ایدوب بر مقدار مال و یروب اسقاط
حق انکله بکره و یرکک بکر بدل صلح و یرد و کی مالتی غرودن طلبی
حال بوکر بری برینه بر مقدار مال اید اسقاطن جمیع اعیان دیوان
بیلوب سلطانت دخی معلومی ایکن و عمر و تجاره دخی مستحق ایکن غره
و یرد نک شرعا حکم اولی **الجواب** سلطانت معلومی دخی
برینه مفید اولی نهایی بوقوله ده ایکن کره ظلم غنم اولی و یرد و کی
بری غیر مستحق مقامه اثبات سلطانت هرینه اید و یرد و کی
معاوی و اولی و یرد و منع و دفع اند و کی ایچون در نصیحت اکثری مستحق
اولی دخی غیر ان السلطان ان منع المستحق فقد ظلم مرتین فی قضیه
بکومان المستحق و اثبات غیر المستحق مقامه مهر از به فی الحال المرقوم **سل**
زینعی ده و غیر بده الصلح هو عقد یرفع النزاع و ید و کی انکار و دن
صلح دخی شامل اولی و یداده و عقیده مشترک از عدل خلاص
اولی **الجواب** عقیده خلاص و لمانز الا انکر اندن صلح اندم
و باقی بندن دخی ابر اندم و یش اولی الصلح علی انکار انما یرفع النزاع
فی الدنیا لانی العقی الا اذا قال صاحبک علی کذا و ابر انک عن البنا

در صلح

در صلح الاشباه و النظائر **سل** زید مقنن نک و لیکن نک بری قاتل اولی
عمر و نک بر مقدار الخیر مع الوب و یشین صلح اید که نصیحه سایر و یشی اولی
الثان بدل صلح مشترک اولی **الجواب** دم عذاب اولی از خطا دن
ایسه اولی بر فرقی غنم مفهوم اولی صلح احد الولیین غرودم الصلح علی
جاز و لا یسار که الاخر فیہ فان كانت القتل خطا یسار که لان الذی و یش
لنا بسبب مقتدره وقت متحد نصارت مشترک بینهما و اهرالی الدن اذا اکتفا
عفی نصیبه کان للاخر ان یسار که بما فیض فاما المال فی الخصاص و جب
لبعده المصالح و انما انعکب حق الاخر مالا بعد عقد الصلح لانه بعد الصلح
لما قرع علی الساکت استیفا حقه بمنی مالا حقه الساکت انقلب حقه
مالا مکان انقلاب حقه مالا بعد و جب المال انا و بعد الصلح من
فلم یجب بدل الصلح مشترک بینهما من حیث الشرع فی باب الصلح و یرد و کی
سل زید غرودی بعد اقل ایدوب فخصاص لازم مکرره مولای قبل الی
عمر و اولی سک انجیه و یرد بعد اولی و یارده طور مانی شرط او زره
صلح ایدوب بعد او زره سکی تسلیم ایدوب بیانه کنون امتناع ایدوب
صلح فشیخ اولی و فخصاص لازم مکرره **الجواب** کلمه ایدوب صحیح شرط
باطل و کان المنوی اذ قال للقائل عدا ابرات ذمتک علی ابراهیم
فی هذه السلسلة مثلا و صلح موعده صیح الابرار و الصلح و لا یغیر الشرط
الدور و الغرور و مسائل شنی بعد البیوع **كتاب الخصایر** و یرد و کی
مالتی مضاربیه و یرد و کی مضارب ضامن المخذ حیل شرعیه **در الجواب**
مضاربیه مالک اکثرین فرض و یرد و کی بعد التسلیم کر غنم ان عقدین
ایدوب بعد استفسار من مالدن جاده علی ایدوب نک مالک اولی و یرد
فرض علی حاله قالو زینج حاصل اولی و یرد و کی مضاربیه اولی و یرد و کی
دخی حیل و لا یفقد ایدوب اولی و یرد و کی مالا مضاربیه و ایدوب
یکون المضارب ضامنا فاکمیل فی ذلک ان یفرض المال کل المضارب
و یسلم الیه ثم یاخذ منه مضاربیه بالثلث او بالنصف ثم دفع الی المستوفی

ويستعين في العمل حتى انه لو ملك في يده فالقرض عليه فاذا ربح ولم يملك
يكون الربح بينهما على الشرط وجعل اقرى ان يقرض من المضارب جميع المال
الا وريها واحد او يسلم اليه ثم انها بشر كان في ذلك شركة عنان على ان
يكون رأس المال المقرض في ربح واحد ورأس مال المستقرض جميع ما
الستقرض على ان يعمل جميعا وشرطا على ان الربح بينهما ثم ان بعد ذلك
يعمل في المال المستقرض خاصة فان ملك المال في يده والقرض عليه
على حاله ولو ربح فالربح بينهما على الشرط من شرح الطحاوي من مجمع القنادي
في كتاب المضاربة **مسألة** يذبحه دون اذن بيك في طلب ان يذبحه فربما وبا
تصيبا والماسن ادعا ببيك عدم صورة اولي ذمة مضاربة ثمانية ودية
او الماسن ادعا ببيك شرعا قول قنصلك **الجواب** مضاربة ده قول عمر وكذا
وولي عهده اخذوا اعطاه اقرى فرق اولينوب اوله ضمان وثمانية
عدم ضمان البركة او لنور ولو ادعى المالك انها قرض والاخر انها مضاربة
القول فيها قول الاخذ لانها اتفقا على جواز النصف له والكل عدم الضمان
ولذا قال في الكفر وان قال اخذت منك الف ودية وديعة وديعة وقال
اخذتها خصبا فهو ضمان ولو مال الى اعطيتها ودية وقال غصبتها
لا انتهى وفي البرازية دفع الاخر عينا ثم اخلفا فقال الدافع قرض وقال
الاخر بديته فالقول للدافع انتهى لان مدعى الهبة يدعى الابرا من الغيبة
مع كون العين منقومة بنفسها من الاشياء والنظر في الفرض الاول من
قاعدة من شك حل فكل شيئا **مسألة** صد الشريعة ده وغيره كذا
مضاربة رب مالك دار حره مرتد الحافي الى مضاربة باطل او لوب
مضاربة لك الحافي الى او الماسنك علسند ده لان له عبارة صحيحة
ديك نه ديكدر **الجواب** عبارة مك مكنى او ميت وتحت المير يربو نه
ايه خلل يوق ديكدر ومرتدك عفودي مال غيره مباح اذ قيل
نافذه او لور رب ارجازي امرن ملكنه وامرنت صحنه وامرنت
عبارة شك صحنه مكنى در واذا ارتدت المال عن الكلام ونحوه بدار

حرب

حرب بطلت المضاربة بمعنى اذ لم يعد مساهل القضا او بعده كانت
المضاربة كما كانت اما قبل القضا فلا نه بمنزلة الغيبة وهي لا توجب
بطلان المضاربة واما بعده فلهي المضارب كالمومات حقيقه واما
قبل الحوق فيتوقف تصرف المضارب عند ابي حنيفة لان المضارب
يتصرف لرب المال فكان كنصرف رب المال نفسه وتصرفه موقوف
عنده فله انصرف من تصرف له ولو كان المضارب هو المرتد فالمضاربة
على حالها في قولهم جميعا حتى لو اشترى وباع ورجح او وضع ثم قتل ردة
او مات او لم يبق بداهة الحوب فان جميع ما فعل من ذلك جائز والربح بينهما
على ما شرط الا ان له عبارة صحيحة لان سجنها بالادمية والقيمة ولا خلل
في ذلك والعبارة العجيبة مكنى صحت الوكالة وتوقف تصرف المرتد متعلق
حتى الوارث ولا توقف في ملك رب المال لعدم تعلقه به فبقيت
المضاربة خلا ان ما يلحقه من العقدة فيما باع واشترى يكون على رب
المال في قول ابي حنيفة لان حكم العدة يتوقف ردة لانه لو ردت
بفرضي حر مال ولا تصرف له فيه فكان كالصبي المحجور اذا وكل على غيره
بالبيع والشري وفي قول ابي يوسف ومحمد رجح حاله في التصرف بعد
الردة لانه لا يمس قبلها فالعهدة عليه ويرجع المحارب مال من غايه في
المضاربة في باب المضارب يضارب في فصل في الغزل **مسألة**
مضاربة لحيي والمراد اصله ان عقود المرتد في مال غيره باذن صاحبه
نافذة لان جوازها يثبت على ملك الامر وصحة امره وعبارة المأمور
ولا يتوقف في ملكه خلل في امره برودة المأمور والمأمور عبارة صحيحة نفذ
الا ان في العدة يقف عند ابي حنيفة فلو سلم كانت العدة عليه
وان مات او قتل على ردة او لم يبق الحوب وقضى بما قد فالعهدة
على الامر لان العدة متعلق بملكه بسبب قول المأمور وتوقفه فيقف
كنصرفه في مال كالمود كل مبييا او عبد اشجرا او عند ما لا يقف بل يكون عليه
كنصرفه في مال عند ما ارتدت المضارب او وقع الى مرتد فرجح او وضع

ثم قتل على ردة كان الرجح والوضع على شرط لانه تصرف في مال الغير
بأذنه فنفسه تصرف والعهد على راس المال هذا في حيفه رجح وعندها
على المرد ولو كانت امرأة مودة فالعهد عليها اتفاقا لانه لا يحق لها
مالها كذا لا يحق لها عهده مال غير مال لان تصرفاتها نافذة وان ارتدت
المال فعند ابي حنيفة يتصرف على المضارب ويضمن راس المال
وعندها على المضاربة مضاربة تحيط الشرايى **س** ريد عمر ومضاربة
وبرد وكى بالدين حاصل اولان رجحون اولى بكت اخي من كند والوك
باقبضى بينهما بالانصف او لمق اوزر شرط اوله شرط مضاربة مرقوم
صحيح ولو **الجواب** اولما ز فاسده در المضاربة نفسد باثبات
منها اذا شرط لا حد لها الرجح ما يقطع الشركة نحو ان يجبله وراهم مسجاة
او اخل اكثر فسدت المضاربة من فاضل خاين في كتاب المضاربة في
الورق الاول كذا في الهداية وغيره **س** مضارب يخل ايد وب فاذ
انفس او بعني رجح به وجهه او لشور **الجواب** رجحى ب مالك اولور
مضارب ناكما اجر شلن الورز بر مضاربة فاسده اوليجي اجاره باب
فالورح فاضل حال في كتاب المضاربة في الورق الثاني تحبنا كذا في
الهداية وغيره **س** ريد مضاربة طر بيل عمر ذاون بكت اخي ويرد
عمر واخر ولايته بعض متاع المعين وارب المبوب كلكه آتته و
خدمتكاره مال مضاربة دن الثاني خرجى رب المال عمره تغيب فادر
اولور **الجواب** اولما ز وفي اصل المضارب مادام يعمل في الصنف
في ماله وان كان كبيرا او هو اقام في جانب اخر للتجارة واما اذا فصل
عن عمر وان المصروف كان مسيرة سفر او دونه فمنعته في مال المضارب
وكسونه كطعامه ودهنه وما يعمل به ثيابه ومركبه وعلف دوابه للركوب
واجرة من يجده في السفر من كبحر والبطخ وغسل الثياب ونفقة علمائه الذين
يعملون في الحال وعلف دواب حمل المتاع والحملاء والخطاب واكل
الفاكهة مثل ما يصنع التجار على قياس قول ابي حنيفة وابي يوسف ومن
ابي يوسف

الى يوسف في اللحم كما كان باكل يعني به معناه والسبل في النفقة
ان يحسب الرجح وان لم يكن فمن راس المال ولو سافر فلم يتفق له
شراء المتاع فالنفقة في مال المضاربة من حركات كتاب المضاربة
في الفصل الثالث **كتاب الوديعة** ريد عمر ووديعت
وضع انه وكى مالى وفات ابلكه ورثه بنه اولور غنى بيلرز وبكل
خلاص اولور **الجواب** اولما ز ارامات المودع لا يدري الوديعة
بغيرها صار دينه ماله وكذا اكل شئ اصل امانه وكذا المستأجر يضمن
بموت جملته جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين في الورق
العاشر ضمان المودع **س** ريد عمر ووديعت ريد عمر ريد عمر امانت
وضع ايد وب كيد وب اهل وعيالى نفقة من يتقوبوب بونظر
نفقة به غايت محتاج اولور فله عهده وعمر بونظر اتفاق ابند وكى ريد
كلوب قبول باليبوب الدقة عمر ودمي المردن طلبه فادر اولور **الجواب**
اولما ز المودع او المديون اذا اتفقا على ولد المودع ورب الدين او
اراهه بغيره بعض المودع ولا يبرأ المديون كون المتفق على ما اتفق
عليه في باب نفقة المرأة مراد ب الفاضل شمس لا يدرى الحلوى رجح
يا في الوصايا من كتاب التتمة في فصل ولاية الاتفاق **س** ريد عمر و
امانت وضع ابند وكى مالى بلا بيان فوت اولور فله ورثه هلاك
اولور ايدى باخو مالكة ردا ولى ايدى ديواد عا ايدى كركه
مالك جمل اولورى جرد نو كركه اعتبار ايلم اثبات ايلك ديكه
فادر اولور **الجواب** اولور ولومات المودع فان كانت
الوديعة فامة بعضها ترد عليه لان هذا عين ماله وموجد عين
ماله فهو احمى به على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وان
كانت لا تعرف بعضها فهي دين في ترك المبيت كاحض الغراء لانه لما
مات جملها للوديعة فقد اتمها معنى خروجها من ان يكون مشتقها بها
في حق المالك بالتجصيل وهو تفسير التكاليف ولو قال الورثة انها ملكت

سند ريد عمر ووديعت ابند وكى ريد عمر
وناس ابند وكى ريد عمر ووديعت ابند وكى ريد عمر
خلاص اولور لا يدري الوديعة بغيرها صار دينه ماله وكذا اكل شئ اصل امانه وكذا المستأجر يضمن بموت جملته جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين في الورق العاشر ضمان المودع س ريد عمر ووديعت ريد عمر ريد عمر امانت وضع ايد وب كيد وب اهل وعيالى نفقة من يتقوبوب بونظر نفقة به غايت محتاج اولور فله عهده وعمر بونظر اتفاق ابند وكى ريد كلوب قبول باليبوب الدقة عمر ودمي المردن طلبه فادر اولور الجواب اولما ز المودع او المديون اذا اتفقا على ولد المودع ورب الدين او اراهه بغيره بعض المودع ولا يبرأ المديون كون المتفق على ما اتفق عليه في باب نفقة المرأة مراد ب الفاضل شمس لا يدرى الحلوى رجح يا في الوصايا من كتاب التتمة في فصل ولاية الاتفاق س ريد عمر و امانت وضع ابند وكى مالى بلا بيان فوت اولور فله ورثه هلاك اولور ايدى باخو مالكة ردا ولى ايدى ديواد عا ايدى كركه مالك جمل اولورى جرد نو كركه اعتبار ايلم اثبات ايلك ديكه فادر اولور الجواب اولور ولومات المودع فان كانت الوديعة فامة بعضها ترد عليه لان هذا عين ماله وموجد عين ماله فهو احمى به على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت لا تعرف بعضها فهي دين في ترك المبيت كاحض الغراء لانه لما مات جملها للوديعة فقد اتمها معنى خروجها من ان يكون مشتقها بها في حق المالك بالتجصيل وهو تفسير التكاليف ولو قال الورثة انها ملكت

سند ريد عمر ووديعت ابند وكى ريد عمر
وناس ابند وكى ريد عمر ووديعت ابند وكى ريد عمر
خلاص اولور لا يدري الوديعة بغيرها صار دينه ماله وكذا اكل شئ اصل امانه وكذا المستأجر يضمن بموت جملته جامع الفصولين في الفصل الثالث والثلاثين في الورق العاشر ضمان المودع س ريد عمر ووديعت ريد عمر ريد عمر امانت وضع ايد وب كيد وب اهل وعيالى نفقة من يتقوبوب بونظر نفقة به غايت محتاج اولور فله عهده وعمر بونظر اتفاق ابند وكى ريد كلوب قبول باليبوب الدقة عمر ودمي المردن طلبه فادر اولور الجواب اولما ز المودع او المديون اذا اتفقا على ولد المودع ورب الدين او اراهه بغيره بعض المودع ولا يبرأ المديون كون المتفق على ما اتفق عليه في باب نفقة المرأة مراد ب الفاضل شمس لا يدرى الحلوى رجح يا في الوصايا من كتاب التتمة في فصل ولاية الاتفاق س ريد عمر و امانت وضع ابند وكى مالى بلا بيان فوت اولور فله ورثه هلاك اولور ايدى باخو مالكة ردا ولى ايدى ديواد عا ايدى كركه مالك جمل اولورى جرد نو كركه اعتبار ايلم اثبات ايلك ديكه فادر اولور الجواب اولور ولومات المودع فان كانت الوديعة فامة بعضها ترد عليه لان هذا عين ماله وموجد عين ماله فهو احمى به على لسان رسول الله صلى الله عليه وسلم وان كانت لا تعرف بعضها فهي دين في ترك المبيت كاحض الغراء لانه لما مات جملها للوديعة فقد اتمها معنى خروجها من ان يكون مشتقها بها في حق المالك بالتجصيل وهو تفسير التكاليف ولو قال الورثة انها ملكت

اوروت علی المالك لا بعد قون علی كك لان الموت جرم لا سبب
لوجوب الضمان ككونه انما فاما كان دعوى الهلاك والرد ودعوى
ام عارض فلا يقبل لا بحجة ومخاص المودع الغرماء لانه دين الاستهلاك
على ما ذكرنا فبساوى دين الصحة في البدائع في كتاب الودیة قبیل
كتاب العارية **مسألة** زید عمر وامانت وضع اندوکی مالی عمر وکند بده
ساکن اولوب علمه مؤش کوردیکی بکرا جنبه به حفظ ویروب ضایع
اوله قده زید جو کله بالذات حفظ الی ملک باری بخون اجنبیه ویروب
دیو تعینه قادر اولور **الحجاب** اولماز واکلام فی حفظ یقع مبین
احد هاتینما به حفظ والثانی بمافیة بحفظ الاول فاکستحفاظ لا یجوز انما
ان یكون مطلقا او مقیدا فان کان مطلقا فلمودع ان یحفظ ببده
وبید من فی عیاله وهو الذی یسکن معه وبموت فیکفیه طعام وشراب
وکسوة کان مرکان قریبا او اجنبیا من ولده وامرأته وخادمه واجیر
لا الذی استأجره بالدرهم والدانیر وبید من لبس فی عیاله ممن یحفظ
ماله بنفسه عادة کثیرا کالمقاوض والعنان وعبد الماذون وعبد
المعتزل عن بینه هذا عندنا وقال الشافعی لیس له ان یحفظ الا ببده
نفسه الا ان ینتقم بغيره من غیره ان یغیب عن بینه حتی لو فعل بدخل
في ضمانه وجه قوله ان العقد تناوله ووزیر غیره فلا یلک ابداع غیره
کالا یلک ابداع سائر الاحباب ولما ان الملتزم بالعقد هو کفوف
الانسان لا یلتزم حفظه قال غیره عادة الا بالی حفظ به مال نفسه وان
یحفظ مال نفسه ببده مرة ببده هو لا اخوی فله ان یحفظ الودیة
بایدیم واطلاحت العقد دلالة وکذا له ان یرد الودیة علی
ایدیم حتی لو ملک قبل الوصول الی المالك لا ضمان علیه لان
بدهم بدمودع معنی فادام المال فی ایدیم کان محفوظا بحفظ
من البدائع الصنایع فی کتاب الودیة فی فصل واما بیان حکم
العقد **مسألة** قاضی خان وکلاکک ودریخته وکلو شرف

مرجل

من رجل غصبین درهما فاعطاه سنین غلطا فاخذ منها العشرة
لیرد بها علی صاحبها فملکت فی الطريق بعض خمسة اساس العشرة
لان ذلک القدر فرض والباقي وديته وكذا لو ملکت الباقي
بعض خمسة اساس من قاضی خان فی كتاب الودیة فی فصل فيما
بعض المودع وفي الفتاوى رجل له علی نفر خمسون درهما فاخذ
غلطا ستین فلما علم اخذ العشرة لیرد بها فملکت بعض خمسة اساس
العشر لان ذلک القدر فرض والباقي امانة فحلاصة بده وکذا
اساس عشرة ضمان ندن لازم کلور وینه مقدار اولور **الجواب** سکر
سکر انی ویرد بهک اکی سدسی اولور زید وفتاکه اولور انی
حقنه زیاده قبض الی یس الشمس انی دن هر در بهک
ضممنده حقنه دن زاید سدس شایع اولمش اولدی زید ودرهم
بوراده تعین ابله متعین اولماز اولیبه الشمس سدس دن درهم
اولور اولیبه الی درهم ضمننده اولان اساس اخذه لازم
کلور سکر درهم ویرد بهک اکی سدسی اولور عشرة ودرهم
اخر اخی الی جلد سکر ضامنندن خلاص اولماز بلکه خمسة سدس
باقی سندن خلاص اولور که براتی ویرد بهک درت سدس
در **قوله** وبعض خمسة اساس العشرة یعنی مبلغ ثمانية دراهم
وسدسی درهم لانه لما اخذ الدائن من مديونه غلطا مبلغا زائدا
على حقه الكاس في ذمته وهشعة دراهم فقد اخذ منه في ضمن كل
درهم مئتين درهما سدسا سائعا نادا علی حقه فان الدرهم
لا يتعين بالتعيين فستون سدسا یصير عشرة دراهم فاکساس
التي يكون في ضمن خمسين درهما وهي التي يلزم علی اخذ ضمانها
لمديونه یصير ثمانية دراهم وسدسی درهم وانما يلزم ضمان تلك الاساس
عليه بعد هلاك العشرة الماخوذة فله رد الیه بده لشیوع كل سدس
في ضمن كل درهم مقبوض منه لانه الكاس في ذمته وعدم تعيين

الدرهم بالتين ولا يلزم عليه ضمان الباقي وهو درهم واحد واربعه اسد
ورهم لان ذلك القدر مما اخذه غلطاً زائداً على حصته لم يكن في ضمن
ما قبضه له بده وهو خمسون درهماً بل يكون امانة في يده حتى لو كانت
المستوفى كله في يده فاللائم عليه ضمان خمسين سهماً فقط
وهو خمسة اسداس العشرة ليشتمل في كل درهم من خمسين درهماً
له على نفر خمسون فاستوفى غلطاً ستين فلما علم اخذ عشرة دراهم فملك
بلا تعد يعنى خمسة اسداس العشرة لان هذا القدر فرض والباقي
امانة بزياده اقول للمراد بخمسة اسداس العشرة ثمانية دراهم وثلاث
درهم او يقال ثمانية وسدس درهم هذا على تقدير جمع الكسور واما
على تقدير عدم الجمع وهي خمسة دراهم وعشرة اثمان درهم الاربعة
او يقال خمسة دراهم وخمسة اقسام الدراهم الثلثة من الدرهم الاربعة
وحصة اسداس منها والمراد بالباقي الذي هو الامانة درهم وثلاث
درهم او درهم ونصف درهم وسدس وقل هذه المسئلة ينو فف على
اصلين احدهما ان ما اخذه عمر و امانة في يده وثانيهما ان الدرهم مثلي
لالتين الا بالتعويض ولا يعنى الا بالافراغ التيسير فاذا عرفت هذا
فاعلم ان العشرة كانت لرب سدر ستين فاذا ملك منها شي
فسد سها م حصته زيد لا يعنى عمر ودان ملك بلا تعد و بافراها من
حصته عمر وهو خمسة اسداسها وما يخرج من سبع فباقية ستة اسباع
فوجب منها تقسيم العشرة التي اخذت غلطاً الى ستة اقسام لان
العشرة الهاكمة لما كانت سدس ستين ايضاً وجب اعتبار ستين
سنة عشرة فيلزم تقسيم العشرة الى ستة اقسام ليكون كل قسم
في ضمن كل عشرة من العشرة كيعام المصنوعة فاذا اردت تقسيمها الى
سنة فاجعل السنة منها ستة اقسام كل منها درهم فبقى اربعة دراهم
وثلاث البصر اثني عشر ثلثاً لان كل درهم يكون بالتسليم ثلث
الثلث فيبصر اثني عشر ثلثاً فاجعل تلك الالاث ستة اقسام البصر

كل

كل قسم ثلثين درهم فالبصر كل قسم في ضمن كل عشرة من العشرة فسد سها
فهو في ضمن العشرة الهاكمة امانة لا يعنى وهو درهم وثلاث درهم
بعض خمسة اسداسها وهي ثمانية دراهم وثلاث درهم هذا هو المراد من قوله
يعنى خمسة اسداس العشرة وان اردت جمع الكسور حتى يصير عشرة كامل
فخذ خمسة دراهم من خمسة اسداسها وبقى عشرة بصيرة منها ثلثة درهم
فاضمها الى خمسة دراهم التي اخذها من قبل فصار ثمانية دراهم وثلاث درهم
سدس السنة وهو درهم وثلاث درهم فاصم الدرهم الى ثمانية بصيرة وسنة
اضم الثلثين الى الثلث الباقي من خمسة اسداسها البصر درهماً كاملاً على
استخراج طاش كبرى زاده **س** ريدك بدنه وديت اولان مسك
صاحبى طلبك بلذكه ضامع اولدى ديوجواب ديروب وجهى سوال
اولند فده دوشردم ديكلك ضمان حكم اولنور **الحجاب** بونده قبل
وقال جوقدر حاكم حاله وقولك ماكنه نظرايدوب تقصير ونقدى
فهم ايدرس حكم ايدرو الا فلا واذ قال المودع سقطت الودعة
او قال بالعكس بيقينا واذ من لا يعنى ولو قال سقطت اى يمكنكم
بعض كذا ذكره الفقيه ابو الليث رحمه فناداه وطعنوا وقالوا جرد
الاسقاط ليس سبب للضمان الا ترى انه لو سقطها ثم رفعها او لم يرفع
عن ذلك المكان حتى ملكت لا يعنى فمهما لا يعنى بخود قول سقطت
و ذهبت او يقول سقطت في الماء او فاك شبة ذلك وقالوا في
قوله سقطت ينبغي ان يعنى لانها انما سقطت التقصير منه امانة
الشدة او في جعلها في محل لا يحتمل فيكون كالحال هكذا ذكره وديت
الرجعة وفي فنادى فظهر الدين اذا قال المودع سقطت الودعة
اى يمكنكم ينبغي ان لا يعنى بخود هذا القول لان العادة لا يرفعون
بين قولهم بيقينا و يمكنكم من العادة في الفصل الثاني والثلثين
فيها بعض من المودع وقال لا يعنى كذا في الفصولين في الفصل الثالث
والثلثين **س** ريدوه وديت اولنور اوى امر انى بالنار اولد فده

حالت ضرورته اجنبي به امانت و بر ديد اندر ضايع مالكت
ريده تقيينه قادر او كور **الجواب** اولما زور ان بدفع الوديعه
الى غيره في حالة الضرورة يجوز حق بينه او خاف غرق سفينه
فدفعها الى غيره لم يضر استحضار لانه لا يمكن من حفظ في هذه الاحوال
الا بالابداع والاستخفاف على الاجنبي فصار ما هو ذواته دلاله
ولو اودع المستودع اجنبيا حاله الاختيار ضمن الاول دون الثاني
عند ان ينفذ وعند ما يضمن ابها شاء و يرجع الثاني على الاول من
محيط الشرع في الوديعه في باب ما يضمن المودع وما لا يضمن **مسئله**
بوصور زنده زيد اجنبيه ورد كذا نصركه مالك اجازت و بر مثل المكن
بعده بينه تقيينه قادر او كور **الجواب** اولما زور ان بدفع المودع
الوديعه الى اخر باذن المالك او بغير اذنه ثم اجاز المالك خروج المودع
من البين كانه دفع الى المالك هذا اذا دفع الى الغير بغير ضرورة فان
دفع لضرورة بان احرق بيت المودع فدفعها الى جاره لا يضمن
وكذا ما يشبه هذا في الحكمه في الوديعه في الفصل في الورق **مسئله**
الجواب مستودعك اوى بالوفد و بر د و كذا اثبات لازم مكلور
اجنبي به دفع او عاصده شجنين كرمين قتل زنده تصدق
او لغيره بغيره محتاج اولو منتفان دن اوى ياند و غي معلوم
اولمجي قولي مقبول اولمغه قول دغي وارقال شمس للابنه اكلوا في
صلح اهل هذا اذا لم يجد تدافع الدفع الى الاجنبي اما اذا امكنه الدفع
الى غيره فغالبه فدفعها الى اجنبي يضمن وقال الامام خواهر زاده في
كتاب الصلح ايضا هذا اذا كان الحق غالبا احاط بشرط المودع اما
اذا لم يكن سحيطا يضمن بالدفع الى الاجنبي وفي القدر لو قال المودع
دفع الحق في بيتي فدفع الوديعه الى غيره للضرورة لا يصدق
عند ابي حنيفة و ابي يوسف وفي المتن ان علم انه دفع الحق في بيته فقل
قوله

قوله و الا فلا وفي الموازل اداة حضرتها الوفاة و عند ما و ديعه فدفعها
الى جاره لها فملكه عند ما انه لم يكن و نيت و فاتها بحضرتها احد من
عباها لا يضمن من خلاصه في محل المرقوم قبيل نوع من في العيال كذا في
الفصولين **مسئله** في قبيل طلب الوديعه و رد ما **مسئله** عند و نيت
اولان متاع زوجه دفعه ليحفظ زوجي عيال لذن او لما مني بالرضان
لازم مكلور **الجواب** كليم سي نوادر دن منقول در واصل هذا في الكمال
المودع اذا دفع الوديعه الى غيره عيال له فواجبه و رقيقه او دله
او والده او غيره لا يضمن وفي الاجير اراد به المشاهره او المسانده
و دوز المبادنه و اذا ثبت ان للمودع ان يضع الوديعه الى من
في عيال هل يضع عند من في عياله ذكر الامام خواهر زاده في شرح الجامع
الكبير كتاب السرقة ان له ذلك وفي شرح الطحاوي سمى العيال الك
سكن معه ويجوز عليه نفقته فان نهاء عن الدفع الى من في عياله مع
هذا دفع اليه قد ذكرنا في الفصل الاول والامان كالا حسي مع بشرط
كونها في عياله في سرقة اجماع الكبير ولا بشرط في حق ولده الصغير
وزوجه حتى لو كانت يسكن في حلقه اخرى و هو لا يتفق عليها ولا
يجب اليها و دفع الوديعه اليها لا يضمن وكذا المودع المراه الى زوجها
لا يضمن وان لم يكن في عياله والولد الصغير كذلك لكن بشرط في حق
ان يكون قادرا على حفظ رجل غاب و حلف امرائه في منزله الذي
فيه و رايه الناس ثم رجع فطلب الوديعه فلم يجدها ان كانت المراه
امينه لا يضمن وان كانت غير امينه علم الزوج بذلك مع هذا ترك
الوديعه في البيت يضمن و غير هذا قالوا في بيتهم ان اذا ذهب وترك
اكان على عبده فذهب المعبود بواضع الناس يضمن ان كان سار
و هو علم به من خلاصه في الوديعه قبل فصل الرابع النوادر و لو دفعت
المراه الوديعه الى زوجها لا يضمن وان لم يكن الزوج في عيالها
لانه لا يمكنها ان تحفظ بنفسها الا حرج ولان الرضا يكون الوديعه

في المرأة رضا يكونها في بد الزوج ولان المرأة والببت في يد
 الزوج والعبرة للمعنى لا للصورة فحجب الشخس في كتاب الودعة
 في باب ما يكون حفظا للمودع دفع الودعة الى من في عياله كاهل
 وولده ووالديه واجره مساندة او مشاهرة لا مباداة ولمن في عياله
 ان يصفا عنده في عياله للمودع ان يودع عنده من يقول للمودع و
 المودع لو دفعها الى من في عياله بها قيل يضمن وقيل لا وتفسير
 من في عياله ان يسكن معه سواء في القعة او لا والعبرة للمساكنة
 الا في حق الزوج والزوجة والولد الصغير والقن فلا يضمن بدفعه
 الى احد اهل بيته وان لم يكن في عياله ونفقة وسكنائه بان يكون الولد
 قادرا على الحفظ ولو دفعت المرأة الودعة الى زوجها لم يضمن وان
 لم يكن الزوج في عياله من جامع الغصولين في الفصل في ضمان المودع
 بالدفع اليه ومن لا يضمن **س** ريد عمره امانت وضعه ان في ضمان
 عياله لان اولاد بكرة ويومه ويوم نصره اليه ليس بكم عمره ويذكر
 امره مخالفت ابد وب بر ماله ملك اوليحي ضمان لازم كلوي
الجواب انه ان غير عيالي يوفى ايسر كلمه ولو قال لا تدفعها الى فلان
 من عيالك وعينه فدفعها اليه ولا بد له فان لم يكن له عياله سواء
 لم يضمن لانه لا يصح نفيه لانه لا بد له من الدفع اليه كالمو قال له لا تحفظها
 في هذه الدار وليس له دار اخرى سواها وان كان له عياله غيره ضمن
 لانه صح نفيه لان الناس يتفاوتون في الحفظ وله بد من ان يدفع
 اليه **كتاب المعادة** **س** ريد عمره ودارين عاريفه الودعي بأكبر كذا
 سوار او لم يصب عمره يندركه نعي انش او لو **الجواب**
 او لمز اكر ينفق بنك شرط اوله في ايه اوله في ايه اوله في ايه
 بونا سكتا له متفاوت اوله في ايه اوله في ايه اوله في ايه
 الى البطل فلما ان السبل لم يتفق له الرجوع الى الرستاق فوضع اعمار
 في يد رجل لم يصب به الرستاق ويسلم الى صاحب فملك اعمار

الطريق

في الطريق قالوا ان يشترط في الاعارة ان يركب المستعير نفسه كان شيا
 بالدفع الى غيره وان استعار مطلقا لا يكون لان في الاعارة الخلقة
 للمستعير ان يعبر غيره سواء كانت الاعارة فيما يتفاوت الناس
 في الانتفاع كالركوب والبس او لم يتفاوت كسكنى الدار واحمل وان
 كانت الاعارة ليركب المستعير نفسه فوقع الى غيره كان ضمانا لان
 في هذا الوجه ليس ان يعبر غيره فلا يكون لان يدفع الى غيره وهذا على قول
 من يقول ان المستعير لا يملك الابداع ولو قال العبر لا يدفع الى غيرك كان
 ضمانا على كل حال اذا دفع الى غيره فعارضه قاضي خان في فصل فيما يضمن
 المستعير في الورق الثاني ثم العارية قد يكون مطلقه وقد يكون
 مقيدة فامطلة ان يستعير شيئا ولم يبين ان يستعير نفسه او غيره
 ولم يبين كيفية الاستعمال وحكمها انه ينزل منزلة المالك وكل ما ينفع به
 المالك ينفق المستعير الركوب واحمل وله ان يركب غيره ولكن يحل
 بعد الحاد لا زيادة عليه فيكون المظا فاما اذا بين ان يستعير نفسه
 فهذا على وجهين ان كان ما يتفاوت الناس في الاستعمال كالركوب
 والبس فانه يخص به ولا يجوز له ان يركب غيره وان يلبس غيره وان
 كان شيئا مما لا يتفاوت كسكنى الدار فله ان يعبر غيره وكذا اذا
 سمي وقتا او مكانا جاز عن ذلك المكان او زاد على الوقت يضمن
 لان الخصيص مقيد بعارضه بخلاف الفقهاء في الورق **مسألة** كرسى
 اخوه يركب كرسى برقة من عاريفه ويرده ثواب واريد **الجواب**
 واردر اعارة نك شمرى او ما سنده جلت محتاجه احسانه لو
 مكاهم اخلاقه من عدا اوله شمرى وحكمة في شرعية الاحسان الى الجاهل
 بغير بدل وانه مكاهم دم اقواما يمنع الاعارة بقوله تعالى ويمنعون
 الامعون وهو ما يكون عوننا في حواج البيت مثل القس ونحوه والانتفاع
 حسن في العقول لان الله تعالى جواد كريم يحب الجواد والكرم وفي الجواد

مسألة زوج زوجه جالس في بيت
 انكسر شئ جالس في بيت
 او لو قبضت انكسر ما كان له ان يركب
 هذه الامانة قال ابو يوسف انه لا يكون
 ملكها اذا قبض ولو قال انكسر على ان اراد
 الا ان يكون ذلك كلاما يستل على ان اراد
 الهبة ولو قال وهدت فربما كان في جيبه
 ملكها اذا قبضت من او قبضت من جيبه
مسألة رجل سافر في بيت
 فاعطاه رجل من امواله
 فباعه رجل من امواله
 فباعه رجل من امواله

استرقاق الاموال فان الانسان عبيد الاحسان قال النبي عليه السلام
جزء القلوب على جبهه احسن اليها وبقسط فاساء اليها وحكي ان ذا
الفرين رضي عنه لما ملك الاقطار قالت له امه يا بني ملكك البلاء
بالفرسان فملك القلوب لك فالكافي في شرح المنظومه في
كتاب العاربه في محاله ابي جيفه روح **مسلم** زيد عمرو بن عاريت
الدمغي كتابك خطا من بولد فده اصلاح جابر بن عبد الله **باب** اكرامه
كرايم بن بلورس ايمك كرك اكرام كرايم بن بلورس اصلاح جابر
بولق برجه ايمك يده اثم اولم زيرا اوزرينه غيرت كتابن اصلاح جابر
وكل دني الفنا دني الصغرى رجل استعار من اخ كتابنا بلورا بولد فده
خطاء انه علم ان بولد اصلاحه لا يصلح وان علم انه لا يكره بولد وان لم يكن
لا اثم لانه غير واجب عليه من خطاه فاما كتاب العاربه **مسلم** زيد عمرو بن
بارك بن عاريت استذكره عمر وسكنت اولى عاريت ويزيد بن
اولم **باب** اولما استعار دانه فمست ايمك قال تمش
الائم الاعاره لا تثبت بالسكوت فمزاريه في اخ كتاب العاربه
مسلم زيد عمرو بن ابي توفيت ايمك عاريت وبردكني تاعى اى ثامنه
طلب ايمك وبرد بوب بوارده عمر دك فمديسي بونيكين بلاك
اولم بن ضامن لازم كلور **باب** كلور لومونه فامسكها بعد الو
مع امكان الرخص وان لم ينقلها بعد الوقت هو المختار مع جامع
القصص في الفصل الثالث والثلاثين في الورق السادس في العاربه
الموتة **مسلم** مسغير اولان زيد تدمي ابدوب بعده معيرت عباله
زد ايمك تدمي دك بري اولم **باب** اولم مسغير والمناجر
لوطف ثم وافق وزدها الى فمالي اكبير ينفى ان يبرار على عليه الفتوك
من جامع القصص في الورق السادس **كتاب المهند** هذا
اولان زيد ايمك كورم دكي عوض اوزرينه زودجي عمرده اولان مهند

[illegible]

مصلح ابو ديب و دخی بدل مصلحی کور دین هرین زوجه هیه ایلم بعده بدل مصلحی
کور دکه رداید و دین هرین زوجه ندن طلیعه فادیه اولور **الجواب**
اولور امراة تر دان نهب مهرها هم الزوج و لا فصح هیهاد لایسرا زوجهها
قالوا فمصلح ترا عمن زوجهها مع اجنبی هم المهر علی عوض و لم تره و لم ينظر
الی بدل المصلح عن نهب مهرها من زوجهها ثم ينظر الی البدل فترده بخیار الزوجة
فیعود المهر علی الزوج کما کان و یبطل الهبة من هیهة فاضی خان فی فصل فی
هبة المرأة مهرها هم الزوج **مسئل** زید عمر و هیه ابلا وکی مالی بعده رجوع
ایتمک و لکه عمده و ملاکن اوغا ابلا کده اثبات لازم کلور من لوج خصه مجود
قولی کافید **الجواب** قولی کافید کافی ده مسطور در فلوادعی المهور
له الهلاک صد فی بلا حلف کذا فی الکافی نقل من هیهة الدر و الفهر **مسئل**
هند زوجهی زیده جاریه سنک فرج هیهة انکلا جاعی حلال اولور
الجواب اولور قبض انکده مالک اولور برجل قال لم یغیر هذه الامة
لک قال ابویوسف هذه هیهة جایزة ملکها اذا قبض ولو قال حلال
لک لا یکون هیهة الا ان یکون قبل کلام لیستدل علمانه اراد به الهبة
ولو قال و هیهة لها فرجها لک فی هیهة یملکها اذا قبض من اول هیهة
فاضی خان **مسئل** زید فرزند اشعی عمر و بکرک عبد مملوک کی ایکن هیهة ابلا وکی
مالی رجوع اید و دین طلیعه شرعا فادیه اولور **الجواب** اولور بکر
اجنبی ایسه و هیهة لعبد برجل شئی فالقبول و القبض الی العبد و بعد
القبول و القبض فالملک للمولی فبعد ذلک یتظر ان کان العبد و
مولاه کل واحد منهما اجنبیا عن الواهب فملوا هیهة حق الرجوع
وان کان العبد اجنبیا هم الواهب و مولاه ذور هم محرم هم الواهب
فیصلی قولها بان کان مولى العبد اخا للواهب فملوا هیهة حق الرجوع
فیها عند اجنبیة و لکن کان العبد و مولاه کل واحد منهما ذور هم
محرم هم الواهب فعلى قولها لیس للواهب حق الرجوع فی الهبة **مسئل**
زید عمر وک جاریه سی هند یا ذنبه تر دوج ابلا کده فکده هند بعض سباب

هبه فرج البخار
 قضا حازوان لم يقاها
 لم يجر هبه و جان

هند علی مله فی وخی که فی کوزه
 ناکولات و طوشت نه کاب و نه نه
 به و تنکس که در بر ده که نه نه نه
 او زن ثابت قدم او شوب و کان منوری
 عمر و به بیغ نه نه نه نه نه نه
 اید و به زید و کان فی المور عاقد
 او ورمی اکو آب او نور که المور عاقد
 مقصد فی

بسمك اللهم
الحق اني انا كائن في المرض والقول له لا اله الا انت

في استعطف بالموت قبل القبض من الدرر والفرقة كتاب الملاق
 في باب النفقة **مسألة** زيد مرض موصلة عمه هبة الله وكي متاع
 انما من تدبير فوت اولد قد ودية قبض بولندي هبة الله قبض
 شرط رد بوب وركت استه كل زده عمه هبة قبض شرط البه وصينه
 وكله من قبضك هبة سي وصينه ثلثون معتبر در بولطيه قادر اولد
الجواب اولما من قبضك هبة سي اگر هم حكاه ميت البه ده حقيقة
 هبة در قبض و هبة شيئا لم يسلم حتى مات بطلت هبة لان هبة
 المريض هبة حقيقة وان كانت وصية حتى يعبر بها الثلث والثلثان
 فلما لم يدون القبض من قاضي خان في كتاب الهبة في فصل الرجوع
 عن الهبة **مسألة** زيد حال محتده بعض ملاك او على عمه اولد بجه دكن
 بسلك شرط ايله هبة ايلوب اولد بسلكت او زرين سنك اولسون
 ديوب اولد بسلكت او زرين سنك او زرين سنك او زرين سنك او زرين سنك
الجواب اولد بسلكت او زرين سنك او زرين سنك او زرين سنك او زرين سنك
 انه يابسه صحه در شرط الخود اولما لان الهبة لا تبطل بالشروط الهبة
 كما في قاضي خان في كتاب الهبة في الورق الثالث تخمين اولد بسلكت
 سنك اولسون ديدي ايله هبة باطل اولور اولور لان تعليق الهبة
 بالشرط باطل كما في قاضي خان في كتاب الهبة في فصل في هبة في هبة المرأة
 ومهر اخر الزوج **مسألة** زيد عمه هبة الله وكي متاع هبة الله اشترى الغد باس
 وارم **الجواب** او على اولما بجه لايي اولان اما كدر ديمش فقها رضوان
 الله تعالى عليهم اجمعين الواهب اذا اشترى الهبة من الموهوب له قالوا
 لا ينبغي ان يشتري لان الموهوب له سمي عن المماسكة في غير شتر با
 باقل من قيمة الا الواهب لو وهب لوكه شيئا لان شفقة على ولده
 يمنع من الشراء باقل من قيمة من قاضي خان **مسألة** زيد عمه بكر فقير له
 او نيكاني صدقة ايله هر بركت حصه سي ابراهيموب على وجه الشيوخ
 اولد بجه شوقا جاز اولور **الجواب** اولور طامع الصغير واني او زرين

رواية

رواية صحه وحي بوايد كي نخرج اولميش ولوقد في بعشرة دراهم على
 رجلين فان كانا غنيين لم يخر عند ابي حنيفة ويجوز عند مالان المتصدق
 على الفتي هبة في الحقيقة والهبة من اثنين لا يجوز عنده وعندهما جازة
 وان كانا فقيرين فعندهما يجوز كما يجوز الهبة من رجلين وعند ابي حنيفة
 روايتان في كتاب الهبة انه لا يجوز وفي الجامع الصغير انه يجوز وجه اوله
 كتاب الهبة ان الشباع كما يمنع جواز الهبة يمنع جواز الصدقة على ما
 ذكرنا في مقدمه وهذا يتحقق الشيوع في القبض لا يتحقق في الصدقة
 وجه رواية اجماع وهي الصيغة ان معنى الشيوع في القبض لا يتحقق في
 الصدقة على فقيرين لان المتصدق يتقرب بالصدقة الى الله تعالى
 ثم الفقير يقبض من الله تعالى الم يعلموا ان الله تعالى هو يقبل التوبة
 عن عباده وياخذ الصدقات وقال النبي صلى الله عليه وسلم الصدقة
 يقع في الرحمن قبل ان تقع في يد الفقير والله تعالى واحد لا شريك
 له فلا يتحقق معنى الشيوع كالمتصدق على فقير واحد ثم وكل يقبضها
 وكيلين بخلاف المتصدق على غنيين لان الصدقة على الفتي لا
 وجه الله كانت هبة في حقيقة لا صدقة قال النبي صلى الله عليه وسلم
 الصدقة بيتي بجاء وجه الله تعالى والدار الاخرة والهبة بيتي بجاء
 وجه الرسول وقضاء الحاجة والهبة هبة فيتحقق معنى الشيوع في القبض
 وانه مانع من جواز عنده من البديع في كتاب الهبة في فصل واما الشرط
 في الورق الثالث **مسألة** زيد اوى الجدة اولان متاع عمه هبة
 ايلدكه اوى له تسليم ابوب عمه وجله سي قبض اكله قبض من قوم
 صحه اولوب هبة تام او كونه **الجواب** اولور تسليم مانع اولان مشغول
 او كونه شاغل او لمن وكله والاصل ان الموهوب متى كان شاغلا
 مشغولا لا يملك الواهب منع التسليم صحة الهبة ومنى كان شاغلا لا يمنع
 التسليم فيصح الهبة وفي الفصل الاول الموهوب وهذا لان المطروف
 يشغل الطرف واما الظروف فلا تشغل الطرف من الدرر والفرقة الهبة

شاغل لا مشغول وفي الكتاب
 الموهوب مشغول بملك
 الواهب صح

بسم الله الرحمن الرحيم

زید قاضی خراج قضا دہ و داد و
قضا دہ بر سبک مصیبتین شد کہ در
قصص خصوصیت امکہ اجراء قدم الحواری
حاصلید ایحواس اجراء قدم الحواری
شرفا حالہ رشتہ و کلیہ رشتہ حرام و
رشتہ و کلیہ رشتہ کلیہ الاصل اجراء
العدم سوار کانی و اقامت قضا دہ اولی
کذا ای احزان و الوجع کما فی السیف
القیح عن غیہ

زنه قاضی خارج قضایه است بر مسکد
 معطلی چون شرط کرده است حق تمام
 المشرعاً حل المهر و کما استحقاق
 قضایه زیاده است شرعاً حلال در ملک او
 حاکم علیون حق قبیح اوزن آنست
 بخورند و حق حلال در بیعت و کند
 و حل تلقی از احوال عدم او است
 و اصل قضایه کند از احوال و حاکم
 و الوصر گفته الواسع

1

اجرت خدمت ایام بقوله سید ابوالکلام زید
عمر و اجرت قال ابونبی و ابن ابی نعیم
ابو یوسف احمد و ابوالکلام حاکم بن عمرو و ابوالکلام
و ابن ابی نعیم و ابن ابی نعیم و ابن ابی نعیم
المعتمد بن قار و ابوالکلام و ابوالکلام
کتاب المعتمد بن قار
عمر و

ان رب الطاحونة مع المستاجر اذا اختلفا في جريان الماء وانقطاعه
فانه يحكم كمال فان جارية وقت المنازعة يكون القول قول الطاحونة
وان كان الماء منقطعاً يكون القول قول المستاجر فقول التماوى في
آخر الفصول الاربعين **مسألة** ريد عمر دون اشترى ابني مناعى قبل القبض
برسالة دك سنده بشوز ان في اجاره ايله طويسون ويوب عمر و دحي فقول
ايدوب برميل حفظ ايله كذا فسكره ريد كلوب مناعى الووب ثيبين
اولئان اجاره بنى ويرحمك قادر اولور **الحال** ولور اذفسر حفظ دحي
لازمه منتكم غير متاعده استاجره بحفظ له هذا السكن كل غير كذا
وقبل الاخر وضعت مدة فظهر ان السكنين لغیر المستاجر يعني انه لا يجب
اجر ماضى لانه لما اخفى السكنين ثيبين ان المستاجر غاصب والاجر غصب
الغاصب وحفظ عليه والاجر على على عليه لم يجز كمال المستاجر
المشتري بايعة ليحفظ له المبيع قبل قبضه فانه لم يجز وكذا المستاجر الا ان
يحفظ رهنه لم يجز اذ احفظ يجب عليه بخلاف مال المستاجر المستجير او
المودع لحفظ الوديعة حيث يجوز لانه مبذور فيه وقال بعضهم لو علم
الاجر ان السكنين منسوب فلحكم كالمودع او مالوم يعلم وقت الاجاره
انه غصب يجب الاجر من جامع الفصولين في اول الفصل التاسع عشر وقيل
في العمادية في اول الفصل العشرين **مسألة** ريد معلومة احد ود اولان
اراضى دكي اكمل يكون اول بيك الذي لوز ان في اجاره به ويرث السكن
واجره دحي قبض ايمسكن بعده ويرد كذا ال يريكي اكمل ويرم دكم
قادر اولور **الجواب** الجكي نه ايدوكي بيان ايله نه اولور وكذا
ارضنا للزاد لم يجز حتى يسخى ليسي ما يزرع فيها من اجارات الخريف باب
اجرة البقار **مسألة** ريد دوه جي اولان عمره برشردن برشره اجاره ايله
اخذ اندك فسكره ندرين قازجي بولدم انكل كيدرم ديمك قادر اولور
الجواب ولما زاد ما اشترى ايله اولور ايدكي بعض معتبره مسطور
وفي التوازل اذا سكارى بلام الكوفة الى بغداد ثم بدال ان يشارى بجلا

5

لا يكون عذرا وان اشترى دابة او بعثا يكون عذرا لا يستغنى عن الاجارة
 من غنية الغناوى في فصل كسب الاجارة **مسألة** جوابان هلك اولان طار لك
 علامان كنوركك شرط او لم يكن كنوركك يدين هلكا فمصدق اولان كنوركك
الجواب اول كنوركك شرط صحيح وكله **فصل** شرط على الراعى ان ياتي بسمته
 ما هلك لم يصح هذا الشرط وصديق الراعى في الهلاك وان لم يات بالسمته
 من جامع الفصولين في الفصل في ضمان الراعى قبل ضمان الحارس **مسألة**
 ما بيان اولان زنده عمورك زكاني كنوركك مالى هو اولان ضمان
 لازم اولان كنوركك قول صحيح اولان مقدم رجل سناجر على حفظ خال
 فسرق من خال سني قال الفقيه ابو جعفر والفقيه ابو بكر البلخي لا يضمن
 الحارس لان الحارس يجرس الابواب اما الاموال مخفوفة بالبيت والى
 في يد مالكها وبغير حارس المشايخ قال في حارس السوق اذا كان يجرس
 احواليت فنقت حانوقه فسرق منه شي فضمن الحارس لانه بمنزلة الاجبر
 المشترك والنصحه ما قال الفقيه ابو جعفر من فاضل خان في كتاب
 الاجارات قبل فصل البغار كذا في الفصولين في الفصل الثالث
 والتكليف في ضمان الحارس **مسألة** زنده وقف حامى بيلده التي
 بيكت ابيه مغاطيه طنوب كسادى زمانده سكر اى مرد اردو
 رواجى زمانده درت اى فالوب عمر و كلوب ارتوب زنده
 النذر المغه قادرا لور **الجواب** زنده حامى الدغى وقتده اجم
 مثل المثل السمسكردن اجم مثل زباده اوله يديك يدندن حام
 النماز قاضى خان فنوا سنده شيخ الاسلام فنوا سنده البخور جانبته
 نظر اولنوب نه وقف ضررونه حامى زبانه اوله واما سمسك الزباده
 في اجرة الاجر اذا كان وقفاه بل يصح الاجارة بها ام لا وخر ذلك
 فنقول كما ذكر في فتاوى قاضى خان المنولى اذا اجم الحام الوقف فم رجل
 ثم جاد اجم وزاد في لجرة اجم ما لو ان كان اجم حام حيل اجم اجم من
 الاول اجم باجرة المثل او ينقصان بسير يتغابن الناس في مثل فليس للموكل

2 از واد
اجرة اجم

ان يخرج

ان يخرج الاول قبل انقضاء المدة الاجارة وان كانت الاجارة الاولى
 بالابتعاين الناس فيه تكون فاسدة وان يواجرها اجارة صحيحة اما
 من الاول او من غيره باجر مثل او بالزيادة على قدر ما يرضى بالسناجر وان
 كانت الاجارة الاولى باجر المثل ثم ازداد او مثلها كان المنولى ان
 يفسخ الاجارة وما لم يفسخ يكون على السناجر المسمى كذا ذكره الطحاوى و
 ذكر في فتاوى اجم من رجل سناجر ارض الوقف ثلاث سنين باجرة
 معلومة وهي اجرة المثل فلما دخلت السنة الثانية كثرت رغبات التمس
 وازداد اجرة الارض ليس للمولى ان ينقص الاجارة لنقصان اجم المثل
 ومنها كتاب الاجارات وقف اجرة المنولى من رجل ثم جاد اجم زاد
 في الاجرة ان كان حيل اجم اجم باجرة بمقدار اجم مثل او ينقصان يتغابن
 الناس في مثل فليس للمولى ان يخرج الاول قبل مضي الاجارة لبواجر غيره
 وان كانت الاجارة الاولى بالابتعاين الناس في مثل فهي فاسدة فله
 ان يواجره اجرة صحيحة اما من الاول او من الثاني باجر المثل او بالزيادة على
 قدر ما يرضى بالسناجر وذكر في واقعات الحسام التمس رجل سناجر
 ارض وقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجم المثل فلما دخلت السنة
 الثانية كثرت رغبات وازداد اجم الارض ليس للمولى ان ينقص
 هذه الاجارة لنقصان اجم المثل لان اجم المثل معتبر وقت العقد وقت
 المسمى اجم المثل وفيها ايضا م الاجارة عام وقف اجرة المنولى من رجل
 فجاء اخر وزاد في الاجر ليس للمولى ان ينقص الاجارة الاولى اذا اجم باجرة
 المثل ونقص قدر ما يتغابن الناس في مثل لان الثاني في الزيادة على
 اجم المثل معتنت وان نقص عنه ما لا يتغابن الناس في مثل فالاجارة
 فاسدة ولا ان ينقصه وذكر في الفتاوى البدعية رجل سناجر ارضا
 موقوفة ثلث سنين باجرة معلومة هي اجم فلما دخل السنة الثانية
 كثرت رغبات الناس فازداد اجم الارض قالوا ليس للمولى ان ينقص
 الاجارة لنقصان اجم المثل لان المسمى اجم المثل اجم المثل فاعتبر وقت

العقد وقت العقد كان المثل في المثل فلا يغير التغيير بعد ذلك وذكر
في الرخصة اذا استأجر ارض الوقف ثلث سنين باجرة معلومة هي اجرة
المثل حتى جازت الاجارة فخصت اجرتها لا تنقص واذا زاد اداها مثلها
بعد مضي المدة على رواية فداوى بمرقنه لا ينسخ العقد وعلى رواية
شرح الطحاوي ينسخ ويجرد العقد والى وقت الفسخ يجب المسمى كما خص
ولو كانت الارض بحال لا يمكن فسخ الاجارة فيها بان كان فيها زرع
لم يسمعه بعد فالى وقت زيادته يجب المسمى بقدره وبعد الزيادة الى
تمام السنة يجب المثل في زيادة الاجر يعتبر اذا زادت عند الكل هذه
اجلة من فزاره شرح الطحاوي قلت فيخر لنا في هذا ما حصل ان الاجارة
في الوقف لا تنسخ ولا ينسخ بحد زيادة من جاء يزيد في الاجارة بالامتنين
او زيادة المثل في المأجر بعد العقد وسواء كان ما زاد مقداره ثلث
الاجارة او بعضها او اقل واكثر ثم من الاجابة المثل وقت عقد
الاجارة فقط ولم يرد الى ازدياد المثل بعد العقد وسواء حصلت
زيادة مستبعدة الى ان اج المثل زاد ام لا ونقول في الفسخ بعد ذلك
ومنهم من قال اذا زاد ادا المثل بعد العقد كان للمؤجر ان يفسخ العقد
ويحتاج الى تجديد العقد ثانيا ورجع الى ابن ابي المعالى فيما نقلناه
انه يفتى بان لا يفسخ العقد وما لم يفسخ يجب المسمى لكن شرطه ان يفسخ
اذا كانت الزيادة معتبرة عند الكل بالوجاه واحد وزاد في اجرتها لم
يلتفت اليه لاضحال انه منعته منها ولم يقبل احد من اصحابنا انه جاز تخلف
زاد في الاجارة اما الربع او الثلث او اقل واكثر ان الاجارة تنسخ او يبلوغ
فسخها بمقتضى زيادة هذا الرجل فقط بل رضوا فيما ذكرنا عنهم في هذه الاواري
انه لا يلتفت الى زيادة ولا يعمل بها وعللوا فقالوا العلة منعته وكلام
المتنعت لا يعيابه ولا يوجب عليه وقاضيان ورجع فيما نقلناه عنه من كتاب
الوصايا بما قرناه وان القاضى لا يلتفت الى من جاء بزيادة بل يرجع فيه الى
ارباب الخبرة فيما نقلناه عنه من انفع الرسائل في مسائل الوقف

يندر

يندر وكرهى بريدون بريد مناهن الوب كلكا اخذ ايدوب مناهن كلكا
يولده كلكا لا يكره بريدون او فداوى بريدون بريدون بريدون بريدون
بعض مناهن اصله بريدون بريدون بريدون بريدون بريدون بريدون
ضمانه خلاص ولو لم يرد **الجواب** او لما زلنا لم يفسخ لان الداغل
تحت العقد عند تسليم والمفسد غير داخل في اجارة الدور والغرض باب من
الاجارة استأجر دابة فحولها لغيرها دساقى المكاري الدابة وربها المتاع
بمضى معه او لم يكن معه فعمرت الدابة ففسد المتاع ضمن بالانفاق بيننا
لانه اجير شريك افسد بغيره يد ويد ان الفطخ الجبل وسقط المتاع فذلك
ضمن عندنا وان كان عبدا صغيرا ففسد المكاري باذن رب العبد فسقط
لا يضمن وان كان الصغير لا يضمن على الدابة ولو استأجر دابة فحول
عليها متاعا فحول بالمتاع وركبها مع المتاع ففسد المكاري الدابة وعمرت
وفسد المتاع لا يضمن في قولهم جميعا وكذلك اذا كانا يفتوران الدابة
ويسوقانها هكذا ذكره في المتن في ذكره في موضع اخر هذه المسائل
الى يوسف راج وقال اذا عمرت الدابة في مسافة وقيادة احتمال
اذا حمل فافطخ جبل وسقط الحمل يضمن بالاجماع لانه شرط حيث حمل يحمل
واحد من اجارة عم الغداوى في فصل في مسائل الهلاك ضمان المكاري ذكر
في الرخصة في مشروطه ظهور الدين المرغيباني راجع لبعثت الدابة المستأجرة
من سوقى المكاري فسقط الحمل وفسد المتاع وصاحب المتاع ركب على
الدابة لا يضمن الما جبر لان الحمل بينه وبين المتاع بخلاف ما اذا عمرت
الدابة المستأجرة وسقط المتاع وهلك وصاحب المتاع ليسر معه
خلف الدابة ليسر واستردا لما دفع اليه الا ترى انه بهذا السبب غير ممكن من
الدابة فكيف يمكن مما عليها ولو كان على الدابة مملوك صغير لرب المتاع
استأجر الدابة ليجعل عليها فعمرت الدابة فوقعها مات المملوك وفسد
المتاع يضمن الحمل ولا يضمن المملوك لان الدم مال لا يضمن بالعقد بخلاف

المتاع ثم انما يضمن المتاع اذا كان المملوك مما لا يصلح للحفظ فان كان
 يصلح لحفظ المتاع لا يضمن الا بجر المتاع كانه في يد العبد وبالعبد بدار المالك
 وكان بمنزلة لو كان على الدابة وكيل للمولى وقد نص على ذلك في مسئلة
 السفينة ولو كان رب المتاع والمكاري ركب على الدابة المتاجرة
 او ساقط او فاعدين فعرضت الدابة وبكذلك المتاع الذي عليه الاضرار
 على المكاري مما لو شرف المتاع من راس الحال ورب المتاع معه فلا ضمان عليه
 لان به صاحب المتاع حرص قائم على المتاع وقيام به يمنع وقوع التسليم
 الى غيره وكذلك القطار اذا كان عليها حمولة ورب الحمولة على غير فلا ضمان
 على حال لان به صاحب المتاع غايته على جميع ذلك من العادة في الفصل
 الثاني والثلاثين في الورق **باب** كرك كرك اجبتك دفع فساد سميته **صور**
 اولسون كرك او لاسون كان مطلقا ضمان لانهم كلون **باب** كلز
 اجبر شريك وجوب ضمان شرائط ثلثة الاولى مشروط بى اول فساد وكرك
 وقع وسفنه او لمقد او لما يجي او لما **باب** ضمان الاجبر والغير شريك
 كما هو الذي يتقيد الاعمال في الناس كالصياغ والعصار وغيرهما وبه لا يلام
 جميعا وليس من استاجر ان يضمنه من العمل لغيره لان المقصود عليه
 العمل ووزر المتعة فكان له ان يعرف متعة نفسه الى عمل غيره ولو ملك
 العبد في يده فلا يخلو اما ان يملك يصنع او لا يصنع فان يملك
 لا يصنع فلا ضمان قبل العمل ولا ضمان ولا اجر بعد العمل عند ابي حنيفة رجع
 وعند ما يجب الضمان الا اذا ملك باجر لا يمكن التجر عنه كالحرق والفرق
 انما يرد المحدث والعقد المكاري في انشاء ثمنه موقولا واعطاه الاجرة
 وان شاء ضمنه غير مطلق ولا اجر له وقال زر بن لما ضمان عليه ولا اجر لان
 العمل كما يوجد يقع مسلما الى المالك لان به العاقل على العبد به الممول له
 لانه بدامانه فيكون العمل واقعا به المالك معنى فيكون مسلما كما لو قيل شري
 اذا قبض المبيع فانه يعتبر الموكل قابضا حتى لو ملك يملك على الموكل انما

بـ ضمان الاجبر شريك الاجبر المتجر
 كما انما يتقبل الاجبر المتجر من كلفه الصياغ والصياغ
 والعصار وغيره وانما جميعا يضمن شريك وانما
 من العمل لغيره لا يرد المصنف على الغير دون المنفعة
 فكان لان يعرف منفعته على الغير دون المنفعة
 به على الغير فانه منفعته لغيره ولا
 يضمنه فان يملك لا يضمنه فاما ان يملك يضمنه
 ولا ضمان ولا اجر بعد العمل عند ابي حنيفة رجع
 كما انما لا اذا ملك باجر لا يمكن التجر عنه كالحرق
 والفرق انما يرد المحدث والعقد المكاري في انشاء
 ثمنه موقولا واعطاه الاجرة وان شاء ضمنه غير
 مطلق ولا اجر له وقال زر بن لما ضمان عليه ولا
 اجر لان به العاقل على العبد به الممول له لانه بدامانه
 فيكون العمل واقعا به المالك معنى فيكون مسلما
 كما لو قيل شري اذا قبض المبيع فانه يعتبر الموكل
 قابضا حتى لو ملك يملك على الموكل انما

ان الحفظ يستحق عليه كالعالم لا يقدر على العمل الالبه فاذا اهلك ما لم يكن التجر عنه
 يضمن اذا اهلك في العمل ان العبد من امانة عنده بدليل ان اذا اهلك سبب
 لا يمكن التجر عنه لا يضمن ولو كان مضمونا في يده يضمن كالمقصود فصح انه
 امانة والامانة لا يضمن الالبه التجرى ولم يوجد منه تعدى واما اذا تلف من
 عمل الاجبر شريك كما لعصار اذا في الثوب فخرق او للفاقة او النورة فانه
 فاحرق او الملاح اذا غرقت السفينة مرهبة والحال اذا انشتر او غرقت
 دابة ضمنه كان المالك معه او لم يكن وقال زر والسافعي لا يضمن لهما ان
 الفساد حصل بعمل ما دون فيه من جهة المالك لانه اذن له في الذي
 المتعد الذي لا يضمن فيه الى قصور ولا تقصير وقد انى بالذي المتعد ومنه
 غير قصور فيه ولا تقصير منه واما التلف وقع خطأ فان المأمور المختلط
 في العمل لا يملك الاخر اذ لم يخطأ بعينه اما الغفلة او نكرة لا يخلو الانسان منها
 عادة حتى لو كان الفساد من تقصيره او قصوره في المعرفة بمرم الضمان
 كما ان الفاسد على غير ما دون فيه لان الاخل تحت العقد العمل المصلح المرم
 المثبت لو صف العصاره ووزر العمل المفد الحق الثوب لان الانسان
 يدفع ثوبه الى العصار ليعينه بعصاره والمخوف دون المرم والعقد على
 الشئ لا يتناول هذه والفساد انما جاء بالهله للعصاره حيث ظن يخل
 الثوب كذا كذا اقد ولا يخل او يعني في المدة من خشونة ونحوها او لخصاة
 في طي الثوب وغيرها والخبر عن هذه الاسباب ممكن من غير مشقة ووقع مكان
 الاخل تحت العقد العصاره السالمة عن الفساد فلم يصير العمل المفد ما دون
 فيه فيضمن فجه هذا الجز غير مقصود لانه سلم تصارة هذا الجز الى الاجر وفي
 الحال اذا انشتر او غرقت دابة ان شاء ضمنه فانه حيث اخل ولا اجر له وان
 وان شاء ضمنه فانه حيث اخل ولا اجر له بحسبه لانه تصدرك سببا
 ضمان العقد والعمل المفد فان العمل المفد انما اوجب الضمان بالتبديل
 العقد من حيث ان المفد غير داخل تحت العقد فانه لو لا العقد كما وجب
 الضمان فاعبارة العقد كان لا تضمن حالة الاخذ وحمل وباعبارة الفساد

كان المقتضى حاله الفساد والكسر فمحمدا كالفصار اذا استهلك الثوب
فصاحب الثوب ان شاء ضمنه فمحمدا كالفصار اذا استهلك الثوب واعطاه
الاجر وان شاء ضمنه غير مقصود بالعقد ولا اجر ثم الاجر المشترك انما
يضمن ما جنت به بشرط ثلثة بان يكون في وسع الاجير دفع ذلك
الفساد وان يكون محل العمل له وان يكون المضمون مما يجوز ان يضمن
بالعقد الاول يجب ان يكون في وسع الاجير دفع ذلك الفساد حتى
لو غرق السفينة في موج او ربح اصباها او جيل صدها لا ضمان على الملاح
وكذا الحال اذا زعم الناس وانكسرها فلا ضمان عليه لان العقد لا ينفذ
على اليس في وسع وكذا البزاع او القصار والنجار والخباز لا يضمن
اذا مات في ذلك لانه ليس في وسع الاضرار عن ذلك فينتقل العقد
مطلقا على ضرورته ان لا يمتنعوا عن الفقد والنجاة فينتصر به الناس
وبه فارق الحال والاجر المشترك واما الثاني يجب ان يكون محل العمل
مسمايا بالثبوت حتى لو كان صاحب المتاع معه او وكيله بان كان راكبا في
السفينة وانكسرت بجذب الملاح او على الدابة فمحمدا فلا ضمان عليه
الا اذا انفرد شيئا لان هذا الضمان ضمان العقد وضمان العهد لا يضمن
الا بالتلف كما في سلع العبيد وقال محمد ربح وكذلك اذا كان رب المتاع
والمكاري راكبين على الدابة او ساعدين او قاعدين وهو قياس قول الرب
يوسف بخلاف ما لو كان صاحب المتاع يسير خلف الدابة ولا يسوقها
فمحمدا الدابة تملك المتاع يضمن الاجير لان محل العمل سلم اليه لا سلم
المتاع اليه وسيره محض خلف الدابة ليس سيرا واول ما دفع اليه لانه هذا
السير غير متكبر من الدابة فكيف يمكن حملها بخلاف ما اذا كان راكبا
او ساقها وقاعد بالانه يمكن من الدابة فيكون متكبرا ما عليها وروي
عن ابي يوسف اذا سرق المتاع من راس النحال وصاحب المتاع معه فلا
ضمان عليه كذا ذكره الكوفي في مختصره لان صاحب المتاع لا يحمل عنه وبين
المتاع فلم يكن في يده فلا ضمانه الحال بالبد واما الثالث انه يجوز المضمون

ما يجوز

ما يجوز ان يضمن بالعقد حتى لو استاجر دابة لم يلحقه بغيره او كبير فلا ضمان على
التكاري بما علقته سباقه وقوده وكذا لو حمل عليها المتاع والعهد
فمحمدا العهد ونفس المتاع يضمن المتاع وهو العهد لان ما يجب يقتل
العهد ضمان دم وضمان الدم لا يجب العقد الا ترى انه يجب على العاقلة
وضمان المعقود لا يجب على العاقلة ثم انما يضمن المتاع اذا كان العهد
لا يصلح لحفظ المتاع فاما اذا يصلح لحفظ المتاع لا يضمن المتاع لانه
في يد العهد وبالعهد بالمولى ضمان بمنزلة ما لو كان على الدابة وكيل
المولى حرا جارا تخرجت الشراعي **مسألة** يكسبه بربو بريرة كراجر
طون قد طوار لري ياري بولده فوت اولوب ياخو وكر احي فرار
ايه وب نصف اجم لانهم اوله فده اولمادون خوف ايدجك نه وجيله
عقد الكسك كركد كركو تقديره كرك لانهم اوله **الجواب** ان كركا بره
الى كيد رسك شو مقدار اجمه والاكرا دى برى اولام ديك كركك
رجل تكاري الى مكة فزجال لا يثنى فزجاله فحاف ان يموت جاله في
نصف الطريق او يهرب فيلزم نصف الاجرة ويحتاج المكاري الى ان
يكري دابة في نصف الطريق بنصف الما ج الذي كان شرطه للجمال في جميع
الطريق فحيلة ان يتكاري منه الى تسلط الما ج فان دنى له اعطاه جميع
الاج وان لم ينف كان برسامه الاجر كله ويكون جازا لانه على البرة
م يضمن الاجر لعدم البقاء المعقود عليه بقاءه وتعلين البراة بشرط
متعارف جازم تحيط للشراعي كتاب تجمل في باب تجمل في الاجارة **مسألة**
زيد اجاره البرطون وغى ارغادى ووثقت جازا لو **الجواب**
اولما ز دابة ليس المستاجر ان يضرب الفلام ولا ان يضرب الدابة المتاجرة
للكوب فز زانية في كتاب الاجارة في الفصل الثالث **مسألة** زيدا جاره
ابو منصور اولد دعى بره مع فز منولى ابو بنا الميكن موت جاره
تمام اولد فز منولى زيدان جارسنه صبح ابد وب عمرو وبرد كرك
زيد بنى بنامى رفع ابد برى ذيل كركه منولى بنار فعتك وفقد ضرر

انما لا يجره لهذا الشرط الابري ان طماننا لو استاجر رضى لطن بمحلة
فرض جلد فليس له ما يستمرى جلا لترك الاجارة ولو لم يترك جب
الاجاره من بزاريه في الاجارة فيبيل الثاني فيما يكون فسخا ولو استاجر
رجى ما دسنة فاقطع الماء بعد سنة اشهر فاسكت الرضى حتى مضت
السنة فعليه الاجاره سنة اشهر ولا شيء عليه ما بقي فان كان البعيت ينتفع
به بغير الطين فعليه من الاجاره حصته من الخيرة في باب ما يوجب الفسخ واذا
انقضى الماء من الرضى وقطر النقصان في الطين فهذا عذر من الخيرة فيبيل
باب العبي لو اجار الالب **مسألة** زبدك دارنده اجاره اليه ساكن اولاد
عمر و آب خانه سى طول قد كمل اب خانه كى بوشا ليدور ديكه قادر اولاد
الجواب زبد لا زبد لكن جبر او تها زعموا اجاره فسخه قادر اولاد
واسطلاح بئر الماء والبالوعة والمخرج على رتب الدار ولا يجبر على ذلك
من حدادى في كتاب الاجارات وفي الاصل لو امتنع المالك عن
تقريب بيت املا لم يجبر لكن للسكن ان يفسخ الاجارة مطلقا في كتاب
الاجارات في الفصل السابع في فسخ الاجارات كذا في نصاب النصار
لصاحب الحكم ولو امتلا بالبالوعة من هذه المساج فمضى الاجاره بغيره
من وجيز الشخص في كتاب الاجارات في باب اجارة العقار في فصل
مسألة هند زوجي زبد دار بني جاريه ويروب دار مرقوم ومعا
ساكنه او مشر ايكس زبد اجاره لازم كلور من **الجواب** قاضى خان
قولى او زره لازم كلر لكن في الرخصة خلافا لاداة اجارات دارها
من زوجه فاسكنها جميعا قالوا الاجاره لها وهي بمنزلة ما استاجرها كخبر
او طنة انما ارادوا بهذا الاطلاق ان منفعة سكنى الدار تعود اليها
لان الزوج يخرج من الدار في بعض الاوقات وعلى كونه عالة
نهاره في السوق ويكون الدار في يد المرأة من قاضى خان في كتاب
الاجارات في فصل فيما يجب الاجاره على المستاجر وفيما لا يجب بعد
الورق ان اجرت دارها من زوجهها وهما يسكنان فيها لا اجاره عليه من

بزاريه

بزاريه في كتاب الاجارة

من بزاريه في كتاب الاجارة في الفصل الثاني فيبيل نوع في اجارة الوقف
مسألة زبد مسلم عمر و ذمى به اجاره ايله عمل جاز اولور **الجواب** جاز
اولور مع الكراهية ولو استاجر الذمى المسلم للخيرة جاز ويكره لانه لئلا
صورة لا معنى لانه يسحق العوض اذا اخذ به فيكون بما ملا النفع من حيث
تحصيل الاجاره فيبيل ذلك من حيث العوض فجاز الا انه يكره لكان الاصل
صدرة من محط الشخص في كتاب الاجارة في باب النقصان الفاسدة
فيبيل فصل لا يجوز استئجار السكنى **مسألة** فضاكت سيجل و حجت و مر اسل
ونحاج كاغده ان فلى انجه طلال اولور **الجواب** اولور حوق المراسية
للقاضى الاجاره على كتب المكاتب قدر ما يجوز لغيره لان كتبها ليس افعال
القضاة لغيرهم من الدرو الغربة مسائل شى بعد الاجارة **مسألة**
باركبرى ضابغ اولان عمر و زبد اكر باركبرى كجا بولبور رسك سكا بولبور
ايه ويريه من ويد كده صكره زيد دلالت ابود بولور قد عمر ويشور
ويرمكه قادر اولور من **الجواب** اولور بولور كلام ايلايه شى بوق
اكر بولور ادى ايسه اجم مثل حكم اولور في اجارات الفقيه ابوالديث في
المتنقى ابن سماعه عن ابى يوسف رجل مل له شى فقال من ذلنى فله كذا
فدل عليه انسان فلا شى عليه ولو قال الانسان بعينه ان دللتى
عليه فملك كذا فدل عليه بمشى معه حتى ارشده اليه فملك اجم مثل ولو
دل عليه بكلام ولم بمشى معه فلا اجم عليه وذكر القاضى الامام السعدي
رح في البير الكبير ان الامير اذا قال من ذلنا الى موضع كذا كان هذا استجارا
جاز لان الاجير بنفسه بدلالة فوجب له الاجاره وهو متعين من النعم في
الاجارة فيبيل مسائل استجار الراعى **مسألة** مستاجر اجاره به الدوى
دارى آخره زباده به اجاره ويرمكه باس دار من **الجواب** زباده
مكره ودر استاجر اذا اجم باكثر مما استاجر بكرة الزبادة محظ
الشخص في الطلاق في القسم الثاني في تلخ في الورق الاول المستاجر
لواجم المستاجر باكثر مما استاجر لا يطيب له الفاضل وحيث ان

Handwritten text in Urdu script, likely a signature or a note, with some red ink markings.

رجل قبيل المولى لا يعتق لان العبد لا ينقذ به من القبول ولم
 يوجد مكان اداء الاجنبى اداء من غير عقد فلا يعتق فله ان يستر وما
 ادى لانه اداء بدلا عن العتق ولم يسلم العتق ولو قبل عنه ابن الرجل
 الكتابة ورضى المولى لم يحرك ايضا لان الرجل قبل الكتابة من غير رضاه ولا
 يجوز قبل قبول الكتابة عن غيره بغير رضاه وهل يتوقف على اجازة
 العبد بعد السلوع ذكره القذورى انه لا يتوقف وذكر القاضي في شرح
 مختصر الطحاوى انه يتوقف والصحيح ما ذكره القذورى لان تصرف العتق
 انما يتوقف على الاجازة اذا كان مجزئ الوقت المنصرف وهما لا يجزئ
 وقت وجوده اذ الصغير ليس من اهل الاجازة فلا يتوقف بخلاف ما
 اذا كان العبد كبيرا غائبا نجاء رجل قبل الكتابة عنه ورضى المولى ان
 الكتابة يتوقف على اجازة العبد لانه من اهل الاجازة وقت قبول العتق
 عنه فكان له مجزئ وقت التصرف فيتوقف لو ادى القابل عن الصغير
 ابى المولى ذكره الاصل انه يعتق استحسانا وجعله بمنزلة اذا اديت
 الى كذا فبعدى خروقال وهذا او الكبير سواء والقياس انه لا يعتق لانه
 الكتابة على الصغير تنقذ لانه ليس من اهل القبول فتبغى الاداء بغير
 مكانة فلا يعتق وجه الاستحسان انه الكتابة فيها معنى المعاوضة ومعنى
 التعليق والمولى ان كان لا يملك التزام العبد العوض لكن يملك التعليق
 حقيقة بالشرط فيصح من هذا الوجه ويتعلق بوجود الشرط وكذا اذا كان
 العبد كبيرا غائبا فقبل الكتابة عنه فضولى واداءها الى المولى يعتق
 استحسانا وليس للقابل استرداد المودى والقياس ان لا يعتق وله
 ان يستر وما قلنا هذا اذا ادى الكل فانه ادى للبعض فله ان يستر
 قياسا واستحسانا لانه انما ادى اليه اسم العتق والعتق لا يسلم باء
 بعض يدل الكتابة فكان له ان يستر وبعد ذلك الاجازة استند
 جواز العتق الى وقت وجوده فالاداء حصل عند عقد جائز
 فلا يكون له الاسترداد فلو ان العبد عجز عن الاداء الباقى وتردى

في الرد فليس ان يسترد ايضا وان رد العبد في الرق لان الكفاية
 لا يفسخ بالرد في الرق بل يفسخ المستقل فكان حكم العبد قايما في
 القدر المودى فلما يكون له الاسترداد بخلاف البيع بان باع شيئا ثم
 تبرع افساده ما دام الثمن ثم فسخ البيع بالرد بالعيب لا بوجوه الوجوه
 انه المخرج من الاسترد ما دفعه لان الكون كان حكم العبد وقد افسخ
 ذلك العبد وكذلك لو تبرع رجل باء المهر عن الزوج ثم ورد
 الطلاق قبل الخول انه يسترد منها النصف لان الطلاق في كل الدخول
 فصح من وجه ولو كانت الفرقة قبلها قبل الدخول لا فله ان يسترد
 كل المهر ولا يكون المهر للزوج بل يكون للتمتع لا لنفسه كالتكاح هذا
 كله اذا ادى القابل فلو امتنع القابل عن الاداء لا يطالب بالاداء
 الا اذا ضمن فحينئذ يوجب به حكم الضمان فاما بوجوه فليس شرط حتى
 لو كانت به وهو قبيل البيع والشراء جازت المكاتبه ويكون كالكبير في
 جميع قولهم حكمه عندنا خلافا للتشافعي لان المكاتبه اذن
 في التجاره واذن الصبي الحافل بالخيار صحيح عندنا خلافا له
 من مسائل كتاب المأذون من المذبح في كتاب المكاتبه **قوله في المأذون**
 زيد في عمره مسلم اشترى ابوه بعتا ان لا ينكره طرود فوات ابوه
 املا فاما فقه زيدا مولاي غناقه اولم يمسك سبيل ترك من المأذون فادركه
الجواب اولما ذكره مولاي غناقه مذكور موت ومسلم وكازوكا ملر
 ما اسلامه كمن يبيع كمن يبيع ابوه في مسطور في قول المصنف ذكر ان او نشأ
 فلما رد عليه ان المولى لا يتناول الموت وكذا مسلمان كان او كافرا
 فلو يرد الا ان اكثرا لا يثبت في حال الكفر لكن لو اسلم يثبت بالولاء
 الذي ثبت بالاعتاق في حال الكفر ثم كسبه سيد قال في المحيط
 والي في مسلمان او ذميا جاز وهو مولا له لأنه يجوز ان يكون للذمي
 على المسلم وللاعتاقه فكذلك وللاعتاقه وان اسلم على يده
 ووالاه بل يصح لم يذكره في الكتاب وفيه خلاف قبل يصح لانه يجوز

في ملكه عند كافي في نقد برات
 طه بن عمار ثمره واثم
 مولاه زيدا اتقاه لانه
 احب اليه رقيق او يبيع مالي للكنة
 كسبه
 القدر
 عمر

ان يكون للحرى وللاعتاقه على المسلم فكذلك وللاعتاقه كافي في الرد
 وقيل لا يصح لان في عقد المولاة مع الحرى تناه لحرى ومولاه وقد
 نهينا عنه بخلاف الذي اقول ظاهره مستحل لان الارث لازم للمولاة
 وقد تقرر ان اختلاف الدينين مانع من الارث اللهم الا ان يقال
 معناه ابا سبب الارث ثبت في ذلك الوقت ولكن يظهر ما دام
 على حاله فاذا زال المانع يكون الممنوع كما ان كفر العصبه او صاحب
 الغرض مانع من الارث فاذا زال قبل الموت يعود الممنوع من افر
 وللاعتاقه والغرض **قوله في قوله بكرت جارية من يده في اليوم**
 بعده بكرت يده في عقد من حامل ايمن اذا ابدى وب بعده زيد في
 عمره وي اذا ابدى بكت ولاسي اناسي هو كاستكمي او لور يوحى به
 مولا استكمي او لور **الجواب** هذا اذا ابدى في نكحه التي ابدى اولاده
 طوعا وبه انا جازية ان ينفق من صكوه التي ابدى اكثر منه طوعا وبه
 ايسه بابا جازية ان ينفق من صكوه التي ابدى اكثر منه طوعا وبه
 وكل ايسه عتيق ان يولد ايسه موت وطلاق ايسه يولد ايسه
 طوعا وبه ولاسي منه مولاى ايسه اولاده اذا تزوج عبيد رجل
 انه لا فرق عتيق المولى الامة الامة وهي حامل في العبد عتيق وعتيق
 حملها وللاعتاق المولى الامة الامة الامة عتيق على عتيق الامة
 معصودا اذ هو من مملوك لا يعتاق ومعصودا فلا يتنقل ولاؤه
 عنه خلافا لما روينا وكذا اذا ولدت ولده المأثقل في ستة اشهر
 للنفق في قيام الحمل وقت الاعتاق او ولد من احد المأثقل في ستة
 اشهر لانهما لو امان متعلقان معا وهذا بخلاف ما اذا ولدت رجلا
 وهي حرة والزوج والى غيره حيث يكون وللاعتاق المولى الامة
 لان الجنين غير قابل لهذا الولاء معصودا لان تمامه بالاجاب
 والقبول وهو ليس بحمل له قال فان ولدت بعد عتيقها بكثر من
 ستة اشهر ولد اولاده لمولى الامة لانه عتيق نبيها للام لانصا له بها

في هيئة المرأة مهرها على السبيل الى ابويها حتى وبيت مهرها فالهبة
بالطلاق لانها كالكره وذكر شمس الاباء الامام خوفها بغرب حتى تهب
مهرها فالأكره ان كان قادرا على الغرب مهرها في كتاب الهبة
في الفصل الاول في الجنس الثالث **مسألة** أكره ان يفوت كسرة دية
مستحق اولور **الجواب** اما علم فولي او ذرية سلطانه فغيره
اولور اما من فولي او ذرية من تغلبه كنهدي جانيه وكي نسبه في
انسانه قادرا اولور فتوى دحي بونك او ذرية در دست
شركت بري بود راو دحي تغلبه معلوم اولور وطرط اربعة
امور الاول قدرة الحمل على تحقيق ما يد به سلطانا او غيره بعينه
لصا وعينه هذا عند ما يغلبه في جنه روح لا يتحقق الا في السلطان
لان القدرة لا يكون بلا قوة والمنفعة للسلطان قالوا انه لا يخلو
عصر وزمان لا اختلاف حجة وبرهان لان في زمانه لم يكن لغیر السلطان
ما القوة ما يتحقق به الأكره فاجاب بنا على ما سألنا وفي زمانها
ظلم الفساد وصار الام الى كل تغلب فيحقق الأكره من اكل القوت
على قولها كذا في الحكمة والثاني خوف الفاعل وقوة اي وقوع ما يد
به الحمل بان تغلب على ظنه انه يفعل بصبر به جمولا على ما دعي اليه من
الفعل والمباشرة والثالث كونه اي كون الفاعل محتضا مما اكره
عليه حتى ما اي حتى نفسه ليسع ماله او ماله او اعتاق عبده او حتى
شخص اخر كالتلف بالغير او حتى الشرع به كشراب الخمر والزنا وكونها
والرابع كون الكره به متلف لنفسه او خضوعه موجب غنم بعد رضا
وهذا ادنى مراتبه وهو ايضا متعارف بحسب الاحكام كما سألني من
الدرد والغزو كتاب الأكره الاكره لا يتحقق منه غير السلطان وفي
صاحبه يتحقق من كل تغلب بقدر على تحقيق ما يد به وعلمه الفتوى
من قاضيان في كتاب الأكره **مسألة** زید عمر ودين اكره له دعي فونك
الجنس ويرش كن كن عمر وبعده بن ببعده مكره ابدم ديو اكره بن

اثبات

اثبات ابد وبالجنس ويرش كن كن زید ودين الماغة قادر اولور
الجواب اولور اكره من الجنس الماغة دحي مكره ابد والاطاعا نسبه فونك
اولور قادر اولور ومنها الرضى لقوله تعالى الا ان تكون تجارة عن
تراض منكم عقيب قوله تعالى لا تأكلوا اموالكم بينكم بالباطل وقال
عليه السلام لا يعل مال امرء مسلم الا بطيبه فم نفسه فلا تخرج بيع الكره
اذا بلغ مكرها وسلم مكرها لعدم الرضا فاما اذا بلغ مكرها وسلم طابعا
فالبصير صحيح على ما ذكره في كتاب الأكره من البدائع في البيوع قبل
فصل واما الذي يخفى بعض المسائل **كتاب** **مسألة** من اكره
محبوس اولور زید ماله اسراف بكمه شروع ابله كره وابتكره
قادر اولور **الجواب** اولور كذا في اسراف من منع ابد
كفايت مقدار في تقدير الكفايت كره المحبوس بالدين اذا كان يفسر
في اتخاذ الطعام بمنه الفاضل عن الاسراف ويقدر له المعروف
والكفاف وكذلك في الثياب ويقصد فيها وبأمره بالوسط
ولا يضييق عليه في مأكوله ومشربه وملبوسه من قاضيان في
في كتاب البحر قبل فصل في البحر بسبب السفه والتدبير **مسألة** زید
فولي عمر وكره بكمه اكره اسراف من ابد وب اكل والماف
انك نصكره بكره ودين دعوى ابد بكمه زید ودين الماغة قادر
اولور **الجواب** اولور بعد العتق دعوى وطلب اولور والعبد
المحرر اذا استقرض ماله واستهلكه لا يؤخذ به في الحال ولا يؤخذ به بعد
العتق لان الصبي المحرر ليس له اهل الا لزام فلا يصح التزامه اما العبد
من اهل الالتزام الا انه لا يصح التزامه في حق المولى وبصح في حق
نفسه من قاضيان في كتاب البحر في فصل في البحر بسبب السفه في
الورق الثاني **مسألة** زید وصي اولور دعي عمر وبن بكمه ماله
عمر وكره بكمه ابد بكمه ماله وبار اكره ندر مكره اولور
تسليم ابله كره عمر ودين بكمه بكمه شرعا زید ضمان لازم

كلور **الجواب** كلور نعيم ادر ك مفسد غير مصلح وهو في حرج وصية
 جرح عليه القاضى اولى من حرج فساد وصية ان يدفع اليه مال ودفع قضاء
 المال في يده ضمن الوصية لان دفع المال اليه مع علمه انه مضيع
 يقتضي قبضه وان كان صبيبا مصلحا غير مفسد لم يدر ك
 قد دفع الوصية اليه مال واذن له بالتجارة فضاء المال في يده لا يضمن
 الوصية من قاضيان في كتاب ك في فصل في حرج سبب السيف في
 الورق الثالث **مسألة** زيدك قولى عمرو بكى قتل ابله وكنه
 اقواله ليس مجرد قوله اعتبارا او لنوب فصاح ابله حكم اولنوب
الجواب اولنوب عند محو نفسه راجع اولان مواده قولى
 ابله حكم اولنوب والعبد المحجور يؤخذ باقواله دون اقواله الا انها
 يرجع الى نفسه كالقصاص وحد الشرب وحد الفذف فانه
 يصفق اقواله فيها خلاصة في كتاب الماذون في الورق الاول
مسألة عبدك اقوالى مولاسى حضوره او لما يجرى شرعا معتبرا ولو
الجواب اولور مولانك حضورى اقواله ولو لم يجرى شرعا معتبرا ولو
 اولنوب في دعواه شرطه را بوجبه ابله امام محمد حضر بكى في منزله
 ابو يوسف فتده انه دخى شرطه وكدر ولا يسمع الدعوى و
 الشهادة عليه الا بحضور سبعة من الاشياء والتطالير في احكام العبد
 وحضر المولى ليست بشرط فان لم يجرى ولكن اقيمت عليه البينة
 بحضرة المولى بشرط عندهما وعند ابى يوسف ليست بشرط فلا
 في الحال المرقوم **مسألة** زيدك عمروك صغيرا وعلنه قرض وبردك
 اجرى لى بعد الاستهلاك في الحال طلبه قادرا ولو لم **الجواب**
 اولما زنا في الحال ولا في المال ولو افرض صبيبا محجورا وعبدا
 صغيرا محجورا الغاء استهلاكه لاضمان عليه لا في الحال ولا في المال
 بلا خلاف وقيل بان الغرض على هذا الاختلاف من قبلة في كتاب
 الماذون وذكر في الهداية وعلى هذا الخلاف الاقراض والاعارة

بصورته
 ٢

وذكر

وذكر في مجلس القاضى الى جعفر الاستر وشمس راجع اقراض الصبي الماذون له
 واستقر اخذ جاز وهو كالبائع كنهها وان كان محجورا فانه لا يصح اقراضه
 ولا استقر اخذ فان اقترض انسان فادام عينه باقيا كان لصاحب المال
 ان يسره في قولهم جميعا فاما اذا انفقه الصبي او المكف كان ان يرجع
 عليه بضمين وذلك فلا ضمان عليه عندنا خلافا لابي يوسف راجع فان
 عنده اذا انفقه او انفقه كان ان يرجع عليه بضمان ذلك وان ملك
 المال القرض في يده بنفسه للاضمان عليه بلا خلاف بينهم وذكر في تائيس
 التطالير في الفقه وعلى هذا الخلاف اذ بلغ من صبي محجور عليه شيئا وسلم
 اليه واستهلك الصبي للاضمان عليه عندنا خلافا لابي يوسف راجع وعلى
 هذا الخلاف الابداع عند عبد محجور عليه الا انه لا يضمن في الحال عندنا
 وبضمن بعد العتق وعند ابى يوسف راجع بضمن في الحال في احكام الصغار
 في مسائل الوديعه **مسألة** زيد قولى عمرو بكر مال استهلكك المولى ديو
 دعوى انك استنوب قاضى به دعوت ابله كذا زيدك اذنى
 يوفى ابله محضر سوب الى ككك شرعا جاز اولور **الجواب**
 اولما زنا في دعوى قاضى قاضيان ولو ادعى على عبد محجور عليه
 بالاستهلاك قال الفقيه ابو جعفر ليس له ان يذهب به بالعبد الى باب
 القاضى بغير اذن المولى لما فيه من شغل العبد عن خدمة المولى في
 تلك الساعة ولكن لو وجدته في مجلس القاضى كان له ان يجعله من احكام
 الصغار في مسائل الدعوى **كتاب الماذون** زيد قولى عمروك
 بيع وشراى كورب ساكت اولش اكلن بعد برخصه ندر بو
 بيع وشراى ماذون دكل ابدى ومسه اعتبارا اولنوب **الجواب**
 اولما زنا اذن صحيح البر ثابت اوله ونفى كى دلالت ابله ثابت اولور
 الاكر زيد قاضى اوله قاضى خائنه وطهر به ده اولتماد ونفى مسطور
 ثم الاذن كما ثبت بالصرح بثبت بالدلالة كما اذا راى عبده يبيع ويشترى
 فسلكت بصير ماذونا عندنا خلافا لارز والشافعى من هدايه في كتاب

٢٠٠

طوارقین

ام دلدیله نانی صفت
 مایه بنده و لایکی ارجاکنر دایم بیل
 قادر اولور بنده صغیر نظر ایلدیغی بیه ابطاله
 ابطاله قادر اولور بنده **صغیر** اطفاله
 انجیر الی نادر اولور بنده ناله علی صغیره افعیه
 انصاف افر ارجاکنر ایلدی احواله ماعت مالد
 نال انصاف ایلدی ایلدی ایلدی ایلدی ایلدی ایلدی
 له ان صغیر بنده ایلدی ایلدی ایلدی ایلدی ایلدی

الفصل الثاني والثلاثون في الورق الرابع كذا في العامة في رجل
اعتصب أرضا فبذرها صنف ثم اختصما قبل ان تنبت قال محمد بن
ان شاء صاحب الارض تركها حتى تنبت ثم يقول الغاصب
اقطع زرعك وان شاء اعطاه ما زاد الزرع الزرع فيه تقدم
الارض ليس فيها بذرة وتقوم فيها بذرة فاعطاه فضل ما فيها كما في
غصب قاضي خان في الورق الخامس نجيبا **مسألة** كسبه بركته تلك
بغير جلود سبيل بدون الوهب فخره من لازم او لور **الجواب** بغير
لازم او لور ولو اخذ المدعيون من يد رب الدين حتى ارب لا يفتن
ولكن بغيره الامام من جامع الفصولين في الورق ثانيا رجل
اخذ عذرا له انما انسان واسترجه من يده حتى ارب الغريم فانه بغير
حكم اجابة ولا يضمن المالك الذي على المدعيون من قاضي خان في كتاب
الغصب في الورق الرابع نجيبا اخرج الغريم من يد طاله لا يضمن
لكن بغيره لئلا يعود الى مثل من يرايه في كتاب الغصب في الفصل
الثاني في الورق الثاني كذا في نجيبا **مسألة** بعض كسبه لده
آل او لان كسبه فوت اولوب وارث معدوني او لما قيل سلطان
سلطان جابن بن عثمان وبنوا اخذوا لده فده وارثي طاهر او لور
عثمان كذا رطل بركته قادر او لور **الجواب** او لور لور
صاحب حقه دفع اوله وغي طاهر او لور بركته حاصل او لما رجل
مات واهل الناس ديون وليس له وارث معلوم فاخذ السلطان
ديون الميت عن غريمه لانه الوارث لانه ظهر ان الغريم لم يدفعوا
المال الى صاحب الحق فلما يحصل لهم البراءة وكان عليهم الاداء ثانيا
من قاضي خان في كتاب البيوع في فصل في تصرفات الوكيل في الورق الثاني
نجيبا رجل مات وترك ديونا على الناس وله وارث غائب فاخذ
السلطان من الغريم ديون الميت فلو ثبت ان باخذ الديون منهم
ويكون ذلك ظاهرا للسلطان الى الغريم ولا يكون ذلك اليدين

الذي يترك

للميت ولا يكون ظاهرا على وارث الميت لانه اخذ العبد وحقه الدين
من جواهر الفتاوى في كتاب الغصب في الباب الرابع **مسألة** زبده عمر
غصب اذ وكى فزاده فلولوب استعماله من نقص اوله فده شرعا
عمر ونيس نجيبا قادر او لور **الجواب** نقصا في البرجوع اليه نقص
انك استعماله من اوله من كل البده ولو نقص الغاصب في استعماله
النقصان الا انه يكون النقصان نجبا بغير الشراء الغاصب فلولوب
منه باختياره ان شاء ضمن الغاصب ويرجع على الجاني وان شاء ضمن الجاني
ولا يرجع الجاني على احد من الغصب لانه في الفصل الاول في الورق الاول
مسألة زبده عمر وكى بعد ان الوهب بركته ارضه كسبه زرع غاصبه او لور
يوضحه ثم صاحب عمر وكى بوجهه صاحب عمر وكى **الجواب** غاصبه
وعلى هذا الاصل فلما ان في الغاصب اذ اذ حنطة بغيره في ارض غيره
ان الزرع للغاصب وان كان التغير بطبع الارض والماء والهواء
و اما لقا فشرط لكن العلة لما كانت معين مستح الا اختار له لم يبيع
علة مع وجود فعل غير اختيار وان كان شرطه فحكم المثل
من زبده في باب بيع الشرط الذي هو في حكم المثل **مسألة** زبده عمر
غصب اذ وكى بار كبرى بكونه من غصب اذ وكى عمر وكى بار كبرى
طلب اذ وكى بكونه زبده رد انهم ويشتري لور خلاص او لور **الجواب**
بينة اذ خلاص او لور وعاصب الغاصب بمراد بالرد على الغاصب الاول
اذا ثبت رده بالبينة من عادي **مسألة** الفصل الثالث **مسألة** زبده عمر
عمر ومسلكت عمر من غصب اذ وكى بمراد من ايجوب بافسي باني
ايكن عمر وطلب اليه شرعا رد زبده واجب او لور رد الى حاكم
حكم او لنور **الجواب** **مسألة** انك ايجون طلب اذ وكى فطعا بكونه
واجب او لور ايجون قياض كونه من موافق او لور حاكم الشرع
راضة اوله فله حالي تامل اولوب شرط ايجون اليه غاصبه اذ وكى
ايلا امر او لنور بوجوه باني اوله در ايجون يكون دينا دعوى بون

اگر کسی خمری است آنم غضب اولوب اگر شرب بخون ابله خنده
و خن حق اولماز نهایی شارب شرب خمر آنی اولوب مسلم غضب مسلم
خمر آنی حب علی القاضی رد و حرم الیه حتی لو لم یردوه یواخذ به یوم
القیامة اذا علم انه یسرد ما یخلها کان علیه الرد و یواخذ به یوم القیمة
ولو الی القاضی یتامل فی حاله ان علم انه یسرد ما یخلها یعنی برده
الیہ وان علم انه یسرد ما یسرب یحایا به بالغاصب بالاراقه
و هذا کن فی یدہ سیف الرجل فاما ما لک لبا خذه منه ان علم صاحب
البیة انه باخذه لیفضل به مسلما لم یکن علیه ان یرده مسلم غضب
خمر مسلم خمر افشرب لبس علیه دعوی فی الدنیا و علیه انم الغضب
ان کان الخمر خمر الکلا لکن و کان خذاخذ العنب و العصیر لخل اما اذا
کان قد اخذها خمر الفشرب فانه لاحق له فی الدنیا علیه فی الاخرة
وانما علی الشارب انم شرب الخمر لا غیره جوهر الفنادی فی کتاب
الغصب باب الثاني **مسألة** یدعمو کت اول سکت اجه یتملو
الماس طاشن لو یدقد یضکره فون اولسه شرعاً فارنی بارلوب
اخراج اولنور **الحی** اولوب اولدی حی کبی دکدر اوده جواز ادمی
هلاکدن صیانت اچوندر که سی وار به اندن النور جل ابلع
درة رجل و مات فانه ترک ما لا یعطى الضمان فنه کرکه وان
یدع ما لا یشتق بطنه بکلاف ما اذا ماتت حامل و فی بطنها ولد حی
فانه یشتق بطنها لان ذلک صیانة الادمی عن الہلاک فبجوہر کتاب
المسئلة الاول ولو ابلع درة غیر و هو حی یضمن قیمتہا ولا یبطل الی ان
یخرج منه مر فایضمان فی کتاب الغصب الفصل الاول فی الورق
الثالث **مسألة** یدعمو و مسموم طعامی یدنه و یروب یدریم
شرعاً دیت و قصاص عدل نسته لازم کلور **مسألة** حکم انا
معصیت غلیظہ ضرب شدید و حبس مدید اولتمن کرک رجل قال
لغیرہ کل هذا الطعام فانه طیب فاکل فاذا هو مسموم فانه لا یضمن

کما لو قال

مسألة یدعمو کت اولوب اولدی حی کبی دکدر اوده جواز ادمی
هلاکدن صیانت اچوندر که سی وار به اندن النور جل ابلع
درة رجل و مات فانه ترک ما لا یعطى الضمان فنه کرکه وان
یدع ما لا یشتق بطنه بکلاف ما اذا ماتت حامل و فی بطنها ولد حی
فانه یشتق بطنها لان ذلک صیانة الادمی عن الہلاک فبجوہر کتاب
المسئلة الاول ولو ابلع درة غیر و هو حی یضمن قیمتہا ولا یبطل الی ان
یخرج منه مر فایضمان فی کتاب الغصب الفصل الاول فی الورق
الثالث **مسألة** یدعمو و مسموم طعامی یدنه و یروب یدریم
شرعاً دیت و قصاص عدل نسته لازم کلور **مسألة** حکم انا
معصیت غلیظہ ضرب شدید و حبس مدید اولتمن کرک رجل قال
لغیرہ کل هذا الطعام فانه طیب فاکل فاذا هو مسموم فانه لا یضمن

کالو قال لغیرہ اسکت هذا الطريق فانه افر سکت فاقده اللصوص
لا یضمن مر فایضمان فی کتاب الغصب فی الورق الثاني تحتها
مسألة یدعمو کت اولوب اولدی حی کبی دکدر اوده جواز ادمی
هلاکدن صیانت اچوندر که سی وار به اندن النور جل ابلع
درة رجل و مات فانه ترک ما لا یعطى الضمان فنه کرکه وان
یدع ما لا یشتق بطنه بکلاف ما اذا ماتت حامل و فی بطنها ولد حی
فانه یشتق بطنها لان ذلک صیانة الادمی عن الہلاک فبجوہر کتاب
المسئلة الاول ولو ابلع درة غیر و هو حی یضمن قیمتہا ولا یبطل الی ان
یخرج منه مر فایضمان فی کتاب الغصب الفصل الاول فی الورق
الثالث **مسألة** یدعمو و مسموم طعامی یدنه و یروب یدریم
شرعاً دیت و قصاص عدل نسته لازم کلور **مسألة** حکم انا
معصیت غلیظہ ضرب شدید و حبس مدید اولتمن کرک رجل قال
لغیرہ کل هذا الطعام فانه طیب فاکل فاذا هو مسموم فانه لا یضمن

ایہ حکم زید صابر و ملائق اولوز
حرم قیمتہن نقصانہ و کما مقدار دن فک
اولوز و لو حیت کما رتہ بید الف صاب
ثم رتہ بید الف صاب فانه بید الف
الحکم لم یغیر الف صاب لانا نقصانہ بید الف
جیباً مر غصباً کلاصه

وادعه باب بنفذه لم يملك في يده ملك من مال المديون ويكون في حاله
 ولو دفع الدراهم الى المديون لينفذه لم يملك ملك من مال الطالب
 كما لو دفعها الى جني لينفذه باقاضي خان في كتاب الغصب في الوفاء
 الرابع فحينئذ رجل عليه دين بخار المديون الى صاحب دينه لينفذه في يده
 فذبح المال الى الطالب لينفذه لملك في المال في يد الطالب بملك
 من مال المطلوب والدين على حاله لان الطالب وكيل المديون في الانتفاع
 فكان يده كيد المديون ولو ان المطلوب دفع المال الى الطالب لم
 يقل شيئا فاخذ منه الطالب ثم دفع الى المديون لينفذه لملك في
 يده بملك من مال الطالب لان الطالب اخذ حقه فاذا دفع المديون
 لينفذه صار المطلوب وكيل الطالب في الانتفاع فكان الهلاك في
 يد المطلوب بعد ذلك كالهلاك في يد الطالب من فاسد كان في فصل
 في براءة الغاصب والمديون **مسألة** زيد من عمر وبن مفاذ بالني غصب
 وباسرقة يدوب اخبره كذا كذا اخذ اولنوب حاكم الشرع فكتب بذلك
 الوب بعد زيد عمر وي اخذ يدوب بالني طلب انذره فلان بركت قاضي
 بدمان الذي انذره ورد يوب بحت شرعية كوسر وب موقوف اثبات
 انك استذكره زيد بن قاضي الدغى الكسم وكل يوب بالني شرعا فحينئذ
 قادرا ولو من **باب** اولو النوادر من سماع عن محمد بن القاسم
 ان باخذ المال من الغاصب والسارق لا يبرأ باخذ التمني لان للكل
 ان ينصرف في مال الغائب في يدي الى حفظه لا يبرأ به جمع الى ابراهيم
 وكون المال مضمونا على الغاصب من حقوق الغائب فلا يسقط بالاراء
 من جهة القاضي في محيط الحرس في كتاب الغصب في باب غاصب الغائب
كتاب الشفعة في شفعة شفعة طوبى انما فانه كذكره برأى
 مقداري ناخر المكل شفعة ساقط اولو **باب** يديه فولى او نزل
 اولاد كما انني به ابو السعد ويكسده قول قولي لمقتى به وحاكم الشرع
 راي في شفعة مستقر اولو ساكل حكم ابدى ساخذ او كذا قال لا يسقط

الشفعة

الشفعة بناخر هذا الطلب عند الى جنة روح وهو رواية عن ابي يوسف
 وقال محمد ان تركها شرعا بعد الاثبات بطلت وهو قول زفر روح معناه اذا
 تركها شرعا غير روح عن ابي يوسف روح انه اذا ترك الناحية في مجلس القاضي
 شفعة لانه اذا قضى مجلس من كماله ولم يخام فيه اختبارا اول ذلك
 على اراضه ونسائه وجه قول محمد روح انه لو لم يسقط بناخر مخصوصه ابدى
 به المشتري لانه لا يمكن التصرف خذاه لفضه من جهة الشفعة فقد رناه
 يشهد لانه اجل وما دونه عاجل على اقر في الايمان وجه قول ابي حنيفة
 روح وهو ظاهر المذهب وعليه الفتوى ان الحق مني ثبت واستقر لا يسقط
 الا باسقاط وهو التبرع بلسانه كافي ساير الحقوقي وما ذكره الضرير كيشل
 بما اذا كان غائبا ولا فرق في حق المشتري بين كحضر والسفر ولو علم انه لم يكن
 في البلدة قاض لا يبطل شفعته بالتأخير بالاتفاق لانه لا يمكن من الخصومة
 الا عند القاضي فكان عند راء شفعة الهداية في باب طلب الشفعة فان
 ترك الشفعة الطلب الثالث يعني ما طلب الطالبين لو لم يرفع الامر الى القاضي
 حتى يفضي له بالشفعة هل يبطل الشفعة اجمعوا على انه اذا ترك هذا الطلب
 بعد مرض او جسد او غير ذلك ولم يمكن التوكيل بهذا الطلب انه لا يبطل
 شفعته وان طالت المدة وعلى قولها يبطل اذا طالت المدة او خلت
 الروايات عنهما في طول المدة ففي رواية عن محمد بن روح قدره ثلثة ايام
 وفي رواية اخر قدره شهر وهو احدى الروايتين عن ابي يوسف روح
 قال الشيخ الامام روح الفتوى اليوم على هذا وكذا ذكر ايضا في الجامع
 الصغير لقاضي خان كان ما اختاره في الكتاب بان الفتوى على قول
 ابي حنيفة روح مخالف لروايات هذه الكتب من نهايه والشفعة بعد وجود
 الطلب والاشهاد واذا اخر المرافعة الى باب القاضي ولو كان على بطل
 شفعته فقد اختلفت الروايات عن اصحابنا وكما صل ان عند ابي حنيفة
 لم يسقط الشفعة بالتأخير بعد الاثبات لانها يسقطها بلسانه
 فنقول تركت الشفعة وهي احدى الروايتين عن ابي يوسف روح

وان ترك هذا الطلب بعد
 قضاء المدة لا يبطل شفعته

وفي رواية اخرى اذا تركت المخاصمة الى القاضي في زمان بعد على المخاصمة
فيه بطلت شفعة ولم يوقت وقال زفرج اذا اخرج المطالبة بعد اكلها
شهر اخر غير عذر بطلت شفعة ومن احسن له قال وهو قياس قول ابي حنيفة
وابي يوسف وزفرج وبه نأخذ من تحفة الفقهاء قال محمد رجع اذا قال
الشفيع ان لم اجد بالثمن الى ثلثة ايام فانا بري من الشفعة فلم يحى الى
بالثمن الى الوقت الذي وقت ذكر ابن رستم عن محمد رجع انه يبطل
شفعة وقال عامة المشايخ لا يبطل شفعة وهذا الصحيح لان الشفعة
ح ثبت بطلها الموائمة ونقره بالاشهاد لا تبطل بالمسكن بلسانه غنية
في اخر الشفعة وليس ينبغي ان يقضى بالشفعة حتى يحضر الشفيع المالك
فان طلب اجلا يوجب اول ثلاثة ولم يقض له بالشفعة ثم ابي الشفيع
ان يقض حليسه وذكره الاصل ان المشتري ان يجلس الدار حتى يبيتن
الغن من الشفيع وكذا كذا واثبات وهذا يدل على انه يقضى بالشفعة
قبل حضار الغن قال وظاهر رواية رواية الكمال قول ابي حنيفة وابي يوسف
وقال ولو لم يخاصم في الشفعة بعد اكلها رضى مني شهر بطلت الشفعة من
جورده الفقه في باب الحكم بالشفعة قال ولا تسقط بالتأخير وعن ابي يوسف
ان تركه مجلسا او مجلسين من مجلس الحكم بطل ومن ثلثة ايام لانه دليل
الاعراض وقد رجع محمد لان المشتري يتضرر بالتأخير نقص تصرفاته فعد
بالشهر لانه اقل الاجل واكثر العاجل ومراعاة اذا تركه بغير عذر والابى
حنيفة رجع انه حتى ثابت فلا يسقط بالتأخير كسائر الحقوق ومنه المشتري
يكون رفعة بالرافعة الى القاضي حتى يوقت لها وقتها بوفية الغن ولا
يبطل حقه قال في الهداية والفتوى على قول ابي حنيفة وقال محمد في الجمل
والفتوى على قولها دفع الضرر من المشتري لانه قد يحضر الشفيع
فلا يقدر على حضاره الى القاضي فيدفع الضرر بقولها من حصار
شرح المختار ولو طلب الشفعة من المشتري سواء كان المبيع في يده
او في يد بايعه كان طلبا صحيحا ولو طلب من البايع والدار في يده

جواز

جواز وان لم يكن في يده لم يبع الطلب واذا كان للبايع فانه يخاصم حتى مضت
مدة شهر بطلت شفعة في رواية الجور عن ابي حنيفة وهو قول محمد وفي كتاب
شفعة الاصل لا يبطل ادا في قول ابي حنيفة رجع وابي يوسف من شفعة اختلف
الناس في ولوان الشفيع بعد طلب الموائمة والاشهاد لم يدفع الامر الى القاضي
ان لم يتمكن من الدفع لمرض او جسد او منع مانع ولم يجد من يملكه بخصوصه
لا يبطل شفعة وان لم يدفع مع العنك ذكر في الكتاب انه على شفعة ادا وان
طال الزمان قالوا ادا على قول ابي حنيفة رجع واختلفت الروايات عن محمد رجع
في رواية انها من مضي شهر وثلث ايام وفي رواية اذا مضت ثلثة ايام ولم
يرفع بطلت شفعة واختلفت الروايات عن ابي يوسف ايضا والفتوى
على انه مقد رجع شهر شفعة فاضح ان قيل فصل في ترتيب الشفعا اذا ترك
التحكيم بعد طلب الاشهاد من غير عذر فالفتوى اليوم على قول ابي يوسف محمد
انه مقد رجع ان ترك شهر بطلت الشفعة وفي الواقعات خلاف هذا
من التتم في فصل في مسائل الطلب وقيل يعني بقول محمد رجع انه ان اقره شهر
بلا عذر بطلت من مطلق الاخر وتأخيره لا يبطل وقال محمد رجع ان اقره شهر بطلت
وبه يعني ولا يبطل الشفعة بتأخير مطلقا في ظاهر الرواية وعليه الفتوى من
وقايه فان ترك المرافعة الى الحكم بعد مرض وجسد ولم يملك التوكيل
لا تبطل وان بلا عذر قال في الكتاب هو على شفعة وان طال الزمان قيل
هو قوله وعن محمد رجع وهو رواية عن الثاني انه مقد رجع وعليه الفتوى
بزيادة وكذا في الحكمة واما حكم الطلب فهو واستقر ابي حنيفة والشفيع اذا اتى
بمغطين صحيحين استقر الحق على وجه لا يبطل بتأخير المطالبة بالاذن بالشفعة
اذا اقام يسقطها بلسانه وهذا قول ابي حنيفة واحدى الروايتين عن ابي
يوسف وفي رواية اخرى قال اذا تركت المخاصمة الى القاضي في زمان بعد
فيه على المخاصمة بطلت شفعة ولم يوقت فيه وقتا وروى عنه انه قدره
بما يراه القاضي وقال محمد وزفرج اذا مضى شهر بعد الطلبين ولم يطلب من
غير عذر بطلت شفعة وهو رواية عن ابي يوسف ايضا وجه قول محمد

وزن حق الشفعة ثبت لدفع الضرر عن الشفيع ولا يجوز دفع الضرر
على الانسان على وجه يتقضي الاضرار بغيره وفي البقاء هذا الحق بعد ما يقضي
المقصود ابد الاضرار بالمشتري لانه لا ينبغي ولا يفرس خوفه من النقص والقلع
فيستغربه فلا بد من التقدير بزمان لا يتغير به فقد رنا بالشهر لانه ادنى
الاجال فاذا مضى شهر ولم يطلب من غير غدر فقد فرط في الطلب فينبطل
شفعة وجه قول ابي حنيفة ان الحق للشفيع قد ثبت بالطلبين والكل
ان الحق متى ثبت للانسان لا يبطل الا باطلا ولم يوجد لان تاخر المطالبة
منه لا يكون ابطلا لاكتنا خبر استيفاء سائر الديون وقوله ينظر المشتري
ممنوع فانه اذا علم ان للشفيع ان يأخذ بالشفعة والطاهر ان يمنع من البناء
والفرس خوفه من النقص والقلع فليس فعله هو الذي اضر بنفسه
فلا يضره ذلك الى الاخذ بالشفعة ولهذا لم يبطل حق الشفعة بغيره
الشفيع من شفعة البادع في فصل من كتابه الشفعة في الورق الثاني
مسألة ريد دار في عمدة بيع المذكرة شفع على اولان حاله وبكر شفعة
اخذ ابد وبشر على حاكم حكم ان ذكره فسكره بكر خض من اسقاط ابد بكم
خاله جمل من اخذه قادر او كور **الجواب** بعد القضاء قادر او لمز
ولو اسقط بعضهم حقه قبل القضاء لهم كان لمن بقي ان يأخذ الكل
بخلاف ما لو اسقط حقه بعد القضاء حيث لا يكون لان يأخذ نصيب
التارك من غنائه للوقاية في كتاب الشفعة **مسألة** ريد عمدة دار في بيع
المذكرة شفعة من بعض غائب يعني حاضر اولوب شفعة طلب اليه
بها حاضر في حكم اولنور بوجه غائبه ده بيل **الجواب** حاضر من غنائه
جميعه من حكم اولنور فسكره غائب حاضر اولوب للطلب ابد
اكانه حكم اولنور ولو كان بعضهم غائبا بقضي الشفعة بين الكاخرين
في الجميع ثم اذا حضر وطلب الشفعة قضى له بها من غنائه للوقاية في كتاب
الشفعة **مسألة** شفيع اولان كس جبر بعض الوب بعض ترك
انك قادر او كور **الجواب** اولم ولو اراد الشفيع ان يأخذ البعض

وترك

وترك البعض ليس له ذلك الا برضى المشتري من غنائه للوقاية في كتاب
الشفعة **مسألة** بعض شفعا نصيبني بعضه قلمه شرعا قادر او كور
الجواب ولما رجع ككل حق ساقط اولم ولو جعل البعض الشفعا
نصيبه لبعض لا يبيع وسقط حقه به ويقسم بين الباقيين من غنائه للوقاية
في كتاب الشفعة **مسألة** ريد مشاع ومشارك اولان ذكر مسند
حسني عمدة بيع المذكرة ذكره من قومه حصه سي اولان بكم استماع
المذكرة شرابطه طلب شفعة بي بالقام رعايت ابد بكم شفعة طرقت
المذكرة قادر او كور **الجواب** ذكر منك بري دحي ملك صحرى اليه
بناسي المذكرة بيع او انشأ اليه اولم والارض ميرة ودفعه اليه قادر
اولم ريد ان ينادى شفعة او لما زيري بيع اولم انك شفعة اولم ولا شفعة
في الكرداري الى البناء ويسمى بخوانم حتى الفار لانه نقل في ذلك كالأمر
على خير الموالى والارض التي اجازها السلطان لم يثبت المال ويدفعها فرائض
الى الناس بالنصف فصار لهم فيها كدار كالبنا والكنس اذا اكتمها الزمان
حتى صار لهم كدار وبيع هذه الارض باطل وان بيع الكردار وكان معلوما
يجوز لكن لا شفعة فيه من غنائه في كتاب الشفعة في الفصل الثاني في نوع
ما يثبت فيها وما لا يثبت وفي نسخ المختصات ولا شفعة في البناء وكل
اذا بيعت دون العروة وهذا صحيح مذكور في الأصل لانه لا قرار له فكان نصيبا
وهذا بخلاف العلو حيث ينفى بالشفعة وسمى به وبسفي بالشفعة في الفصل
اذا لم يكن طريق العلو فيه لانه باله خسر حتى الفار الحق بالعقار من غنائه في
الشفعة في باب ما يجب فيه الشفعة **مسألة** ريد ك جار لري عمدة وبكر دار كور
المذكرة ريد شفيع لري ايكن عمدة ريدل دار غني اشرا اندوكي بكر عالم اولم
شفعة طونوب شرابط ان ياندن صكره عمدة دون طلب اليه مجلس حكم
اولنور بوجه نصفي **الجواب** عمدة بعد الشفعة اخذ انشأ اولم انشأ
جلسي حكم اولنور انشأ اليه نصفي كور كشرابط المذكرة باطله اولم انشأ
مير من لكن اخذ شفعة مفهوم اولم لفظ لازم ابد وكى دحي ميسر

لانه

يوزع اكرهم كمن كتب فئا وانك اكثر زده مسطور وكله لكن صاحب قنب
 و فئا واي ظهيره واسمها بيان المتلوه ومن يشتري دارا شفعها
 وغيره شفعه على عقد الروس بقدر صورة المسئلة لو اشترى شخص
 دارا في حال كونه شفعها لها والدار شفعه اخر غير الشفعه المشتري
 نجاء وطلب الشفعه وان ثبت فانه ياخذ نصف الدار بالشفعه فلو جاء
 ثالث الدار ثلثا سهم وان جاء رابع فارباع وجم جراد الى ذلك
 اشترى بقول على عقد الروس بقدر هذه المسئلة ذكرها صاحب القنبه
 والفتاوى الظهيره والاسمها بيان في شرح مختصر الطحاوي وغيرهم فكتب
 على البيت علامه الكتب الثلثه وهذه **فصل في طس** عبارة
 الثلثه قال الاول في افر باب مبرثله الشفعه مانعه ولو اشترى الجار الدار
 ولها جار اخر فطلب الشفعه وكذا المشتري في مبرثها نصها لانها شفعها
 انتهى وقال في الفتاوى الظهيره مانعه رجل اشترى دارا وهو شفعها بالجار
 فطلب جار اخر فيه الشفعه فلم المشتري الدار كلها اليه كان نصف الدار
 له بالشفعه والنصف الاخر بالمشتري وقال في شرح الطحاوي مانعه لو
 اشترى دارا لنفسه وهو شفعها كما تنه الشفعه حتى انه لو جاء شفعه
 اخر مثلا اخذ نصف الدار انتهى **تذييل** قال صاحب الفتاوى بعد ان نظم
 المسئلة ونقلها من الكتب المذكوره مانعه فقول صاحب القنبه وكذا المشتري
 معناه طلب ولم يسلم اما اذا سلم كما قال صاحب الفتاوى الظهيره فانه
 ياخذ الكل وهو قيد جيد انتهى قول لا يحتاج الى هذا القيد فانه معلوم انه
 اذا سلم ياخذ الجميع الا يرى انه قال ياخذ النصف بالشفعه والنصف
 بالشري وهو محتمل فيكون الشخص الواحد مطالب بالواحد لا بقول البيوع
 قد وجد وحى الشفعه ثابت بالجوار وهو مقدم عليه ففي كنفه اكثر
 ياخذ النصف بوازه القديم من البايع وان لم يكن البايع حقيقه مثلا
 الا يرى ان البايع لو اقر بائنه باع فزيد واكثر فزيد الشري فان الشفعه
 ياخذها بالشفعه وان لم يثبت الشراء ولو اشترى دارا واحد شفعها

على شفعه

فلا شفعه للشفعه فها صدق الاجنبى لانه شراء للاجنبي للبايع الا بقول الشفعه
 البيوع بنصف ذكره فليست بان من شرح ابن وهبان **تذييل** في شفعه اول
 عمر و زيد اوبس بكره بيع المزدول اول شفعه في تسليم ايدوب وار بكره بيع ايدوب
 شفعه طو تازن و بيش لكن بعد البيوع شفعه اخذت فادار اولور في
الحاجه ايدوب شفعه بعد البيوع ثابت اولور والشفعه يجب الباع
 يعني لو لم سلم الشفعه شفعه قبل عقد البيوع فتسليمه بالحل وهو على شفعه
 غير محذو اي في كتاب الشفعه وفي المبسوط سلم الشفعه قبل الشري كان
 ذلك باطلا لانه قبل سببه من جميع الفتاوى في الشفعه قبل فصل مسائل
الطلب **تذييل** في شفعه همد فوث اولوب ايكي ليام فزيد اسلم
 وانا سبب وزه وجان تركت لذكره همدت اوى بونكر مينده فسميت
 اولتمق لازم كذا كره نسبه عادله وجره اولور **مسئله** نصف وثلث
 وسدس وار اوى بونكره اقل انصبا سدر التي هم ايدوب شرق با
 غرب جابند نصيبلى قرعه البر اول حقه ثالث اليه بلع اولان سهم
 ويريلور ان نصركه قرعه اخراج ايدوب اكر نصيبى نصف اولان جفر
 اول جابندن اوج سهم ويريلوب الراسى جفر سه برهمى ويروب
 اكر باقى جفر سه ايكي سهم ويروب بر دور و دخل جفر سه بوقيا س رز
 عمل ولفق كرك و ينفى لغاسم ان يصور بالقسمة لكيه حقه وبعد يعني
 يستويه على همام القسمة ويروى بغيره اى يقطع بالقسمة ثم غيره ويزيد
 يعرف قدره ويقوم البناء حاجته اليه في الاخره ويعز كل نصيب من
 الباقي بطريقه وشريه حتى لا يكون نصيب بعضهم بنصيب البعض فعلق فيقول
 المتازع ويحقق معنى القسمة على التمام ثم يلقا نصيبا بالاول والذي
 يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج القرعة فخرج اسم اول فله السهم
 الاول ومنه خرج ثانيا فله السهم الثاني والكل ينظر في ذلك الى اقل
 الانصبا حتى اذا كان الاقل ثلثا جعلها اثنان وان كان سدسا جعلها
 اسدسا ليكن القسمة وشرحنا مشرحا في كفاية المتهنى يتوفيق الله تعالى

ن شفعى كما يشترى اذ كان دارا شفعها
 شفعه و هو من ايدوب و بيش لكن بعد البيوع شفعه اخذت فادار اولور في
 ايدوب شفعه بعد البيوع ثابت اولور والشفعه يجب الباع
 يعني لو لم سلم الشفعه شفعه قبل عقد البيوع فتسليمه بالحل وهو على شفعه
 غير محذو اي في كتاب الشفعه وفي المبسوط سلم الشفعه قبل الشري كان
 ذلك باطلا لانه قبل سببه من جميع الفتاوى في الشفعه قبل فصل مسائل
الطلب **تذييل** في شفعه همد فوث اولوب ايكي ليام فزيد اسلم
 وانا سبب وزه وجان تركت لذكره همدت اوى بونكر مينده فسميت
 اولتمق لازم كذا كره نسبه عادله وجره اولور **مسئله** نصف وثلث
 وسدس وار اوى بونكره اقل انصبا سدر التي هم ايدوب شرق با
 غرب جابند نصيبلى قرعه البر اول حقه ثالث اليه بلع اولان سهم
 ويريلور ان نصركه قرعه اخراج ايدوب اكر نصيبى نصف اولان جفر
 اول جابندن اوج سهم ويريلوب الراسى جفر سه برهمى ويروب
 اكر باقى جفر سه ايكي سهم ويروب بر دور و دخل جفر سه بوقيا س رز
 عمل ولفق كرك و ينفى لغاسم ان يصور بالقسمة لكيه حقه وبعد يعني
 يستويه على همام القسمة ويروى بغيره اى يقطع بالقسمة ثم غيره ويزيد
 يعرف قدره ويقوم البناء حاجته اليه في الاخره ويعز كل نصيب من
 الباقي بطريقه وشريه حتى لا يكون نصيب بعضهم بنصيب البعض فعلق فيقول
 المتازع ويحقق معنى القسمة على التمام ثم يلقا نصيبا بالاول والذي
 يليه بالثاني والثالث على هذا ثم يخرج القرعة فخرج اسم اول فله السهم
 الاول ومنه خرج ثانيا فله السهم الثاني والكل ينظر في ذلك الى اقل
 الانصبا حتى اذا كان الاقل ثلثا جعلها اثنان وان كان سدسا جعلها
 اسدسا ليكن القسمة وشرحنا مشرحا في كفاية المتهنى يتوفيق الله تعالى

ولو فرض تركه لان العتص الكامل لا يقدر
فيه كماله بقاء الدرر والغرر وغیره
اكثر ثم بعض معتبراته هـ جازنه قول
دعوا ذلک تخمرا و منفعه اولی
مصرح انه وه الخ لا اقامه لکل فی الله
المستبعد ولو وهب من ترکہ مردار
لم یجز و قبل یجز و هو الخ و غیر جامع
الناس و یقتضی و قد سمعت من نقی
ان استأذنی فی بعض ايام علی

فروع
کے

لوم

لواحد وسهم ثم ثلثه وثلثين سهما منه لاخر فانه يعطى يوما ثم ثلثه وثلثين يوما
حتى يتنفع ولو كان كتابا ذا اجل كثيرة كشرح المحبوس فانه لا يقسم ايضا
ولا سبيل للقسمة في ذلك وكذا اني كل جنس مختلف ولا يامر الحاكم بذلك
ولو تراخى ان يقوم الكتب وبأخذ كل واحد بعضها بالقيمة بالنزاع
يجوز والا فلا يخرجوا من القصة في كتاب القسمة في الباب الرابع **مسألة**
في ذلك ورثة من ترك من تقسم المذكر نذر صكره احدى ورثة حين قسمته
سكت اولوب قسمته راضى او لم يكن بعده دين باعين طلب لمسه
شرا استعمال اول نور **الموارد** عتيده او لما زدينه او لنور فلو ادعى
احد المتقاسمين دينا في الكسر صح دعواه لانه لا تناقض اذ الدين
يتعلق بالمعنى والقسمة تصادف الصورة ولو ادعى عينا باي سبب
كان لم يسمع للتناقض في الاقدام على القسمة **قوله** ف يكون المقسم
مشتركا من هداية في كتاب القسمة قيل فصل في المباحاة ميراث بين
قوم اقسمو ادار اميرنا واشهد واعلى انفسهم بالقسمة ثم ادعت
المرأة المهر على الميت واقامت البينة كان لها ان تبطل القسمة
ويكون بينهما كسر اجنبى فاذا رما على القسمة لا يمنعها من دعوى
الدين لان اجازة الخرم القسمة قبل ان يصل اليه الدين باطلا و
يكون وجودها كعدمها وكان له ان يبطل القسمة وكذا اذا كان
هو الوارث ولا شبه دعوى الدين ودعوى التركة في العين وان
ادعى وصيه بالثلث بعد القسمة يكون ساجيا في نقصان ثم به فلا يصح
دعواه قوم اقسمو ادار اميرنا عن رجل والمرأة مقرة بذلك فاصحابها
الفن ففعلها عنها على حدة ثم ادعت المرأة المهر وان زوجها
اصدق اياها وانها اشترت منه بصدقتها لم يقبل ذلك منها لانها
ساعدتهم على القسمة فقد اقرت انها كانت زوجها عند موته فلا
فلا يسمع دعواها وكذا لو اقسمو ادار او ارضا واصاب كل واحد
طائفة بميراثه عن ابيه ثم ادعى احداهم في قسم الاخر بناء او بخلافه
هو الذي بناء او غيره لم تقبل بينة على ذلك مر فاصبحان في كتاب

القسم في فصل فيما يدخل في القسم قبيل ما ينقص به القسم العلة وفي
الاصل اذا اقتضت الدار الورثة الدار بينهم واشهد واعلم ثم اوجبت
امارة الميت محرم او دينها او غير المرأة ادعى دينها واقام البينة
تقبل وتثبت ولا يكون قسمها بطلان للدين ولو ادعى عينا او اشراها
من ابيه او غيرها منه حال حيوة او ورثتها من امه لم يقبل البينة ودعوى العرس
يفارق دعوى الدين من حلاصة في كتاب القسم قبيل كتاب العرفان
س اما في كل طرفي عاين بر مقدار وسعت وارده كسنة به ضرر
او لما زديا او كسنة الماني حاز او كسنة الجوار اشباه ونظاير ده
وتظاير ده جوازي مصرح لكن اسعافه خلا في ذلك في زماننا جواز له
اقتنا مثل ذلك اهل الحلة ان يدخلوا شيئا في الطريق في دورهم ان لم يفر
من الاشياء والنظاير كتاب القسم وليس اهل الحلة ان يدخلوا شيئا
من الطريق في دورهم ولو لم يضر بالمارة من اسعاف في باب بناء المسجد
س زديا له بغير داري فثبت ابد شد كل من قد نصكره او رنه بر لونه
اولان ديوار ده اختلاف واقع اولوب هر ري ديوار كهذ ونك
اولماسي شرط او زره قسم واقع اولدي ديوب بر نيك وحكي كيني
او لما يجي شرعا في اولور **الجواب** مخالف اولند قد نصكره مدعي يشترك
باني اولوب سبب استحقاقه مستوي اولدي فليكون واما ما يوجب
التخالف وهو ان يدعي احد المتخاصمين غلطا في مقدار المقبوض من البينة
بان اقتسم ما به شاة اخذها خمسا وخمسين والاخر خمبا واثنين
ثم قال صاحب الكوسل خطانا في العدد ونصيب كل واحد خمسين
وهذه الخمسين كانت خطا في يدك وقال الاخر اقتسما على هذا
ولابينة لهما تخالفوا وزاد لاناها اختلاف في مقدار المقبوض عليه
في القسم والمقسوم قام بعينه فيهما الفان كالمواختلفا في مقدار
المبيع لان القسم مبادلة بمعنى البيع وكذلك لو اقتسما دارا
واحد كل واحد طالعة وادعى احد ما بيتا في يد الاخر ونفع
في قسمه واقاما البينة اخذ بينة المدعي لاناها اكثر اثباتا وان

كان

كان قبل الاشهاد على القبض بخالفوا وزاد لاناها اختلاف في مقدار
المقبوض عليه وكذلك لو اختلفا في حد بان كانت حاملة بين
النصيبين فقال لكل واحد منهم هذا نصيبني ودخل الى جانب الاخر و
اقاما البينة قضى لكل واحد منهما بالحد الذي في يدي صاحبه لانه
خارج عما في يد صاحبه فان لم يفرق بينة بخالفوا لاناها اختلاف في
مقدار الشروط لكل واحد منهما في القسم ويجعل ما في يد كل واحد له
ويستحق المشترك الموضع مشترك كما استويا في سبب الاحتقاف في فيه
فان اراد احدهما القسم بعد التخالف فليس له ذلك لانه لا يفرق
قسمه ذلك الموضع لان القسم يكون بالفرقة فاقبل نصيب
كل واحد يقع في جانب صاحبه فينضربه واذا اطلب حدهما نقص
القسم ينقص ولا يفسخ الا بالقبض فموجب السخري في القسم في
بيان دعوى العلة **كتاب المزارعة** زديا عرك بر بني بربل
زارعة طريق ابله عقد حج ابله كنصكره اكوب بنكره جكره او
زديا غيري لسنه اكوب مدت تامنه دك عمر وشرا قادر او كونه
الجواب كرونج معين انكره ابله عقد قادر او لور مزارعة على عام
اولوب باخود مطلق ابله او لم مزارع سنة زرع الارض فكل
لجواد او اكل الكثرة ويقي شي قبيل قادر المزارع ان يزرع فيها شيئا
فيما بقي من المدة تمنع صاحب الارض قالوا اينظر ان كانت المزارعة
بينها على ان يزرع فيها ما شاء او مطلقه كان له ان يزرع فيها بغير
من الوقت ما شاء من مزارع ان في كتاب المزارعة في فصل
المستقرات **س** مزارعة صحتك شرط في قادر ونه **الجواب**
سكودر اولاز راعية صالح بر كركت ثانيا عقد ابد نر عاقل وبائع
كركت ثالثا مدت بيان اولمني كركت رابعاً ودين بيان
اولمني كركت خامساً وبيان حفي بيان اولمني كركت
سادساً وارض صاحبى ثلثه انك كركت شوبله كركت اشكك

نوابوب

شرط اول فاسد او لوب سا با حاصل اولان ده شركت كرت
ثانينا جنس بذر سان اولمق كرت ثم المارعة كصفا على
يجب ان شرط واحد يكون الارض صالحة للزراعة لان المقصود
لا يحصل بونه والثاني ان يكون رب الارض والمزارع قرايل
العقد وهو ان يضمن لان عقد اقا لا يصح الا في اهل والثالث
بيان المدة لانه عقد مانع على منافع الارض او منافع العامل
والمدة هي العبار لها والرابع بيان من عليه البذر قطعاً للمنازعة
واعلاما للمعقود عليه وهو منافع الارض او منافع العامل و
الخامس بيان نصيب من لا بذر من قبل لانه بسحق عوضا بالشرط
وما لا يعلم لا يسحق شرطاً بالعقد والسادس ان يجلي رب الارض
بينها وبين العامل حتى لو شرط عمل رب الارض بغد العقد لغوا
التكليف والسابع الشركة في الخارج بعد حصوله لانه بنقطة شركته
في الامتياز وفيما يقع الشركة كان عقد للعقد والناموس بيان
البذر ليصير الاجر معلوما بدار في كتاب المزارعة **سنة** مزارعة
كه ارض وعمل وبذر وبقر ابله اولو بو ترون قنقنيتك او قبل
صحيح اولو **الاجل** بونقنم اكل على عظمى او زره يدى وجه او زره
ورستوندى حالى وكل جري برندن اولوب اوجى برندن شرط
اولمق وار بو درت وجه او زره در ارض باجل با بدر باقر برندن
اولوب باقى اخرون اولمق وار ثالث جازا ولما زبو افعال
الكون رابع جاز اولمق بقر كرت اوج مجهول الم استجار يكون يا خود
اكسى برندن اولو بو اوج وجه او زره اولو ارض بذر باقر
با عمل برندن اولو با قبل اوج دن اولو او لكسى جاز اخرون جاز
اولما ز اعلم انها بالتقريب العقلى على سبعة اوجه وهو ان يكون
لانه اما ان يكون الواحد كاهما والثلثة للاخر وعلى هذا اربعة
اوجه وهو ان يكون الارض او العمل او البذر او البقر من احدهما و

من الاخر والاوان جائزان والثالث للاحتمال الربو والرابع غير
مذكور في الهداية وهو غير جائز لانه استنجا البقر باجر مجهول واما ان يكون
اشان من احدهما واثنان من الاخر وهو على ثلثة اوجه فذلك ان
الارض مع البذر او مع البقر او مع العمل هو من احدهما والباقى من
الاخر والاول جائز والثاني والثالث لانه مناسبة بين الارض والعمل
وكذا بين الارض والبقر ومن الى يوسف جواز هذا امر صد الشريعة
في كتاب المزارعة وقالون الفقهاء في معرفة التجانس والتناسب
ان ما صدر من القوة حيوانية فهو جنس واحد كالعامل والبقر وما صدر
من غيرها فهو جنس اخر كالبذر والارض من ارضي لان ما يولد من البذر
بار ملكه فلا مبادلة اصلا اما في جانبه فظاهر واما في جانب شركته
فلان ما لو صدر الاخرة فلا احتمال للربو بل لان الشرع لم يرد سهم
الشركة بين البذر والعمل صلاح قال في شرح الشافعي بعد هذا المزارعة
على سبعة اوجه احدهما ان يكون الارض من احدهما والباقى من الاخر
وهذا جائز وصاحب البذر يستاجر الارض الثاني ان يكون العمل
من احدهما والباقى من الاخر وهذا جائز ايضا وصاحب الارض يستاجر
العامل ليعمل بالاله الثالث ان يكون الارض والبذر من احدهما والبقر
والعمل من الاخر وهذا جائز ايضا والرابع ان يكون البذر من العامل
والبقر من قبل ب الارض وهذا فاسد في ظاهر الرواية وعن ابي
يوسف انه يجوز وخامس البقر من واحد والاخر السادس البذر
والبقر من واحد والباقي من الاخر فالمرارة فاسدة في هذه
الوجوه الثلثة فحديث الغدان وهو حديث معروف في
كتاب المزارعة وعلى هذا لو اخذ رجلان ارض رجل مزارعة على ان
البذر من احدهما والعمل والبقر من الاخر والمرارة فاسدة ولكن
لو ذهب الزرع لا يضمن صاحب البقر البذر وعلى هذا اكل با يجوز اذا
واحد فلكل اذا كان اشين من حله في كتاب المزارعة في الفصل

يوم وجانك الكلدن يا شندن بونغ لمفده جاي زد كلدن جامع الصغير
رواينده جاي زد در قول مفتي به بود كسكك طر دخي رندر ري
قوي او كوكدر برتي نزل او كوكدر ايكس دخي ايكس يا شندن فان طر ايد
كه بونكره حلقوم مري و دجان در لرام شافعي فتنده حلقوم
مري كسكك بتر امام مالك فتنده جلاس كسكك شرطدر بزم
انكه فتنده اوجي كسكك فتق اوج اولوسه اولسون امام ابو
يوسفدن بر رواينده اول اوجك ايكس حلقوم ابر مري اوجي
شرطدر امام محمد دن بر رواينده هر بر بركت جو عن كسكك
شرطدر و الذبح بين الخافي واللبنة في الجامع الصغير باب بالذبح
في حلقن كله وسط واعلاه واسفله والاصل فيه قوله عليه السلام
الزكوة ما بين اللبنة واللعين ولان جمع المجري والعروق فيحصل
بالنقل فيه انها رالدم على ابلغ الوجوه فكان حكم الكل سواء قال
التي تقطع في الزكوة اربعة حلقوم والمري والود جان لقوله عليه السلام
اذا لاوداج لما شئت وهي اسم جمع واقلة الثلث فبتنا ول المري
والود جان وهو حجة على شافعي راجع في الاكتفاء بالحلقوم والمري
الا انه لا يكتفى بقطع هذه الثلاثة الا بقطع الحلقوم فثبت قطع الحلقوم
بالتقضاء وبطاهر ما ذكرنا بفتح مالك راجع وكذا يجوز الاكثر منها
بل بشرط قطع جميعها وعندنا ان قطعها حل الاكل وان قطع اكثرها
كذلك عند ابي حنيفة وقال لا بد من قطع الحلقوم والمري واحد
الود جان قال رضي الله عنه هكذا ذكر الفقه ورى الاختلاف في تحضر
والمشهور في كتاب مشايخنا راجع ان هذا قول ابي يوسف وحده
وقال في الجامع الصغير وان قطع نصف الحلقوم ونصف الاوداج
لم ياكل وان قطع الاكثر من الحلقوم والاوداج قبل ان يموت اكل
ولم يكن خلافا واختلاف الرواية فيه فالماصل ان عند ابي حنيفة
راجع اذا قطع الثلث اي ثلث كان بجل وبه كان يقول ابو يوسف

رجع اولاً ثم رجع الى ما ذكرنا من انه يعتبر اكثر كل فرد وهو رواية عن ابي
حنيفة راجع لان كل فرد منها اصل نفسه لا انفصاله عن غيره ولو وراة
بغيره فيعتبر اكثر كل واحد منها ولا يبي حنيفة راجع ان المقصود من قطع الود جان
الدم فينوبت حد ما غر الاخر اذ كل واحد منها يجري الدم اما الحلقوم بخلاف
المري فانه يجري العلف والماء والمري يجري النفس فلا بد من قطعهما ولا يبي
حنيفة ان الاكثر منهما وما هو المقصود يحصل بمحاذاهما انما المقصود
والتوجه في اخراج الروح لانه لا يجزي بعد قطع يجري النفس واللحوم
ويخرج الدم لقطع احد الود جان فيكتفي به كونه غير زيادة التعديب
بخلاف ما اذا قطع النصف لان الاكثر باقي مكانه لم يقطع شيئا خلافا
لجانب لحرمة من داه في كتاب الذبايح **باب ما في حنيفة**
فرضبدر واجبيد روجه سننيد وانه مقول سنة به لانه راجع **باب ما في حنيفة**
اصح رواينده واجبد روجه سننيد وانه مقول سنة به لانه راجع **باب ما في حنيفة**
غيري نصاب بوقدر سنة اول الزكوة واجبا ولو سنة دخي
وكل اية ده مثلاً حاجتدن زيادة نصاب قدر اولي بالسباب
باطوار لي يا قولي بافرواشي اول قال الامامية واجبة على كل حلال مسلم
مقيم موسر في يوم الاحم عن نفسه ومن ولده الصغار اما الوجوب فقول
ابي حنيفة ومحمد زوز وحسن بن زياد واحدي الروايتين عن ابي
يوسف وعنه انه سنده ذكره في الجامع وهو قول الشافعي وذكر الطحاوي
ان قول ابي حنيفة واجبة على قول ابي يوسف ومحمد سنة مؤكدة
وهكذا ذكره بعض المشايخ الاختلاف ووجه السنة قوله عليه السلام
مرار ان يفتح منكم فلا ياخذ من شجرة والطهارة شيئا والتعلق
بالارادة ثنائي وجوب لانه لو كانت واجبة على المقيم لو جبت
على المسافر لانه لا يختلف في الوظائف المائية كزكوة وصلاة
كالعبادة ووجه الوجوه قوله عليه السلام من وجدة ولم يفتح فلا يمين
مسلمانا ومثل هذا الوعيد لا يلحق بترك غير الواجب ولانها رتبة

وتمى احد سنت لا عقر في الاسلام
والله اعلم بفتح محمد بن عبد الله

والفتح قد يكون تلامذ فكون مساحا ومنه وباء اول الحجة فيكون عبارة
او تعدوم فيه فكون حراة او كذا الخ قول

وخرج الى البرازيل من العاظم الكونغرس الذي اجتمع في لاهور في سنة ١٢٠٤ هـ وخرج الى الهند في سنة ١٢٠٥ هـ وخرج الى
الهند في سنة ١٢٠٦ هـ وخرج الى الهند في سنة ١٢٠٧ هـ وخرج الى الهند في سنة ١٢٠٨ هـ وخرج الى الهند في سنة ١٢٠٩ هـ

نقدی و رشدا و الا حصول ندر **الجواب** نفسن حرمان حفظ ابد و
و حرمان کسب محبوب مسلم و معا دة ظلم انکدر کما في محبة الحسني
فيل البيوع الورع هو الاطنا ب عن الشبهات كما ان الفتوى هو الاطنا
عن المعاصي فراجع في الامانة في قوله ثم الورع **الشفيع** كيجو المربعه
عالم اولوب اشهاد به محالي اولد فده صباح اشهاد ايله كده الان عالم
اولام ديمكده كاذب اولوب و عيبد كاذب بنيدن اولوب **الجواب**
اولماز حقني اجبا ايون و نقسندن ظلمي دفعه ايون كذب مباح ابد و كي
مصر حد كدك صغيره و دخي جوف ليله بالغه اولوب صباح الان عالم
اولام ديمسند حصت واردر الكذب مباح لاجباء حصه و لدفع
الظلم عن نفسه كالشفيع يعلم بالبيع في جوف الدليل بحيث لا يكتنه الاكسار
فاذا اصبغ يشهد و تقول علمت الان و كذا لك الصغيره يبلغ في جوف
الدليل نادا و اصحت فالت بلغف الان فاضرت نفسي و حصت فيه
في صلح المحيط فمجمع الفتاوى في كتاب الخطر و الاباضه فيصل في
امور الديانة **مسلم** ريد عموده اولان حقني و نياده حلال انكلم افضلدر
يوضعيه ايلمكت **الجواب** ايلمكت افضلدر جل قطع مال رجل ظلمنا الاكل
لصاحب المال ان يحكم لانه لوراه في النار في الدنيا كان مكسبا ثوابا
عظيما فكذا اذا انقذه من نار الاخرة من واقعات حسامي في الكراهية
قبيل باب الكراهية بعلاء العيون **مسلم** و صي ياخو دياباسي مال صني
اكل شرعا جائز اولور **الجواب** بابا اكل الميسه اولور اكر محتاج ايسه جا
قدر و صي به مطلق جائز اولور الا كرهه معينه سي اولوب اكر في قدر اكل
ايدو لا باس للاب ان باكل في مال الهي الصبي على قدر حاجته لو محتاجا
الا اذا كان له اجرة فيباكل قدر اجره من جامع الفضولين في الفصل
السابع والعشرون في الورق الاول **مسلم** مسافر لا يغير لوطا من
به بهينه طوط ابد و ب باهر بوي به مقدار في جفوب عار فانه ايله
اكل شرعا جائز اولور **الجواب** اولور انا الشيفه كرا هندن حالي

[illegible]

نظمی

[illegible]

زمین پستون

الطاهر

کتابت از قلم میرزا

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰
 ۲۰۱
 ۲۰۲
 ۲۰۳
 ۲۰۴
 ۲۰۵
 ۲۰۶
 ۲۰۷
 ۲۰۸
 ۲۰۹
 ۲۱۰
 ۲۱۱
 ۲۱۲
 ۲۱۳
 ۲۱۴
 ۲۱۵
 ۲۱۶
 ۲۱۷
 ۲۱۸
 ۲۱۹
 ۲۲۰
 ۲۲۱
 ۲۲۲
 ۲۲۳
 ۲۲۴
 ۲۲۵
 ۲۲۶
 ۲۲۷
 ۲۲۸
 ۲۲۹
 ۲۳۰
 ۲۳۱
 ۲۳۲
 ۲۳۳
 ۲۳۴
 ۲۳۵
 ۲۳۶
 ۲۳۷
 ۲۳۸
 ۲۳۹
 ۲۴۰
 ۲۴۱
 ۲۴۲
 ۲۴۳
 ۲۴۴
 ۲۴۵
 ۲۴۶
 ۲۴۷
 ۲۴۸
 ۲۴۹
 ۲۵۰
 ۲۵۱
 ۲۵۲
 ۲۵۳
 ۲۵۴
 ۲۵۵
 ۲۵۶
 ۲۵۷
 ۲۵۸
 ۲۵۹
 ۲۶۰
 ۲۶۱
 ۲۶۲
 ۲۶۳
 ۲۶۴
 ۲۶۵
 ۲۶۶
 ۲۶۷
 ۲۶۸
 ۲۶۹
 ۲۷۰
 ۲۷۱
 ۲۷۲
 ۲۷۳
 ۲۷۴
 ۲۷۵
 ۲۷۶
 ۲۷۷
 ۲۷۸
 ۲۷۹
 ۲۸۰
 ۲۸۱
 ۲۸۲
 ۲۸۳
 ۲۸۴
 ۲۸۵
 ۲۸۶
 ۲۸۷
 ۲۸۸
 ۲۸۹
 ۲۹۰
 ۲۹۱
 ۲۹۲
 ۲۹۳
 ۲۹۴
 ۲۹۵
 ۲۹۶
 ۲۹۷
 ۲۹۸
 ۲۹۹
 ۳۰۰
 ۳۰۱
 ۳۰۲
 ۳۰۳
 ۳۰۴
 ۳۰۵
 ۳۰۶
 ۳۰۷
 ۳۰۸
 ۳۰۹
 ۳۱۰
 ۳۱۱
 ۳۱۲
 ۳۱۳
 ۳۱۴
 ۳۱۵
 ۳۱۶
 ۳۱۷
 ۳۱۸
 ۳۱۹
 ۳۲۰
 ۳۲۱
 ۳۲۲
 ۳۲۳
 ۳۲۴
 ۳۲۵
 ۳۲۶
 ۳۲۷
 ۳۲۸
 ۳۲۹
 ۳۳۰
 ۳۳۱
 ۳۳۲
 ۳۳۳
 ۳۳۴
 ۳۳۵
 ۳۳۶
 ۳۳۷
 ۳۳۸
 ۳۳۹
 ۳۴۰
 ۳۴۱
 ۳۴۲
 ۳۴۳
 ۳۴۴
 ۳۴۵
 ۳۴۶
 ۳۴۷
 ۳۴۸
 ۳۴۹
 ۳۵۰
 ۳۵۱
 ۳۵۲
 ۳۵۳
 ۳۵۴
 ۳۵۵
 ۳۵۶
 ۳۵۷
 ۳۵۸
 ۳۵۹
 ۳۶۰
 ۳۶۱
 ۳۶۲
 ۳۶۳
 ۳۶۴
 ۳۶۵
 ۳۶۶
 ۳۶۷
 ۳۶۸
 ۳۶۹
 ۳۷۰
 ۳۷۱
 ۳۷۲
 ۳۷۳
 ۳۷۴
 ۳۷۵
 ۳۷۶
 ۳۷۷
 ۳۷۸
 ۳۷۹
 ۳۸۰
 ۳۸۱
 ۳۸۲
 ۳۸۳
 ۳۸۴
 ۳۸۵
 ۳۸۶
 ۳۸۷
 ۳۸۸
 ۳۸۹
 ۳۹۰
 ۳۹۱
 ۳۹۲
 ۳۹۳
 ۳۹۴
 ۳۹۵
 ۳۹۶
 ۳۹۷
 ۳۹۸
 ۳۹۹
 ۴۰۰
 ۴۰۱
 ۴۰۲
 ۴۰۳
 ۴۰۴
 ۴۰۵
 ۴۰۶
 ۴۰۷
 ۴۰۸
 ۴۰۹
 ۴۱۰
 ۴۱۱
 ۴۱۲
 ۴۱۳
 ۴۱۴
 ۴۱۵
 ۴۱۶
 ۴۱۷
 ۴۱۸
 ۴۱۹
 ۴۲۰
 ۴۲۱
 ۴۲۲
 ۴۲۳
 ۴۲۴
 ۴۲۵
 ۴۲۶
 ۴۲۷
 ۴۲۸
 ۴۲۹
 ۴۳۰
 ۴۳۱
 ۴۳۲
 ۴۳۳
 ۴۳۴
 ۴۳۵
 ۴۳۶
 ۴۳۷
 ۴۳۸
 ۴۳۹
 ۴۴۰
 ۴۴۱
 ۴۴۲
 ۴۴۳
 ۴۴۴
 ۴۴۵
 ۴۴۶
 ۴۴۷
 ۴۴۸
 ۴۴۹
 ۴۵۰
 ۴۵۱
 ۴۵۲
 ۴۵۳
 ۴۵۴
 ۴۵۵
 ۴۵۶
 ۴۵۷
 ۴۵۸
 ۴۵۹
 ۴۶۰
 ۴۶۱
 ۴۶۲
 ۴۶۳
 ۴۶۴
 ۴۶۵
 ۴۶۶
 ۴۶۷
 ۴۶۸
 ۴۶۹
 ۴۷۰
 ۴۷۱

۱۰۰

فانه يجوز وبشأن عليه وهو كثر المثلث ان اراد الحرب والتلوي يمنع عنه
ولواخذ وان كان مقاتلا واراد به القوة والقدرة عليه باجاز ولا نظا
كذا في جواهر الفتاوى في كتاب الكراهية في الكتاب الثاني من شرح الصحابة
ليرحم في كتاب الكراهية في الورق الثالث خمسينا واستدل بمسألة
رسول الله صلى الله عليه وسلم ابن ركان حين كان بكنة ثلث فرأه
كل مرة بثلاث غنم ولو كان كروها ما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم
لما صرعه في المرة الثالثة قال ما وضع جنني احد قط وما انت مرعتي
فرد رسول الله صلى الله عليه وسلم الغنم عليه فظاهروا يستدلون
بمفعول لو كان ذلك طبيا ما رده عليه ولكننا نقول لو كان ذلك
مكروها ما دخل فيه رسول الله صلى الله عليه وسلم وانما رد الغنم عليه لظولاه
عليه وكثيرا ما فعل ذلك رسول الله صلى الله عليه وسلم مع المشركين بؤ الغنم به حتى
بؤمنوا ثم شرح السيرة الكبرى في باب ما يكره اذ خاله **مسألة** طافه جبل كما فر
كيد وكى طافه في ديكتوب الخلة اذ كثرى كسبهه باس واريد برجي
يوقد على الفلانة والذي يعمل بالابرسم عللا يصلح للرجال وانه عليهم
حرام على وجهين ان عمل ذلك لطلب المساكين لا يعمل به ذلك وان فعل
ذلك لجملة الى دار الكفر او ببيعة من اهل الذمة لا يباح به من جواهر الفتاوى
في الكراهية في الكتاب الثاني **مسألة** صغرا يندعه صغرا كنهك ابو دكله حتى رسول

في الغفر في العقب وفي الكس فانه شئ يذكر ان اهل النجوم يستفيدون من
 الى النبي وهو كذب محض وكثرة مقالهم بعقده قوم انه لا يفرق بين
 ذلك فلا ينبغي لعقده من دين الله تعالى عليه فاما هو من قضا الله تعالى وقدره
 بلحقه سوار سافر في الغفر في القوس وفي غيرهما واما لم يقض الله تعالى
 في حقه لا يلحقه سوار كان الغفر في العقب والكس او في غيرهما من جوامع القضا
 في كتاب الكراميه والاحسان **حديث** لا تأسروا في محاق الشهر ولا اذا كان الغفر
 في العقب يروى عن ابن عباس عن النبي صلى الله عليه وسلم ان كان بكرة
 من قوله ويشهد ما في سواك ابن جندب لابن معين سنة الى علي ان كان بكرة
 ان يزوج اوليسا اذا نزل الغفر في العقب وعراه الدبر في منظومة
 لعن الشافعي من كتابه في حكمة تصنيف سيدنا مولانا شيخ الاسلام ابن
 الدرس النخاوي رحمه الله عليه كما روى عن علي بن ابي حمزة لا تأسروا في الغفر
 في العقب فهذا ان صح عنه وانما نفي من ذلك لعل يتفق اتفاق فيسبب
 كون الغفر في العقب فيكون اياما النجوم وتكذيب الاخبار المروية في النبي
 في هذا الباب من محبة السرخسي في كتاب الرضا في باب معرفة من يحرم الرضا
 سألته عن معنى قول عليه السلام ان العلم جهلا قال ان بعض العلم
 جهل اي بعض العلم نائيه في الجهل والاضار والاعلم لا يكون جهلا لانه
 معرفة الشئ على ما هو عليه عند المحققين لكن لما اضر بعض العلوم اضر الجهل
 صار مذموما ومن العلوم ما يودي الى الاضرار بالصالح العلم ولغيره كعلم
 السحر والطلسم والنجوم فانه يضر لصاحب العلم به في غالب الاحوال لا يستفيد منه
 ان الاثار والحوادث من سائر الكواكب وانما الوضوء في تحصيل الخير والشر وكذا اذا
 تعلم السحر واعتقد في وسعه تغيير الاحوال وكذا الطلسم يعتقد ان في تحريك
 الانبياء كان من الطلسم وكل ذلك يضر لصاحبه وان لم يسمع منه ذلك
 ولقد فضل اكثره فاحض فيه لضعف تعينهم وقلة علمهم في جواب ذلك وان
 اكمل من قضا الله وقدره وان الشمس والنجوم من اجزاء ما به فان قال
 قائل ان اهل النجوم بهذه الكواكب شئ يكون خليفه عبث قلنا ما شئ خلف الله

تعالى
 محمد بن عبد الله
 في شهر ربيع الثاني سنة ١٢٠٠

توفي العلم

الطلسم
 على السحر
 والنجوم

العلم
 على السحر
 والنجوم

تعالى في الحكمة والارض وغيرهما الا وفي مصلحة قائمه به كمن لم يكن ذلك
 باختيار وانما هو شئ ركب الله تعالى فيه مثل البيوت في الشئ اليابس
 والرطوبة في الشئ الرطب والحارة في الشئ الحار والبرودة في الشئ البارد
 ولهذا الحكيم والطبيب تأخر هذه الادوية لمزجه في المرض فينبذ في الغفر
 عنه فاما ان يقال هو الصانع والفاعل فلا كذلك هذه النجوم وغيرها
 ويجوز ان يكون مؤثر الكس ليس باختياره بل لانه خلق فيه ذلك فليس
 العاقل المتدين ان ينظر الى ما جعله فيه ولا ينظر الى ذات ذلك الشئ
 فانها اجسام لا حيين لها ولا اختيار من جوامع القضا **سورة** مردود
 او جفوف شرع الحلال او كونه **الجواب** قد شاق كبري وكلمة امام اعظم
 ومحمد بن عبد الله جازد في لائحة النكته من حور وعن ابي يوسف بكرة
 ومن اهدى الشرح القدر في كتابه يحظر والاباح **سورة** مستغفر
 معقده بعض نسخة يد كونه قبول جاز او كونه **الجواب** اول ذلك
 ويرى كلدي اليه اوله والافلا لان المودة السابقة دلت على ان
 الدعوة لا للعتقاء كما قالوا في المستغفر اذ اهدى الى المقرض شيئا او
 ضاف ان كان يري ذلك منه من قبل القرض فلا بأس بالقبول والا
 فلما محبة السرخسي في ادب القضاء قبيل باب جماع الدعوى **سورة** زيد
 اناسي ابراهيم بنك رعايته عاب او لوب برينه ان ذكره اول روى
 ربيعة او لم يلازم بطلبك عصيان لازم كلور **سورة** والديك
 حفته فراغاني جميع متعذر او ليحيى تعظيم واحترامه حتى ابي حنيفة
 وانعامه حتى امي رعيت ايمك كرك اذا تعذر عليه جميع مراعاة
 حتى الوالد بن بان يتاذى احداهما مراعات الاخر يرجح حتى الاب
 فيما يرجع الى التعظيم والاحرام وحتى الام فيما يرجع الى الخدمة والقيام
 وعن علاء الدائم انما في قال مشايخنا الاب يقدم على الام في الاحرام
 والام في الخدمة حتى لو دخل عليه في البيت يقدم على الام ولو
 سالا منه ماء ولم ياخذ من يده احدهما فيبده بالام من يمينه في

كرايه مسئلة ابراهيم ابا جابر الخوان

المستغفر
 في الدعوى

في الكراهية في باب بر الوالد بن **س** رقبه ده فربعد كفه طالعوس
 مخرج المسنون ويوحاكم الشرع نذا اندر ب دفعا نك تنبيه اولند قد
 ملعونك متنب اولمحبوب عاد نكرى اوز ريبه مجانه لرينه شراب قوب
 حنينة بيع ايدركن جماعت مضاميندن بعض كنه لركوب فوجيلر
 ياره لبوب حمر لرس و كنه شرعاً ضحان لازم كلور **الجواب** احتسابا
 انفسه لربه لازم اولماز فوجيلر نيك وحى ضحاني لازم دكلر عامه
 كتب تقريه ده كتاب غضبه ضحان لزوم مسطور دير ولالة اكابنا
 غضبه قصد بدن احراز ايدركه عدم ضحان كراهته مسطور دير
 وفي العيون وفي فساد في الشفي انه يكسر زبان الحمر ولا يفض الكاسر ولا
 يكسفي بالغاء الملح وكذا امر ارق محورا اهل الذمة وكسر دنانها و شق
 ذ قافها ان كان اخلا باين المسلمين لا يفض لانه لما اظهر بايننا
 فقد اسقط منها في تفسير العيون يفض الا اذا كان اما ماري لك
 لانه مختلف فيه من برزايه في كتاب الكراهية في الفصل الثاني في الوفا
 الثاني اجمع قوم للفساد فامرهم شيخ الاسلام سفدي هند بالجمع
 ونهاهم عن المنكر فلم يترجموا فاسفان بالقاضي وبعث جماعة
 من الفقهاء وخطروا ببعضهم و ارا قوتهم لوان بعض الدنان
 الملح فقال شيخ الاسلام لانه عواذ لك وكسر والدنان كلها و ارفعوا
 ما بقى وان جعل فيه الملح قال و ذكر في كتاب العيون ان ماري في حضور
 المسلمين وكسر دنانها و شق ذ قافها اذا اظهروا فيها بين المسلمين **الجواب**
 الام بالمعروف والنهي عن المنكر لا ضحان عليه من جوامع الفتاوى
 في كتاب الجنابايات واحد في الفصل الثالث **س** رقبه ده فربعد كفه طالعوس
 دفع وحشت الجون بر لامفده باس و اريد **الجواب** لو قدر
 رزق السن من مالك حضر لري محاز بهاد صحابه دن ايكن المردن واقع
 او مشدركه اولك على سبيل الله واللعب ولاندر و ذكر محمد
 في السبر الكبير ان السن من مالك وحل على اخيه البر ابي مالك رجب وهو

اصا غفر
 و آوانس

في كتاب الجنابايات واحد في الفصل الثالث

بتقني

بتقني فقال انتقني فقال خشي ان اموت على اثني وقد قلت تسعة
 وتسعين من الشركيين وحدي سوى ما شذكت فيه المسلمين وفيه دليل
 انه لا بأس للانسان ان يتقني اذا كان وحده ليدفع اليه شدة
 فان البراس مالكت من زهاد الصيانة رجب وقد قال فيه رسول الله صلى
 الله عليه وسلم لو اقيم على انه لولا برقسي قبل كان يتقني في مرضه حين لقى
 وحده واستبعد ذلك منه انس رجب وانما الكثرة ما يكون على سبيل
 الله واللعب قال عليه السلام اياكم عن صوتين الا جيبين فاجر بن
 صوت الغنائة من مرمز مار الشيطان وخش الوجوه و شق الجيوب
 و زنة الشيطان يعني دفع الصوت عند المعصية من محيط السر حسي
 في كتاب الجنابايات في باب الكراهية في الله **س** رقبه ده فربعد كفه طالعوس
 نه مقدار در و اطافندون دخی بيانه بقا نردن الدر مني جاز اولو
الجواب جاز اولو مسنون اولان قبضه در و يستحسن من الشارب
 اذا لم يكن من قصد الرينة لانه يعمل على الحسب ولا يعل التطويل اللو اذ كان
 بقدر المسنون و هو القبضة من دابة في كتاب الصوم قبيل فصل و مر كان مر
 و ذكر الطحاوي في شرح الاما ان فض الشارب حسن وتفسيره ان وجد
 حتى ينقضي من الاحاد وهو الطرف الاعلى الشفة العليا قال والحكمي شفة
 وهو احسن من القصص وهذا قول الى حنيفة وصاحبه وقال بعضهم ان الحكمي
 بدعة محدث عائشة وعمار بن ياسر وابي هريرة رضي الله عنه ان النبي
 صلى الله عليه وسلم قال عشرة من فطرتي وفطرة ابراهيم عليه السلام فذكر من
 جعلتها فض الشارب والصحح قولنا محدث ابن عباس وابن عمر وابي
 هريرة ان النبي صلى الله عليه وسلم قال جزو الشارب واغفوا اللحي
 وفي رواية واغفوا الشارب والاحساء والاسحقصاء ولفظ الغصص
 في حديثهم عبارة محتملة فوجب حملها على ما روينا والشارب اسم لكل
 لا لما يقع في الماء لان العرب اعتادوا الكرع من الاودية وافواه العرب
 ينصب الماء ذلك الشعر كل يسمى شارباً واختلف الناس في اغفاه

المسنون
 في الجنابايات

التي قالوا فيها من كذا حتى يكفر **والفصل** سنة فيها وهو ان يقض الرجل
 حجة فجازا منها على قبضة قطعه وذكر محمد في كتاب الآثار عن ابي حنيفة قال
 فيه ناخذ وذكر هناك عن ابن عمر ع انه كان يفعل ذلك ولما ان الحج
 لما كانت رينة كثرتها وكثافتها في حال الرينة وكذلك وصف النبي
 عليه السلام انه كان كذا للحجة فاما الطول اذا خشي خلاف الرينة **مكة**
السر في كتاب الاحكام في اول باب الكراهية في ارسال السنن وذكر
قوله وهو اي القدر المستوفى في الحجية القبضة بضم القاف قال في النهاية
 وما روى وراى ذلك يجب قطعه هكذا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم انه كان
 ياخذ من الحجية من طولها وعرضها او رده ابو عيسى يعني الترمذي في جامعه رواه
 من حديث عبد الله بن عمرو عن العاص فان قلت يعارضه ما في الصحيحين
 عن روى هذا الحديث انه كان ياخذ الفاضل عن القبضة قال محمد بن الحسن
 في كتاب الآثار حديثنا ابو حنيفة عن عن الهمام ابن ابي الهيثم عن ابن عمر
 انه كان يقض على حجة ثم يقض ما تحت القبضة ورواه ابو داود والنسائي
 من كتاب الصوم عن علي بن الحسن بن شقيق عن الحسن بن واقد عن مروان بن
 سالم المقنع قال رايته ابن عمر يقض على حجة فيقطع ما زاد على الكف
 وكان النبي عليه السلام اذا افطر قال ذهب الظماء وابليت العروق وبنت
 الاثر ان شاء الله تعالى وذكره البخاري تعليقا فقال وكان ابن عمر اذا
 حج واعتمر قبض على حجة في فضل اخذه وقد روى عن ابي هريرة ايضا اسنده
 الى ابي شعبة عنه حديثنا ابو اسامة عن شعبة عن عمرو بن ابوبكر مولى
 جبر عن ابي زرعة فان كان ابو هريرة يقبض على حجة فيأخذ ما فضل عن القبضة
 فاقطع ما في الباب ان لم يحمل على النسخ كما هو اصلنا في عمل الراوي على كتاب
 مروي مع انه روى ايضا عن غير الراوي وعن النبي عليه السلام انه حمل الحاء
 على اعقابها ثم ان ياخذ غاليها او كليلها كما هو فعل الجوس الاعاجم من حلق الحاء
 كما يشاهد في الهند وبعض اجناس الفرس فيقع بذلك يجمع بين الروايات
 ويؤيد امره هذا بابي سليم عن ابي هريرة عنه عليه السلام في ذوات الشوارب

التي خالفوا الجوس هذه جملة واقعة موقع التعليل واما الاخذ منها وهي روى
 ذلك كما يفعل بعض الفقهاء ومحمد بن الجبال فلم يحده احد من ائمة ائمة رضى الله
 عنها روى مسلم عنها عشر الفطرة تقدم بيانه في الباب السابع في حديث
 الفطرة خمس ظهر من هذه التبعيض ولهذا لم يذكر فيها حياء كذا قال الشيخ
 الشارح لكن لو جعلت للبنداء بمعنى عشر كما بنى الفطرة لكان احسن
 فنسب الشارب واعفاء الحجية اي اكثرها بلا نقص منها قال انه تعالى حتى يروا
 وقالوا اي كثر واقل المكره فصرها واما الاخذ من طولها وعرضها او الكتاب
 فحسن لكن الاحتياط لا يمتنع من النقص شيئا الا اذا ثبت ثبت للمرأة
 حجة فيجب لها طهرها والسواك استعمالها واستنشاق الماء وقص
 الاظفار فقدم تبعية فقرها في الباب السابع في حديثه الفطرة خمس
 وغسل البرج مع البرج بضم الباء وهي عقدة الاصابع ومفصلها واصلها
 على انقصها الياسنة وليس منقص في الوضوء قبل بلعني بها ما اجتمع فيه الوجه
 كالانقص والاذا نشف اللابطة اي شعرها وحلق العانة وانقص
 الماء بالقاف وهو كفاية عن الاستحباب بالماء فانه اذا غسل الذكر بعد ما بال
 لان انقاص الماء المظهر لازم لا قبل معناه انقاص البول بالماء فانه اذا غسل
 الذكر بعد ما بال البول ولم ينزل فالمصدر على الوجه الاول مضاف الى الفا
 وعلى الوجه الثاني الى المفعول فيكون المراد من هذا الوجه البول وانقاص
 يحي متعبدا ولا زما كما جاء في قولهم فلم ينقص من المشيمة فلامه وركو
 بالقاء وهو ينفخ الماء دفعه ولم على اخل الا اذا رجع الوضوء دفعا للوسوسة
 لانه اذا لم ينفخ وجد بل لظن انه بول وهذا اذرب لان المذكور في كتاب
 ابي داود الاستنجاء قال الراوي ونسب العاشر الا ان يكون المضمضة
 ان فيه محفظة والاستئنا منقطع بمعنى لكن وهذا شك من الراوي في العاشر
 وقال القاضي عياض لعلها امكن المذكور في غسل وهو اول من ملك
 للمشارق في روايتها **مكة** روى اذن ائمة ائمة رضى الله عنهم ائمة ائمة ملك
 او لما سعى مصرح اليك في زماننا نجون ما لك ولوب فوت اوله فده وسنة

شرعاً انتقال اليه **الجواب** ملك اذن اولوب و بحد انتفاع ابد ملك
اولوب ابد و كى فنا و اده مع حذر اقام او جلا ان بغير رضا ميتة على
ان ينفق بها ولا يكون الملك له فاجبا ايا ملكها لان هذا شرط صحيح
عندنا في جنة لان عنده لا ملك الارض الا باذن الامام فاذا لم ياذن
للامام بالملك لا ملك من فسادى الولو لاجل في آخر كتاب الزكوة **مسئله**
ورث ياره قربة نكت خلقى برطاني قد يبدل مرعاني اوزره تصرف
ايدى ركبى حالاً زبد بن صاحب رندان استبدان ابلدوم و يوز
نراعت ابلد و كرا و لنان قري خلقى زبدى نراعتن منع قادر
اولوب رضى **الجواب** طاع اذا از اشبد لور برده اولوب اهل
قرايك اجبا جلى و اربا به قادر اولوب و ان وجد قتل في فلاة
فليس بشئ قال الكرخى و هذا اذا لم يكن ذلك الموضع قريبا من
العمارة حيث يبلغ على صوت اهل العمارة الى ذلك الموضع فهو
عليهم لان المواضع التى يفتى اليه صوتهم فتا العمارة و هم حتى بالكبير
فيه رضى و ما شرم الا ترى انه ليس لاحد ان يحكى ذلك بغير رضاهم فاما و اذا
ذلك من جملة الموات لاجل فيه فلا يجب فيه شئ من بسوط الشرع باب
الفاسد **مسئله** زبدك او توز بيلون برومر عاسى اولان بره عمر
قبول يوز بركه قادر اولوب **الجواب** معنى زبده مخصوص بلب عمر و اوتنه
محتاج اولوبى كورد ب كورد بچاك من كنندم الابن و بركه قادر اولوب
كافى الهداية و غير طافى كتاب حياء الاموات **مسئله** ادفع قربة ما بينه
اولان طاع برينه بعيد ايكس قربة و لفتين قربة اولان
قربة ر خلقى بجد اولان خلقى طاع مر قومدن او دون كسندن
منعه قادر اولوب رضى **الجواب** طاع اراضى مباحه دن اولوبى قادر
اولان كذا فى العنا و **مسئله** كتب فنا و اده اكر صوا كركلا بر كسنة نكت
ملكته كذا اولم اجنبى نكت اجنبى نكت اولوبى اكا صاحب ملكه باحق باجو
اذن و برك و ب الايام و بركه قادر اولوب صاحبى شرعا منع قادر اولوب

مسئله ادفع قربة ما بينه اولان طاع برينه بعيد ايكس قربة و لفتين قربة اولان
قربة ر خلقى بجد اولان خلقى طاع مر قومدن او دون كسندن
منعه قادر اولوب رضى **الجواب** طاع اراضى مباحه دن اولوبى قادر
اولان كذا فى العنا و **مسئله** كتب فنا و اده اكر صوا كركلا بر كسنة نكت
ملكته كذا اولم اجنبى نكت اجنبى نكت اولوبى اكا صاحب ملكه باحق باجو
اذن و برك و ب الايام و بركه قادر اولوب صاحبى شرعا منع قادر اولوب

مسئله

مسئله جميع فنا و اده باصا جنك دخی كذا لك اجنبى اولوبى حال
بنه بوموال اوزره بيدر **الجواب** و كركلا كركب فنا و اده بوسط
و كركلا بكن خراج ابو بوسطه و **مسئله** شرابى اوزب شراب اولان
مسلم نيك كرك **الجواب** اعلا سر كسى اولوب ما و حار صب انك
ابسر طر بغير و بيشل اذا صب ما حار فى انجر بغير خلا و هذا يكون
ابسر الطر الذى بسعى فى اراق انجر بان تا و انجر و لا يحتاج الى الارق
ولا يكره تجلبها بالحدیث خبر ظلم خل فخرم كذا فى قوايد البدرية فى كتاب
الاشربة **مسئله** زبد و بيشل و بوسطه و بوسطه و بوسطه و بوسطه
اذا اذ و كنى بيلور كن عمر و اخذ انك حلال اولوب **الجواب** اولوب
رجل عليه دين فقتله من شره ان كان الغريم مسلما لاجل احد ذلك
ميتة ان كان الغريم ذميا بجل لان الغريم اذا كان مسلما لا يملك شره
انجر فلا بجل به قضاء الدين من قاضيجان فى كتاب الاشربة فى الفصل الاول
فى الوصف الثانى **مسئله** زبد شرابى شراب بدين كسنة به سع شرعا
جاز اولوب **الجواب** امام اعظم فتنة لا باس اما بين فتنة زبد
مكر و بيدر افضل لودر كره خرابه سع البهية و لا باس مع العبر من
يخرخر فى قول الى جنه و قال صاحباه بكرة و قبل على قول الى جنه
انما لا يكره اذا ما عذر من لا يشتر به المسلم بذكره اما اذا وجد
مسلم يشتر به بذكره اما اذا وجد الثمن بكرة اذا باع من يخرخر
وهو كالمو باع الكرم وهو يعلم ان المشتري يخرخر العنب صر لا باس به
اذا كان قصده من البيع تحصيل الثمن و اذا كان قصده تحصيل انجر
بكرة و غرسة الكرم على هذا ان كان يغرس بنية تحصيل انجر كره و ان كان
تحصيل العنب لما يكره و الا فضل ان لا يخرخر من يخرخر خرامه قاضيجان فى
كتاب الاشربة فى الاول **مسئله** صاحب قربة نكت صر طيبت و زالت
مرارها بالبلع بجل شرعاً قولنك وجهى و ايدى **الجواب** وجهى بوقدر
حطا و محضد قطعاً عمل و لما زمر بار ك صاحب قربة قواعد شرعاً حاف

كتاب الاشربة

حضر

في تشييع صاحب القينة
وكونه من اهل القينة

قد تقدم لنا صدر

منقول اوله مادامه نقلني غير دون تاييد اتمه عمل الخميني اوله انما في كرك نرك
كشي محتر ليد رده به مخالف اولوب باخود منقول اوله وغي با مشايخ
اعترالون نقل اليه وكن قبول بالمرز مادامه بزم قواعد مزه موافق اوليه
باخود بزم اتمه كرك نقل اليه نقوبت اليه وقيل كل الخميني من اهل القينة
بكل شي بما اذا خلعت من الطبخ والدكر من قبل اجدر قال صاحب القينة
صم طمخت وزالت مارتها على شرفها والى ذلك اشرت بصدر البيت
فالكسب عليه اشارته **في** هذا مخالف لما نقل عن البسوط وقتا وى
فاضحيان والبدابع ولا عمل على ما ذكره صاحب القينة ولا العتات اليه
في هذه المسئلة وقد تقدم تنافي صدور هذا الكتاب ان كلاما بزم به صاحب
القينة مخالف للقواعد لا يعمل به مالم يقصده نقل خبر غيره وانما نقلت
هذا الفرع لانه على انه لا عمل عليه كيدا بغيره الطالب قال صاحب القواعد
ما نصه الذي ذكره في القينة لا وجه له وهو خطأ فلا يعمل عليه ولا يعمل به
قال ولا يقال ان في القينة زيادة فيد يعني على ما في البسوط وهو دالت
مرازاها بالطبخ ولم يذكره سمس الما في جعل ما قال سمس الما في قايضها على عدم
زوال المارة لانا نقول في تعليل سمس الما ما يرد هذا القيد فانه قال كطبخ
لم يحضره لو طبخ حتى زالت طعم وصار مثل التبريم لا يعمل وكذا قال الجوده
ان النار ليس باثيرة اثبات اكل وهذا السنوي فيه حال ازاله المارة
وعدها ثم اكر ذلك بقوله انه يعمل فلم يجعل الطبخ شيئا في ذلك فكيف
يكون في عمل ذكر بعض هذا في البسوط ما يورده ما قلناه ماصورة ولو نحن
المدقق بزم ثم خبر لا يعمل الاكل ولا شك ان المارة فيه فلا فرق بين ان
يزول او لا يزول ثم قال صاحب القواعد بعد ذلك والذي يظهر لي
انه اشبه على القاضي عبد الجبار الذي نقله الزاهد عن المسئلة طخ العيص
قبل ان يشند لا طخ اتم فليعلم ذلك فانه فائدة جلية قول **الشيخ**
عبد الجبار الذي نقله عنه صاحب القينة هذا الفرع من مشايخ المعتزلة
وان ما مخالف ليه المذهب او الفردية او نقله من مشايخ الاعتزال

فلا يعمل منه مالم

منه مالم يوافق قواعدنا او يقصده نقل عن ائمتنا شرح ابن وهبان في
الاشربة وليس كل الخميني ولا دوا ولا الطفل ولا الساني لا الاثم
يحصر في البيت مسائل اولها ان اتم لا يعمل الطبخ حتى لو طمخت لا يعمل
الثانية الدوا يعني لا يعملها الدواى بها لان الله تعالى لم يجعل شفاء
هذه الامة فيما حرم عليها الثالثة لا عمل للطفل ايضا لا الدواى ولا
لغيره والرابعة ان الصغير اذا اسفها ما يكون الاثم على من يسقيه وهذه
المسائل المذكورة في البسوط وغيره فاكنت على البيت اشارته وكتب
عليه او هذه عبارة قال المحقق ما نصه وانما اشند عيصه وغلاد وقذف
بالزبد ثم طبخ بعد ذلك لم يعمل بالطبخ لاني عينا ما قلنا في نقل اكل فيه الطبخ
لم يحضره وهذا لانه ليس للنار تاثير في اثبات اكل ولا في تبخير طعم الجواهر
بخلاف العيص لكونه اذا طبخ هناك اشند فهو حين اشند ما كان بنا
فلا يكون حراما الا اذا اشند كان بنا وصار حراما ثم الطبخ في الخمر
لا يوجب تبديل عينه ولهذا الجاهل من شرب منه قليلا كان او كثيرا او نحوه في
فتاوى قاضيان وذكر في البدابع ماصورة وكذا اجزم شرب الخمر المطبوخ
لان الطبخ لا يعمل حراما ولو شربا بحسب ذكر في البسوط ايضا ما نصه
لا يعمل حراما ان بسقي لصبيان الخمر الدواى والاثم على من يسقيهم لان الاثم
مبنى على الخطا والصبي غير حاطب فهو اثم والاصل فيه حديث ابن مسعود
رجح قال ان اولادكم ولدوا على الفطرة الاكمام فلا بد اوتهم بالخمر ولا تعبدوهم
بحاقان الله تعالى لم يجعل في رجس شفاء وانما الاثم على من سقاهاهم انتهى كلام **البسوط**
في شرح ابن وهبان في الاشربة **مسئلة** زيد بن وهب كسنتك ملكي او لمكان
كوكر جندل غير ذلك ملكي او لغيره بوضعه مباح او لا وغي اجلد ان كم
صبي ايدرس انك او لغيره **الجواب** كم اخذ ايدرس انك او لغيره والفت
ويروى في اخر منعه ما كلف اولاد الف الصبي في ارض انسان او بارض فيها
او دخل داره او غلق لبسطا او دخل اجرة او تكسب الظلي او تكسر الطير لم
يملك لانه لم يحوزه واما اخذه فهو له لانه احوزه ولو دخل داره ما غنما عليه

طبخ

في شرح ابن وهبان

اتم بالضم وضم الميم حوض وجم
قبول ايجده اكل من صواخرى

كثير الرهن اذا أدى الدين بحبل الرهن على القبول الحاجة الى خلاصه عنه
وان لم الدين عليه من دابة في كتاب المكاتب في فصل اذا ولدت كذا
في غير ذلك **مسألة** نعم وزيدك امرى بوفى ايكن دينه اداوه بشرع الميسكين
شده عازيه رجوعه قادر اولور **الجواب** اولور لانه مضطرب
بالاداء لانه يخاف تلف مال في يد الرهن لا يمكنه من تحصيل العين عنه
الا بادر الدين من اصلاح وايضا في كتاب المكاتب قبيل باب
العبد المشرك **مسألة** زيد ديني اولان عمر وداري زيد اجاره به
ويزميكس بعده ديني باليون رهن وضع الميسه شرعا اجاره فسخ اولنك
اولور **الجواب** اولور ولو قبض المتأجر الدار بعد ما رهن ففسخ
في الاجاره يذبر هذه المسئلة في البيت وصورة عطا لواجب الهديون الدار
لداينه ثم يهنها عنه بعد الاجاره بنسخه اجارا وعكس ذلك قال في
آخر الكتاب الاول في القبة ما نصه رهن الاجر الدار المتأجر عند المتأجر
وقبضها انفسى الاجاره وصار رهننا انهي كلامه واذا قد علمت ذلك
فاكتب على البيت **في** اشارة الكتاب المذكور فوجه ذلك ما تقدمت
الاشارة اليه من استرمان المتأجر بقض اعترافه بان المالك يملك
الاجاره وانفكك الرهن وبهذا التعليل يطرد في الغريبان المذكورين
بخلاف التعليل المذكورين في ذلك الفرع الاول والله اعلم من شرح ابن
وهبان في فصل في كتاب الرهن **مسألة** زيد قولي عمروى اوجيك اقم بكم اوله
دينه رهن وضع الميس ايكن بكرت يذنده ايكن زيد عمروى اعناق
الميسه شرعا نافذ اولوب بكرت رهنه ان جعفر في **الجواب** جعفر نافذ
وتخرج بالاعناق اذ كان المقضى موسرا بالاتفاق وان كان موسرا
فكذلك عندنا وعند لا ينفذ العتق وجه قوله في البدائع في كتاب
الرهن في فصل وامايان ما يخرج به المهرول عن كونه مهرنا **مسألة**
زيد فقير اولوب بكر مالى انذن المني ممكن او لما يحيى بنحو اولور
داره قوله سعابت بقره زيدان فيمنندن اقله وقيمته وقت

ترخانوں کی اوسی
صورتیں

طوبیہ و ترقی
۴

روز

159

رهن المدة وقت اعتاقه اقل فبقي اعتبارا ولو لم يكن قد ودن
 فتنقضي اقل السنة اني سعيات ابد وكذلك لو كان المراهن موسرا وقت
 الاعتاق ثم اعسر بعد ذلك لان العبرة لو وقت الاعتاق لانه وقت
 مباشرة سبب وجوب الضمان وان كان معه اقل من ان يرجع به
 على المراهن ان شاء وان شاء استسعى العبد في اقل فقيمة ومنه
 الدين ومعتبر في العبد ايضا اقل فقيمة وقت الرهن ووقت الاعتاق
 فيسعى في الاقل منها ومنه الدين حتى لو كان الدين الفين وفيه العبد
 وقت الرهن الفان زادت قيمته وقت الدين ولو انقضت
 قيمته حتى صارت تساو فمساوية يسعي في خمس مائة قدر قيمته وقت
 الاعتاق اما اختيار الرجوع على المراهن فلاننا بطل حقه بالاعتاق واما
 ولاية استسعاء العبد فلان بالرهن صارت مالته هذا العبد ملوكة
 للمرهن منه وانه صا مستوفيا لدينه فمالته فاذا اعتقه المراهن
 فقد صارت هذه المالته حصة عند العبد فوصلت الى العبد بالانكسار
 مالته مشغولة بحق المرهن فكان المراهن ان يخرجه منه ولا يمكنه ذلك
 الا باستسعاء العبد فله ان يستسعيه بخلاف حالة اليسار لان الدين
 في الحقيقة على المراهن واما العبد جعل خلا لاستيفاء الدين منه عند انقضاء
 الاستيفاء فمن المراهن على ما هو موضوع الرهن في الشرع ان المراهن يؤمر
 بغضاء الدين وعند التعذر يسوف في حق الرهن كما قبل الاعتاق والتعذر
 عند اعسار المراهن لا عند اليسار فيلغى في حالة الاعسار لاني حالة
 اليسار في الفصل المذكور **س** منهن قوله سعيات اذ ذكره فيكم
 قول دعي مولاه رجوعه قادر او لور **الحج** ولو اذ استسعى
 العبد يرجع بما سعى على المراهن لانه قضى دين المراهن منه خالص ملكه
 على وجه الاضطرار لان الشرع اوجب عليه السعاية والقاضي الزم ومنه
 قضى دين غيره مضطرا فما ل نفسه لا يكون مبرعا ويرجع عليه
 كالوارث اذ قضى دين الميت منه مال نفسه انه يرجع على كونه كذا

در بدو کردن **مسئله**
 از معانی است که در لغت به مقدار
 زمین و فسیل اند که در لغت
 منزل از برای هر دو است که در
 یک به یک است و در یک است
 از نواری که در یک است
 فی ثانی

في يوم الاثنين حياي الغني غا عطف الرحمن
هو محسن العبد في قدر قيمته

[illegible]

هذا فان بقي بعد التسعة شي من الرهن رجع الرهن بذلك على الراهن
 ثم فصل المبرور **س** ريد عمره رهن وضع انذو كي متاع عمره و دخی بکره
 رهن وضع انذو که ريد راضی او لم یرض بطلان قادر او لور **الجواب**
 اولو لور رهن منهن بلا اذن رهنه لم یجز فلما رهن بطلان رهن جامع
 الفصلین ۳۲ **س** ريد عمره او رهن رهن وضع انذو که عمره
 او ی بکره اجاره به ویرسه عقد اجاره زیدک اذ نسرا و یجوز اجاره
 کیمک اولو **الجواب** عمره و ک اولو اما حلال و طیب او لم یصدق
 انک کرک در الرهن اقر ما یغیر اذن الراهن فالغلبة و تصدیق
 بها کافى الغائب من حیث الشرع فی الرهن فی باب الزیادة الموقلة
 فی الرهن **س** ريد عمره رهن وضع ایلو کی مالکین سلطان جائد
 عشر و خراج دیوانان لری عمره و بعد ريد دن الماغه قادر او لور
الجواب اما لاذ اخذ السلطان الخراج والعشر من الرهن لا یرجع على
 الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان لم یطع فظلمه السلطان
 والمظلوم علی من رجع الا علی الظالم من الزیارة فی کتاب الرهن قبیل
 الفصل الثالث **س** ريد عمره رهن یبرق کمن لری اجاره ایلو اخذ
 ایدوب قیوده جوهر فوار کمن او ز لوبه دیوار یغلوب هلاک
 انذو که و رنه سی رید رهن بولکرک هلاکته سبب اولدک دیو تر منه
 قادر او لور **الجواب** او لور لدری هدر در و اجبار الی هدر و فی
 الحدیث المحدث جبار ای اذا انهار علی من یعمل منه فیکلک لم یواخذ به
 مستاجر فکلک من اجاره ای قال ابو یوسف حدثنی عبد بن سعید المقرئ
 عن جده قال کان اهل الجاهلیة اذا عطب الرجل فی قلبه جعلوا
 القلب عطله واذا فکروا دابة جعلوها عطله واذا قتلوا محدا جعلوها
 عطله فنبیل رسول الله صلی الله علیه وسلم عن ذلک فقال الخیر جبار
 والمحدث جبار والیر جبار من خراج ابو یوسف فی الجزء الاول فی باب
 قسمه الغنائم بعد اربعة و رقی **س** ريد عمره رهن بولکرک طامیل او
 قتل

کتاب الجنایات
 احدث

هذا فان بقي بعد التسعة شي من الرهن رجع الرهن بذلك على الراهن
 ثم فصل المبرور **س** ريد عمره رهن وضع انذو كي متاع عمره و دخی بکره
 رهن وضع انذو که ريد راضی او لم یرض بطلان قادر او لور **الجواب**
 اولو لور رهن منهن بلا اذن رهنه لم یجز فلما رهن بطلان رهن جامع
 الفصلین ۳۲ **س** ريد عمره او رهن رهن وضع انذو که عمره
 او ی بکره اجاره به ویرسه عقد اجاره زیدک اذ نسرا و یجوز اجاره
 کیمک اولو **الجواب** عمره و ک اولو اما حلال و طیب او لم یصدق
 انک کرک در الرهن اقر ما یغیر اذن الراهن فالغلبة و تصدیق
 بها کافى الغائب من حیث الشرع فی الرهن فی باب الزیادة الموقلة
 فی الرهن **س** ريد عمره رهن وضع ایلو کی مالکین سلطان جائد
 عشر و خراج دیوانان لری عمره و بعد ريد دن الماغه قادر او لور
الجواب اما لاذ اخذ السلطان الخراج والعشر من الرهن لا یرجع على
 الراهن لانه ان تطوع فهو متبرع وان لم یطع فظلمه السلطان
 والمظلوم علی من رجع الا علی الظالم من الزیارة فی کتاب الرهن قبیل
 الفصل الثالث **س** ريد عمره رهن یبرق کمن لری اجاره ایلو اخذ
 ایدوب قیوده جوهر فوار کمن او ز لوبه دیوار یغلوب هلاک
 انذو که و رنه سی رید رهن بولکرک هلاکته سبب اولدک دیو تر منه
 قادر او لور **الجواب** او لور لدری هدر در و اجبار الی هدر و فی
 الحدیث المحدث جبار ای اذا انهار علی من یعمل منه فیکلک لم یواخذ به
 مستاجر فکلک من اجاره ای قال ابو یوسف حدثنی عبد بن سعید المقرئ
 عن جده قال کان اهل الجاهلیة اذا عطب الرجل فی قلبه جعلوا
 القلب عطله واذا فکروا دابة جعلوها عطله واذا قتلوا محدا جعلوها
 عطله فنبیل رسول الله صلی الله علیه وسلم عن ذلک فقال الخیر جبار
 والمحدث جبار والیر جبار من خراج ابو یوسف فی الجزء الاول فی باب
 قسمه الغنائم بعد اربعة و رقی **س** ريد عمره رهن بولکرک طامیل او
 قتل

قتل

قتل الميسر عاربه نه لازم كلور **الجواب** امام اعظم قتله دین لازم
 كلور ضرب رجله بصره فمات لا قصاص عليه قبل لای حنیفة ان یست
 لو كان حنیفة عقیقه قال وان حنیفة یجیل یا قیس ولا یجب علیه القصاص
 و هو مستلزم القتل بالقتل وهذا اللفظ ما اخذه بعض الجاهل علی ان حنیفة
 رهن فی علم الاعراب فقالوا الصواب یجیل فی قیس قال القدوی لم یثبت
 هذا فی حنیفة رهن ولم یوجد فی کتابه وان ثبت ذلک منه فهو لغتة بعض
 العرب قال القائل ان اماما و اماما قد بلغا فی الجحد غایتها فغنیة الفتاوی
 فی کتاب الجنایات فی جنایة حبس طان فی نوع آخر فی القتل **س** ريد عمره
 حتی اولان کمنه لری دفعه شرع شریفة دعوت ایدوب كلو که مراسلة
 دخی اعتبار انذو که حاکم الشرع عنوان کوندر ب کتورک دیو ام ایلو که
 امر شرع و ایدوب دعوت ایلو کوندر بنه عناد ایدوبک حیر اسو رکت
 استند که الت حرله و از لری قتل ایلو استند که اگر دخی غری و یل
 خلاصه بجالی لری او یجی رید ی اورب اول ضرر دن فوت اولد قد
 شرعا دمی **س** ريد عمره رهن بوضه وارنر و و و نکره می لازم كلور **الجواب**
 هدر اولو و من شرع المسلمین سبغا فاعلیهم ان یقتلوه لقوله علیه السلام
 من شر علی المسلمین سبغا فاعلیهم ان یقتلوه لقوله علیه السلام من شر
 علی المسلمین فقد اهل دمه ولان بلوغ فتنقط عنه بغیب ولان یغیب
 طریق لدفع القتل عن نفسه فله قتل من هدر ای فی کتاب الجنایات فی باب
 باب ما یوجب القصاص فی فصل کذا فی غیرها و یجب دفع من شر سبغا
 علی المسلمین ولو یقتل ان لم یضرب یکن دفع ضرره الیه قال فی الهدایة
 قوله و علیهم و قول محمد الال اجماع الصغیر حتی علی المسلمین ان یقتلوه
 اشارة الی الوجوب والمعنی وجوب دفع الضرر فاذا لم یکن علی العمل
 واجبا کان محتملا ان یكون القتل موجبا للقصاص فغناه ولا شی یقتل ان
 کلفا اصلاح **س** ريد عمره و الت حرله بکرک او ز رنه قتل غیبل یجوز المبرور
 بکر فبوری عمر و طوبوب رید الت حرله اورب قتل انسه و رنه مقتول یقتل به

ما فی جنایات قدی
 امام محمد قدی
 علقه من علقه
 امام محمد قدی
 علقه من علقه

17A

زید عمر مرد لوطی است که در
 طریق ایل زیدون خلاص و یوسف کاخدار
 قل امیه عمر و خاضع حضور در قضیه فی
 امیه اهل قریه عمر و صدق و یوسف دست
 امیه استماع اولو می گویند
 مهاده حاجت و در زید بل و یوسف
 عمر و دوزخ و لغز نه است از زید و یوسف
 مؤبد او که استماع

فصاح طلبت يا خود ايكسندون بل مساواة اور نه ديت طلب كنك
 قادر اميد **الجواب** دكلز در زيد عدا قتل اتوي ايشه زیدی فصاح
 طلبت كنك قادر كرد عمر و نيز شهيد و توبه سی و سلامی ظاهر اولين مجلس
 اولنزل نقل مع بقدر قال الزاهدی روح انما يقصن حقيقته اذا وجد حله كل واحد
 روح بعض لزهوق الروح فاما اذا كان في انظاره او مفر من او عينين
 بالاسكان والاحد لا فصاح عليهم نقل مر علي سلمه ام في كتاب الجنات
 في باب الخوف فجادون النفس **مسئل** سبني اولان بنو عمر وصغري
 المذكورة خطاه حشفه من كسبه ديت لازم اولو **الجواب** قول اولو
 نصف ديت اولما زيه ديت كامل لازم اولو حتى ان الحنان لو قطع
 الحشفه و برى المقطوع يجب عليه ديه كامله لان الزايد هو الحشفه وهو عضو
 كامل فجب عليه ديه كامله وان مات يجب عليه نصف الدية و **في الغرائب**
 حيث يجب الاكثر بالبر والاقول بالهلاك ذكره الزيلعي روح من الدية في كتاب
 الاجارات في باب نكاح الاجارة في الورق الاول رجل امر ختانه بالختان
 صبيا فخن فماتت لحد يده فطفت الحشفه ومات المصبي قال محمد روح يكون
 على عاقلة الختان نصف الدية لانه مات بفعلين ما ذون وغيره يادون
 وان عاش المصبي فعلى عاقلة الختان كل الدية فانه حالف بقطع الحشفه
 من فاضحان في كتاب الجنات في فصل الملاف الجنين وليس على التراجع **الفصل**
 و اجماع ضمان البراءة اذا لم يقطعوا زيادة على اذن له فان قطع الختان
 الجلوده وبعض الحشفه ان لم يمت من ذلك كان عليه في بعض الحشفه حكمة
 عدل وان قطع الحشفه كلها فانه لم يمت من ذلك كان عليه كمال الدية وان
 مات من ذلك كان عليه نصف الدية وان شرط ظهور لاء العمل المصديون
 السك لا يبع شرطه فاضحان في كتاب الاجارة في آخر فصل الكفار
مسئل زيد عمر و يد يوني قتل المذكوره عمر و زیدی عفو بيش اولين عزا
 منعه قادر اولو راس **الجواب** اولما زنه كم يد يون اولو ميش اولو عزا
 فصاح مننه قادر اولو فكری كبی اذا قتل المذكورون شخصا لا بعد الغرام

[illegible]

کلیک منفع

انسان فقتله او فرق ثيابه ضمن المرسل لانه مادام في ثوبه كان حطفا
الناطق على رجل اخرى كلبه على رجل فقتله او فرق ثيابه لا يكون ضامنا في قول
ابي حنيفة وبعض في قول ابي يوسف والمختار للفتوى قول ابي يوسف ولو
ارسل كلبه الى صيد ولم يكن سائغا فاصاب انسانا لا يضمن في الروايات
الظاهرة والاعتماد على الروايات الظاهرة من فاضل خان في كتاب الحجاب
في باب جناية البهائم في الورق الاول ولو انزل كلبا حتى غرس رجله في
كاهل او رسل يازبا وعند ابي يوسف يضمن سود يهوده او يسوقه كما اذا
ارسل البهيمه وعند محمد رجع ان كان سائغا لها او قاتلها يضمن وان لم
يكن لا وجه اخذ الطحاوي والفقيه ابو الليث كان يعني بقول ابي يوسف
وهذا اختيار ابي حاتم قال الصدوق في الكلب معلمي لا يشترط ان يكون
هو سائغا ويضمن مطلقا في غير المعلم بشرط السوق في خلاصة
كتاب الديارات في الفصل الرابع في الورق الاول ولهذا قلنا في الصغير
يضمن اشلي كلبا على صيد مملوك فقتله او على نفسه فقتله او فرق ثيابه
رجل يضمن لانه صاحب سبب وقد اعترض عليه فعل غير مختار غير مضاعف
البه لا ان الكلب يعمل بطبعه وليس الذي انلاه وبسائر خلاف ما اذا
اشلي على صيد فقتله ان صاحبه جعل كانه ذبيحة ينفذ لان الاصطبار
من الكاسب في الجملة مبني على نفي احوال بعد الامكان وجب المصير في ضمان
العداوان الى خفض القياس ثم يرد في باب تقسيم الشرط الذي
له حكم الاسباب ولو كان لرجل كلب عقوق يودي به فله ان يهلك البهائم
يقتلوه واذا اتلف يجب على صاحبه الضمان ان كان يقدم اليه
قبل الاتلاف والا فلا شيء عليه كالحمار المائل في ربعي في كتاب الديارات
في باب جناية المملوك في باب جناية البهيمه لو كلب باكل عنب
الكرم فاشهد عليه فلم يحفظ حتى اكل العنب يضمن وانما يضمن اذا اشد
عليه بما خاف بلفظ بني آدم كالحمار المائل ونظير الثور وعقر الكلب
العقور فيضمن اذا لم يحفظ من الدور والفرج الديارات في باب جناية

البهيمه

البهيمه **مسألة** يندبر بده او لور كس ثم وكلوب قذافي او زربنه او ثوب
زيد بوحاله عالم وكل يكن فالقد قد زيد كس جلوسى سبيل ثوبى بربح
زيد عموه ضرر دون نفقته قادر او لور **باب** او لو يضمن زرا
ايكسك فليل او مشد **مسألة** **باب** جلس الى جنب رجل فجلس على ثوبه فضا
صاحب الثوب وهو لا يعلم فالشئ ثوبه من جلوسه قال محمد رجع يضمن نصف
الشئ لانه لم يكن للجالس ان يجلس عليه فصار جانيا في جلوسه فصار
الثوب مشقوقا بخذبه في ثيابه وبامساك صاحبه بثقله يجب عليه نصف
الضمان من عمنه في كتاب الجنايات في فصل في المقطع **مسألة** يندبر
عمدا كذا في آت جردا وارب جرسه عموه زيد كس فضا كذا في
جفر عموه قادر او لور **باب** او لما قصاصه من ثوب كيدوب حدقه
باني او لمن كرك والامثلة صفتي اليك استيفا متعذر ودولا قصاص
العين اذا قوت او ضحت لانا اذا فعلنا ما فعل وهو التقوير ورجح
لما يكن استيفا المثل اذ ليس له معلوم وان اذ هبنا ضوره فلم ينفعل
مثل ما فعل متعذر الاستيفا بصفة المماثلة فامتنع الوجوب وصار
كمن قطع يد انسان من ساعدانه لا يجب القصاص لانه لا يسيل الى الفلح
من الساعد ولا من الزند لما قلنا فامتنع الوجوب كذا اذا وان ضرب
عليها فذهب ضوها مع بقاء الحدقه على حالها لم يحسف فيها القصاص
لقوله تعالى والعين بالعين ولان الاستيفا على سبيل المماثلة ممكن
بان يجعل على وجه القطر المبلول ويحكي المرأة ويغرب عن غيرها حتى يذهب
ضوها وبقيل اول امر انتهى الى ذلك على رجع فانه روي في وقت
هذه الحادثة في زمن عثمان جميع الصحابة وشاؤهم في ذلك فلم يكن
عندهم حكما حتى جاء على رضى الله وانشاء الى ما ذكرنا فلم ينكر عليه احد
فقتضى به عثمان بخضرة الصحابة رضوان الله تعالى عليهم اجمعين فيكون اجابا
من يدعي في كتاب الجنايات في فصل واما الجنايات على ما ذكره النفس
في الورق الخامس خمسينا قال ومن ضرب عين رجل فقلوبها فلا قصاص

عليه لا تمناع المائدة على ما قال في الكتاب بحمل المرأة ويجعل على وجهه فطن
رطب ويقابل بينه بالمرأة فذهب منوها وهو ما نوه عن جاذبه من الصبا
رضي الله عنهم من هداية في كتاب جهاد الجنابة في باب الفصا صبحا ووج
النفس في الورق الاول كذا في غير **س** ربه عمده زهر يربوب عمود
اول زهر من فونت اولي شرعانه لازم **الجواب** لغز شديد وجبين
مد يد لازم كلور ولو اظهر غيره ستا فانت فان كان تناول بنف فلهذا
على الذي اظهر لانه اكله باختيار وكنت يعز ويضرب ويؤذي لانه اكله
جناية ليس لها حد مقدر وهي الغرور فان اجره السم عليه الذي يفتنه
وعند الشافعي رحمه عليه الفصا صبحا ووج في كتاب الجنابات في الورق
الثاني جناية كل من لا يباشر القتل فيقتض عنه الا في نحو تقديم الطعام
المسموم الى الضيف وامره بالاكل منه او سكت وكذا لو دعا الى شر لا يملك
وكذا لو شهد عليه بالقتل فتصل في جميعا وقال لا تعذرا فانه يقتض منها
وكذا لو ثبت انها شهورا زورا وقال لا تعذرا ثم القواعد والفوائد في فوائده
اجابات وهي تسع في الخامسة **س** ربه عمودك بارك نيك بركوزين
اخراج اليه شرعانه لازم **الجواب** ربح قيمت لازم اولور ويلي
نقل قضاي رسول الله صلى الله عليه وسلم عقلي فرس درت كوز اليه عمل
ابدر ايكى مستغلتك كانه درت كوزي لي اولور برى كمله ربح لازم
اولور قال شادة الفصا بفتحت غيرها بقها ما نقصها لان المقصود
هو الدم فلا يعتبر الا نقصان وفي عين بقر وانجرا وجره ربع القيمة وكذا
في عين احمار والبطل والفرس قال الشافعي رحمه النقصان ايضا
اعتبارا بالشادة ولنا ما روي ان النبي عليه السلام قضى في عين الدابة
بربع القيمة وكذا قضى عمر ربح ولان فيها مقاصد سوى اللحم كالحمل والركوب
والزينة والجمال والعمل فلهذا الوجه شبه الاول في اجاب الربع وبالنسبة
الاخره نفى النصف ولانه انما يكن اقامة العمل بربع عين عيناها
وعين المستعمل فلهذا ذات اربع ربح فحسب ربع بقواة احداهما

مرده
في كل واحد من هذه النسخة
او في كل واحد من هذه النسخة
او في كل واحد من هذه النسخة

اذا اراد

شهادة

في كتاب الجنابات في باب جناية البهيمه كذا في غير **س** ربه عمود
الت حبله عمدا او رب قبل المذكره عمودك وره صفارس وايركن وارث
كبير فصا صلب اندر كذا في اولور **الجواب** ما لم عظم فنته اولور
اما صلب شرعي وكذا سيف المقتل اولور ولا يستوي في الفصا صلب الابا بسيف
وقال الشافعي رحمه يفعل مثل ما فعل ان كان فعلا مشروعا فان مات
والا جرح فبته لان مبنى الفصا صلب على المساواة ولنا قوله عليه السلام
لا تؤد الا بالسيوف والرماد السلاج فلان فيما ذهب اليه استيفاء الزيادة
لوم يحصل المقصود بمثل ما فعل فحرم فيجب الخمر عنه كما في العظم ومقتل
ولا اولاد صفار وكبار فلكبار ان يقتلوا القاتل عند ابي حنيفة خلافا
لما حكي بدرك الصفار لان الفصا صلب مشترك بينهم ولا يملك البعض
الجزئي وفي استيفاءهم الكمل ابطال حق الصفار فيؤخر الى اذ اكملهم كما اذا
كان بين الكبيرين واحد ماعا غابا وكان بين المولدين واحد ماعا صغيرا
انه من لا يجزى بثبوت بسبب لا يجزى وهو الورثة واحتمال العقود الصغير منقطع
فيثبت لكل واحد كمالا كاولا لانه الاخراج بخلاف الكبيرين لان احتمال العقود
من الغائب ثابت ومسلد المولدين ممنوعه من هداية في كتاب الجنابات
في باب ما يوجب الفصا صلب وما لا يوجب ولو كانت الورثة صفارا
وكبارا فلكبار ولانه استيفاء الفصا صلب قبل بلوغ الصفار في قول
وفي قول صاحبيه والشافعي ليس لهم ذلك حتى يبلغ الصفار من ماضي
في كتاب الجنابات في فصل فمن يستوي في الفصا صلب في الورق الاول اذا
كان بين صغير وكبير ان الكبير ولانه استيفاء عنده وعندهما ليس له ذلك
وينظر بلوغ الصغير ووجا البتة ان عند ابي حنيفة لما كان الفصا صلب
حقا ثانيا للورثة ابتداء لكل واحد منهم على سبيل الاستقلال لا استقلال بسبب
ثبوت في حق كل واحد منهم وعدم تجزئته في نفسه ثبت لكل واحد منهم على الكمال
كان ليس مع غيره فلا معنى لتوقف الاستيفاء على بلوغ الصغير وعندهما لما كان
مشتركا بين الكمل فاحد شر يكون لا ينفرد بالنصف في محل مشترك بدون

الشافعي رحمه الله عليه

بشر و بشير بقتل المولى و بوشهادت البلد كونه حاكم قبول ايديك شرعا
ديني حكم اول نور بوجه قصاص بله **المجلد** اكرالت جاريه صايد ضرب
ايدي و ب اول ضرب بل صايد فزاش اولوب تا وفات ايدي فزاش اولوب اولدو
شهادت اولدو ايه قصاص لانغم كلور و اذا شهد الشهود انه ضربه بالاجارة
فلم يزل صايد فزاش حتى مات فقيه القودان كان عدا لاتهم شهد و بالقتل
لان **مخرج الظاهر** سبب لزمه في الرقع ظاهر او حكم مني فله عقيب **ببالح**
يحال به عليه من تحصيل الشخسي في كتاب الويات في باب الشهادة في القفو
والقتل و اذا شهد الشهود انه ضربه فلم يزل صايد فزاش حتى مات فعليه
القصاص القودان **عدا لان** الثابت بالشهادة كالثابت معا
و في ذلك على ما بيناه فزهاده في كتابنا في باب الشهادة في القتل **كتاب**

الديانة بنو عمر و كابر كبر نيك جلوب قبر و حق قبر مغلطه شرعاً لازم
 اولو **الجواب** بر ميل مهلت و بر يلوب بعد نظر اولو اگر بنه سه قبر و دل
 بهايه طو تلوب و قيو ر قمر طو تلوب نه نقص ايده آنگاه رجوع اولو
 زجل حلف شمر كفت و آتة اوليف الشعر فر بهنما فانه يو جل سنة كافي
 شمر **الادعي فان ثبت** و الا بقوم مع الشعر و بقوم غير شعر فير جمع نقصاً
 بابينها من واقعات صحامي كتاب **الديانة في الفصل الثالث**
 ميرى تر لارده و جابر لرده و باغرده مقتول بولوب قائمى معلوم اوليا لارده
 دينى اول ذكر اولنا لرى منصرف اول لارده مى دوشر بوضه او از ايشد يلور
 موضعه و الخ اولان محلكه و قوايه مى دوشر بوضه بيت المال مى
الجواب بيت المال دوشر كه آفتى شيخ الاسلام قد لفتك فر خط المبارك
 و قبولت به فوجوت عاذية له حذو القعدة بالقعدة فر غير تفاوت بينا
 و لو بقطه فذه **سئل** بنو عمر و ك جابيه سنك بر كوزن يا انكى كوزن
 افراخ المسه نه لازم اولو **الجواب** بنده نصف بيعتى لازم اولو خبى
 بر شى نه مالك اولما ز بنده اما انكى دينى ضمان ايله حثه به مالك اولو
 لو فقا واحدى عيني انه انسان بنحو نصف قيمتها و لا يملك شيئا من لينة

[illegible]

بجلاف ما اذا فقا والعينين ضمن كمال الدية فانه بملك الجثة كذا في شرح
المبسوط في كتاب الحدود **فصل** في قربة ده جارة اخذ بولسان مقتولك
اهل قربة ده ديني وشرعي **الجواب** وشرع جارة ده ساكن اولاده
وشرع اهل لم يكن في ملك بان وجد في جوار اوسطا ط فعلى من يسكن
الجوار والغسطا ط وعلى عواقلهم القسامة والدية لان صاحب الجثة
اختص بموضع الجثة فمن اهل العسكر بمنزلة صاحب الدار مع اهل المحلة ثم
القسامة على صاحب الدار اذا وجد منها قبل لا على المحلة كذا هيئنا
من البدائع في كتاب الجنائيات في فصل هذا الذي ذكرنا حكم قتل **قتل**
في الورق الاول **تجيبنا** **سئل** جامع شرعيه بولسان مقتولك قسامة
ودينني كيه لازم اولور **الجواب** قسامة اولور به مخصوص اولور ويجوز به
دينني كيه لازم اولور **الجواب** قسامة اولور به مخصوص اولور ويجوز به

لا قسامة في قبيل يوجد في سوق العامة وهي السوق التي ليست بمملوكة
وهي سوق السلطان لأنها إذا لم يكن مملوكة فليست لأحد من الخصوص
كانت كالشوارع العامة لأن سوق السلطان لعامة المسلمين فلا يجب
القسامة وجب الدية لأن حفظها والتدبير فيها إلى جماعة المسلمين
بالنقصير وببیت المال مال عامة المسلمين فيؤخذ وكذا إذا وجد في مجلس
جماعتهم لا قسامة والدية على بیت المال لأنه لو ملك لأحد فيه ولأنه لخصوص
وبالدعم فوجب الدية لا القسامة لما بيناهم **البدائع في المحل المردوم**
زيدك ملكه ثم ركن طواري مجروحاً ميتاً بولفسه ثم عازله ثم طار
أو كره **الجواب** أولاً ومنها أن يكون القبيل من بني آدم فلا قسامة في
بهيمة وجدت في محله قوم ولا عزم فيها لأن لزوم القسامة في نفسها
أدلت بخلاف القياس لأن تكرار الجيوش غير مشروع واعتبار عدد الجنود
غير معقول ولهذا لم يعتبر في سائر الدعاوى وكذا وجوب الدية معها
لأن الجيوش غير معقول في الشرح جعلت دافعة الاستحقاق بنفسها كما
سائر الدعاوى إلا أن عرفنا ذلك بالنصوص في بني آدم خاصة فبقى الأمر فيما وهم

[illegible]

في هذا الكتاب ما وجدته في غيره من كتب الطب من فوائد كثيرة لا يمكن حصرها في هذا المكان
 وقد كان في هذا الكتاب من فوائد الطب ما لا يمكن حصره في هذا المكان
 وقد كان في هذا الكتاب من فوائد الطب ما لا يمكن حصره في هذا المكان

في هذا الكتاب ما وجدته في غيره من كتب الطب من فوائد كثيرة لا يمكن حصرها في هذا المكان
 وقد كان في هذا الكتاب من فوائد الطب ما لا يمكن حصره في هذا المكان
 وقد كان في هذا الكتاب من فوائد الطب ما لا يمكن حصره في هذا المكان

فصل

على الاصل ولهذا يجب العناية في سائر الاموال كذا في الابهام
 في البدائع في كتاب الجنائيات في فصل ما شرط وجوب القسامة وان
 وجد البينة والدالة مقتولة فلا شيء فيها ما قاضي خان في كتاب الجنائيات
 في باب الشهادة في الجنائيات **مسألة** يزعمون ان ياشين يارغين شرعا
 لازم ظهور الجواب بانه في بوزده اولان باره لانه يحتاج در اوندركي
 موضع در كه كيك كورنه بوزده عده اولين قصاص لازم اولوزير مساواة
 اعتباري ممكنه خطا واولي نصف عشر ويندر ايجي باشه در كه كيك
 في بوزده عشر ديت لازم اولوزير اوجي مقلد در كه كيك برون ابر اعشرف
 ديت لازم اولوزير اوجي جايغ در كه ايجي برون ديت وبتكنا
 لازم اولوزير اوجي جايغ در كه طر ملوب قال حقيقه التجسس طامو در
 دم ظاه اولوزير اوجي جايغ در كه طر ملوب قال حقيقه التجسس طامو در
 دري كسبله طغوزير اوجي متلاجه در كه اوجي كسبله اوجي سمي اوجي در كه كيك
 او زنده كي جلده رقيقه بنش بوزده حكومت عدل لازم اولوزير
 عدل خروج قول فرض اولوزير باره سر قيمه طلوب وباره اوطا طلوب
 تعاونه نظر اولوزير متلاجه احقره مكن در اولوزير جاصل طغوزير در
 اولوزير فيمكتك عشرى كسلي ديتك دج عشرى واجب اولوزير لا قود
 في الشجاع الا في الموضحة عداوه التي توخي العظم اي تيبه لا مكان
 المساواة فيها بان يسير المسبار ثم بوزده حديد بعد ذلك فيقطع بجاء
 مقدار ما قطع وفي ظاه الرواية يجب العفصا من بوزده ايضا ذكره في
 روح في الكل وهو الاصح لا مكان اعتبار المساواة فيه ايضا ما ذكر في الموضحة
 ذكره الزيلعي فيها خطا نصف عشر الدية وفي الهاشم عشرها وهي التي
 كسر العظم والمنقله عشرها ونصف عشرها وهي تنقل العظم بعد كسر
 والآلة وهي التي يصل الى الدماغ لم يذكر ما يخرج لان التفصيل لا ينبغي بعدا
 عادة قتلا لا في الشجاع والكلام فيها وبجائفة وهي التي تصل الى الجوف
 ثلثها كل ذلك ثبت بالجديد وفي جائفة تغذت الى الجانب الاخر ثلثها

اولا في كتاب الجنائيات في فصل ما شرط وجوب القسامة وان
 وجد البينة والدالة مقتولة فلا شيء فيها ما قاضي خان في كتاب الجنائيات
 في باب الشهادة في الجنائيات **مسألة** يزعمون ان ياشين يارغين شرعا
 لازم ظهور الجواب بانه في بوزده اولان باره لانه يحتاج در اوندركي
 موضع در كه كيك كورنه بوزده عده اولين قصاص لازم اولوزير مساواة
 اعتباري ممكنه خطا واولي نصف عشر ويندر ايجي باشه در كه كيك
 في بوزده عشر ديت لازم اولوزير اوجي مقلد در كه كيك برون ابر اعشرف
 ديت لازم اولوزير اوجي جايغ در كه ايجي برون ديت وبتكنا
 لازم اولوزير اوجي جايغ در كه طر ملوب قال حقيقه التجسس طامو در
 دم ظاه اولوزير اوجي جايغ در كه طر ملوب قال حقيقه التجسس طامو در
 دري كسبله طغوزير اوجي متلاجه در كه اوجي كسبله اوجي سمي اوجي در كه كيك
 او زنده كي جلده رقيقه بنش بوزده حكومت عدل لازم اولوزير
 عدل خروج قول فرض اولوزير باره سر قيمه طلوب وباره اوطا طلوب
 تعاونه نظر اولوزير متلاجه احقره مكن در اولوزير جاصل طغوزير در
 اولوزير فيمكتك عشرى كسلي ديتك دج عشرى واجب اولوزير لا قود
 في الشجاع الا في الموضحة عداوه التي توخي العظم اي تيبه لا مكان
 المساواة فيها بان يسير المسبار ثم بوزده حديد بعد ذلك فيقطع بجاء
 مقدار ما قطع وفي ظاه الرواية يجب العفصا من بوزده ايضا ذكره في
 روح في الكل وهو الاصح لا مكان اعتبار المساواة فيه ايضا ما ذكر في الموضحة
 ذكره الزيلعي فيها خطا نصف عشر الدية وفي الهاشم عشرها وهي التي
 كسر العظم والمنقله عشرها ونصف عشرها وهي تنقل العظم بعد كسر
 والآلة وهي التي يصل الى الدماغ لم يذكر ما يخرج لان التفصيل لا ينبغي بعدا
 عادة قتلا لا في الشجاع والكلام فيها وبجائفة وهي التي تصل الى الجوف
 ثلثها كل ذلك ثبت بالجديد وفي جائفة تغذت الى الجانب الاخر ثلثها

لان ابي بكر ربح هذا حكم ولا يهاجيا فيمان وفي الحارمة هو وما عطف عليه جزاؤه
 الا في حكمة عدل وهي بالحا والمهله التي يخرج من كل اى حذث ولا يخرج الدم
 والواحدة بالعين المهله وهي التي يغير الدم ولا تسيل بل يجمع في موضع الحارمة
 كما لمع في العين والدامية وهي التي تسيل الدم والياضعة وهي التي ينضغ
 اكلها في لقطعه والمتلاحة وهي التي ياخذ في اللحم وتقطع والسماق وهي
 التي تنصل الى جلده رقيقة بين اللحم وعظم الراس سماق حكمة عدل اذا
 لمع فيها ارش خدر شرعا ولا يمكن اهدارها فيجب حكمة عدل وهو ما ثور
 عن ابراهيم القتيبي وعمر بن عبد العزيز فيمن حكمة بقوله عبدا بلا هذا الا اذا
 ثم معه فقد التقاوة بين الفتيين من الدية هو حكمة فبغرض ان
 هذا للعبد وقيمة بلا هذا الا في الف درهم وموتسحاة فالتقاوة فيها
 مائة درهم وهو عشر الالف فينخذ هذا التقاوت من الدية وهي عشرة
 الالف درهم فعشرة الف درهم فهو حكمة عدل وبه يعني احرازها
 ذكر الكرخي انه ينظر مقدار هذه النية موضحة فيجب ايجد ذلك في نصف
 عشر الدية وقال شيخ الاسلام قول الكرخي صحيح لان علت نفس بعينه بهذا
 الطريق في الدرر والعزيز في كتاب الدييات في الورق الثاني تحبنا
 واختلفوا في تفسير حكمة العدل قال بعضهم ينظر ان المحني عليه ان لو
 كان ملوكا لم ينقض من قيمة هذه الجنابة ان كان ينقص عشر قيمته
 ففي الحرجة عشر دية وعلى هذا الاعتبار في النصف والثلث وكذا ذلك
 وقال بعضهم ينظر الى ما يحتاج في هذا من النفقة واجرة الطبيب لاي
 حكمة عدل وقال بعضهم ينظر الى ادني جراحة لها ارش مقدار وهي الوجع
 فان كانت هذه جراحة نصف الموضحة يجب فيها نصف ارش الموضحة
 قال رضه والفتوى على الاول من قاصحان في كتاب الجنائيات في الورق
 الاول وبعد هذا الشيء اخرجي بسمي الدامية وهي التي تنصل الى الدماغ
 وانما لم يذكرها لانها تقع في الغالب لا جناة معصم منغرده حكم
 على حدة ثم هذه الشجاع يختص بالوجه والرأس لانه ما كان في غير الوجه

عند

فہمای منظوم
او فریدان ضل عالم مقتدی اند قوی
شکام لطیف بد و بیان الہ
ایده م وصف عالمی ملا
بر صنیع و ضیع اموالین
اخذ و قصل ملکہ کے پروا
زیدہ و روب مراحمہ آئی
زید الوہ لکت اولیائے
ممکن و لما سے ہی ملا فانی
راکی سئل اور عنہ اصلا

عند اتصال وفاته في سنة الالام خواهر زاده و هكذا في الفتاوى الصغرى
قضاة المحاكم في الفصل الثاني قبيل المجلس الثاني **مسألة** زيد مريض وعمره بن
وفات الله كده وينسكون برى اول و بذكره فموت اوله فده ورثه
عمودون دين مرقومى طلبا لى لى شرعا لما غده قادره كور **جواب** اولها
وصبته رثلشدن معتبر اوله رجله على اخو دين دين فقال الطالب ان
فانت برى من ذلك الدين قال يجوز ان يكون وصيته من الطالب للمطلوب
لانه اضاف الابرار الى بعد الموت والابرار تملك من وجهه فاعلم ان وصيته
واذا بسعمل الوقت فيكونه اضاف الابرار الى وقت الموت فيكون وصيته
معنى من وصاياى بحيطه السر حتى في افر باب بالقبض به الوصية **مسألة** زيد اوله
عمره وارثون بمقدار بن بعد المات ترك سندن وارث اوله منى
شرط الابرار وب عمرود حتى قبول وقبض اليه سكن زيد فموت اوله فده
بنه ميراثه داخل اولما غده قادره اوله **جواب** اشياء ونظاير ده اوله منى
كوريو لكن جوامه فناوده ورثه كنه رخصانه متوقف اوله منى مصر
ديو قول صح دجى كوريو قال الشيخ عبدالغفار في الطبقات الهمزنى
احمر قال لجره جاني في الحارة قال ابو القباس الناطقى رايه بخط بعض مكنا
في رجل جبل الاحد بينه وارثه نصيبه على ان لا يكون له بعد موت الاب
ميراثا جاز وافتى به الفقهاء ابو جعفر محمد بن البمان احد اصحاب محمد بن سماع
البلخي وحكى ذلك اصحاب احمد بن ابى الحارث وابو عمر الطبري انتهى **من**
الاشياء والنظر قبيل الفم الثالث سألته عما ذكر الناطقى في كتابه
عن بعض اشياء المرض اذا عاين شيئا معينا فده واراض على ان
يكون له المرض شيئا بعض الورثة على البعض وكيف يجوز للورثة ان
حقه من التركة قبل الموت قال رضى الله عنه اراو بذلك الورثة بعد موته
في يكون نجس الميت كنجس باقى الورثة معه ثم لو صالح باقى الورثة
بعد موته على ذلك من نصيبه من التركة جاز فلهذا اخبر جوامه الفتاوى في كتاب
الوصايا بقيل الباب الثالث **مسألة** زيد مريض وموتنه وارثه بيع

صورت
الخراج
مخزن
الوقت

ابله وكي صحح في جواب الم علم فشهد مطلقا صح اوله ما بين فسلنه
 محاسنا وليكن اوله **باب في تصرفات المريض** في بيع المريض
 اذا اشترى من وارثه بمثل قيمته لا يبيع أصلا قبل اجازة الورثة عند أبي حنيفة ربح
 وعند ما يبيع وان جابا لا يبيع المحاسن عند الكل اجازة الورثة اوله ولا لعل
 للشرى اما ان يبلغ الثمن الى تمام القيمة والافسخ وفي الزيادة النفس البيع
 ثم الوارث لا يبيع من غير اجازة الوارث وعند ما يبيع والمحاسن الوارث
 لا يبيع الا باذن بقية الورثة بالاجماع **م** وهذا الصحيح **سب** لو اشترى
 المريض شيئا من وارثه بمثل قيمته بمعاينة من الشهود واعطاء الثمن
 جاز والوارث انما يخالف الاجنبى في الاقرار وانما يثبت معاينته بها
 سواء من قيمته في كتاب الوصايا مريض باع من وارثه شيئا او بكتفا
 الثمن قال الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل انه كان الغالب في حال المريض
 الضنا وكروم القراش في كان فباه على مكلف ومشفة بسبب المرض
 لا يجوز بيعه في قول أبي حنيفة من فاضى خان في كتاب الوصايا في فصل
 في مسائل مختلفة واختلفوا في بيع المريض لوارثه بعوض المثل فقال ابو
 حنيفة لا يبيع وقال مالك والسافعي واهل ربح يبيع من اقصاع بمثل ما يبيع
 القراض **س** ما احضرك ومبني صحيحه اوله **جواب** جدير وكلفين
 و امر وقد عجز به صحيحه وكله ولا يجوز وصية البصبي اذا لم يكن من اهله
 عندنا موصياي قاضي خان في فصل فيما يجوز وصيته وفيما لا يجوز ولا في
 بصبي جدير لانه تبرع وهو ليس من اهله الا في جديره و امر وقد فانه يجوز عندنا
 استحسانا حتى اذا لم يكن من اهله اصله وصايا له ربح والغرض في الوارث
 الثاني فلا يبيع من البصبي والمجهول لانها ليس من اهله التبرع لكونه من غير
 الصفار المحضه اذا لا يبالغه عوضه بنوى وهذا عندنا وقال السافعي
 في قوله وصية البصبي اعان في القرب صحيحه واجه باروى ان عمر رضي
 اجاز وصية بائع وهو الذي ادراكه ولان في وصيته نظر لانه ثياب
 عليه ولم بعوض لروال ملكه الى الوارث من غير ثواب لانه يجوز عندنا

میں بہا ہے
میں غم

كان غلاما لم يتعلم معنى السامع حقيقة فيجوز ان يكون الراوي نقله بغير
 وقوله انه اوصى لابنه عم له بال لا ينافي ان يكون ما يتعلق بغيره واد
 رفته قال الطحاوي والاصحاب بهذا الاثر لا يصح السامع لانه رسل
 لان رواية عمر بن سليم وهو لم يبق عمر وعندها المرسلة وان كان قد لكن
 هذا مخالف قوله عليه السلام رفع القلم عن ثلث وفيه نظر لان المراد
 بالقلم التكليف وما نحن فيه ليس به وقال ابن خزم هو مخالف لقوله تعالى
 واسئلوا النصارى الآية فانها نزل على ان الصبي ممنوع من مال عتاقه والار
 عمل على انه كان قريب العهد بالحلم مجازا يعني كان هو بالغ ولكن كان
 لم يمتد على بلوغه زمان كثير وشبهه بالغ بطريق المجاز البارى ان عمر
 لم يستمر ان وصية كانت جعل القرية او غيره كذا في المبطل **مسألة**
 وصى اولاد ربه ميتة من دين طلب اليه وصايتهم اخراج اهل بيته
الجواب بوجه افوال كثيرة واردة فتوى اخراج اولادهم وروى عن
 على الميت دينا اختلفوا ان القاضى يخرج من الدين الذى يدعى
 او بغير البينة عليه حتى يستوفى الدين والاخر جئت من الوصاية
 فان لم يبق اخراج عن الوصاية وعن محمد بن سلمه ان الوصى اذا ادعى
 دينا على الميت وليس له بينة فان القاضى يعزل عن الوصاية
 وان كان بينة فان القاضى يوجب للميت وصيا حتى يقيم البينة
 عليه ثم القاضى بالجوار بعد ذلك ان شاء ترك الثاني وصيا
 وصار الاول خارجا عن الوصية وان شاء اعاد الاول الى الوصية
 بيد ما فتى بینه وذكر كصاف ان القاضى يجعل للميت وصيا
 في مقدار الدين الذى يدعى عليه خاصة ولا يخرج الوصى عن الوصاية
 وبه اخذ المشايخ وعليه الفتوى وصاياى فاضحان قبل الشفعة
بورق **مسألة** مال يتجدد يدعى او لم يثبت بثبوت بوليدين وصيتك
 صلح صحيح او لو **الجواب** اوله الخلاف محض خبر اولى يوفد مكر
 مصاحف انفسا ابدته وان كان الصلح يدعى على الميت او على
 البتيم

صلح يدعى
 ثلث

البتيم فان كان للميت عي بينة على صفة او كان القاضى فتى له بجهة جاز
 صلح الوصى لانه اسقط لبعض الحق وان لم يكن للميت عي بينة ولا يفتى
 القاضى بذلك لا يجوز صلح الوصى لانه خلاف لماله ونظيره ما لو طمع
 السلطان بجوار او المتغلب فى مال البتيم فاخذ الوصى وهدد بالخذ
 بعض مال البتيم قال الغيبة لا يفتى الوصى ان يعطى فان اعطى كان ضماننا
 وقال الفقيه ابو الليث ان خاف الوصى القتل على نفسه او المال فمضوا
 من اعضابه او خاف ان يخذ كل مال البتيم وان خاف على نفسه
 القيد او حبس او علم انه ياخذ بعض مال الصبي ويقتل له من المال
 ما يكفيه لا يسعه ان يدفع مال البتيم فان دفع كان ضماننا وهذا
 اذا كان الوصى هو الذى يدفع المال اليه ولو ان السلطان او المتغلب
 بسط يده فاخذ المال لا يضمن الوصى والفتوى على ما اخاره الفقيه
 ابو الليث من وصاياى فاضحان **فصل في تصرفات الوصى**
 ولو صلح الوصى عن حق مدعى الانسان على الميت ان كان لا يقدر
 على دفع الظلم الا باعطاء المال كان له ان يعطى صبيانه للبتيم
 ولو اعطى لا يضمن غرضه فاضحان **فصل في تصرفات الوكيل**
مسألة زيد عمرى وصى نقيب ابدوب اوله حتى يقول ابدوب فوت
 اوله قد نصكره قاضى عمرى مال ابنه ضررا خفالى ويركضه عمرى
 يد يدن مالى اخراج ابدوب بكرى وصى نقيب ابدوب كما تصرف
 انه ركضه وعبد **الجواب** مشروع وقول مفتى به در القاضى
 اذا اتم الوصى قال ابو حنيفة يجعل القاضى بعد غيره ولا يخرج وقال
 ابو يوسف يخرج وهو الظاهر وعليه الفتوى لان الوصى فام مقام
 للموصى ولو كان الاب جبا وصيف منه على مال ولده الصغير فان
 القاضى يخرج المال منه بده فالوصى اولى من قاضى فان فى كتاب الوصايا
 فى فصل فى تصرفات الوصى قريب من كتاب الشفعة **بورق**
 زيد فتوى عمرى برجل جميع ورثة سنة حلت ابدوب بعده **مسألة**

طحاوي
 مال يتجدد
 اخراج
 ابدوب

وصيت اليه شرعا لو وصيت ماله لولاهما وكذا لو وصيت ماله لولاهما
 بعده جميع ورثة سنة ثم هو قال هو جاز من غير ان يوصي في آخر
 نص فأتى الوصي **مسألة** ربه فوات ولا فده ورثة من جنته عمره
 اذن مكاتبة دين ادعائه لكونه جميع ورثة فمقتضى ان لا يكتسبه عمره
 بينه اقامت اليه شرعا استماع او كسب بينه الميراث حكم او كسبه
 يوصيه اقرار الميراث **باب** بينه الميراث بينه ورثة فانه يحكم الميراث
 وارث اخر باع الميراث او يبيح لغيره جميع الورثة بالدين واقام الميراث
 البينة على الدين فبذلك سنة حتى يصير الدين ثابتا بالبينة فيظهر في
 حق الورثة وفي حق الميراث كونه بعد من فاضى حال في الوصايا قبل
 الشفعة بغيره **مسألة** ربه وارث اولاد عمره مكاتبة اولاد
 بكرة يكاتبة وصيت اليه وصيت ماله لولاهما **باب** لو
 كذا مكاتبة كذا وكذا ولو وصي لمكاتبة وارثه لا يوصي له من ماله
 فحصل الورثة في حال والمال في حال اذا بطل الكتاب وفي المال بالحق
 ولو وصي لمكاتبة نفسه جاز لانه انما ان يفتق بطل الكتاب فيصير جنب
 فيجوز الوصية واما ان يفتق بغيره في الورق فيصير ميراثا لجميع ورثة لا لبعضهم
 دون بعض فلا يكون في هذه الوصية اشارة لبعض الورثة على البعض
 فيجوز كالميراث في ثلث مجمع ورثة من يد ابي الوصايا في فصل في
 شرائط الزكاة في الورق **مسألة** الثالث ربه وصيت الميراث لغيره رجوعه
 فادرا ولو **باب** ربه من اوله فاما بيان ما ينطرح
 الوصية فالوصية تنطرح بالنقص على الابطال وبطلان الابطال وبطلان
 اما النص فيجوز ان يقول بطلت الوصية التي اوصيتها بطلان او فسختها
 او لغقتها فبطلت الا انفسا خاصة فانه لا يطل بالتمتع على الابطال
 مطلقا كان التدبير او بعد لان المقيد منه يبطل بالالة الا بطل بالثبوت
 على ما ذكرنا من يد ابي الوصايا **مسألة** ربه من ماله ثلث ماله
 ام الولد اولاد هذه وصيت اليه شرعا فاجوز ولو **باب** لو

الحا

المولى ماله ولده في وصية لا يوصي لانه ماله لولاهما وكذا لو وصيت ماله
 لا يوصي ولا ينقلب وصية لانه لا يولاهما لانه لا يوصي ولا يوصي فلا يوصي
 في حال عدم النقص ولا ينقلب وصية اما اذا اوصى لغيره الميراث لا يوصي
 لانه لا يفتق بالميراث فيسلم لانه ذكره في الكافي من جواهر الفوائد في كتاب
 الهبة في الباب الاول **مسألة** وصي غير فاضى الميراث بينه وارث
 ربه من ابد وب يقيم بالغ او لرب اوى فمقتضى ان طلب الميراث عمره
 وصيتك غير فاضى الميراث مع فاضايسه فاسد مكاتبة حكم المالك
 ملكه من جفته قد نكسره غير مكاتبة فاضى الميراث اسره او دكله بلكه
 قيمته ابرشدر كذا ربه اوى ويركعه قادر او كذا **باب** اولاد
 فاسد دكله بالكل **مسألة** ربه باع الوصي ماله اليهم بغير فاضى فاضى
 لا يملك النقص من ماله الوصايا في باب تصرف الاب والام والوصي
مسألة ربه عمره من ماله فاضى مكاتبة مكاتبة ويركعه قادر او كذا
 ابو وب وفاتت لانه فاضى ربه فاضى عمره فاضى من اوى ربه
 لو كلام الميراث ربه من ماله فاضى مكاتبة فاضى قادر او كذا
باب ولو قال اوصيت له فاضى مكاتبة فاضى ماله شاة فاذا اوى الكثر
 فاضى لانه هذا غلط فاضى الفضة في باب ما يكون رجوعا في الوصية ربه
 كثر عن ابي يوسف في رجل اوصى بثلث ماله لرجل مسي واخر الوصي ان
 ثلث ماله الف وقال هو هذا فاذا ثلث ماله الكثر فاضى فاضى
 قال لانه الثلث من جميع ماله والتمسك التي مسمى بالطل لا ينقص الوصية خطاؤه
 في ماله انما غلط في الحساب ولا يكون رجوعا في الوصية وهذا قول ابي
 لانه لما اوصى بثلث ماله فاضى في وصية صحه لان صحه الوصية لا تقف
 على بيان مقدار الموصى به فوضعت الوصية صحه بدون ثم بين
 المقدار وغلط فيه والغلط في قدر الموصى به لا يفتق في اصل الوصية
 فبقيت الوصية متعلقة بثلث جميع المال ولانه لا يفتق ان يكون ربه
 رجوعا من الزيادة على القدر المذكور ويجوز ان يكون غلط في دفع الثلث

لان منصفها اثبات النسب وهو ثابت فمن ذلك الغير لقيام النكاح فلا
حاجة الى اعتبار الكثرة اصل مختلف ما اذا كان اصل من الميت فان هناك
مصرعة في العود من الاصل المذكور فلا بد من اضافة الطوق الى الكثرة
اصل مثبت نسب الولد الا اذا كانت تلك المرأة معتدة من طلاق او فراق
ولم يعبر بانقضاء العدة فانه حايضا يرث الولد لوجود ضرورة اثبات
النسب الدائمة الى اضافة العلوق الى الكثرة اصل كالباقي اذ
مسألة زينة فوت اولوب لابوين عيسيت بر او غلن و دكر عيسيت
لبش او غلن تركت اليه فميت ترك شرعانه و جهله اولوب **جواب** حمله
مال التي سهم تلقوب من برية بر و يرث بر عصبه و ابدان فروع
انفا قيد ثم اعلم بان المعتدة اولاد العصباء عد و سهم و و بعد
رؤس اباهم حتى لو ترك ابن الاخ لاب وام و خمس بنى اخ اخ لاب
ولام فالمال يسهم على ستة اسهم لاسهمين و كذلك لو ترك ابن عم لاب
وام اولاب و عشرة بنى عم اخ لاب وام اولاب فالمال سهم على احد
عشر سهما على ساهين و هذا بالاجماع كذا ذكرنا في اول الكتاب
نقرر شرح الفريض للشيخ **مسألة** زينة فوت اولوقه لام
فرناشي عردى و لاب عمى او غلن بكرى ترك اليه عردى بكر لى بنه عم
او غلن اوليجي فرضان الدفد نصكره عصبينه سطره مساوى ايم ديو
بكر اليه مشترك او لما غة قادر او لور **جواب** ان امرأة تركت زوجا
وهو ابن عم لها فلا النصف بالزوجية و الباقي بالعمومية و كذا امر ترك اخا
لام وهو ابن عم له فلا السدس بالاخوة و الباقي بالعمومية من فريض مختصر
المحيط الشهير برضوى في باب اجتماع الفرض و التقصيب كذا في التبيين
احوال الجذات في شرح قول السراج و عند محمد رحم باعبار الاثلاث **مسألة**
زينة عردى بر مقدار في فرض الدفد فولى بكرى رهن و بر و كذا نصكره
بكر عردى رهن اكن بشرى و ر و ب خطا و لوزن او اجم اليه كذا نصكره
زيد مفلسا و قات ابد و ب بكرى بكرى تركت سى فله بكرى رهن

امراة حاطا وجاءت تلك الولد فلما اكثر مدة الحمل الى تسعين عندها
ولاربع سنين عنده الشافعي داخل مختا الى مدة النفا هي اكثر زمان
الحمل سواء جاءت به سنة اشهر وافل واكثر ولم يكن المرأة مع ذلك
اقرت بانقضاء العدة برث ذلك الولد من الميت واقراره وبورث
عنه لان وجود الولد في البطن وقت الموت شرط في استحقاق الارث
فاذا لم اقرت بانقضاء عدها مع ثبوت عدت الحمل حكم بان الحمل لان
موجوده في ذلك الوقت وان جاءت بالولد لاكثر من اكثر مدة
الحمل لا يرث ذلك الولد من الميت ولا يورث عنه من قبل اذ قد علم بحية
لكذلك ان علوقه كانت بعد الموت فلا نسب ولا ميراث وكذا اذا اقرت
المرأة في عدت الحمل بانقضاء عدها بعد زمان يتصور منه انقضاء العدة
ثم جاءت بالولد في تلك المدة فانه لا يرث ولا يورث عنه اذ قد علم
بافترارها ان الحمل لم يكن من الميت وان كان الحمل من غيره بان يترك
امراة حاطا فزيبا ووجهه او غيره مما مردفته وجاءت تلك المرأة
بالولد سنة اشهر او اقل من زمان الموت يرث ذلك الولد من الميت لانه
قد تحقق وجوده في البطن حال الموت وان جاءت بالولد لاكثر من اقل مدة
لا يرث اذ لم يتبين علوقه ولا ضرورة منها الى تقدير وجوده في زمان الموت
بخلاف ما اذا كان الحمل من فاه العلوق هناك يستند الى اكثر اوقات الحمل
لفرضه اثبات نفسه من الميت بعد ارتقاء النكاح بالموت ما اذا كان
الحمل من غير نفسه ثبت عند ذلك الغير فلا ضرورة منها الى اعتبار اكثر الاوقات
بل يجب الاقتصار على اقل مدة الحمل وما دونه حتى ينقضي بوجوده حال
الموت وطريق معرفة حيوة الحمل وقت الولادة ان يؤخذ منه ما علم من كونه
او عطا على بكا او تحك او حرك كمنه في فصل الحمل وان كان الحمل من غير
وجاءت بالولد سنة اشهر او اقل يرث وان جاءت به اكثر منها لا يرث لاجمال
ان يكون العلوق بعد الموت والاصل في كواثره ايضا في اقل الاوقات
الا اذا ادعت الضرورة فيعدل غل الاصل المذكور ولا ضرورة منها لان منظرها

۱۱۱

بولد و غدن ماعدا جنابت المثل بولوب عمر دك و بترك صفى
 نعلق المثل و ينجى كنفينه و برلد و كى سيد شريف اولده مصرح اما
 بوايك سنه عمر دك قبحى كفايت المذ و كى تقديره قنفسى مقدم
اجواب بشرك حفى مقدمه برا بونك عمر دك و مستند ثابت المثل
 بواقوى و رالعبد لجانى هو المهرهون تقدم على حق المجنى عليه على حق
 المهرهون لان حق المجنى عليه اقوى لانه حق ثابت فى ذمة العبد و حق
 المهرهون غير ثابت فى ذمة نقل به محرم **مسلم** مسمى اولان ريد موش
 اولان عمر دى قبل المثل ارشدن محرم اولور **اجواب** اعلان دى
 مسابى الغرايض شرائط القتل الذى يتعلق به حرمان الميراث ان يكون
 المباشر للقتل خالجا صنى ان البسى و المجنون اذا قتل مورثه لا يحرم
 عن الميراث لان حرمان الميراث عقوبة و هما ليسا من اهل العقوبة
 من احكام الصغار فى مسائل الغرايض **مسلم** بر ذى مرد اولوب اولاد
 فليبوب بنت ثمان حظه اولان زوجة سنه شرع اربع حصه و وشرى
اجواب دو شر و اذا حاكم البنا اهل الكفر فى الفقه قسمنا بينهم على حكمنا
 و و شرعهم من فرائض التامان **مسلم** ريد مسلم فوت اولد و قد بابه
 عمر و كافر و يباستك با باسى بكر مسلمى ترك الميراث ارشدن بابه
 محرم اولق ابله جدك و اثنه سرائب ابدوب مانع اولور **مسلم**
 اولماز و المحرم لا يحب عندنا و عند ابن مسعود و رضى الله عنه يحجب
 النفع كما كافر و القائل و الرقيق و المحجب كجى لا تقان كالانسان
 من الاخوة و الاخوات فصاعدا من اى جهة كانا لا يران مع الارب لكن
 يحبان الام من الثلث الى السدس من راجبه فى باب الحجب و قد ذكر
 الطحاوى فى كتاب اختلاف العلماء انهم اجمعوا على ان من خلفا اهلوكا
 او كافرا و جدا و اسلاما فان جده برت منه لان المحرم عدم للاهله
 للميراث و من لا اهله كذلك فهو و الميراث سواء فقد جعل الارب
 بمنزلة العدم فلم يحجب لجد اصلا من روح الشروع فى باب الحجب شرع قوله

و المحرم

و المحرم لا يحب عندنا و الدليل على كنه هذا ما قالوا ان من ترك اباه و جدا و ابوه محرم
 او كما قرآن بعد برت منه ادعى الطحاوى اجماعا فى هذا الفصل و كتاب حكا
 العلماء كال باسنا زاده كذا فى الغنيمى و شرها باليون و فرائض الرضوى
مسلم ريد فوت اولوب باكى قرين و زوجة سى ناطق مى و والده سى حديج بى
 و لام قرند اشى عمر دى و قرند اشلى صالحى و عابيه مى تركت ابيه
 شرعاً قسمت تركته و جهل اولور **اجواب** ثلثان قران سنه من زوجة سى
 مانسه و كلك اصل مسلم بكرى و رند اولوب بر باقى ملخه مسلم رديه
 اولوب رد عمل اولوزى هم قلوب بكرى سكر هم قران سنه بدى هم ائمه
 بش هم زوجة و ريلو للام اولور ابيه و لوالده ساقط و ريلو سقطن
 بالولد و الولد يشمل الذكر و الانثى **مسلم** ريد فوت اولوب قولى عمر و
 قرانى عابيه و صالحى انتقال انكده من بورتان عمر دى اعناق ابله **مسلم**
 عمر و وفات ابدوب او على كرخى وفات انكده قران حديج و
 صالحى نك او غللى بش و بشير و عابيه نك قران زاده مى تركت
 ابيه قسمت تركه شرعاً و جهل اولور **اجواب** ثلثه اربع حديج ربع
 بشير و بشير و دكر ريرا نصف قرانك فرضيد بشير و بشير اكر حكم غصبه
 سبقيه نك غصبه سبيد لكن غصبه بشير سبيى قدر اولور
 نصفك نصفن الورلر باقى فالوب سنه قرينه مكررد اولور و غصبه
 الولاد و هو نوعان و لا مباحرة و هو بالعتق عليه مطلقا مقدرة بغد
 اى بغد العتق عليه حتى لو اشترى باعده او اعتقاه يكون الولاء حينما ملكاه
 و ان مناصفة بمناصفة و ان مثاله ثمانية و ان سادسه ثمانية
 من فرائض الغنيمى **مسلم** ريد فوت اولوب اناسك لا بوبى على الم لا بوبى
 حالى تركت ابيه قسمت نه و جهل اولور **اجواب** كتب فرائضه ثلث
 حاله ثلثان عمر كورينور اما جوفى كتاب نفع ابدوب نقل صريح بولجام
 ثم ينتقل الى الحكم الى جهة عمومة ابيه و هو التهم ثم الى اولادهم من السر حبة
 قبيل فصل الحنفى و اما ميراث اعمام الارب و كذا خلا حاله للام و عمه للام ذكر

ابو سليمان عن اصحابنا الثقلين للشيخ الثالث للحالة وعمة الاب وخالة
 على هذه خلاصة الفتاوى في كتاب الفرائض اما الكلام في اعيان الاب
 لام وعامه واخواله وحالته واعام الام كلها وعما لها وحوالها وخالاتها
 فكل منهن عند الفقهاء ما ذكرنا من جميع المال واذا اجتمعوا من جانب
 الام او من الجانبين جميعا فللارواية فيمن اصحابنا المتقدمين فاختلف
 المتأخرون فالصحيح ما روي الحسن بن زياد ابو سليمان ابو جعفر جاني ان الحكم
 فيه كما حكى في اعيان الميت وحواله وحالته حتى ان اذا اجتمع الصنفان
 يجعل الثلثان ما يدلي بقراءة الاب والثلث لمن يدلي بقراءة الام ثم ما
 اصاب قراءة الام يقسم من بينهم على حسب ما يقسم بينهم لو انفردوا وما
 اصاب قراءة الام يقسم بينهم لو انفردوا ومنهم من يفتي في كتاب الفرائض
 ان اجتمع عمة الاب وخالته وعمة الام وخالتها فالثلاثان لقراءة الاب
 والثلث لقراءة الام ثم ما اصاب قراءة الاب يقسم بين قرأته من قبل
 ابيه وبين قرأته من قبل امه الثلثان لقراءة من قبل ابيه والثلث لقراءة من قبل
 امه وما اصاب قراءة من قبل امه يقسم بين قرأته من قبل ابيه ومن قرأته من قبل
 امه الثلثان ايضا ومنهم من يفتي في **س** يهودي اولاد زينة فزينة
 تزوج المتشركين فزينة اولاد فقه تزوج زوجة ابل فزينة اولاد **س**
 اولاد يهودي يريث بالقراءة ولا يرث بالزوجة اذا وقعت على
 وجه لا يجوز في الاسلام كما تزوج بنته فولدت منه ثم مات المتزوج فليثمة
 الثلثان والباقي للعصبة وسقط اعتبار الزوجة من محض المخط في
 كتاب الفرائض في باب تزويج المتزوجين كذا في الاجتهاد في شرح المختار
 في كتاب الفرائض واهل الكفر يتوارثون بما يتوارث به اهل الكلام ولا
 يتوارثون بنكاح فاسد الا في وجهين الكناح بغير شهود والكناح في
 العدة من كما في عند ابي حنيفة لان كناح المحاكم لم يعرف سببا لا تخاف
 الارث في شريعة ادم عليه السلام فلم يعتبر دبا فيهم مني لم يعتبر شريعة
 من قبلنا واما الكناح بغير شهود فان كان جائزا كان سببا لا تخاف

البراء في الام

في الام الماتية وهو يجتهد في ديننا فاعتبرت ديانتهم ولا عدة مطلق
 الذي عند ابي حنيفة خلافا لما توقع لكناح حازا عنده من محض الشرعي
 في كتاب الفرائض في اول باب تزويج اهل الكفر **س** زينة فزينة
 يريثي ولد مدر يور اقرار اليه بواقره صحيح اولاد **س** ولد
 بيانه جبر اولاد يور يريثك نبي ثابت اولاد حتى اجتمعوا في اولاد
 وفي الفتاوى رجل قال احد هذه الصبيات ولدي صح وجبر على
 البيان فان لم يبين حتى مات بجبر ورثته على البيان ولا يثبت
 نسبة حتى يجتمعوا في خلاصة في كتاب الدعوى في الفصل العاشر قبيل الف
 الثاني وكذا في البراءة **س** زينة فزينة اولاد فزينة فزينة
 هند وزينة ولاب فزينة فزينة زائدة في ولاب فزينة فزينة او على
 عمرو تركت اليه ثمنه نه وجهه اولاد **س** مسل او جده اولاد
 ثلثان هند وزينة في غرة ذكر زائدة به حصه يور كره كم اخوة
 اخوات لاب اولاد ابن من زينة اولاد اولاد فزينة اولاد فزينة
 كورينور لكن بوسوت مستثنى ايه وفي بعض معتزلة معصية فزينة
 والاخوات للابوين بمنزلة الاولاد الصليبة والاخوة والاخوات
 لاب بمنزلة اولاد الابوين ذكرهم بمنزلة ذكرهم وانما بمنزلة انما
 الا في سورة واحدة وهي الذكر اولاد الابوين تعصب الا في فزينة
 يكن ذات سهم وابن الاخ لا يعصب الاخ لانها لم يعصب مني في
 لم تعصب من فزينة بالابوين من الفخاري قوله لستوا هم في القرابة
 فيه اشعار الى ان الاخوات او المبنون مع الاخ في القرابة لا يورث
 عصبة مع بل ما شق صد احب فرض في حالين اولاد مع الاخ
 لاب وام **س** مفرقة بالنسبة على الغير يورثون وارث اولادهم
س كره كم بوضوحه نقل شرح جوف تنبع ابدوب بوليدم لكن
 الموالاة اولاد يورث اولاد يورثون كره كم بوضوحه نقل شرح جوف
 ابر اولاد يورثون ويدخل في هذا العقد اولاد الصغار ومن يورثون

الام

لا عدة

امورهم حفظنا الله نرشدهم وانما يكون مقول المؤمنين ابراهيم
رسول الله صلى الله عليه وسلم اذا كان عادلا كان كالكاهن الامراء في زمانه
عليه السلام قال الامير انما يقوم مقامه اذا كانت متصفافا بصفات بل انما
بسخن اسم الامارة والحكومة اذا كان عادلا واما ولادة جهور فلا يتاخر
ان تسوا امير او حكاما وانما هم للصالحين المتغلبين وبغضهم والفقرة منهم
ومن مجلسهم وعدم الخالصة عنهم واجب والركون اليهم لينصف لسان النار
كما قال مؤخره فاعلم ولا تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار الاية من مطالع
الاسرار لشرح مشارقي في شرح حديث من اطاعني اطاع الله قوله تعالى ولا
تركنوا الى الذين ظلموا فتمسكم النار وما لكم من دون الله من اولياء ثم لا تتصرون
الاية اخلف العلماء في هذه الاية قال بعضهم معناه لا تجالسوا الظالمين قال
لما خالطواهم في عالمهم وقال بعضهم ولا تعينوهم في ظلمهم وقال بعضهم لا تسلكوا
معهم وقال بعض الزهاد لا تنظروا اليهم فتمسكم النار معناه ان تفرهم الى
السلطان ووافقهم معهم في ظلمهم بعدكم الله في النار وما لكم من ناصر
دون الله من اولياء يعني ليس لكم ولي ناصر وحافظ معين ومغيث
غيره وقال بعضهم لا تركنوا الى الكفرة الذين ظلموا انفسهم بالكفر فتمسكم
نارهم وندخلوا النار معهم ولا تخذلونهم والاول اصح ووجه ورود
الاخبار والحكايات من روضة المذكرين **س** بخلافه ان اولاد زبدي
كان ابراهيم يواخذ ابله كره عمره واورا ايدوب بن بكر ابله معاقل المذبح
وبمسلك بكرى وحي اذ ايدوب سوال اولاد زبدي بكر منكر اولوب وحي
قبيل اثنائه قاد واكلر اكين زبدي بكرى جيل بدوب بنجر زمان بنجر
اهل حله طلب بوايو كسته در بونكت قطعنا نمت سايفه مي بوندر
ويوشها دت ابله بكونده زبدي بوندره بره كيد يل بره كفته خور لر سري
دوكم ديوانواع اطاله لسان ابله كان ما عدا احكام الشرع اولاد بشر
بكرت شرعه اوز ربه نسته ثابت وظاهر اولدي خود عمر وكت قولك جيس
شرعي واكلر اطلاق ابله بكونده عفا ايدوب شرعي شريفه اطاحت

ايل

ايلس بومقول بكونه لازم كلور **الجواب** ونباده لازم كلن بلاناخير
غزل بواسان اما عقبا ده وبرينه برعظيم لوا و بكونه طاكه على رسول
الاشهاد واللعنة الله على الظالمين ويؤنه ايدوب تمام رسواي اولدي
باشي اشغه جهنم را غلور دركت اسفله منافق را حشر اولاد قده لازم
كله جكن كوره تغيير قابل وكل عن ابن عمر رضي الله عنه ان رسول الله صلى الله
وسلم قال القادر ينجب له لواد يوم القيمة فيقال هذه غيرة فلان بن
فلان وقال لكل غادر لواد عند الله يوم القيمة يعرف به الا لا غادر اعظم
غدر اخرا امير عامه من مصاييح في كتاب الامارة والفضا في باب ما على
الولادة من التيسير **س** منظره ومغيرة ده اولاد نانه ايجوندر **الجواب**
ثانيث ايجوندر وقد انت هذه الاسماء بادخال ناد الثانيث عليه ذلك
كالمنظره والمغيرة والشرقة بفتح العين فيها لانها في معنى البقعة لتدل
النار على ان مدلول هذه الاسماء موش والممنه هو وضع الذي يظن
كون الشيء فيه موش يظن بفتح العين في الماضي وضمها في المضارع
كما قال الناصب فان نكت عامر معد قال جهلا فان منظره ايجل السباب
وقوله وشذ المغيرة والمنظره نعم جواب عن سوال مخدر شرح
الغري **س** علام ده كياه مبالغة ايجون اوليجي حي سجانه وثمان
حضرت اطلاق ايلين اكين بنجون جاز اوليه **الجواب** ثانيث اولاد
فرار در قوله للعلامة ماوه للبالغة او نقل والثانيث ولم يطلق
على الله سبحانه ونعالي مع ان ابن ابي بر بن ككت لتوهم الثانيث من عباد
س ادم عليه السلام رله واقع اولوب جندل جند قلنده
جميع جسدي قرار دبل رسته كلده صيام وصلات ابرام او كوه
اورج طونوب نماز قلده قلنده بيه جسد شر بعلري بياض اولدي
و دكلري روايت صحيحه **الجواب** انبيا عليهم السلام ارفع واكرم
بونكره طعن وعيب ويراقوالن لسانه حفظ ما مورر لرا حقا
كرينه دخی طعنون منع واردا ويلي المراه اولي بالطريق وسئل عن بعض

توضكره

قول الناس انه ادم عليه السلام لما بدت تلك الازنة اسودت جميعه
فلما هبط الى الارض امر بالصيام وصلى ابيض جسده ابيض هذا القول
قال لا يجوز في اجلة القول في الانبياء بشي يؤول الى الطعن والعييب
فيهم وقد امرنا بحفظ اللسان عنهم لان حربه الانبياء ارفع واهم على
المرء اكرم من سائر الخلق وقد قال اذا ذكر احبائي فاستكروا فلما اذنا ان
نذكر الصالحين بشي يرجع الى الطعن فيهم فلان تمسكت وكلف عن الانبياء
اولى ونحن مدعيه القنادي في اخره في نوع فيما بسا عنده **مسألة**
بعضهم انبياء عليهم الصلوة والسلام في بعض اوز ربه تفضيل حار اولو
و محمد عليه السلامي فلان يغفرون افضلهم ويكث جابر **الجواب** على
التعيين تفضيل حار وكذا كل من رسل غيبين واولو الغرم يعني صاحب
غيبين ويغفرون اولان سلطانا محمد صلى الله عليه وسلم افضلهم في كل رتبة
مفضل عليهم تفضل موهب اولوهم ويشتر ولا يجوز تفضيل بعض
الانبياء على البعض على التعيين ولكن يقال الرسل افضل من النبي واولو
الغرم يعني صاحب الكتاب من غيرهم وبيننا عليه السلام افضل من الكل
ولا يقال ان محمد عليه السلام افضل من يوسف وغيره على التعيين اذ
الاحكام تفضل المفضل عليه من جواهر الفقه في الباب الاول في الوفاء
الثاني **مسألة** امر معروف نهى منكر فمستحبه واجب مستحبه
مستحب **الجواب** حتى يورد كذا ما موريه ومنه عن تابع اولو
واجب واجب واجب مندوب مندوب مندوب اولو فروض كفاية
وجوب **مسألة** في فتنه قال القاسمي تنظروا وليوب وعدم تجسس الى مشروط
حاشا للمصد الرابع في الامر بالمعروف والنهي عن المنكر اوجبه قوم
ومنه اخرون واكثي انه تابع لما موريه والنهي عنه فيكون الامر بالانذار
واجبا وبالمنع وبسند وبالنهي عن الحرام وهي المكره مندوب
ثم انه فرض كفاية لا فرض عين فاذا اقام به سقط عن الاخرين لان
عرضه يحصل بذلك واذا اظن كل طائفة انه لم يقع به الا حرام اكل شره

المرء اكرم من سائر الخلق

والاعرف

وهو عند تمام الفروع وعند المعترضة في الاصول قال الامدي ذهب
بعض الروافض الى انه لا يجب بل لا يجوز الامر بالمعروف والنهي عن
المنكر الا بنصب الامام واستثناء كاف في اقامته محدود وذهب من
عداهم الى وجوبه مطلقا ثم اختلفوا فذهب كل سنة الى وجوبه شرعا
واجبا في وانه الى وجوبه عقلا ثم اختلفوا فقال الجبالي يجب مطلقا
فيما يدرك حسنة وفي عقلا وقال ابو هاشم ان نضن الامر بالمعروف
والنهي عن المنكر دفع ضرر عن الامر والنهي ولا يندفع عنه الا ذلك
وجب والافلا والذى يدل على وجوبه عندنا الاجماع فان القائل
قائلان قائل لوجوبه وقائل باستثناء الامام فقد اتفق الكل على وجوبه
في الجملة والكتاب كقول تعالى ولكن منكم من يدعون الى الخير ويأمر
بالمعروف وينهون عن المنكر والسد كقول عليه السلام لباثرون
بالمعروف وينهون عن المنكر وليسلطن الله شراركم على خياركم
فيدعوا خياركم فلا يجاب واما على عدم توقف جوازه على استثناء
الامام فيدل عليه ان كل واحد من احاد الصحابة يرجع بسبقه بالامر
بالمعروف والنهي عن المنكر لما استثناء واذن من الامام وكان
ذلك شاعرا ذاعا فيما بينهم ولم يوجد تكبر فكان اجاما على جوازه
ولو وجبه بعد علمه بان ما يامر معروف وان ما ينهى عنه منكر وان ذلك
من المسائل الاجتهادية اختلف فيها اعتقاد الامم والمأثور والناهي
والنهي شرطان احدهما ان يظن انه لا يصير موجبا لتوران فتنه
والام يجب وكذا لا يجب اذا ظن انه لا يقضي الى المقصود بل يجب
مع اظهار الشعار الاسلام فوجبه انما هو اذا جوزه حصول المقصود
بلا اشارة معه وثانها عدم التجسس والتفتيش عن احوال الناس
لكتاب والسنة اما الكتاب فقوله تعالى ولا تجسسوا وقوله تعالى
ان الذين يحبون ان تشيع الفاحشة في الذين امنوا هم عذاب اليم
في الدنيا والاخرة الآية فانه يدل على حرمة السعي في اظهار الفاحشة

والثبوت الايات الدالة على عصمتهم كقوله تعالى لا يصون الله ما هم
ويفعلون ما يؤمرون وقوله يسعون الليل والنهار لا يفترون اذ يعلم
منهم انهم لا يصونون والاحصل الفتوى في التبع وقوله كافون بهم من
قوتهم اي فلا يصونون ويفعلون ما يؤمرون واجابنا بما في ذلك الاستدلال
بذلك الاية اذا ثبت عمومها اعياننا وازمانا ومعاصي حتى ثبت بها
ان جميع مبسرون عن جميع المعاصي في جميع الازمنة وملا طوع فيه اي في
هذا المبحث لا نقيا ولا انبيا بل اول طريقه ثلثه وان الظن لا يقتضي
منه الحق شيئا من موافق في الموقف السادس في الموضع الاول قال ابو الوفا
علي بن فضال بن محمد بن فضال في كتاب الارشاد ان قيل لك اليس كان من
الملائكة ام لا فعل من الملائكة طلاقا ليقضها بنا وبهذا قال ابو بكر عبد العزيز
لان العاري سبحانه قال وان قلنا للملائكة اسجدوا لادم فسجدوا الا ابليس
والاستثناء ولا يكون من غير الجنس هذا المشهور في لغة العرب بل لانه
لا جنس قول القائل فيخ اجنار ومن الا فلان ويريد فلان لحداد ولكن
ان نقول رايست الناس الاحرار وان اسند على جواز ذلك بقول القائل
و بلدة ليس لها انسل الا البعافير والا العيس فقل البعافير والعيس من
جنس ابونفس او انا استثنانا بما في الاناس لا غير ذلك لانه لم يجر
لغير الانس ذكر لا ادم ولا حوى ولا غير ذلك قال والذي يدل على صحة
هذا وان الملائكة انه لو لم يكن من الملائكة لما حوس لومه وسبه باشتباهه
لان له ان يقول ما اوت وقد كان مناظرا على ما هو قل في هذا فلما عدل
الى قوله انا جن منته علم انه انصرف الى الم المبه وهذا الونادى السلطان لا يفتح
الزادون ففتح اجنار ومن لم يحس لونهم لانهم لم يدخلوا تحت النهي قالوا
فقل حصه باسم فقال لا ابليس كان من اجن قبل ان يخلق من الملائكة يقال
لهم جن كما يقال الكرميون والروحانيون والحزنة والزانية وكلهم
جنس واحد يشتمل على انواع كالا دمييين زنج وعرب وغيرهم فلو قال قائل
امرت عبيدي كلهم بالطاعة فاطاعوا الا فلان فانه كان من الزنج فمعنا

لم يدبر

لم يدل على ان عبيده الزنج لا يشاركون عبيده في جنسية وان فارقهم في النوع
انتهى وقال ابو علي رايست في تعليقا ابى اسحق ان شافلا يقول سمعت الشيخ
يعني بابكر وقد سئل عن ابليس من الملائكة فقال مر بالسبح وقلوا ان ابليس
منهم ما كان ما رواه قال ابو اسحق فقلت اجعنا على ان الملائكة لا يتناكح
ولا لها ذرية وقد كان ابليس ذرية دل على انه من غيرهما وطام كلام ابى
بكر عبد العزيز انه من جملة الملائكة وقد صرح ابو بكر في التفسير انه من الملائكة
وحكى الاختلاف فيه ولانه لو لم يكن من الملائكة صرح مر ان يكون ما رواه
بالسبح دلان السبح وانصرف الى الملائكة وقد اجعنا على انه كان ما رواه به
وهو قول اكثر من المفسرين ابن عباس وغيره وقال ابن مسعود وجماعة
من الصحابة وسعد بن المسيب واخرين وبه قال جماعة من المتكلمين قال
ابو القاسم الانصاري وهو من ذهب مشايخنا الى حسن وطام كلام ابى
اسحق انه ليس من الملائكة وانه راجح لانه اعترض على ابى بكر بالدليل وهو
قول الحسن البصري قال ابو يعلى فان قيل فقد قال الله تعالى الا ابليس كان
من الجن قال قيل هذا اخبار عامان مستتر فيه معصية الله تعالى وخالفه
امر لان اشتقاق جن من الاستنارة ومنه قولهم في الجنين جنينا لا اشتقاق
في بطن امه ومنه سمي الجنون جنونا لانه قد ستر عقله بالخيال وجواب اخر وهو
ان ابكر قد ذكر في كتاب التفسير بسنده عن ابن عباس وابن مسعود
وجعل ابليس من ملك سماء الدنيا وكان من قبيلة ملائكة يقال لهم جن
وانما سموا الجن لانهم من الجن لانه وكان ابليس مع ملكه حازنا واما ما
اخرج به ابو اسحق من ان ابليس من الشهوة فقد حدثت الشهوة بعد ان
محي من ديوانهم كما حدثت الشهوة الباروت وماروت بعد ان
الى الارض وقيل انها هو يا امة وقد كانا ملكين واذا ثبت انه
من الملائكة وانه محي من ديوانهم لما كان فيه العصيان وكذلك ماروت
وماروت انتهى فقلت وقد ذكر محمد بن جرير الطبري في تاريخه قول
ابن عباس فقال حدثنا القاسم بن حسن حدثنا الحسين بن داود بن

مجاج عن ابي حرج قال قال ابن عباس كان ابليس من اشرف الملائكة
 واكرمهم قبلة وكان حازنا على الجنان وكان له سلطان سماء الدنيا
 وكان له سلطان الارض وعن ابن حرج عن صالح مولى النوبة وشريكه
 بن ابي نمراد كلاهما عن ابن عباس قال ان من الملائكة قبيلة من اجن
 كان ابليس منها وكان يوسس ما بين السماء والارض حتى موسى
 بن مرون الصديقي حدثنا عمرو بن حماد حدثنا اسباط بن نصر
 عن الشاذلي خبر ذكره عن ابي مالك وعن ابي صالح من ابن عباس عن
 مرد الرهداني وعن عبد الله بن مسعود وعن ناس من اصحاب رسول
 الله صلى الله عليه وسلم جعل ابليس على ملك سماء الدنيا وكان من قبيلة
 من الملائكة يقال لهم اجن وانما سموا الاجن لانهم من اجن وكان ابليس
 مع ملكه حازنا وقال ابو بكر القرشي حدثنا ابراهيم بن سعيد حدثنا
 نصر بن علي حدثنا نوح بن قيس عن ابي مسير عن مرد الرهداني
 قال كان ابليس عاشر عشرة من الملائكة على الريح وقال الطبري حدثنا
 ابو كريب حدثنا عثمان بن سعيد حدثنا بشر بن غياث عن ابي روف
 عن الضحاك عن ابن عباس قال كان ابليس من حي من اجباء الملائكة
 يقال لهم اجن خلقوا من نار السموم من بين الملائكة قال وكان اسم الحوت
 يعني بالعربية قال وكان حذانا من اجن قال وكهكها وحلفنا
 الملائكة كلام من غير غير هذا الحي قال وكهكها وحلفنا
 في القرآن من خارج من نار وهو لسان الذي يكون في طرفها اذا التهب
 قال وخلق الانسان من طين فاقول من سكن الارض من اجن هم
 فاسد واقرها وسفكوا الدماء وقتل بعضهم بعضا قال فبعث الله
 تعالى ابليس في جن من الملائكة وهم من ذاك الحي الذي يقال لهم اجن
 فتكلم ابليس وحممه حتى اخفوه من جوار الجوارح واظراف الجبال فلما
 فعل ابليس ذلك اغتر في نفسه وقال قد صنعت شيئا لم يصنع احد
 قال فالتفت اليه تعالى على ذلك فقبلة ولم يطلع عليه الملائكة الذين كانوا معه

فلت

قلت ويدل على قول ابن شاذان ما رواه ابي الدنا فقال حدثنا علي بن محمد
 بن ابراهيم حدثنا ابو صالح بن مسعود بن صالح ان العلوي بن كثر حدثه عن
 ابن شهاب انه شغل ابليس فقال له اجن وهو اجن كما ادم من الناس
 وهو ابو الناس من احكام المجران في احكام الجن في الباب الرابع والثمانون
الفصل او اخر هذه وادعوا تاء تفعل وتفاعل فيما بعد ما فقالوا
 اطروا واوتروا واما قلوبا واروا وجلبين بهمة الوصل للسكون الواقع
 بالادغام ولم يدعوا تذكرون ليللا يجعوا بين حذف التاء وادغام التاء
 قولك تصوري **نذروا** تذكرون وه الى تاجع اوله **نذروا** تذكرون
 تذكرون حذف ايدوب تذكرون ويرسك ويرسك تذكرون تذكرون
 ادغام ايدوب تذكرون ويرسك ويرسك ايدوب تذكرون تذكرون
 تذكرون ويرسك اما تذكرون تذكرون حذف ايدوب تذكرون تذكرون
 ادغام ايدوب تذكرون تذكرون تذكرون تذكرون تذكرون تذكرون
 جمع اوله من الجول يعني تذكرون تذكرون تذكرون تذكرون تذكرون
 حدثت احدى التايين وان شئت ادعيت الثانية في الدال وان شئت
 تلفظت بجلنا الناس قال حذف احد هاء لم يجر ادغام التاء الباء
 في الدال لقول اذكرون كيدا يجمع بين حذف التاء الاول وادغام
 الثانية من مظهر شرح **الفصل** طاعون نذر اراض سارية وبخدر
 وبوذن فرار جاز اوله ونذر ايد تذكرون خلاص اوله فلنك
 حكيت نذر **الفصل** اهل سنت وجماعة فذهبي اوزره باذن الله حين
 دور مسجد بارض ده واقع اوله فذهبي فرار نبي اليه فوضع مخنوعه
 اما حتى نعالينك فذهبي لطفه النجا ابتلاءه باس يوقد خلاصك
 رحي الله اعلم حكمتي بودر سامة بن زيدا اذا سمعت الطاعون بارض
 فلا تخلصوا وادعوا وتعلم بارض وانتم بها فلا تخرجوا منها مشارف
 في الباب الخامس والخمسون في بيان ان الطاعون مروج من اجن و
 الامام احمد في مسنده من حديث ابي موسى قال قال رسول الله صلى الله

في تفصيل الطاعون

عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وهو قول أبي يوسف الآخر وفي قوله
 الاول الركن هو الايجاب بحسب ما القبول فليس شرط فيه اخذ
 الشافعي لما روى ان النبي صلى الله عليه وسلم اني يجتازة رجل من الغفار
 فقال هل علي صاحبكم بن تغلب اخذ درهمان او ديناران فاستغ
 من الصلوة عليها فقال علي او ابوتادة رضي الله عنهما ما علي يا رسول
 الله فصلى عليها ولم يغفل قول الطالب الحج من ذابح في اول الكفالة
 وقيل هذا كان في الابداء حين نهى رسول الله عليه وسلم عن الكفالة
 لقلة ذابح يدهم وعجزهم عن قضاء ولهذا كان لا يصلي على ميت
 يدعون لم يخلف ما لا يقضي به دينه ثم انفسه ذلك بقوله عليه السلام
 من ترك ما لا فلو شتمه ومن ترك كذا او عيا لا فهو علي وقد ورد
 تفسير هذا في الحج ان النبي عليه السلام دعا لامة برفاهه فاجاب له المظالم
 ثم دعا بالمسح كرام فاجاب له حتى المظالم فتزل جبريل عليه السلام بحجر
 ان الله يقضي عن بعضهم حتى البعض فلما بعد مثل ذلك في حتى
 الشهيد المديون في السير الكبير في الورق الخامس في اوله **باب** في حق
 حكره افضل اعمال **باب** في حق اختلافوا في فضل الاعمال بعد
 الفرائض فقال الشافعي رحمه الصلوة افضل اعمال البدن وتطوعها افضل
 التطوع وقال احمد لا اعلم شيئا بعد الفرائض افضل من الجهاد وما ما كانت
 وابو حنيفة رحمه الله ومحمد بنهما انه لا شيء بعد فروع النجاش من اعمال
 البر افضل من العلم ثم الجهاد في فصول في باب صلوة التطوع
 زيد سلطان في مجلسه ثم ايللكه عمر وسلطان دن ديك كس سلطان
 اطاعت واجبه در فرائض النجاش حقوق سلطان الى التورديس
 شرعا فان شرفي استخفاف اليك لازم كلور **باب** كل سرور
 انبيا على السلام حضرت نزل دن دخی بوجلا مکت صدوری ویدیر قال
 عليه السلام ان الله نزع بالسلطان ما لا تزع بالقران في محبة الحسين
 كتاب السير في باب ما يجب من طاعة الوالي **باب** امام محمد اليه ابو يوسف

مناف الايج
 مع ابو يوسف

حضرتي

حضرتي بينده عداوة دنيا و به اولوب حتى ابو يوسف حضرتي
 وفات اندكده امام محمد حضرتي جازة سنة حاضر اولدي و بدكری و **باب** في
 يوسف اقراميد و وقع اليه سبي **باب** واقعد ركن يوسف له
 مهمات دينيه دن دكله تفصيل و فوف مراد ايد بن امام محمد كسر
 كبرى شرحي بولوب ولنده مفصل و مشروح مسطور در قال رضي
 الله عنه اعلم ان السير الكبير اخ تصنيف محمد رحمه في الفقه وله الم بروه
 ابو حفص رحمه لانه صنف بعد انصرف من العراق وله الم بذكر اسم ابو يوسف
 في شيء من لانه صنف بعد ما سحكت الثقة بينهما وكما اخبر الى
 روايه حديث عنه قال اخبرني الثقة وهو مراده حيث يذكر هذا
 اللفظ واسل سبب تلك الثقة والحسد على ما حكى المصنف قال ذكر
 محمد رحمه في مجلسي ابو يوسف فاشي عليه فقلت له مرة يقع فيه ومرة يفتي
 عليه فقال الرجل محسود وذكر ابن سناء عن محمد رحمه ان ابو يوسف
 في اول ما قلنا القضا كان يركب كل يوم الى مجلس الخليفة فيمر به
 طلبة العلم فيقول ابو يوسف الى اين تذهبون فيقولون الى مجلس
 محمد فقال بلغ قد رخص ان يخلف الله والله لا فقهين حاجي بغداد و
 نقالها وعقد مجلس الاما لذلك ومحمد موافق على الدرس فلما كان
 في اخر حال ابن يوسف رحمه راي الفقهاء يمدون به بكرة فقال الى اين
 فقالوا الى مجلس محمد قال اذهبوا فان الفتى محسود وسبهاها محامل
 ما حكى انه جرى ذكر محمد في مجلس الخليفة فاشي عليه الخليفة فحاف ابو يوسف
 انه يفر به فحاله فقال ارغب في قضاء مصر فقال محمد وما غرضك
 في هذا قال قد ظهر علنا بالعراق فاجبك بغير مصر فقال محمد حتى
 انقرا وشاور في ذلك اصحابه فقالوا ليس غرضك قضاءك ولكن
 يريد سجنك في باب الخليفة ثم امر الخليفة ابو يوسف ان يحضره مجلسه فقال
 ابو يوسف انه يريد ان لا يصلح معه مجلس امير المؤمنين فقال وما ذلك
 قال به سلس البول بحيث لا يمكنه استئذان المجلس قال الخليفة فاذن له

تعميد

بالقيام عند ذلك ثم حلا بحر وقال از امير المؤمنين يدعوك وهو رجل
ملول فلا تطل اجلس عنده فاذا اشرت اليك فقم ثم ادخل على الخليفة
فاستحسن الخليفة لقاءه لانه كان ذا جمال وكلام فاحسن كلامه واقبل
عليه وكلمه وجعل يكلمه ففى خلاف ذلك اشار عليه ابو يوسف ان لم
تقطع الكلام وخرج فقال الخليفة لو لم يكن بهذا الداء لكنا نجعل به فى
مجلسنا فنقبل محمد فخرجت فى ذلك الوقت فقال قد كنت اعلم انه
لا ينبغي لى ان افوم فى ذلك الوقت لكن بعقوب كان اسنادى
لكنه من مخالفة ثم علم محمد ما قال ابو يوسف فقال اللهم اجعل سبب خروجه
من الدنيا ما ينسب اليه كالحجج ودعوه فيه ولذلك فتعنه معروفة وما
مات ابو يوسف لم يخرج محمد الى جنازة وقبل ان يخرج استجاب له التمس
فان جوارى ابى يوسف رجع كمن يتعرض به فيما يبكيه على ما كان ان جوارى
ابى يوسف كن يقبل عنده الاجنباء بباب محمد اليوم به حنانه كان
يحسدنا اليوم نلتعمر كما لو التنابعنا اليوم تخضع للمقام كلهم اليوم
نظرونا نحن ولجونا فلهذا بيان سبب النفرة من اول شرح سير الكبير
ام تصيف منصف محمد رجع **س** ريد مالى ففراى صدقة انك مراد
ابله كره ففراى كفى زمره سنة صرف دلى **جواب** غراى كره ففراى
صرف اولى در زيراهم صدقة هم جهاد معنسى حاصله ان الصرف
الى فقرار الجاهدين او الى لان فيه معنى الصدقة والجهاد بالمال ايضا
منفعة ذلك الى جميع المسلمين بدفع اذى المشركين عنهم بقوة والسير
الكبير فى اوله فى الورى فى الخامس **س** فاضيل ومفتبرك
شرح شريفة مخالفت حكم وفتواى لو كند فده بز على قدر الطاقه بذا
سعى ايدوب قادر اوله وغم كنى يتبعه نصكره انك لو كند برجه
افم اوليوس بله بذا جهاد بكملة بزم صواب حاصل اوله وغم ادعاه
صواب **جواب** خطا در حديث شريف نص صرح اوليوس جهاد
مختلف اولان برده جهنده كوره در والامفله اولان كتب هو و

مسك

مسك كى كورب وانج اولان اقوالى يلبوب بولدين حكم واقفا قطع
جار اوليوس برسلة ده خطاسى معذرة اولمازق عمردين العاص
رصد اتقفا على الرواية عند اذا حكم احكام فاجتهد لما كان الاجتهاد
على الحكم اجتنابا الى تاويل بقدره اذا اراد الحكم فاجتهد وهو من باب العلب
اي اذا اجتهد احكام حكم كفى قول تعالى وكفى من قرية اهلكنا بها
باسم لم اصاب الاصابه فى الحكم مطابقة ما هو عند الله والخطا معها
فله اجران اجلاصابه واجرا لاجتهاده فان قلت الاصابه مقارنه
بالحكم فامتنى ثم فى قوله لم اصاب قلت لم ههنا للفراخى فى الزينة
وفيه اشارة الى علوية الاصابه والنجى من حصولها بالاجتهاد
واذا حكم واجتهد فاحطاه فله اجران اجتهاده فى طلب الحق عبادة
قيل انما يحصل الاجرا للجهاد عند خطا اذا كان حرزا للشرط الاجتهاد
وهي ان يكون حاديا علم الكتاب ووجود معارنه وعلم السنة بطريقها
ووجود معارنها وان يكون مصيبا فى القياس عالما بعرف الناس
كما عرف فى اصول الفقه ومن ليس كذلك فله اجرا قال صاحب تحفة فى
الحديث دليل على ان ليس كل مجتهد مصيبا والالم يكن لقوله فاحطاه
فدفعه الشرح شارح بان القضية شرطية وهي لا تقتضى صدق طرفها
فلا يكون دليل على ان اجتهاد بخطا اقول قوله فاحطاه عطف على
مدخول اذا والاصل منها ان يستعمل فيما هو مخطوع الوقوع فبصلح دليل على
عقوب الخطا منه فى حكم على ان ترتيب الثواب على لا يتحقق ولا يحصل
محققه بعبد فى الشارع فلا يحمل عليه ان ملك سره المسار فى
الباب الرابع الفضاة ملكه قاضى فى الجنة واثنان فى النار قاضى
عرف الحق معضوله وهو فى الجنة وقاضى عرف الحق ففلاذ نهوى النار
وقاضى قضى على جهل نهوى النار **س** بودى طائفه سكس
محار من الحق اوزو در ايدى باطللى ساكن اوله فخرى مصرده اظهار
انك كنده منع او تنور بوجه لانا امرنا بان شركرم وما يدريون ايله

نيت
نوعى قارى

نقص
نقص

قائمة
فياضات
فى النار

مراد
مراد
مراد

مراد
مراد

عادل اولون سکون لایقند **الجواب** اظهار بیک منع لازم در نماز محرم
 وضو و خضاب و سبک اظهار کی اولی و ضروری بونی اظهار ده مسکینه
 استخفاف حاصله مقصود از اظهار سزدخی حاصل اولور و کذاک بمنقول
 من اظهار مع انحرور و تخمینا زو و کماح الحاکم فی هذا المصالحان فی الاظهار مع
 الاستخفاف بالمسکین و مقصود هم بکصل بدون الاظهار فی السیر الکبیر فی
 باب ما یكون لاهل القرب محاذات الکتاب **مسألة** حدیث شریفه کون
 طوعه فده اولور بولکان کتبه تک شیطان قولکینه بنول اولور سوزش
 یا برکت صباغ غارن فالقوب باغش او کجک نهی و ابرید **الجواب**
 نهی در این ماجه روایتند حضرت علی کرم الله وجهه من مطلقه و رد
 عن فاطمه بنت محمد صلی الله علیه وسلم رضی الله عنها قالت قرئی رسول الله
 علیه السلام وانا مضطجعة مسجدة فحکني برجله ثم قال یا انا فیه فودی اشهدی برقی
 ربک فلا یكون فی هذا قلب من قال الله تعالی یقسم ازاق الناس باین
 طلوع الفجر الی طلوع الشمس وراه البهقی وراه البضا علی قال دخل
 رسول الله صلی الله علیه وسلم علی فاطمة بعد ان صلی الصبح و هی نائمة فذكره
 بمحله و روی ابن ماجه عن حدیث علی رضی الله عنه قال نهی رسول الله
 صلی الله علیه وسلم عن النوم قبل طلوع الشمس و الترغیب والترهیب فی کتاب
 البیوع فی الترغیب فی البکور **مسألة** یزید عمر و کن عبد ملوک بکره بیع المیسه
 شرعا بکره نه لازم اولور **الجواب** نسلم ان قد یسه نه لازم اولور و سح مال
 البیعه لا یسلم بمسببه فر جامع الفصول فی الفصل السادس فی الاجرة **مسألة**
 نساء طالع شک ممت و رعایتی زو جری اعتبار ایل اولور بوط
 باباری ایل اولور **الجواب** انه واجبی اعتبار ایل اولور قال و ذکر سبلهان
 بن برید قال صلی الله علیه وسلم نهی نساء المهاجین علی القاعدین کحرمة
 امهاتهم ما فر رجل یخالف الی امرأة فر المهاجین الاوقف بولیمه فیقال له
 هذا خاتک فی اهلک فخذ من علی شیت فاطنک فیه بیان عظمه المهاجین
 لان زیادة حرمة النساء الزیادة حرمة الازواج و البه اشار الله تعالی

حرمة النساء
الازواج

ماخوذ

فی قوله و ازواج امهاتهم و فی قوله تعالی فخذها و ما منهن الا نهی انما استخفی
 هذا الوعد لان المهاجین فرینه و جعل الامانة عند القاعد و عند
 الله تعالی و قد خان فی امانه الله تعالی فر سرح السیر الکبیر فی الورق الرابع
 نجینا فی اوله **مسألة** رسول اکرم صلی الله علیه وسلم اولادند اولمیان
 یزید باشند یشل صارتوب مسا و اندن کجک شری عاریده نه لازم اولور
الجواب ضرب شدید و جیس مدید و شری لازم اولور و فر انتسب الی
 ال النبی علیه السلام یضرب ضرب باشد با و جعا و یشتد و جیس طوبلا حتی
 یظهر ثوبه لانه استخفاف بحی الرسول هم معین الحکام فی القسم الثالث
 فی فصل فیمن سب الله خان فی الورق الاول **مسألة** رسول اکرم حضرت ربک
 نام شریفی ذکر اولند فده صلوات شرعا فر ضعیف و واجبیدر سجید
الجواب حسن کرحی فتنده هر بالغ و عاقله بکره بکره انک فر صدر تاج
 الشریع شریخده هر ذکر اولند فده صلوات مسجید و جیس کر جنک قولی
 و خی بودر شمس لانه الله صلی الله علیه وسلم یقول ما لدر فیه ده هر ذکر اولند فده
 واجبیدر دیو مجید دن نقل البیض بحقه الفقهاء و صحیح دخی بودر و جیس
 بو قولده مجلس واحدده بکره کفایت ایدر و جیس اگر ترک ایدر
 زمینده دین اولوب فضا لازم اولور مضری و فقهاء مشایخدن
 بر جماعت جماعتی طادی مجید نقلی کی هر ذکر اولند فده و جوبه قال
 اولشدر رسو اسلام خواهر زاده تک و خی اختیار ی بودر خلاصه ده
 مجلس واحدده و ارا ذکر اولند متقدمون مجلس بعد و اویجی بکره
 واجب اولغه متقدمون تکراره فاللور و جیس مشایخ کبار کت هر
 قنقشک قولیه عمل اولند اولور اما هر ذکر اولند فده و جوب ایل
 عمل ثوب و حدیث شریفه برکت فتنده ذکر اولند بکام صلوات
 البیعه بکام جفا البیض اولور دیو بودر قری قول شری بکر دن اسلم در
 و ذکر بحقه الفقهاء ان الصلوة علی النبی علیه رضی عنده ابی حسن الکونجی
 علی کل عاقل بالغ فی العمره کذا فی الجبل و خلاصه الفنا وی و شری تاج

مسئله
 اوله و ذکر سلمان بن اماره
 و جوبه نه و المهاجین علی القاعدین
 امهاتهم ما فر رجل یخالف الی امرأة
 المهاجین الاوقف بولیمه فذا لانه
 خاتک فی اهلک فخذ من علی شیت فاطنک
 فیه بیان عظمه المهاجین

الشرعية ذكر في شرحه انه يجب الصلوة على النبي عليه السلام كلما ذكر وهو قول
 الكرخي واليه مال شمس الائمة السرخسي وذكر في القنية نقلا عن الجبلي ان
 الصلوة على النبي عليه السلام عند ذكره يجب في كل مرة كذا ذكره في تحفة الفقهاء
 وهو المجمع وقيل يكفي في المجلس مرة وبه يعني كذا في القنية وان لم يحصل تنفي
 الصلوة وبناء في زمنه ينفي كذا ايضا في القنية وذكر في نهاية الكفاية في
 دراية النهاية ان جماعة من المشايخ المفسرين والفقهاء منهم الطحاوي قالوا
 يجب الصلوة على النبي عليه السلام كلما ذكر ويؤيد ذلك قوله عليه السلام
 من ذكرت عنده فلم يصل علي فقد جفاني وجفاوه واجب التوفيق في هذا القول
 اختيار شيخ الاسلام المعروف بظاهر زاده في شرح الجامع الكبير واختيار
 شمس الائمة السرخسي وكذا ايضا في خلاصة الفوائد نقلا عن بعض شيوخ
 الجامع الصغير انه يجب عليه عند كل سماع وذكر في الصلاة الفوائد ان الصلوة
 على النبي عليه السلام اذا ذكره او سمع ذكره في مجلس مرارا وقال المتقدمون ان
 اتحد المجلس بجملة واحدة وقال المناهضون يتكرر من جواب الفقهاء
 في الباب التاسع في الورق الثاني قال القاضي ابو الحسن ان القصار
 المشهور عن اصحابنا ان ذلك واجب في الجملة على الانسان وفرض عليه
 ان يتباني به مرة فمرة مع القدرة على ذلك في كتاب الشفاعة يرف
 حقوق المصطفى صلى الله عليه وسلم في القسم الثاني في الباب الرابع
 في الفصل الاول وان ذكر النبي عليه السلام لبس بغرض الا في العزرة
 فلا يجوز ترك الغرض لانيان باللبس لغرض وهذا هو عليه السلام ما هو
 امر بالمعروف مع انه فرض وهذا اولي من محبة الله في فصل بجملة اذا ذكر
 اية سجدة واحدة في مجلس واحد فلا فضل الاكتفاء بسجدة واحدة في المجلس
 واحد قالوا واذا ذكر اسم النبي عليه السلام فلا فضل تكرار الصلوة عليه وان اكتفاء
 واحدة فيهما من صلوته اكتفاء قال الكرخي الصلوة على النبي عليه السلام واجبة
 على الانسان مرة ان شاء جعلها في الصلوة او في غير ما عني الطحاوي انه يجب
 عليه الصلوة كلما ذكر قال شمس الائمة السرخسي وما ذكر الطحاوي انه يجب عليه الصلوة

مخالف

ومخالف للاجماع فعامة العلماء ان الصلوة على السلام سجدة وليست بواجبة
 كذا في الزخيرة والمجمل ما صلاح في باب الجمعة قال الكرخي الصلوة على النبي
 عليه السلام واجبة على الانسان مرة ان شاء جعلها في الصلوة او في خارجها
 ومن الطحاوي انه يجب عليه الصلوة كلما ذكر قال شمس الائمة السرخسي وما ذكر الطحاوي
 مخالفت للاجماع فعامة العلماء على ان النبي عليه السلام كلما ذكر سجدة وليست
 بواجبة كذا في الزخيرة والمجمل ما صلاح وايضا في كتاب الصلوة في باب
 صفة الصلوة **مسألة** يند صايط ومنه من اولوب بلكه مشايخ عظامه ان
 برينة تعين في حي المجلس اولوب كسوة من كبر كن اهل حقن وانه اولما غن
 اول من غنك بكت ما شيلفن قول الملك شرعا جاز او لا يجوز بوجبه طريق
 نفوذ في غلبه **الجواب** صالح ومنه من اولان العرفاء في النادرة داخل
 اولما ان اجتناب ابد والاول للناس العرفاء جمع عريف فبيل معنى مفعول
 وهو سيد القوم والقيم بامور الجماعة من القبيلة او المحلة بلى امرهم وبتعرف
 الامير من احوالهم وهو دون الرئيس ولكن العرفاء في النادرة اكثرهم فيمضا
 اليه المجتنب من الظلم منهم يستحق الثواب لكن لما كان الغالب منهم خلافت ذلك
 اجماع في جري الكمال كذا في شرح المصباح شرح الشريعة في فصل حقوق القضاء
مسألة رسول اكرم صلى الله عليه وسلم حضرت عيسى اولدي بون بغير اعكده بال
 وار مير **الجواب** بوقدره في قضاء دين دار بقية نقل بوقدره في نازده
 زمانه بواختلاف واقع اولدي حضرت عمر بجملة بغير ابد بباشن
 كثير من سحاب رفع اولدي بون بغيره ونسب ديد كده ابو بكر حضرت عيسى موفى اطلاق
 ايد وب بران قوى بالاثبات وحي انه كده حضرت عمر قائل اولدي وكا خاتم
 بعد ذلك في مونه حتى قال قال ان محمد اقد مات علونه بسيفي وانما رفع
 السواد كما رفع عيسى بن مريم وقال ابو بكر م كان يعبد محمد اقد مات ومكان
 يعبد محمد فانه حي لا يموت وقلا قوله تعالى وما محمد الا رسول قد خلت
 منه قبله الرسل لايه وضع القوم الى قوله وقال عمر لاني سمعت هذه الالة
 الى الان من مواقف في الموقف السادس مع خافة المرصد الرابع **مسألة**

يد بوزنك ان افضل برى نزه در مدينة منوره واليه مكة شرفه شرفه
 تعاليدن قنقى افضل **جواب** بنى عليه الصلوة والسلامك قبر شرفك
 موضع مباركى نفاع ارضك افضل ايد وكلمه خلاف بوقدر عزم
 خطاب وملك وانكر مدنى قولى او زره مدينة منوره افضل عطا
 وابن وهب وابن حبيب قول اوزره مكة شرفه افضل وكل وجه
 وهذا مبنى على افضل المدينة على مكة على ما قد مناه وهو قول عزم الخطاب
 وملك وانكر المدينين وذكر اهل مكة والكونة الى افضل مكة وهو قول
 عطا وابن وهب وابن حبيب مرصحا ملك وملكه الساجى عزم
 الشافعى ولا خلاف ان موضع قبره عليه السلام افضل بفاع الارض من
 الشفا فى القسم الثانى فى الباب الرابع قبل اسم الثالث فى فضل نفاع
 يكرم من دخل مسجد النبى عليه السلام وافضل الاماكن المسجد الحرام ثم مسجد
 النبى عليه السلام ثم مسجد بيت المقدس ثم الجامع ثم المسجد النبى ثم البيت
 انه قد زبادة قربة فلو ان ابن همام فى كتاب الايمان فى فضل
 الكفارة فى قول شرح الهداية وقد زبادة بامطلقا **مسئل** فرض
 صدقة من فضلك ثوابى ارفق **جواب** فرضك ثوابى زبادة
 او لمسى ويدير باب فخرج ابو داود فى مسنده قال قال رسول الله صلى
 عليه وسلم انطلق رجل الى باب الجنة فرفع راسه فاذا على باب الجنة مكتوب
 الصدقة بعشر اشكالها والقرض الواحد ثمانية عشر لان صاحب القرض
 لا ياتيك الا وهو محتاج والصدقة ربها وضعت فى غنا محتاجين بها
 فى السنن قال حدثنا عبد الله بن عبد الكريم حدثنا هشام بن خالد بن
 يزيد بن ابي مالك قال قال رسول الله صلى الله عليه وسلم رأت ليلة
 اسرى فى باب الجنة مكتوب الصدقة على عشرة اشكالها والقرض فقلت
 ثمانية عشر فقلت الجبر اهل باب القرض افضل من الصدقة بعشرة قال
 ان السائل يسأل وعنده المستغنى لا يقرض الا فرحاجة كذا فى
 المعبرات **مسئل** زبدهم حسنة اولاد فقه دلى طوبى اسلام عرض

زبده ثواب القرض
 على الصدقة

احو
 م

اولور

اولونى شابت الى مسلمان اولاد قد نصركه دلى اولونى اهل محبوب نش
 اولاد فقه شرعا نازى قبلتوبى الى اسلام قبره دفن اولونى **جواب**
 ورت برده معتقل اللسان او كسره او اشارت معبره وكفر
 و اسلام ونسب وافتاده خصوصاً كه عقله سى وقت موزة دك
 و احو اولاد قول معنى بر اقرار و اشهادى مطلقا حاز اولونى و اى
 اشارة غير الاخرى فان معتقل اللسان فقيهه خلاف والفتوى
 على ان ان دامت العقل الى وقت الموت يجوز اقراره بالاشارة
 والاشهاد عليه ومنهم من قد الامتداد بسنة وهو ضعيف وان لم يكن
 معتقل اللسان لم يجز اشارة مطلقا الا فى اربع الكفر والابام و
 النسب والافتاء كذا فى ملحق المحبوس ويزداد اخطا فى مسئلة النساء
 وبالرأس اشارة الشيخ فى رواية الحديث من الاشهاد والتظاير فى
 النوع الثالث فى احكام الاشارة وتالونى معتقل اللسان اذا اشته
 ذلك وعلم اشارة كذا والا فلا المعتقل للسان هو الذى عرض
 له احضار اللسان حتى لا يقدر على الكلام فعنده الشافعى حكم حكم الاخرى
 وعنده اصحابنا ان امتد ذلك وعلم اشارة كان حكم حكم الاخرى والا
 فلا وقد الامتداد بسنة وقيل ان يبقى الى زمان الموت قبل عليه
 الفتوى من صدقة الشريعة فى اخره من بعض لا يقدر على الكلام لضعفه الا انه
 عاقل فاشارة برائته بوجوبه قال محمد بن وهاب جازت وصية باشارته
 واصحابنا راجح لم يجوزوا وقال الناطقى راجح ذكر فى الكلبا شارة رجل اذنا
 الفالج فذهب لسانه وعجز عن الكلام لمرض فاشارة ونسب فقال ذلك
 وتقادم العهد فان حكم الاخرى وقال الناطقى راجح اراد يقول
 طال ذلك مضت السنة على ذلك وذكر الناطقى ايضا المريض
 الذى به السل فتقرضه من الهبة ونحوها تصرفات المريض بالم تقاويل
 ونسب اصحابنا تطاول السل بالسنة فاذا انصرف بعد السنة فهو كالصحيح
 يجوز تصرفاته فى قاصى خان فى كتاب الوصايا فى فصل مسائل مختلف

في الورق الاول **مسألة** الكثرة سنت او كذا ان اكل اليكن فواكره بغيرك
او كذا ان التي جانور ديدكري صبيح **جواب** صبيح در بلكه سائر
اطوره و دخی طعام واحد او يوجب اجرا سنده تفاوت او يوجب جازر
و من السنة طيب لا ياكل ما يليه لما قال عليه السلام كل ما يليك ثم كان
به و به على الصاكنة مقبل كما في نكت مقبل ليس هو نوحا و احد اي
اذا و متفاوتة كذا في التنوير و من هذا علم ان قول لا ياكل ما
بين يدي جليبه ليس على الملاق بل فيما كان طعاما واحد ليس اجزاء
تفاوت اما اذا كان تفاوت اجزاء الطعام او اختلفت نجيذات اليد
ما لا يليه ما جازر في الفاكهة فلما ذكر التفاوت اما في غير ما فكر و ي
النس ان قال ان حياطا و عار رسول الله صلى الله عليه وسلم ففرت خبر
شعير و مراقبه ربا و قد يد رايست يد الرسول عليه السلام تتبع
الابا و عن حوالى القصة ذكره المصباح من ابن سبدي على الشرح
الشرعي في فصل من الاكل و الشرب **مسألة** زيد عوده اولان حفي
و نياده حلال انكمي افضل بوجه اخره ما خبر في **جواب** ايكت افضل
رجل قطع مال رجل ظلا الا فضل لصاحب المال ان يملكه لانه لوراه في النار
في الله بنا كان مكنسبا لو ابا غطيا فلكه اذا انقضت من ناز الاخرة و واقعا
الحاشي في كتاب الكرامته قبل اب الكرامته بعدا العيون **مسألة**
خطبا خطبه لزيد عزمه فاعلم فوا و ادب و فواة ادكري فاعلم
او ابدان ز واقع او لور **جواب** عزتك فاعلم ان طال واقع او لور
من زائد الجون او لمق و اذ عزمه فاكلا و بكت او لور ما خود فاعلم جندك
تيميز واقع او لوب من زائد او لمق و لور او لور در قوله عزمه فاعلم
انا اجوده الدنا فاعلم حال من فاعلم عزمه فاعلم فاعلم اي عزمه فاعلم
تيميز اي من جهة الفاعل في لا يكون من زائدة من سبب شريف للمعنى
وا حتمت اي الصفة المذكورة احوال ايضا لكسفاة المعنى على كل حال
كخطاب زيد فارسي اي من حيث فارسي و حال كونه فارسي لكن

زيادة

زيادة من فيها قوله و دره فارسي و قولهم عزمه فاعلم من يد التيميز لاني احوال
من جاحي في التيميز **جواب** حج في افضل صدقة في بوجه اول صدقة
او ثمان في قوله لوب زائد اجملي **جواب** حج افضل و حج افضل
ثم الصدقة ثم العتق من زانية في اخر كتاب حج **مسألة** فسق و نجور
ايه او قنان علمان و فساد اليه تخصيل من صاحب متع ابد و ب
قابله من كور و اول علمان شرف بولوب من خود دار او لور
الجواب او لما ضرر عظيم رتقوا سر علمه شرف اوله في اشرف خلق
انه تعالى اليه و لم يبد و بمثل **مسألة** و لو كان في العلم دون النقا
شرفا لكان اشرف خلق الله اليه و في الحديث علم لا ينفع
كثرة لا ينفع منه و تنفع العلم حسن الاخذ في العبادة فم لم يزد
بالعلم و عا و نهذا لم يزد و الله تعالى الامتنان اي بغضا شديدا و
بعدا ريبا و قد كان النبي عليه الصلوة و السلام يتعوذ من علم لا ينفع
و يقول اللهم اني اعوذ بك من علم لا ينفع و قلب لا خشع و دعا لا تسمع
و نفس لا تشبع كونه في الاجابة نفل من ابن سبدي على الشرح شرع الايام
في فصل في فضل العلم في الورق الثالث **مسألة** علمي و جه مشروح و فو
تخصيل ابد مبوب نصيحه بينه و دخی قادر او لوب بلكي همان منصب
و حال يكون تخصيل من تركي افضل او لور **جواب** تعلمي افضل
ترك كن علم نصيحه انك رجا او لور بمثل **مسألة** تعلم بافني
فاجعل عار و لا رضى بجا الآثار و اما اذا لم يقدر على نصيحه البتة
فالتعلم افضل من تركه فانه اذا لم يعلم يرجي الى بيع العلم بينه
في الفصل المرقوم و عز النسي رصه انه قال قال رسول الله صلى الله عليه
وسلم من طلب العلم اغفر الله له و من خرج من الدنيا حتى ياتي عليه العلم فمكونه
له و لهذا قيل طلب العلم بغفر الله فاني ان يكون الله من سكاة
الا نوار في الباب الحادي عشر **مسألة** شافعي لذهب و لان كسنة
مذهب حفي به داخل او لم يكن به مذهب شافعي به انتقال اليك

بدون التيميز

توضيح قوله

ولو كان العلم برون

وله حاز اولو **الجناب** ذهب الى حنيفة ده ثبات خبره اولي
 شقوى المذهب اذا كان حنفي المذهب وقد فاته صلوة في وقت
 كان شقوى ما ثم اراد ان يقضيها في الوقت الذي صار حنفي بعضي على
 ذهب الى حنيفة رجع على نعم الدين النيسابوري عن شقوى صار حنفي
 ثم اراد ان يقضيها في وقت الذي صار حنفي على ذهب
 الى حنيفة رجع حاز اولي وقال هذه الكلمة اقرب الى الثالثة وارفع مما احاط
 القاضي الامام الحسن المازندراني رجع عن هذه المسئلة فانه قال يعبر بالبالي المخذ
 اشد التفرع حتى يترك المذهب الذي يرجع الى ذهب السديد مخلصه
 في كتاب الصلوة في الفصل التاسع عشر **س** في فاضلي بعضي انه واربعين
 فذكر في بعضه بوقل من حاز اولو **الجناب** او لما كان الشخص عن حنيفة
 البكارة فبقي فادركه على مطلقا وفي استنفاها اظهرها فاحشها وقد ذهب
 الشارع الى التمسك بمرجع الجمع لا بين ملك في كتاب النكاح في فصل الاول
 لان الشارع قد ذهب الى التمسك وفي الزامها النطق اشاعة الفساد مع
 تقويتها صحتها بملح **س** زيدا ملك اولاد وعرب فولي حاله
 من غنمه اراد ان يملكه شرعا شاب اولو **الجناب** اولو اكرهه كم والمش
 مباركي اراد ابيه ده ملكه راجع كفي الى ابيده وب اثر كفي الى جني جل وعلايه
 واصل اولو ما غلبت احسان الغنى اولو ظاهر بذكر بيتي دحي
 بودر انما الامثال بالنبات الحديث لان الكفر عيب وكذا الرقي لانه
 ارزه من زيلعي وكتاب النكاح في فصل الكفاءة **س** حاطة اولاد همد
 فوت اولاد فده وضع حلي فريب لم يولد فارتدده ولدي حي اولوب
 فله **س** عافارني باريلوب اخراج اولو فله لازم اولو **الجناب**
 صول ابو سندن باريلوب اخراج اولو فله لازم اولو فله لازم اولو
 حي يلقى بطنها من جنبه الايسر ويخرج ولد بالان في الحامه في كتاب النكاح
 الاباحه في باب ما يكره من النظر والمس من الدبر والنظر في كتاب
 الصلوة قبل باب التمسك قبل صاحب العذوي لو لم تذكر في كتابك قول

الشافعي

بذل المني
 في كتاب النكاح
 في باب ما يكره من النظر والمس من الدبر والنظر في كتاب
 الشافعي
 الكامل

الشافعي قال كيف ذكر قول مجوز ان بدلتوا جها في القبر قبل كيف ذلك
 قال في مذهبه اذا كانت امرأة وفي بطنها ولد ستة اشهر او فوقها فماتت
 امه وفي بطنها هو واخر جوا الشرح ابا الحسن القدوري فلا جمل ذلك في ذكر
 في كتابه قول الشافعي رجع **س** متقد داره وارل عورت اخرته
 قضي زوجي اليه اولو جنت **س** اولي **الجناب** اخوي اليه اولو جنت
 برروا بئس خلفا احسن اليه اولو جنت بئس اختيارا انه ذكر في اوله
 دحي قول واردر ان الرجل اذا ابتكر المرأة بزوجه في الجنة قال ابو
 بكر بن العربي هذا حديث عريب ذكره في احكام القرآن له فان كانت
 المرأة ذات ازواج فقبل ان مات منها حاز الازواج اخبرني قال حنيفة
 لامرأة ان سركت ان تكوني زوجي في الجنة ان جمعنا الله فيها ملائكتي
 من بعدى فان المرأة لا فرازا واجها وطلب معاوية بن ابي سفيان ام المؤمنين
 فابت وقالت سمعت ابا الدرداء يقول عن رسول الله عليه السلام انه قال المرأة
 لا حازوا جها في الاخرة وقال لي ان اردت ان تكوني زوجي في الجنة
 فلا تنزوي في من بعدى وذكر ابو بكر البخاري حدثنا جعفر بن محمد بن شاذان
 حدثنا عبيد الله بن اسحاق الطحاوي حدثنا سنان بن هارون عن عبد
 عن النسيام جبهة زوج النبي صلى الله عليه وسلم قالت يا رسول الله
 المرأة يكون لها الزوجان في الدنيا ثم يموتون لهما يكون الاول
 اولاد قال لا يستنهما خلفا كان معها ابا ام جبهة ذهب حسن بخير
 الدنيا والاخرة وقبل انها خير اذا كانت ذات ازواج نقل من
 المعبرات وسحب لها ان لا يستول بعد وفات زوجها زوجها
 ام يكون مع زوجها في الجنة فان المرأة لا حاز زوجها في الجنة فوعدت
 ان القوم في الجنة ولا يستنهم خلفا ذهب بعضهم الى الاول وبعضهم
 الى الثاني والمصنف ذكر الكلام ثارة على الاول وثارة على الثاني
 اشارة الى المذهبين ابن سبيد على شرحه **س** كل زوجون
 موسى تركبته موسى منفر قد لا ينفر قد نصب اليه موسى اوحس

على الف الثاني وقال بعضهم الفخ اول لان العرب اثر التخفيف
فتحت وحافظت على الف الثاني كمنى بنى عليها المفرد و به بشعر كلام
منزولا وقال بعضهم الكسر اول و يشعر كلام سبعة و مثل ذلك الفتوى
والقنادى وكما دللنا في عبارة الشافعية الابا كسر وفي عبارة اهلنا
الا بالفخ واما في الشرع وهاهنا في المدعى الشيء الى نفسه في حال
المخاصمة والمنازعة من شرح ابن وهبان في اول فصل من كتاب الدعوى
وجمعها فتاوى الفخ الواو وكسر ما كذا اجمعت من ثمة كدعوى ودعاوى
حقايق في شرح بيت ثم فتاوى العالم الرباني **س** زيدك عمرو
اولان واجبا لاد اوان بيك انج حندين بشي بوز كنوز تسليم
المذكور في جلد من كنوز منج قبض المذموم فادرك اول **اجواب** فادرك
اول من جبر اولنوا احسانا اعتبارا للحد كالمكمل كافي الدرر في كتاب العتافي
في باب العتق على جعل مضافا جبارا كال ايد مول بني خلية اول قد حاكم
قبضه حكم المذكر كافي ابن همام في محل المرقوم **س** زيد نفسه صالح
ومندي اولوب لكن بعض نعمت اولان برادون فوالا لا اولوب
اجواب مظان نعمت ومواقع مستند اجتناب لازم ابد وكنه
ولالت ايد نفوس كثيرة كذا قال النبي عليه السلام في انس رضى
لا والله لا تدرن منه درهم يعني فرقة الناس في الحديث لالت
على الاجتناب عن مظان التهمة ومواقع التهمة من ابن مالك في مشارق
في الباب **س** شرع شريفه خالف سوزل سويلوب وكثير العصيان اول
اخر منه خلاص اولغه جاره ندر **اجواب** استغفار وكثر وكثر
المكرك كك بيكن عصيان جوب كك به استغفار حصر لا صغير مع
الاصار ولا كبيرة مع الاستغفار الحديث التوبة بشرطها قبل الكبار
ما الصغار كذا في القواعد والنوايد **س** بر جامع شريفه زيد وخط الغبير
وحدث نقل ايدوب وعظي تمام اول قد جبر له دما ايدوب ظن
دخي باشلر ايدوب المراد في جاعري جاعري جان كوكلان ودرور

قد لا تعلمك احوال
ما لي بعد الاعيان
الذي يدور في

الحسين

زيدك تصرفه اولان ملك فترك طلبة جاري عمره فتركه
قديم الامام بن حبان ايدى ملكه جلاعه واول طلبة في زنده
آخره اجرا اندر ملكه قادرا وورسى اجاب اولان ابو جند

اولان ديوار ايتام بعلوب ضرر ايلد كه منان صبي بي لازم اولور
يوسف دفعه قابل ايك ايمال ايد بخت وصي بي **حواص** صبي لازم
اولور حايطة للصغير شهيد على ابيه او وصيه فسقط فالقضا على الصبي
ولا يجب شي في ذلك على الاب والوصي سواء في ذلك في النقص او في
بغير لان الاشارة على الاب والوصي كالاشهاد على الصبي وهو بالغ
فاذا بلغ او مات الاب والوصي بعد الاشارة عليها بطل ذلك
الاشهاد حتى لو سقطت كما في بعد ذلك وانكف شي كان قد را
في ديانت واقعات الناطقي في العادة في الفصل الخامس والثلثين
قريب من الفصل الاخر بورق كذا في فاضحان في كتاب الجنايات في اصل
جنايات الجاهل في الورق الاول **مسألة** بر شهره قديمي بخار اراسته خاجكو
زيدك بعلوب بر دكان احداث ايدوب اندرك بخار شوي كسب حاصل
اوليجي قد بدون او شلر زو قدر زمان دكان بعلوب كسب دكان
يكوبت بر حاجي زمانه بر جده زيد بر طه مشتركة فاعلم بزه ضرر
ويوشتر عا حداث اولان زبدي منفعة قادرا وورسى **مسألة**
اولان منع اولور ضرر شرعي بطل ايدوكي مصر صرة وذكر النسخ في
شرح بيت بن في ملكه حاما لا يمنع فيه بلا خلاف وان اراد ان
انتفاع به ويجوز ان يتصرف به به ضررا فاحشا الصبي ان يمنع ولا
لا اذا انتفع ونقدي الي بناء الجيران بل ينقض البناء وقته كاحوت
على اراد او ان يصنع فوق طاحوت اخرى وبسبب وضعها بطل ما
الطاحوت القدمة ويجعل ديوانها لصاحبها ان يمنع الثاني في الغيب
او ان كان ينقض غلة الاولى ينقض الثاني للاول ان يمنع الثاني
كانا جوا اذا ائخذ في جانب تاجر اجم حاشنا بمثل تجارة الاولى فليس
تجارة الاولى باغازه ليس للادلي المنع من جيطان البرازيه في نوع لبن
اراد بحدث عارة بضرر صاحب كذا في فاضحان **مسألة** زيد صغيرك وصبي
اولان عمر وكبر صغيرك وصبي اولان خالدي حضور حاكمه اعضاء
وصي اولور عمر زيد وعمر وكبر اولور جينده اولان ديوار
سقوط

هذا هو الحق في كل ما ذكره من الامور
والاشهاد والاشهاد على الصبي وهو بالغ
فاذا بلغ او مات الاب والوصي بعد الاشارة
عليها بطل ذلك الاشهاد حتى لو سقطت كما في
بعد ذلك وانكف شي كان قد را في ديانت
واقعات الناطقي في العادة في الفصل الخامس
والثلثين قريب من الفصل الاخر بورق كذا في
فاضحان في كتاب الجنايات في اصل جنايات
الجاهل في الورق الاول مسألة بر شهره قديمي
بخار اراسته خاجكو زيدك بعلوب بر دكان
احداث ايدوب اندرك بخار شوي كسب حاصل
اوليجي قد بدون او شلر زو قدر زمان دكان
بعلوب كسب دكان يكوبت بر حاجي زمانه بر
جده زيد بر طه مشتركة فاعلم بزه ضرر
ويوشتر عا حداث اولان زبدي منفعة قادرا
وورسى مسألة اولان منع اولور ضرر شرعي
بطل ايدوكي مصر صرة وذكر النسخ في شرح
بيت بن في ملكه حاما لا يمنع فيه بلا خلاف
وان اراد ان انتفاع به ويجوز ان يتصرف به
به ضررا فاحشا الصبي ان يمنع ولا لا اذا
انتفع ونقدي الي بناء الجيران بل ينقض
البناء وقته كاحوت على اراد او ان يصنع
فوق طاحوت اخرى وبسبب وضعها بطل ما
الطاحوت القدمة ويجعل ديوانها لصاحبها
ان يمنع الثاني في الغيب او ان كان ينقض
غلة الاولى ينقض الثاني للاول ان يمنع
الثاني كانا جوا اذا ائخذ في جانب تاجر
اجم حاشنا بمثل تجارة الاولى فليس للتجارة
الاولى المنع من جيطان البرازيه في نوع لبن
اراد بحدث عارة بضرر صاحب كذا في فاضحان
مسألة زيد صغيرك وصبي اولان خالدي حضور
حكمه اعضاء وصي اولور عمر زيد وعمر وكبر
اولور جينده اولان ديوار سقوط

هذا هو الحق في كل ما ذكره من الامور
والاشهاد والاشهاد على الصبي وهو بالغ
فاذا بلغ او مات الاب والوصي بعد الاشارة
عليها بطل ذلك الاشهاد حتى لو سقطت كما في
بعد ذلك وانكف شي كان قد را في ديانت
واقعات الناطقي في العادة في الفصل الخامس
والثلثين قريب من الفصل الاخر بورق كذا في
فاضحان في كتاب الجنايات في اصل جنايات
الجاهل في الورق الاول مسألة بر شهره قديمي
بخار اراسته خاجكو زيدك بعلوب بر دكان
احداث ايدوب اندرك بخار شوي كسب حاصل
اوليجي قد بدون او شلر زو قدر زمان دكان
بعلوب كسب دكان يكوبت بر حاجي زمانه بر
جده زيد بر طه مشتركة فاعلم بزه ضرر
ويوشتر عا حداث اولان زبدي منفعة قادرا
وورسى مسألة اولان منع اولور ضرر شرعي
بطل ايدوكي مصر صرة وذكر النسخ في شرح
بيت بن في ملكه حاما لا يمنع فيه بلا خلاف
وان اراد ان انتفاع به ويجوز ان يتصرف به
به ضررا فاحشا الصبي ان يمنع ولا لا اذا
انتفع ونقدي الي بناء الجيران بل ينقض
البناء وقته كاحوت على اراد او ان يصنع
فوق طاحوت اخرى وبسبب وضعها بطل ما
الطاحوت القدمة ويجعل ديوانها لصاحبها
ان يمنع الثاني في الغيب او ان كان ينقض
غلة الاولى ينقض الثاني للاول ان يمنع
الثاني كانا جوا اذا ائخذ في جانب تاجر
اجم حاشنا بمثل تجارة الاولى فليس للتجارة
الاولى المنع من جيطان البرازيه في نوع لبن
اراد بحدث عارة بضرر صاحب كذا في فاضحان
مسألة زيد صغيرك وصبي اولان خالدي حضور
حكمه اعضاء وصي اولور عمر زيد وعمر وكبر
اولور جينده اولان ديوار سقوط

زيدك تصرفه اولان ملك فترك طلبة جاري عمره فتركه
قديم الامام بن حبان ايدى ملكه جلاعه واول طلبة في زنده
آخره اجرا اندر ملكه قادرا وورسى اجاب اولان ابو جند

سقوط ايدون خوف اولوب بطله وفي تقديره ايكس ده ضرر جفقي
ايكن كل مرت ايلد ايدم بوايا ايدو بوايا ايدو ايلدكه الشريعة
ايدو بوايا **حواص** قاضي ايدون كوند اكر كوند ايكس ده ضرر ايدو
مرت جبر ايدو ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
راضي اوليجي جبر اولان ايدو بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
اولور جبر ايدو بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
وكل صغير وصي فطلب حد الوصيين مرت ايدو بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
الامام ايدو بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
ضرر عظيم ايدو بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
الملكين لان في الامام ايدو بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
اراد اذ حال الضرر على الصغير فيجوز ان يبرم من فاضحان في كتاب الوصايا
في فصل في تصرفات الوصي **مسألة** قريب من كتاب الشفعة بورق في حجب
مسألة بر طين خاص بر قايح كسب ايدو بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
الابايدون ايدو ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
اولان زيد طين خاص ايدو بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
كسب ايدو بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
ويومنه قادرا وورسى **مسألة** اولور بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا ايكس بوايا
صورة المسد لوان دريا بغير نافذ مشترك بغير جافة واحد الشركة
له دايه دريا واحد جيطانها الي هذا الدرب المشترك فارد
صاحب الدار الذي هو واحد الشركة ان ينقض هذا الدار التي ليس لها
باب في الدرب بايا في ذلك الدرب بل يجوز اولا في رواتبان
احد هادي النخا للفقهي انه ليس له ذلك بدون رضی بقية الشركة
قال في خلاصة الفتاوى بالنقض اذا كان لرجل دار لهما الى سكة غير
نافذة مشتركة بينه وبين غيره واراد ان يفتح بابا النخا ان ليس
ذلك في حشره النطونة لابن وهبان في فصل الجيطان **حواص** اولور

هذا هو الحق في كل ما ذكره من الامور
والاشهاد والاشهاد على الصبي وهو بالغ
فاذا بلغ او مات الاب والوصي بعد الاشارة
عليها بطل ذلك الاشهاد حتى لو سقطت كما في
بعد ذلك وانكف شي كان قد را في ديانت
واقعات الناطقي في العادة في الفصل الخامس
والثلثين قريب من الفصل الاخر بورق كذا في
فاضحان في كتاب الجنايات في اصل جنايات
الجاهل في الورق الاول مسألة بر شهره قديمي
بخار اراسته خاجكو زيدك بعلوب بر دكان
احداث ايدوب اندرك بخار شوي كسب حاصل
اوليجي قد بدون او شلر زو قدر زمان دكان
بعلوب كسب دكان يكوبت بر حاجي زمانه بر
جده زيد بر طه مشتركة فاعلم بزه ضرر
ويوشتر عا حداث اولان زبدي منفعة قادرا
وورسى مسألة اولان منع اولور ضرر شرعي
بطل ايدوكي مصر صرة وذكر النسخ في شرح
بيت بن في ملكه حاما لا يمنع فيه بلا خلاف
وان اراد ان انتفاع به ويجوز ان يتصرف به
به ضررا فاحشا الصبي ان يمنع ولا لا اذا
انتفع ونقدي الي بناء الجيران بل ينقض
البناء وقته كاحوت على اراد او ان يصنع
فوق طاحوت اخرى وبسبب وضعها بطل ما
الطاحوت القدمة ويجعل ديوانها لصاحبها
ان يمنع الثاني في الغيب او ان كان ينقض
غلة الاولى ينقض الثاني للاول ان يمنع
الثاني كانا جوا اذا ائخذ في جانب تاجر
اجم حاشنا بمثل تجارة الاولى فليس للتجارة
الاولى المنع من جيطان البرازيه في نوع لبن
اراد بحدث عارة بضرر صاحب كذا في فاضحان
مسألة زيد صغيرك وصبي اولان خالدي حضور
حكمه اعضاء وصي اولور عمر زيد وعمر وكبر
اولور جينده اولان ديوار سقوط

هذا هو الحق في كل ما ذكره من الامور
والاشهاد والاشهاد على الصبي وهو بالغ
فاذا بلغ او مات الاب والوصي بعد الاشارة
عليها بطل ذلك الاشهاد حتى لو سقطت كما في
بعد ذلك وانكف شي كان قد را في ديانت
واقعات الناطقي في العادة في الفصل الخامس
والثلثين قريب من الفصل الاخر بورق كذا في
فاضحان في كتاب الجنايات في اصل جنايات
الجاهل في الورق الاول مسألة بر شهره قديمي
بخار اراسته خاجكو زيدك بعلوب بر دكان
احداث ايدوب اندرك بخار شوي كسب حاصل
اوليجي قد بدون او شلر زو قدر زمان دكان
بعلوب كسب دكان يكوبت بر حاجي زمانه بر
جده زيد بر طه مشتركة فاعلم بزه ضرر
ويوشتر عا حداث اولان زبدي منفعة قادرا
وورسى مسألة اولان منع اولور ضرر شرعي
بطل ايدوكي مصر صرة وذكر النسخ في شرح
بيت بن في ملكه حاما لا يمنع فيه بلا خلاف
وان اراد ان انتفاع به ويجوز ان يتصرف به
به ضررا فاحشا الصبي ان يمنع ولا لا اذا
انتفع ونقدي الي بناء الجيران بل ينقض
البناء وقته كاحوت على اراد او ان يصنع
فوق طاحوت اخرى وبسبب وضعها بطل ما
الطاحوت القدمة ويجعل ديوانها لصاحبها
ان يمنع الثاني في الغيب او ان كان ينقض
غلة الاولى ينقض الثاني للاول ان يمنع
الثاني كانا جوا اذا ائخذ في جانب تاجر
اجم حاشنا بمثل تجارة الاولى فليس للتجارة
الاولى المنع من جيطان البرازيه في نوع لبن
اراد بحدث عارة بضرر صاحب كذا في فاضحان
مسألة زيد صغيرك وصبي اولان خالدي حضور
حكمه اعضاء وصي اولور عمر زيد وعمر وكبر
اولور جينده اولان ديوار سقوط

تتبعها
بابا حرمه

فهذا اخر الكلام في كتاب الوقف الذي جمعه مولانا مولانا سنان بن حسين
الكرماتى بعمول الله الملك الحق المبين

كم من كتاب تصفحة فتت في نسختها
ثم اذا طالعته تانا وجدت تصحيفا فسلحمة

كتاب الصلوة	كتاب الزكوة	كتاب الصوم	كتاب الحج	كتاب الزكاة
٢	٢	٢	٢	٢
كتاب النكاح	كتاب الرضاع	كتاب الطلاق	كتاب النكاح	كتاب النكاح
٣	٥	٥	٥	٥
كتاب الایمان	كتاب الحدود	كتاب الميراث	كتاب السير	كتاب السير
٨	٨	١٣	١٣	١٣
كتاب البصير واللقط	كتاب الملباق	كتاب المفقود	كتاب النكاح	كتاب النكاح
١٤	١٤	١٤	١٤	١٤
كتاب الوقف	كتاب الجمع	كتاب الكفالة	كتاب الموالة	كتاب الموالة
١٥	١٨	١٩	٢٠	٢٠
كتاب العضا	كتاب الشهادة	كتاب الوكالة	كتاب الرعي	كتاب الرعي
٢٠	٢٢	٢٣	٢٤	٢٤
كتاب الاقرار	كتاب الصلح	كتاب المصاربة	كتاب الوصية	كتاب الوصية
٢٦	٢٦	٢٦	٢٧	٢٧
كتاب العارية	كتاب الهبة	كتاب الاجارة	كتاب الاكراه	كتاب الاكراه
٢٧	٢٧	٢٨	٢٩	٢٩
كتاب الغصب	كتاب النقمه	كتاب القسمة المراضة	كتاب المزارعة	كتاب المزارعة
٢٩	٣٠	٣٠	٣١	٣١

اندر

[illegible]

فردی

۱۰۰

شماره

[illegible]

من
مطالعات
مستوفی

نفس
دیر

زمن قدم

مجاہد
ولید بن ابی
محمد ازبک
زود بخیر
نا اوان سیکر
رد دله مقدر
برعه و زبد
کی رخی
طوفان خوار
ملک الواب
اولا

ضلع
افسر

۱۰۰

پہلے

عمری نغز ایدوب

[illegible]

[illegible][illegible]

233

الفصل الاول في الدلالة على المشروعية ذلك من الكتاب والسنة وذلك وجه كثير
فليرجع الى الاصل واما ما ذكره من سبب الخلفاء والملوك والقضاة واستخراجهم
بطريق السبب من شرح المشرق

بسم الله الرحمن الرحيم
يا ايها الذين آمنوا اطيعوا الله واطيعوا الرسول واول الامر منكم الى اخير بريد
امر المسلمين في عهد الرسول عليه الصلوة والسلام وبعده وندرج فيهم الخلفاء
والقضاة ثم ~~من نفسه~~ قاضي في سورة النساء من عينة

طریق البته از منصفه ای که بری طریق خاصه که اول بر یولدر که بر طایفه به خصوص انک می خیزد و از
مخرج بود زاینده مستطیله بختند ذکر اولی که بری طریق عاید اول بر یولدر که بر طایفه به خصوص
بود و مدخلی و محلی دارد بود که شارع دخی در یولدری یکدیگر بری طریق شارع محله در اول بر یولدر که آید
مرد و این که اکثر اهل محله در سایر مواضع خلقند مرد و در اول و در نافع و در یولدری مستقیم و بری
شارع اعظم که جمیع طوائف که مستقیماً السویه در هر یک ده و آن وجهی جامع و الشارح الاعظم
قضاة فی دین و کی بود در هر یک عبارتند از اعظم قیدین و نافع عبارتند از محله قیدین ملاحظه ای که یکده ششم
اول و بعد از آن

شارع اعظم در شارع اعظم و در آن منقول است که لاری در **کتاب** **مستدرک** کوم و یک از غیره
جواب کین اولی بول شارع اعظم را نه منقول اولانک و بی بیت المار در قریبه محله بر غلبه
اگر و از این اقرب محله در **ابوالسعود**

بر محله قریب اولان شارع اعظم که جواب از **مستدرک** بولینوب قاعی معلوم اوله شرعاً محله فرمود
اینکه دیت لازم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**

بوصیر در حاکم الشریع اهل محله ریزد که دیت لازم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** واقع اولان اطلاعات محله در بعد اولان سوارع قاعی در
محله قریب اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** و در هر یک حرف جیبک خطای فاحشه **ابوالسعود**

طریق عاید طریق خاصه فرقی در **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در یکیند کین اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
مخرج اوله بر طریق دخی دارد که محله ده واقع اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** و اکثر اهل محله را نه لر
سازمان فرودان منع اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** و در هر یک سواق عاید او غره یوب شهر در طایفه جمیع
بود که شارع اعظم در **ابوالسعود**

کتاب الحاشیه

زید شارع اعظم و منقول بولینوب قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
لازم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** و در هر یک خطای فاحشه **ابوالسعود**

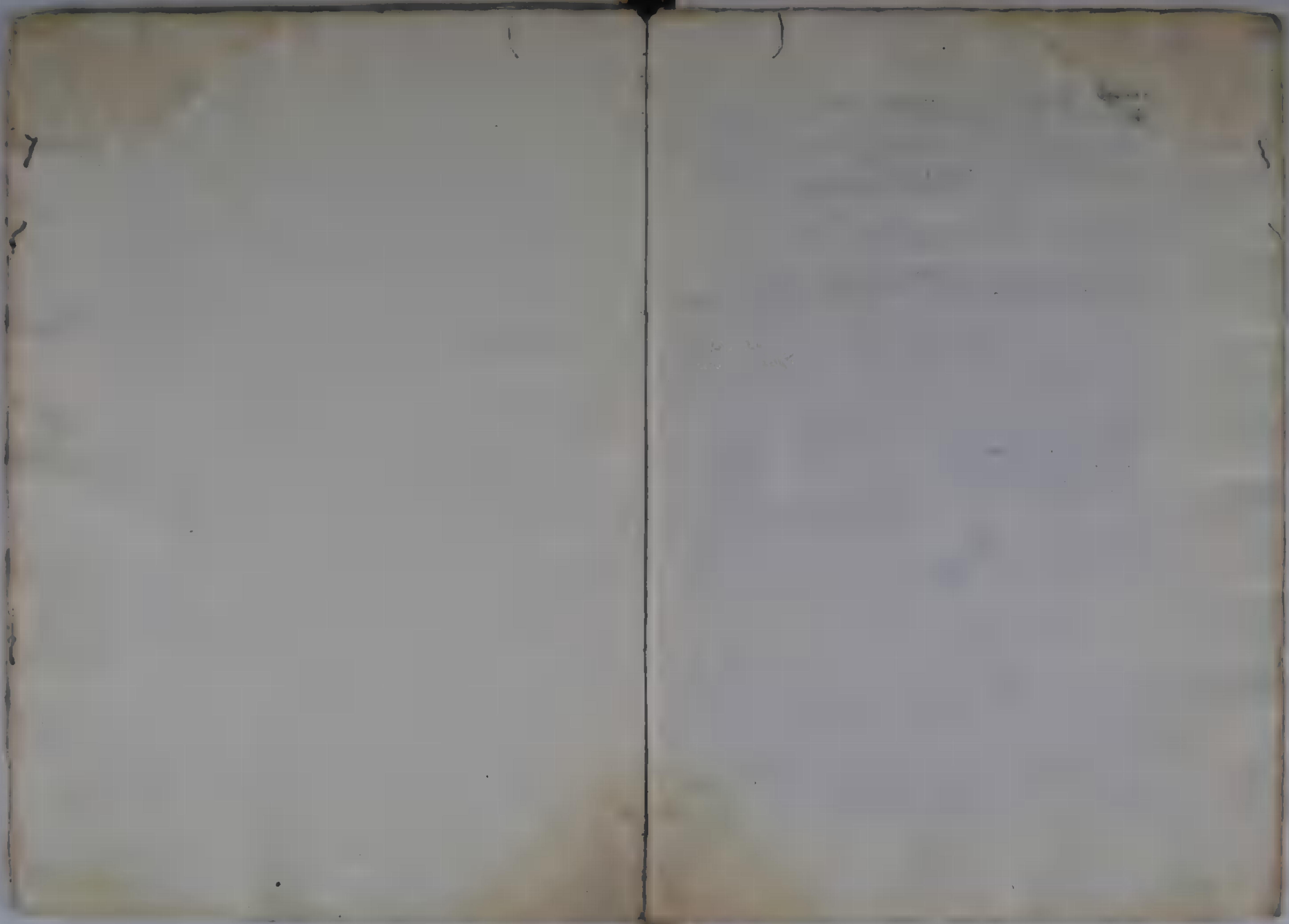
مستدرک زید عمری قاعی **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
زید عمری قاعی **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
مستدرک زید عمری قاعی **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
جیب و یوب کین و در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**

دو دعوی و طلب استیانتات **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
کتاب **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
قرینه زید عمری قاعی **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
زید عمری قاعی **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**

اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
قرینه زید عمری قاعی **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
زید عمری قاعی **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
قرینه زید عمری قاعی **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**

دیت کیم لازم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
منقول بولینوب قاعی **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
لازم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
الم و اچاره نرسان اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
لازم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**
کیم لازم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود** در هر یک قاعی معلوم اولور می **کتاب** **اولور** **ابوالسعود**

و از آن وقت که



202

238

61

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وآله وصحبه أجمعين **وبعد** ذكر
في العنابة شرح الهداية السنية تعليل جرائها جناية لها لم شرعي حسا لما ذكروا الفساد
وذكر في معيار الحكم السنية شرعية معتقة ثم قال السنية نوحان طائفة فالتابعة
يحررها وسببها عادة يخرج الحق من الظلم وتندفع كثيرا من المظالم وتزود أهل
الفساد وتوصل بها إلى المقاصد الشرعية في الشرع توجب المصلحة لها والآثار
في أظهار الحق وهي باب واسع تفضل فيه الأفهام وتزول فيه الأقدام وإعمالها
الحقوق وتعطيل الحدود وتجري أهل الفساد وتعين أهل العباد والنوع فيه
يفتح أبواب المظالم الشنيعة وبوجب سفك ما واخذ الأموال بغير الشرعية
ولهذا سلك في طائفة مسلك التفرط المذموم ففقطوا النظر عن هذا الباب إلا فيما
قل طائفة منهم أن تعاطى ذلك مناف للعدالة الشرعية فندوا من طرق الحق سبلا
واضحة وعدلوا إلى طرق فاضحة إذ في الكار السبانية الشرعية رد للنصوص الشرعية

وتعليل

وتعليل الخلفاء الراشدين وطائفة سلك في هذا الباب مسلك الأفاط ففقدوا
حدود الله وخروجوا عن فروع الشرع إلى أنواع الظلم والبدع في السبانية وتوهموا
أن السبانية الشرعية فاصرة عن سبانية كلن ومصالح لانه وهو جهل وغلط فقد قال
عز من قابل اليوم اختلفت لكم دليكم قد خل في هذا جميع مصالح العباد الدينية والدنيوية
عبد وجه الكمال وقال لم تركت فيكم ما ان تمسكن به لن تضلوا الكتاب لله وسبى و
طائفة توطئت وسلكت فيه مسلك الحق وجمعوا بين السبانية والشرع قطعوا ^{طبل} الباب
وادخلوه ونصبوا الشرع ونصروا وآله هدى من ثبات إلى طريق مستقيم وهذا القسم على
الاول في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة وذلك وجه كثيرة فخرج إلى الكمال
وأما ما ذكر من سبانية الكفار والملوك القضاة واستحقاقهم الحقوق بطريق السبانية ففقطوا
الكتاب ذكره ولكن نحن نذكر بعضها ما ذكر في باب ان من شرح المارق ان قوله
من غرق غرقاه ومن غرق حرقاه محمول على سبانية والبغى في الرجوع للامام ذلك اذا
تقتت اليه المصلحة وفي حد وشرح الوقاية وحد والهداية قوله رم قتلوا العادل والمعتدل
في حق اللواطة محمول على السبانية وفي باب السبانية من جامع الشروح للبرزوي وما
روى منه ان ابا بكر قتل سهوا والعصم بعد الرجوع محمول على السبانية وفي حد وشرح

والتعليل الخلفاء الراشدين وطائفة سلك في هذا الباب مسلك الأفاط ففقدوا حدود الله وخروجوا عن فروع الشرع إلى أنواع الظلم والبدع في السبانية وتوهموا أن السبانية الشرعية فاصرة عن سبانية كلن ومصالح لانه وهو جهل وغلط فقد قال عز من قابل اليوم اختلفت لكم دليكم قد خل في هذا جميع مصالح العباد الدينية والدنيوية عبد وجه الكمال وقال لم تركت فيكم ما ان تمسكن به لن تضلوا الكتاب لله وسبى و طائفة توطئت وسلكت فيه مسلك الحق وجمعوا بين السبانية والشرع قطعوا ^{طبل} الباب وادخلوه ونصبوا الشرع ونصروا وآله هدى من ثبات إلى طريق مستقيم وهذا القسم على الاول في الدلالة على مشروعية ذلك من الكتاب والسنة وذلك وجه كثيرة فخرج إلى الكمال وأما ما ذكر من سبانية الكفار والملوك القضاة واستحقاقهم الحقوق بطريق السبانية ففقطوا الكتاب ذكره ولكن نحن نذكر بعضها ما ذكر في باب ان من شرح المارق ان قوله من غرق غرقاه ومن غرق حرقاه محمول على سبانية والبغى في الرجوع للامام ذلك اذا تقتت اليه المصلحة وفي حد وشرح الوقاية وحد والهداية قوله رم قتلوا العادل والمعتدل في حق اللواطة محمول على السبانية وفي باب السبانية من جامع الشروح للبرزوي وما روى منه ان ابا بكر قتل سهوا والعصم بعد الرجوع محمول على السبانية وفي حد وشرح

الهداية وماروي مما لا حاديت وانا لصحاحه في حق اللواطة محمول على السبابة كما
 حل على السبابة ماروي في السارق في المرة الثانية من قوله قال عاودا فله وفي
 حد وبيان الرواية كل ماروي في حق اللواطة عم اليه من اهل الصيام من العمل او الرجم
 السكينة غير ذلك محمول على السبابة وعنده باجوز ذلك على التور والسياسة
 لا يرى الى ما قال محمد في الزيادة بحسب التغير والراي الى الامام ان ما رفته في اعما
 ذلك ان ما رفته وجبه وفي معين احكام على وفق ما في الظهور المالكية للامام العتاني
 ان التوسع على احكام في احكام السياسة ليست مخالفة للشرع بل هي
 لها الاولة التي ذكرت وتشهد لها ايضا القواعد الشرعية من وجوه **الاول** ان الفضا
 قد كثر واشترخ خلاف لعصر الاول ومقتضى ذلك اختلاف الاحكام بحيث لا يخرج عن الشرع
 ما كلفه لقوله لا ضرر ولا ضرار وذكر هذه القوانين يوجب الى الضرر ويؤكد ذلك
 جميع النصوص الواردة ينبغي **والثاني** ان المصالح المرسته قال بها جميع العلماء
 واهي المصالح التي لم يشهد الشرع ما جبرها ولا بالغايتها وان كانت على من المصالح تقص
 العقول بالقبول وتؤكد العمل بالمصالح المرسته ان الصحاح علماء امور مطلقة لا تقدم
 شاهد بالاعتبار كحكاية المصنف ولم تقدم فيها امر ولا نظير وكذا في كل خلاف شورى بين
 سنة وتدين الدواوين ومحل السكينة واتخاذ السجن وغير ذلك كما فعد عمر رضي
 وهدم لاوقاف الرماز بسجدة الشرم والتوسع في المسجدة عند ضيقه وحرى المصالح معهم

والراي الى الامام في حق اللواطة
 انما هو في ذلك وانما هو في ذلك

المصالح المرسته التي لم يشهد
 الشرع ما جبرها ولا بالغايتها

على مصنف واحد وتجديدا وان في الحق ما سبق كما فعد عثمان رضي وغير ذلك كثر جدا
 فعل لطلن المصلحة **الثالث** الشرع شد وفي الشهادة اكثر من الولاية لتوهم العداوة فشرط
 العداوة والحرية وتوسع في كثر من العقود المستثناة وحقيق في الشهادة في الزنا فلم
 يقبل من الا اربعة يشهدون بالزنا كما لم يس في الكثرة وقبل في الفصل اثنين والدماء اعظم
 لكنه المقصود والسر ولم يحوج الزوج الملاءم الى جنيته غير ما به ولم يوجب له حد القذف
 بخلاف ما رفته لشدته كاجته في الدب عم الانساب وصون لعيال والعرض
 عن اسباب الارتياب وهذه البيانات والاختلافات كبر في الشرع لاختلاف
 الاحوال فلهذا ينبغي ان يراعى اختلاف الاحوال في الزمان فيكون المناسبة الواقعة
 في هذه القوانين للسياسة مما شهدت لها القواعد الاعتبار فلا يكون من المصالح
 بل على رتبة فيلحق بالقواعد الاصلية **الرابع** ان كل حكم في هذه القوانين ورد بدليل
 واصل تعبس عليه كما تقدم وقد ذكر بعض العلماء وهو المذهب السبابة قال اذا لم يجد في جهة
 الا غير العدة والافقنا اصلهم واقدم محو الشبهة عليهم ويلزم مثل ذلك في القضاء
 وغيره لتاقتض المصالح ولا تعطل الحقوق والاحكام وما اظن احدا يخالف في
 هذا فان التكليف مشروط بالامكان واذا جاز نصب السوء فسقة لاجل عموم الفساد
 جاز التوسع في احكام السياسة لاجل كثرة فساد الزمان والهدوء قال عمر بن عبد العزيز
 مستحدث للناس قضية بقدر ما احدثوا من الفجور قال العتاني صاحب الزخيرة المالكية

ولاشك ان قضاة زماننا وشهودهم ولا تتم دافئهم لو كانوا في العصر الاول
لما ائتمروا في امر دينهم عليهم لان هؤلاء في مثل ذلك العصر فوق فان خيار زماننا
ارادوا ذلك الزمان وولاه الارادوا فوق فقد حسن ما كان قبيحا واتبع ما كان
صحيحا واختلفت الاحكام باختلاف الزمان **والخامس** انه يقصد ذلك المقصود
السريع ان الشريعة وضع للوضع في النجاسة اللاحقة من الصغر ما لم تشاهده ككتاب الاضحية
ووضع في زمان المطر في طين المطر كما ذكره محمد في طين تجاري مع ما فيه من القذر
ووضع لاصحاب الفروع في كثير من نجاستها ووسع لاصحاب البواب في بلدها وحوز الساع
ترك اركان الصلوة وشروطها اذا ضاقت كحال كصلوة الخوف ونحوها وذلك كثر
في الشريعة وكذلك قال الشافعي ما ضاقت في الاوسع ينزل الى هذا الموطن فكذلك اضيق
الحال في دولة القضاة اتسع في تلك المواطن **والسادس** ان اول بدء الانسان في دينه
كان حال ضيقا فابحت الاحكام واشياء كثيرة وضع الله تعالى فيها فلما اتسع الحال كثرت
الذرية حرم ذلك في من بني اسرائيل وحرم السبت والحوم والابل وامور كثيرة وفي حرمهم
صلوة وقوة احدهم بالقتل بنفسه وازال النجاسة تقطعها الى غير ذلك من التشبهات ثم
جاء اخر الزمان وضعف الجسد وقيل الجسد فظفت الله تعالى بعبادة فاحلت تلك المحرمات
ونخفت الصلوة وقبضت التوبات فظهر ان الاحكام والشرع بحسب اختلاف الزمان
وذلك من لطف الله عز وجل بعباده وسنة كاريه في خلقه فظهر ان هذه القران لا
يخرج عن اصول القواعد وليست به عارضا جارية بالشرع المالك وفي الاصلاح شرح ايضا في الوقوف
عن النبيين ومن السبب ما حكى عن الفقهاء انهم ائتمروا على ان المذموم عليه اذا انكر السرقة فلام
ان يعمل بكبريائه فان غلب على ظنه انه سارق وان المال المسروق عنده عاقبه وفي سرقة

والارادة

والبرازية عن الاصل المذموم عليه انكر السرقة قال قاتل المشايخ بعدته الامام اذا وجد في
مكان المذموم بان رآه يشرب مع السارق او جالس مع شره انكره لكنه لا يشرب وقل عصام بن
يوسف على امير الحج فاتي سارق فامره فسل فقال للمبني على النكر والبنية على المذموم فقال
الامير يا نوا بالوسط والعقابين فما ضرب عشرة حتى افروا في بالسرقة قال عصام سمعنا
اسد ما رأيت علما استبه بالعدل منه وفي اكرامه مجمع الفتاوى والبرازية عن سرقة
المحيط من المشايخ فخر قال بجوابه الاقرار بالسرقة كذا ما قيل حسن من زياد انكر ضرب
حتى يقر قال ما لم يقطع اللحم لا ينظر العظم وفي سرقة خزانة المفتين بعض المتأخرين اتفق بعضه
مكرها وبكل ضرب السارق حتى يقر وفي جنابات جواهر الفتاوى سئل الامام السجستاني عن رجل سرق
يوجي اليه الفقه عن مصدري في الارض بالفساد وبوضع بين الناس شررا فاعلى الى السلطان ما اذا
يجب عليه قال القتل مشروعه عليه وجوب الفساده واقتل فيه مقتنع وفي جواهر الفتاوى قبل المأثرة
سئل عن ايضا عن رجل الزنور واخترت المؤدية كالكلب وغيره هل يجوز قال يجب قبل الاذى المؤدية
فضلا عن غيره اذا كان مؤذيا وفي اخره الهداية وجميع كتب الفروع من اعتاد الخنق قبل سب
لانه ذو قنينة ساع في الارض بالفساد وفي الرحمة والمضرات فان سرق ثلثا واربعاء فلام
ان يقيد سبابة لجه في الارض بالفساد وفي اخره ود المفتين اذا عرف الامم الخناق
او اقرا واصيب مع اداة الخناق ومنعه المتاع امر بضرب عنقه وفي الفصل الثاني من
كرهية الكفاية والبرازية على وفق ما في الحظر والاباحة من جميع الفتاوى ونظائر في السبب كان
السيد الامام ابو شعاع يقول ثياب قتل الاعوان وكان يفتي بكفرهم قال مشايخنا واحدا المشايخ الياضي

انرا
بالسرقة

في السرقة

حيثما
كان

منهم من جاز القتل لا يدل على الكفر قال الله تعالى انما جاز الذين يجارون ورسول الله
من الجارين الله ورسوله وفي سيرة محمد صلى الله عليه وآله في نوايب السلطان
بن حمزة سبل عن قتل الامة والساعة والظلمة في الفترة قال باج قتلهم لانهم ساعدوا
في الارض بالفساد قيل انهم يتبعون عن السعي بالفساد في ايام الفترة ويحققون فقال ذلك
امتناع ضروري ولو رد العاد والمأنوا كما نشاهد وقد سال السيد الامام اباشاع
فقال ثاب فانهم قال وكان رجلا من فضلاء الامة يقولون كتاب التوحيد فلما حاربوا
يوما اثني عشر يوما فقال نعم لو كانا مسلمين فبطل كيف فقال من شرط الاسلام ان يكون
على اهل الاسلام الفرح بفرحهم والاعوة بخلاف ذلك وان اردتم تحقيق ذلك فاسمعوا
السلطان اني احببت الى بآء الف فانفذ وباني يومين او ثلثة كيف يصير الناس قالوا
قال ولو بد السلطان فادي اني عفوت ذلك عنهم كيف يصير الناس قالوا فحين وقا
كيف يصير ان قالوا محزونين قال وكيف يكونان مسلمين وقد فرحوا بفرحهم وفي
اخر جانية البرازية ولعنوا الملك بسبب الساعة افتوا بان قتل الامة في زمان الفتنة جاز
والقيد كنونهم في مثل هذا الشر ضرر فيحققون بالذين يجارون الله ورسوله وسعيون في الارض
وفي الباب الرابع عشر من الاحكام السلطانية للامام الماوردي في ان رجلا اتى ابن عباس
منه الامانة بما في الف درهم فصره مائة سوط وصد به جارية او ادا وفي حدود شرح الرازي
عن الفردوس من وقع على ذات رحم محمد منه فاقله وعن شرح الحنفية عن محمد وكذا الرازي
ين في فصاح به فم يثبت قتل قتل على هذا القياس الكارمة بالظلم وقطاع الطريق وجميع الظلم
باد في شئ له قيمة وجميع الكارمة وصاحب المكس وعن شرح السنة من كج كاره واصابها قال

الامان في فان الخليفة
جاري الامان عليه
او الجبل او غيره
والصلي في قتل
ذكره في القصة
بالعبارة التي
الامان في القصة
ولا يكون ذلك الا
بالذبح بالسيف
او السكينة بالسيوف
واما الاول فانه ما
ذكره في القصة
يصح على تقدير كون
الحق في غير ذلك
اما اذا وقع في
الكتاب الذي في القصة
يحتاج الى قتل
لان ذلك لا يكون
الا بالسيف والسيوف
والماتة
ذكره في القصة
الكتاب الذي في القصة
الكتاب الذي في القصة
الكتاب الذي في القصة
الكتاب الذي في القصة

واسحاق بقلد و يؤخذ ماله وذكر ان التوحيد في تفسير قوله تعالى ولا تكلوا امانكم الا ان رسول الله
بعث ابا بردة الى رجل عرس مرة ابيه ليقبله وياخذ ماله الظاهر ان هذا على سبيل
والتعزير وفي النهاية ومعراج الدراية في باب ما يحدث في الطريق من كتاب الجبايات ولم
ضرر خاص بجبل لدفع الضرر العام كما في الرمي على الكفار وان رسوا المسلمين او الصبيان و
مصلح الامم في مال اليتيم وقطع العضو في مرض لا تكله عند خوف الهلاك وفي اول سيرة النبي
وشرب فتاوى فانيان ودفع الضرر العام بالضرر الخاص من اجل وفي باب ما يحدث في الطريق من
ودفع الضرر العام الخاص من الواجب احكام هذا الباب ثابت قيام الدليل على ان سياسته
في الاحكام من الطرق الشرعية فهل للقضاة ان يتجاوزوا الحكم بها فيما رفع اليهم من اقسام النصوص وال
الشرا والتعدي وهل لهم الكشف عن مجرور الاوار وقيام النيات وهل لهم ان يعزوا الحكم ادا
انه مبطل وضربه وشواكه عما يشاهد على صورة الحال والحوادث كما ذكره ابن قيم الجوزي الحنفية
ان عموم الولايات وخصوصها وما ينفذها المولى بالولاية يتحقق في الانفاذ والاحوال والعرف
لذلك حد في الشرع فقد تدخل في ولاية القضاة في بعض لازمة والامانة ما يدخل في ولاية الحكم
في زمان ومكان اخر وبالعكس اما نصوص المذهب فصرح بان لهم تعالى ذلك على مسند
ومقتضى كلام الرازي في الزخوة والامام الماوردي في الاحكام السلطانية ان ليس للرازي ان
في سياسته ولا تدخل فيها وانا اذكر ما ذكره ثم اتبعه بنصوص اهل المذهب على سبيل الاختصار فلا
والعرف بين نظر الى المطالم وبين القضاة من عشرة اوجه الاول ان لو الى المطالم من القضاة في
ما ليس لهم الثاني انه اوضح محالا ووسع مقالا الثالث ان يستعمل في الولاية وكشف لا سيما بالامانة
الدالة وشواهد الاحوال لا كما يؤول الى ظهور الحق بخلافه الرابع ان يتعامل من طرده بالنادية

لو ان الحكم
وتعزيره

الاول سماع قدف المتهمة من اعوان الامارة من غير محقق الدعوى المعيرة ويرجع الى قومه هل هو اهل
 هذه النعمة ام لا فان تزعمه وقد توه بالعلم في الكشف بخلاف القضاة الثاني انه راعى شواهد
 الحال وادوات المتهمة في قوة النعمة وضعفها بان كون المتهمة بالزنا متصفا كالنساء فقوى
 النعمة او متها بالبرقة وفيه اثار ضرب من قوة بدن او هو من اهل الدفاعة فيقوى تهمة او لا يكون
 شيء من ذلك فحققت وليس ذلك للقضاة الثالث تعجيل حبس المتهمة للاستبصار والكشف في
 شير وجب ما يراه بخلاف القضاة الرابع يجوز له مع قوة النعمة ضرب المتهمة ضرب تعزير لا
 ليصدق فان اقر وهو مضروب عتقه حاله فان ضرب لم يقر بعث اقراره تحت الضرب
 بل ليصدق عتقه حاله قطع ضربه واستغدا اقراره فان اقر بخلاف الاقرار الاول اخذ
 ويجوز العمل بالاقرار مع كراهية وليس ذلك للقضاة الخامس ان له من تكررت منه محرم ولم يجر
 ما تجدد وان يستديم حبه اذا اضر النكاح حتى يموت ويفوته ويكسوه من بيت المال
 بخلاف القضاة السادس ان لا اخلاف المتهمة ملاخي حاله ويغلط عليه الكشف ويكلف بالطلاق
 والعقاق والصدقة كما بان بغيره السلطان ولا يخلف قاض احد في غير حق ولا يخلف الا بالله
 السابع اخذ المحرم بالتوبة قهرا وظهر له من الوعيد حتى يعود اليها طوعا ويؤيده بالقتل
 لا يجب فيه القتل لانه ارباب لا يحققون وكذا ان يحق وعنده ما لا ادب دون القتل كخلا
 القضاة الثامن ان له سماع شهادة اصل المهر وحر لا يجوز ان يسمع منه القضاة اذا كثر عدد هم
 التاسع ان له النظر في المواثبات وان لم توجب غراما ولا حاد ان لم يكن بواحد منهما اثر
 يسمع قول السابق بالدعوى وان كان باحدهما اثر فقليل سداد بسماع دعوى ذي الاثر وقال
 الاكثر ان يبدار بسماع دعوى ذي الاثر وقال لاكثر ان يبدار بسماع السابق والمتبدي
 اعظم جوارها ويدا ويختلف ناديهما باختلافهما في الجرم واختلافهما في الهبة والقضاة
 وان راي المصلحة في قمع الغلة باستنهارهم بجريمهم شاع له ذلك وهذه الاوصاف يظهر الفرق

حبس المتهمة

حبس المتهمة في غير

بين الامراء والقضاة قبل ثبوت الجرائم لا اختصاص لامراء بالسبانه واختصاص القضاة
 بالاحكام واما بعد ثبوتها بالاقرار او بالبينة فيسوي في اقامه حقوقها الامراء والقضاة وفي
 معين الاحكام ان للقضاة تعاطي كثره من هذه الامور اما سماع شهادة مقتضى المتهمة من اعوان
 الامارة هل يستحق اللقاضي ان يتخذ كاشفا قدر تضاده بكشف له عن حال الشهود في السر ونقل
 منه ما يقبل اليه وقبل سعيه ان يستبطن اهل الدين والامانة والعادلة ويستعين بهم على ما سجد
 ويقوم بهم على التوصل الى ما ينبغي به وقد اجازوا الجرح لو احدث اذ كان عليه القضي اجازوا
 الجرح في السر ويقبل القضي ذلك من العدل الواحد وهذا نحوه في اعوان الامارة وهذا نحوه
 في اعوان الامارة واما مراعاة بوايد الحال فهو للقاضي الضامرا عايتها في دعوى الدم فان
 القضي اذا حاربه مثل هذا اقل مدعى يحتاج الى ان يثبت انه ولي الدم فاذا ثبت له ان يثبت
 على دعواه فان ادعى ذلك من يورده في الغد حبس المدعى عليه وقد حبس من رجلا في تهمة دم
 يوما و ليلة فان لم يحضر بنية على الدم فهو على ضربين ان كان المدعى عليه متها اطلق حبه على يراه
 احكام وان كان غير متهمة فاليمين او نحوه فان اتى طالب الدم في تلك المدة بسبب قوي يخط
 هذا الحكم ووجب الزيادة في حبه على يراه واما ان يجوز له مع قوة النعمة ضرب المتهمة ضرب
 فذلك يجوز للقاضي تعاطيه وسكت في ذلك الدعا ويرعى اهل النعم والعدوان ولكنه لا يخرج
 عن صفة ضرب الكد ولا يعاقبهم بغير العقوبات الشرعية وقد مر في الفصل الاول بعض من هذا
 واما ان له من تكررت منه الجرائم ولم ينزجر ما كدد وان يستديم حبه فذلك مما يفعله القضاة
 قال في ما يوجب حبس من قضاة كخلاصة واليزاير والدعا يحسون حتى تعرف توبتهم وايضا
 الاغلاظ على اهل الشر والقع لهم والاخذ على ايديهم بما يصلح به العباد والبلاد ويقال من لم
 يمنع الناس من البطل لم يحلهم على الحق واما ان لا اخلاف المتهمة لا خيار لها وان لا يخلو بالطلاق

جاء في الحاشية
والعدوان

والعاق فان لم يصح ان يكلف المتهمة وهو مشهور المذهب في وقف الفقه على المحظ وان
 اخبروا انهم انفقوا على النعم والضيعة من ازال الارض كذا ونعتي في ايدينا كذا فان عرفنا
 يقبل القضي الاحمال ولا يجوز شيئا وان كان متماها وهي المسئلة بحجة القضي على التفسير
 شيئا ولا يجبه ولكن بحجة يومين او ثلثة ونحوه وههنا ان لم يفسر فهذا نص على ان
 احلاف المتهمة مطلقا مع زيادة التهديد والتخويف وهي من السببية المحنة واما كون المتهمة
 بالطلاق ففي الفتاوى يخلف بالطلاق والعاق والايان المخلطة لم يجوز بها اكثر شيئا
 فان مستان ضرورة يفتي ان الرأي الى القضي ذكره في خلاصة واما شهادة اهل السجون فان
 للقضي ان يقبل ذلك عند الضرورة ذكره في باب القضاء في شهادة غير العدد واللفظ
 من غير الحكم واما ان لا النظر في المواثبات فاسأل المذهب تدل على ان لا ذكره في معنى
 الحكم في الدعاوي بالتهمة والحد وان والمذهب على منقسم الى ثلثة اقسام الاول
 ان يكون المدعي عليه بذلك برأيا ليس من اهل تلك التهمة كالوكان رجلا صالحا مشهورا
 فهذا النوع لا يجوز عقوبته اجماعا واما المتهمة بذلك فيعاقب صيانة لتسلط اهل الشر والعدو
 على اعراض ارباب الصلح مما يؤيد ما ذكرناه ما وقع في شرح التحرير عر ١٢٠ فيقول لغيره ما باسقى
 وما ليس ان كان من اهل الصلاح ولا يعرف بذلك بعز القاذف وان كان بهذه الصفة
 وكان يعرف لم يعز القسم الثاني وهو المتهمة بالفجور كالسرق وقطع الطريق والقتل والزنا وهذا
 القسم لا بد ان يكشفا وتيقضي عليهم بغير تهمة بذلك وربما كان بالضرب
 دون الضرب على قدر ما استهزئهم وفي حدود وقفا وصرحنا ومن تهمة بالقتل والسرقة
 وضرب الناس خمسين ويخلى في السجن الى ان يظهر التوبة قال ابن قيم حوازية ما علمت احدا من المسلمين
 يقول ان هذا المدعي عليه بهذه الدعاوي وما استهزأ بها يخلف ويرسل للاحبس ولا يحض وليس
 تخلفه وارساله مذهبنا لا حذر الاية الرابعة ولا غيرهم ولو حلفنا كل واحد منهم واطلقناه وخلفنا

تخلف في السجن

مع العلم باستهارة بالفساد في الارض كثره سرقاته وقتلنا انا لاناخذة الابن عدل
 كان مخالفا لسياسة الشرطة وممن ان الشرع تخلفه وارساله فقد غلط فاحتل نص
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ولا جماع الامة ولا جمل هذا الغلط الفاحش يحكي الولاية على مخالفة الشرع
 تهمة ان السياسة الشرعية قاصرة عن سياسة الكائن ومصلحة الامة فقد وجد والله
 عن الشرع الى انواع من الظلم والبدع في السياسة على وجه لا يجوز وسبب ذلك الجهل بالشرعية
 وقد صح عنه من ان من ترك الكتاب السنة لم يضل وقد تقدم في اول الباب من افعال
 رسول الله صلى الله عليه وسلم ما يدل على عقوبة المتهمة وجب واعلم ان هذا النوع من المتهمة يجوز ضربها
 لما قام على ذلك من الدليل الشرعي ذكره في معنى الحكم وقد ايضا لا يصح رجل دخل
 رجل في منزله فبادره رب المنزل وقتله وقال له دأغرو دخل على فقتلني فان كان الدال
 معروفا فالدم عارة لم يجب القصاص ان لم يكن معروفا واجب وفي اخر كتابات مجمع
 وسرقة البرازير رجل قتله رب الدار وروى من انه كابرني فدمه هدر وان لم يكن له بيتان لم يكن
 المقتول معروفا بالسرقة والشرقتل رب الدار قصاصا وان كان متماها في العياض لا يقص وفي
 الاستحسان يجب الدية في مالان ولا ازال الحال ورثت شبهة في القصاص في المال وفي المصنف وجد
 قتل في دار قال رب الدار قتله لانه اراد اخذ مالي وعلى المقتول سبيل الراف وهو تهمة في كل
 فعن ارجح لاشي على رب الدار وفي موضع اخر عليه الدية دون القصاص وفي معنى الحكم عنه
 بعض الاحكام اذا وجه عند المتهمة بعض المتاع المسروق وادعى المتهمة انه اشتراه ولا يثبت له فهو
 متهمة بالسرقة ولا سبيل للمدعي لا فيما بيده وان كان غير معروف بذلك فعلى السلطان حبسه
 وقد صح عنه من انه حبس تهمة وان كان معروفا بالسرقة فانه بطال في حبسه حتى يعترف فيه ايضا
 اذ كان المدعي عليه متما قال بعضهم يحسن بالسجى بقدر رأي الامام وكتب عمر بن عبد العزيز انه

في المتهمة
 جاز تخلفه

في المتهمة
 جاز تخلفه

في المتهمة
 جاز تخلفه

حسب المتهمة

الامام

الحبس الان

يحبس حتى يموت يعني اذ لم يفر وبه نعمة قال ابوالبست ثم قال و مع في بعض الكتب فمن سرق لبيع
فاتهم رجلا معروفا بذلك يحبس لان حبسه يضره اذ غلب الناس لكثرة منه مع اصراره على الكفر
وانتاف اموال الناس وقد تقدم علم خلاصته والبرازية ان له حارسا يحبس حتى يعرف ثوبهم وفي
معين الحكام اذ ارفع الى القاضي رجل يعرف بالسرقة والدقارة فادعى ذلك عليه حبس لا خيرا وكذا
فاقر في السجى بما ادعى عليه فذلك يلزم وهذا الحبس خارج عن الاكراه ثم قال في شرح التحرير في سلكه
وان خوفه بضرب سوطا وحبس يوم حتى يفر فليس هذا الاكراه وقال محمد وليس في هذا وقت
ولكن الحبس الى محي الاغتنام منه لان الناس متفاوتون في ذلك فبما ناس يعتم بحبس يوم
والاخر لا يعتم به لتفاوتهم في الشرف والدمارة فبفوض ذلك الى رأي كل قاض في زمانه فيستظهر
ان رأى ان ايا فوت عليه رضاه ابطال الا فلا في الاموال واما لو اكره على الاقرار بخلاف
قصص فلا يجوز اقراره وفي خزانة المفيسين ولو اكره بقتل او جراحة او قيدا وحبس وضرب
منه تلف عضوه او نفيه على ان يقر لرجل بمال لم يجوز ولو اكره بحبس يوم او ضرب على اقرار
لرجل باللف درهم فاقوله جاز وهذا اذا كان الرجل من اوساط الناس ما لو كان من الناس
او من كبار العلماء او الروساء بحيث يستغفر عن ضرب سوطا وحبس يوم او ساعده لم يجوز في
اكراه مجمع النساء ويمنع الذخيرة وفي اكراه البرازية ايضا المكره باخذ مال الغير ودفعه الى
المكره انما يسع اذا كان المكره حاضرا فان كان غائبا وقت الاخذ ان كان معه سوله
ونجاف المكره من الرسول مثل نجاف من رسله ان يأخذ وان لم يكن عنده رسول او كان
لكن لا نجاف منه ليس الاخذ اذا المكره راع حقيقته لكنه نجاف عوده وبه لا يتحقق الاكراه
وفي شرح الزايد عن شيخ الحسبي المكره على الاخذ والدفع الى المكره انما يسع مادام حاضرا
عند المكره فان كان ارسله ليفعل فنجاف ان ظفر بعينه بوعده لم يكل الاقدام على ذلك لئلا
العدرة والالجار بالبعد منه وهذا يتبين انه لا عذر لاعوان الظلم في اخذ اموال الناس ضد عيسته

محدث لسان

مراتب الاكراه

النحو الثاني

المرن

الامر من وتعلمهم بامرهم واخفف من عقوبتهم ليس يحذر الا ان يكون رسول الامر على ان
يرده عليه فيكون بمنزلة حضور الامر وفي القينة قال المدبون له ان يرفع اليه القبايل او
عند الناس لا شيء لك على والاقول ان في يدك ذهب شمس الملك فرفع القبايل
واقرانه لا شيء له عليه فهذا معنى الاكراه وله ان يدعي دينه عليه وكان هذا الجواب عقيبا
شمس الملك ومصادره وقوله وكان خبا امواله عند الناس وكل من يخبر عنه الغائب
ماله بوجه وبوزي ويطلب منه ذلك مجردا خبايره بغير حجة معتبره وكان ذلك الزمان زمان
الحرف الشديد من هذا القول قال صاحب القينة فعمل هذا نحو نفهم بالعمرة انه وجد مال العباس
عند السيرة وعملهم بعد القينة في معنى الاكراه ايضا الى ان سكت هذه القينة ويعود الامر في
الاحوال والازواج وفيها تزوج امرأة سرا وادان بتره من المهر فدخل عليها اصدا فاد
وقالوا لها اما ان تبتر من المهر والاقبال للشنحة كرقم اثنا زافيتو ووجهك والمستدج لها
فليس باكره ولو قال دفع للحق غن مائة دينار فيضربوك ويفعلون في حكاك كذا وكذا من
انواع المضار والافاقولي بمال او قال فبيع لي كذا فخاف ذلك البقرة منه لاستيلاء الخبيث
والا تراك في زماننا فباع او اقر بغيره لان هذا نحو بيع محس بوعده ذلك الظاهر انه لا بد من
وبقي ههنا امرهم وهو ان الاكراه ان يتحقق في مجلس القضي او لا ذكر في صلح البرازية ومجمع القضا
وجز الفتاوى والمتنق ومقطعات صلح الظهير ولو صالح المحبس في السجى له تترقه ونحوها
ان كان حبسه لوالي وصاحب شرطه فالصلح باطل وان كان حبسه القاضي فالصلح جائز قلبي
الاول في بعضها بقوله لانه مكره وفي بعضها لان الغالب ان حبس ظمنا وفي الثاني في بعضها
بقوله لانه لا يحبس الا بحق وفي اكراه فئاوي قاضيان ولو اكره القاضي احد البقرة بالسرقة او بقتل
رجل عمه او قطع يد رجل عمه او قطع يده او قتل فقطعت يده او قتل ان كان المقر موصوفا
بالصلاح معروفا به بقبض من القاضي وان كان منتهما بالسرقة معروفا بها او بالقتل في الفساق

الاكراه الثاني

خفا عن معناه ولو قال
لغيره ادفع بصلحتي
مائه دينار كذا في كذا

منه

من المعنى ولا يقيض سخاها فبينما نقل عن الكتبة شارة الى ان لا كراه لا يفتق في مجلس المعنى
 الا ان يقال انه انزل بذلك واطلاق المعنى اذا حكم باطل ينزل ولا يكون حكمه شبهة
 في الايضاح شرح اصلاح الوقاية وكذا الفقه وشرح المجمع والاختيارات ان الفتوى على ان
 المعنى اذا فسق ينزل وصرح في خلاصه والبرازيه وشرح الرعي بان الفتوى على قولها في
 الاكراه من غير السلطان وفي معنى محكم على ما ذكره ابن قيم اختلفوا في ضرب المني وجب
 جماعة من اهل العلم ان يضروه ويحبسوا في الحبس والوالي وتدل على ذلك ما ذكره ابن حبيب من المأثنية
 قال اني سئمت من عبد الملك قاضي المدينة برجل منهم خبث الصبي وقد لصر بظلام في الرجم
 وبعث الى مالك يستشير فيه فامر مالك القاضي بعقوبته فضره اربعاً سوطاً وقال
 احمد بن حنبل وقال بعض الثقات فقيه على ما ذكره الماوردي في الاحكام السلطانية والامام
 العراقي في الدخيرة يضربه ويحبس الوالي دون القاضي وذهب الى ذلك جماعة من كماله
 ووجه ذلك عندهم ان الضرب المروع وهو ضرب الكبد والتعزيرات وذلك انما
 يكون بعد ثبوت اسبابها وتحققها فيتعلم ذلك المعنى وموضوع ولاية الوالي المسع من
 الفاد في الارض وقمع الشر والعدوان وذلك لا يمكن الا بالعقوبة للمتهمين المعروفين
 بالاجرام بخلاف ولاية الاحكام فان موضوعها الصيال الحقوق واثباتها فكل والامر بفعل
 ما فوض اليه ومما يناسب قصة هشام بن عبد الملك قاضي المدينة في قضية الرجل المذكور
 ما وقع في خلاصته في رجل خدع امرأة رجل حتى وقع الفرة بينهما وزوجها من غيره او خدع
 وزوجها من رجل حبس حتى رزها او يموت في السجن وهو وان كان اسلم العقوبات الا
 ان بعضهم قال ان السجن في العقوبات البليغة لا ينسحانه وتجا قرنه في قوله الا ان
 يسجن او عذاب اليم مع العذاب الليم ولا يسكن السجن الطويل عذاب واعلم ان الولايات
 تختلف بحسب العرف والاصطلاح كما تقدم في كلام ابن قيم الجوزية ان عموم الولايات

وهو

وحصونها ليس له حد في الشرع وان ولاية القضاء في بعض البلاد وبعض الاوقات تنال
 ما يتنا ولا اهل الحرب والعسكر ذلك بحسب العرف والاصطلاح والتفصيل الولايات
 فان كان القضاء في قطر تمنع من تعاطي هذه السباسة نصا وعرفا فليس للمعنى تعاطي
 ذلك الا فله ان يفعل ذلك لانه دعوى شرعية حكمها الاختيار بحسب الضرب فيسوغ له الحكم
 فيها كغيرها من الحكومات وفي ادب المعنى من خلاصة الفتاوى نفاذ الفتاوى وفي
 البرازية ايضا اطلق بعض المسبح الذهاب الى باب السلطان والاستغاثة باعماله
 لاستيفاء حقه قبل العجز عن الاستيفاء بالقاضي لكن لا ينبغي به الا اذا عجز القاضي ونقص
 لم يطالب ذلك قالوا ان ذهب السلطان او لا واخذ تابعه ازيد مما اخذه موكل القاضي
 بدينه ضمان الزيادة وبهذا في نصيب الفقه وذكر في ادب المعنى من قضية الفتاوى
 المحط ولو ذهب الى باب السلطان وذهب بقائه الاحضار حصه فاخذ منه زيادة على
 يرجع الخضم الى المدعى تلك الزيادة ان ذهب الى باب السلطان استاء وان ذهب الى باب
 القاضي او لا وعجز عن استيفاء حقه في المحل لا يرجع في المضرات اذا عجز عن استيفاء الحق
 على المطلوب ان يستعين بالوالي ومثونه المعين على التمسك في الصبح
 ان يكون المتهم مجهول الحال عند الحاكم والوالي لا يعرفه بغير ولا يجوز واذا ادعى عليه
 حتى يتكشف حاله وهذا حكم عند عامة علماء الاسلام والمنصوص عند اكثر الائمة انه يجب
 القاضي والوالي ان التعزير يجوز في العفو والسفاعة فان نفرد التعزير
 بحق السلطة وحكم التقويم ولم يتحقق به حكم الادمي حاز لولي الامر ان راعى حكم الاصل في العفو
 او التعزير وحاز ان يشفع فيه من باب العفو عن المذنب روى عنه ام انه قال اشفعوا
 عني وبقض الله على لسان نبية ما يشاء فان تحقق بالتعزير حق الادمي كالتعزير في
 الشتم والضرب فحق للمشتوم والمضروب وحق السلطة للتقويم والتهديد فلا يجوز
 تولي الامر ان يسطر بعفوه حق المشتوم والمضروب وعليه ان يتولى له حقه من تعزير

هذا هو الحق لا
 لان الحجة من قوله
 الضرورة عامة كانت
 او خاصة ولهذا عرفت
 الاحادة على خلاف
 الغالب في هذه
 ضمان الضرر ومنها
 على خلاف الفرض
 ومنها الاخرى لا
 يحال ان لا يشترط
 ثم ادعى على ال
 طاهر

الثام والصارب فان غلب المشوم والمضروب كان ولي الامر بعد عفوهما على خيائه
 فان تفاو غلب الثام وغلب الضرب قبل الترافع اليه سقط من التعزير حتى لا يدمي واختلف
 في سقوط حق السلطة والتقوم منه على وجهين احدهما وهو قول عبد الله الزبيري ^{سقط}
 وليس لولي الامر ان يعززه فيه لان حد القذف غلط وسقط حكمه بالعفو فكان حكم التعزير
 اسقط والثاني وهو الاظهر ان لولي الامر ان يعززه فيه مع العفو قبل الترافع اليه كما يجوز
 ان يعززه مع العفو بعد الترافع اليه مخالفة للعفو عن حد القذف في الموضوعين لان التقوم
 من حقوق المصالح العامة ولو تسام او توثب والدمع ولده سقط تعزير الوالد في حق
 ولده ولم يسقط تعزير الولد في حق والده كما لا ينسب الوالد بولده ويقتل الولد بوالده فكان
 الوالد مختصا بحق السلطة وهو التقوم ولا حق فيه للولد ويجوز لولي الامر ان يعززه بالعفو
 مع مطالبة الوالد به حتى يستوفيه لذكره في الاحكام السلطانية للامام الماوردي وفي حديث
 الكفاية قال سمعت من ثقة ان التعزير باخذ المال ان راى القاضي او والي جاز ومن حكمه
 رجل لا يحضر الحجة يجوز تعزيره باخذ المال وفي حدود البرزلية التعزير باخذ المال ان كانت ^{المصلحة}
 جازية قال مولانا خاتمة المجهدين ركن الدين الرخاوي الخوارزمي ومعناه انه باخذ ماله ولو دعه
 تاب برده عليه كما عرف في قبول النفاة وسلاحهم وصوبه للامام طهر الدين التبرائسي الخوارزمي
 وقالوا ومن جهة من لا يحضر الحجة يجوز تعزيره باخذ المال وفي الاحكام السلطانية للامام الماوردي
 ويجوز ان يصد في التعزير حيا قد صلب دم رجلا على جبل يقال له ابواب ولا يمنع اذا
 صلب من طعام وشراب لآخر وضوء للصلاة ويصلي موسيا ويعيد اذا ارسل ولا يتجاوز
 صلبه ثلثة ايام ويجوز في مكان التعزير ان يكون من ثياب الاعداء مائة عورة ويشهر في الكس
 وينادي عليه بزيته اذا كثر منه ولم يلق عنه وان كثر شعره لاطنية واختلف في جواز السوط
 وجهه فحذر الاكثر من ومنع من الاقنون وفي حدود مجمع الفتاوى التعزير الواجب حتى لا
 يلقى اثمته كل احد لعدا النباة عراستها وفي حدود القينة من سكر الاثار واقاية التعزير الى الامام
 عند ابي يوسف وجمعه والثاني في العفو اليه ايضا قال الطحاوي وعندى ان العفو للذي

بالمال

تعزير
المال

تشهير

جن

جنى عليه لا الى الامام قال الامام وعلما قالوا في التعزير حقا لله بان ارتكب مكر ليس فيه
 حد مشروع من غير ان يحكي على انسان وما قاله الطحاوي فيما اذا جنى على انسان وغيره ظاهر
 زاده في السير الصغير ان التعزير الى الامام كما ذكره الطحاوي وعن شمس الاله كذا الى التعزير
 من حقوق العباد حتى يسقط بالعفو ولا يبطل بالتقادم وتصح فيه الكفارة وغير المولى ملك
 باقامة كالمولى في عبده والزوج في زوجته وكذا امر عليه التعزير اذا قال لرجل ادم على التعزير
 ففعل ثم رفع الى قاض فان القاضى يحبس بذلك التعزير الذي اقامه بنفسه وعن النوازل
 قال ابو بكر اسار عبده لا يعززه ولكن رفعه الى القاضى وقال ابو الليث هذا خلاف اصحابنا
 وله التعزير دون الحد وبه نأخذ وكذا كما مر انه لان الله تعالى قال واضربوهن ^{بما} وعظمير
 المرغنيا في راي غيره على فاحشة موجبة للتعزير فعززه بغياذن المحبس للمحبس ان يعززه
 المعز بغيره بغياذن المحبس للمحبس ان يعزير المعوز ان عزير بعد الفراع منها قال رحمه الله
 ان عزير بعد الفراع منها اشارة الى انه لو عززه حال كونه مشغولا بها فله ذلك وان لم يكن
 متى عم المسكر وكل احد مأمور به وبعد الفراع ليس ينبغي ان ينهي عما مضى لا يتصور فيتعزير او
 الى الامام وغير شرح الخسعي وربما ركن الدين صاحب المحيط حكم العورة في الركبة اخف من الفخذ
 حتى لو رآه مكشوف الركبة نكح عليه برقى ولا يباشره ان لم يجر وان رآه مكشوف الفخذ نكح عليه برقى
 ولا يضربه ان لم يجر فيما اكتمه ولم يتبع عما اكتمه عليه فان رآه مكشوف السوءة امره لمسه وادب
 على ذلك ان لم يجر وقد استدل بعضهم بهذا ان لكل احد اقامة التعزير ولا يستقيم لانه اما امره
 لكونه كاشفا لعورة وان لم يملك لكل احد وفي حدود مجمع الفتاوى يرسل اليه وان كان
 وجده رجلا مع امراته اجبى قتله قال ان كان يعلم انه ينزح بالبصباح والضرب كادون السلام لا يقال
 وان علم انه لا ينزح الا بالليل حل قتله وان طأ وعنه المرأة حل قتلها ايضا هذا انقيص من علي
 الضرب تعزيرا ملكيا للانسان وان لم يكن محسنا وكذا القتل ثم وجدت المسئلة في المنقوش على

تعزير
وامرأة

كذلك وفي جامع فاس ان الاصل في كل شخص دار آي سما برى ان كل قتل وانما يمتنع خوفهم
نقله ولا يصدق في قوله انه زنى وهكذا في حد و البرازية وفيها ايضا نفس المذموم ان اقام
التعزير حال ارتكاب الفاحشة يجوز لكل احد وفي جنابات معراج الدراية قبل القود فنادوا
الفسق فان قتل رجلا فادعى انه كان زنى بامرأته وكذب الوالي فلما بد من بنية قبل كفى شاهدان
لان البنية على وجوده مع المرأة وقيل بالباربعة لانه قد روي عن علي كذا وفي فراج علم
الويلج نصا في علي انه قتل محصنا قال وجدته زنى بامرأتي او جارتى او لوط باني
ففيما بينه وبين الله لا قصاص لادته وفي الظاهر لا يصدق ان المذموم في القتل ذلك فان اقام
القاتل اربعة على زناه سقط القود واستدل به حتى لهذا بما رواه عن عبيد بن الميسان حلا
وجد مع امرأته رجلا فقتله او قتلها فاسكن القصار فيها على معاودة فارسل الى ابي موسى ان
يسال عنها فاسال على عزت عليك ليخبرني من شريك غيره فقال معاودة كتبت بها فقال علي ان
ابن الحسن ان لم يات باربعة شهداء سقط برئيه وفي جنابات تشمل الاحكام على القاتل بئ
وجد رجلا اجنبا مع امرأته او محارمه او امته وآتى بينها علانية العهر كالقبلة او اللبس
فان يقتلها ان طوعا او الاقلال المكروه ولا حاجة الى البينة واليمين هنا بيقوم مقام البينة ولا
هذا الا عند فوران الفضل بالبقاء وفي سرقة البرازية ولو اسكره رجل امرأة لها قبله
وكذا الغلام وهو المأخوذ وان قتله فدمه هدر اذا لم ينطع منه الا بالقتل وكذا في المصير
ومجمع الفتوى في اخراج جنابات وفي سرقة البرازية في المنقعي عن الامام اذا ادركت اللص
وسويقتب لك فقل قال محمد بن قنبر غرم الله في ما روي قال ان في حذره ان ذهب داب
والا فاره فان دخل بيتك محقت ان يداك بضرب وخفت ان يرميك فاره لا
تخذر قال ولو دخل داره ولا سلاح معه ورب البها يعلم انه يقو على اخذه ان ثبت الا
انه يخاف ان ياخذ بعض ثيابه ولا يقدر عليه وسبعة ضربه وقله وفي اخر كراهية البرازية
قصده انه ان عشرة او اكثر له قبله وان اقل قابله ولا يقيده وهكذا في الظاهر عن اجلاس الناس
ايضا اطلع على حايطة ملاه خاف ربك حايطة انه لو صاح به ياخذها وينقلب قال بعضهم

ان ربيعة لم يكن اقل من عشرة وقال بالبيت اصحابنا لم يقدروا بهذا التعزير بل قالوا
لان ربيعة على كل حال وفيها ايضا دخل دار غيره يريد اخذ ثيابه او اخذه واخرجه فلكم
المتاع معه لقوله رم قاتل دون مالك وان رمى به لا يقتل وفي حد و القينة انهم كجرح
انه سكران فاحتموا الطلبة من امام المحلة والموزن وغيرهم ودخلوا بيوت المسلمين فغير ذنهم
طبعوا الزوايا والرفوف في السطوح في كل بيت فعدوا ذلك ولم يجدوا احدا يعزرون لوقال
غيره ليس لهم ذلك ويمنعون اشد المنع وفي المنع اذا سمع في داره صوت المذموم فدخل عليه
لما سمع الصوت فقد سقط حذره داره وفي حد و البرازية وغضب النهاية ومعراج الدراية
ذكر صدر السادة اصحابنا انه يهدم البيت على مراعاة الفسق وانواع الفساد في داره حتى
لا يفسد لجهنم على بيت المفسدين وقيل براق العيص ايضا على مراعاة الفسق وان قتل المذموم
وبهم عمر على نأجه وضربها حتى سقط خارجا فيقتل له فيه قال لاحد لها بعد شغلها بالمجهر و
بالامار وروى ان الفتنة بابكر البجلي خرج الى الرستاق وكانت النساء على شط النهر كاشات
الروس والذراع فيقتل كيف فعلت هذا فقال لاحد له انما اشك في انهن كاشات
وهكذا في خباياست مجمع الفتاوى وذكر في كراهية البرازية والواقعات الحسابية بعلامة فادوا
اهل سمرقند ويتقدم البها للعدو على منظر الفسق بداره فان كف فيها والاحبة الامام اداوه
اسواطا وازعمه غزداره اذا الكل يصلح تعذرا وغيره فراحق بيت الحار وعين القصار الزائد
الامر تجزئك الناس وفي الفصل الثاني من قصص الخلاصة والبرازية بهم عمر ضربت حبس مله ان
في بيتها شربا فوجدته في بيت احد سما بهم بيت نايكه بالمدينة واخرجها وعلما بالذرة حتى سقط
حجارها وعنه اقالوا اذا سمع صوت فساد في منزل انسان بهم عليه وفي مسائل العذر مما جازت
البرازية المستاجر اطلع انواع الفسق في الدار المستجرة حتى السحر لا يخرج الا بحد ولا الجحيم ان في الدار
ولكن يمنع اشد المنع فان علن وسمع الصباح في داره فقد سقط حذره نفسه فحذر السور والحد
بلا اذن للسايب وفي النيفض للامام الكركي ولو سمع صوت الغناء والمزمار والمعارف في دار

يدخل عليهم بغير اذنهم لان المنع عن ذلك فرض ان استطاع وفي حدود القننه له حمايات مملوكة
 بطريقه في السطح مطلقا على عواكس المسكين ويكره زجاجات الناس برميته تلك كما ان العزو
 بمنع اشد المنع فان لم يمنع في وجه المحتسب في غضب النهاية ومعراج الدار به غير الضرر والمغني
 وستان القننه في البيت الامر بالمعروف على وجه ان كان يعلم باكر رايه انه لو امرهم
 بقبول ذلك وتبينون علم المكفر لا امر واجب عليه ولا يسهل فكم ولو علم باكر رايه انه لو امرهم
 بذلك قد فوه وسموه فكم افضل وكذلك لو علم انهم يضربونه ولا يصبر على ذلك وتبينهم عدوه
 ويهيج منه الفتن فكم افضل ولو علم انهم يوضربونه صبر على ذلك ولم يشك على احد فلا بأس
 مجاهد ولو علم انهم لا يقبلون منه ولا يخافون منهم ضربا وشما فهو بالخيار والامر بالمعروف واجب
 فرض اذا غلب على ظن الامر انه لو امره بالمعروف ترك الضيق وان علم على طنه
 انه لا يترك لا يكون انما ترك الامر بمقتضى الرسالة هذه بحول الله وقوة
 ولا حول ولا قوة الا بالله وقت احتياجها في الثاني عشر
 من اول الحادس سنة ثمان واربعمائة

نوبته را هر كه خواند و فدا
 آتني بكن حاجتش ارضا
 بده رساله متعلق باسياسة المولى الفاضل المعروف بده ده افندي المفتي ابراهيم سوي رحمه الله عليه

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم اكبر الكار ان لا تترك ما بين يديك وعقوق الوالدين الا و قول الرور في الزمان
 وكذا في مذهب السوط في اول ادب القوم

وعليك بالصبر من الناس ما لم يستبين لك فضل القضاء وفي دليل على ان القاضي مندوب الى ان يعرض
 الى الصلح خصوصا في موضع شبهه الامر به كان بامر رسول الله صلى الله عليه وسلم فيقول ردوا الخصوم
 ليصلحوا فان فضل القضاء بمرتبة بينهم الصغار في السوط
 لا ينبغي للقاضي في مجلس القضاء ان يشغل المشورة ولكن ذلك في مجلس اخر لانه اذا شغل المشورة
 في مجلس القضاء بما يشبه طرق الفصل عليه وربما يظن جاهل انه لا يعرف حيل في غيره فيرد ربه
 مستطرد

تتعلق
 الامور

مستطرد

قال واد كان الله منته فلا يناجي انسان دون ان لا تفت في ذلك بحزن مستطرد
 قال على نحو القننه منته فاشان في ان رواد واحد في الجنة في باب الدان في ان روجل علم على نصحي كلام
 ورجل جاهل بعضي بخير علم واما الاخواتاه الله تعالى تقضي به فذلك في الجنة مستطرد

والذي باب الى منزل العالم عند كاتبة العلم من تعظم الدين ولا استغنى ذلك ريد رضي الله عنه قال
 لا ارسل اليه يا امير المؤمنين قال في بيته وما الحكم وما من استغنى من ريد عنه ان خاف قننه على نفسه لاسب
 حسن تاه عمر بن الخطاب في منزل اوطى ان تاه زيارا واما ما حكاه في راجع في علم قلته استغنى ذلك ترى ان عمر بن
 بيبي له انه تاه للحكيم فخرج بيته وما الحكم فانه زير لعمري وسادة وكان في امنه امسالا لما نزل اليه رسول
 الله صلى الله عليه وسلم في قوله اذا اتاكم كرم قوم فاكرموه وقد بصر رسول الله صلى الله عليه وسلم من حاتم ردا وانه حسن آتاه
 ولكن عمر بن الخطاب لم يستحسن ذلك منه في هذا الوقت قال في اول جودك ووهو ريد وجوب التوبة مستطرد
 بيبي الخصم في كل ما يمكن القاض فيه وما كان ذلك يفتي على زير ريد ولكن وقع عنده ان الحكم في هذا ليس
 كما تاه وان الخليفة في هذا ليس كغيره فبين له عمر بن الخطاب في الحكم في الخصم كان في ان الخليفة في هذا ليس
 كغيره فبين عمر بن الخطاب في الحكم في الخصم كان في ان الخليفة في هذا ليس
 اعفيت امير المؤمنين وما لعمري وما لولكن احلف فكم راي ريد الله ما عنه فيه دليل ان النبي صلى الله عليه وسلم
 قبل المدة على النبي صلى الله عليه وسلم بطلبه وترك اذا ترك لا ترى ان ابا بكر ترك له ذلك

بني لم وقت على خطايا القاضي في قضائه ان ينيه ولا يجاهره بذلك مراعاة الحشمة ولله بامر اذن
 الناس منه ليخبره بذلك في حال خلوة وفي دليل ان القاضي اذا تهم في خطا في قضائه ينبغي ان يظهر ربه
 عنه ولا يفتنه الاتحيا وحرمان الناس من ذلك ولا تخوف فانه تعالى فلا يحيط به الناس والناس لا يحيطونه
 من عذاب الله تعالى

ولا ينبغي للقاضي ان يتعب نفسه في طول الجلس لان ذلك يزل اعدا الكمال قال في الخوف ان
 يضر ذلك بظفره في الحج والخصم معه اذا اعقب نفسه ربما لا يفيهم كلام الخصوم وربما يفتري عليه على بعض الخصوم وهذا
 ايضا في المدرس كذلك في الدار رايه في قوله ان النفس تمل كمال الامان فابتغوا لها طرف الحكمة وان اوسع
 كان اذا مل من بيان انواع العلم قال لا يحيا محضوا الى حوضا في دوان العرب فيذكر واشيا من العلم
 قال ولا يقبل الهدية وقبول الهدية في الشرع مندوب اليه قال عليه السلام نعم الشئ والهدية اذا دخلت الى بيتك

عمو
 عمر رضي

ادخل
 القاضي

الهدية

الهدية

الاشقة وقال رحمه الله تعالى قد نسيب وطرا الصدرا وعو الصدراي الضغن وقال رحمه الله تعالى
هذا في حق من لم يتبين لعل في الحال المسلم فاما من تعين له ذلك كالتضادة والولاية فعليه التوجه في قول الهدية
مضمنا من كان لا يهدي اليه قبل ذلك لانه من جواب البلقضا وهو من نوع الرتبة والسمت

فمن ان يعل ما حجب في نفسه ويؤمن ذلك منه عملا بالحق فان لم يجد فيه فيما جاء من احد منهم اجتهاد في ذلك
وقا به جازع منهم ثم قضى بالذي يجمع عليه رايه من ذلك فيرى انه الحق لانه ما هو تفصيل القضاء والكيف
الوسع والذي في وسع اجتهاد الراي عند انقطاع سائر الادلة عنه فيستعمل اذا كان من اهل الحق اشتبه
عليه التبعة عند انقطاع الادلة والاصل فيه قوله تعالى فاعبروا ما اولي الاصلر والاعتبار في ذلك الى
نظيره فالعبرة هو البيان قال الله تعالى ان كسب اللزما يعبرون والبيان برز ذلك في نظره يحصل فان اسكل على
شاور ربه طاهر الالفقه في ذلك لان لم يكن من اهل الاجتهاد فعليه ان يثبت في الغرض ولا يثبت في المعركة
الحكم بقضيه به وقد عجز عن ادراك نفسه فليخرج الى معرفة ذلك كما اذا احتج الى معرفة قيمته في ان اختلاف
نظره احسن اقاويلهم واشبهها بالحق فافضله كما بينا عند اختلاف الصحابة رضي الله عنهم الا ان بيان
راي خلاف رايهم حسن في حق من قضى ذلك لان اجماعهم لا ينفقه بدون رايه وهو واحد منهم ولان رايه
اقوى في حق من راي غيره فلو قضى برأيه كان قابضا بالاصواب عنه وادافه راي غيره كان قابضا
بما عنه خطا وقضا بما عنه انه هو الصواب اولى وان لم يكن من اهل الاجتهاد والزم ترجيح بعض الاقوال
نظر الى افعولهم عنده وادورهم ففقه بقوا فيه اجتهاد وشك ولا يعقل بالحكم اذ لم يتبين له الامر حتى يتكفره
ويثرب اهل الفقه لانه ما هو بالقبض والحق ولا سببه رك ذلك الا بالبيان والمؤنة وقال عليه السلام
التالي من الله والعلم له الشيطان

اولوية قض
رايه

لا جبر الحكم

التام

القبض فوض

وجه المال
كوجه الدم

تتبع الشاه

والقبض رقتي في الحنية الا انه ملزم وانما الذي يكره له ان يفتي للحكم فيما حرم فيه الله لما قال ان الحكم
وتف على رايه رجا استعمل بالتبليس للتوجه في ذلك فلا يفتي له في ذلك حتى يتبين الخصومة
قال عليه السلام باب المسلم فتى وقال كفر وحرمة ماله كحرمة نفسه فاما ان من قصد قتل المسلم بغير حق
فاما ان الله تعالى جازاه جهنم فانه فيها فذلك اذا قصد احد ماله بالتبليس

ويغني للقاضي ان لا يلقن الشاهد له ولكن يبرعه حتى يشهد باعنه فان شهدا به جازاه قتلها
وان كانته غير جازة رد بها ولا يقول لا تشهد كذا فان هذا التفتي وهو قول ابي حنيفة ومحمد و...

ابو يوسف لا يري بان ان يقول لا تشهد كذا وكذا او انما قال هذا حين اتى بالقضا وراي
ما لا يشهد به من غير عند ادائه الشهادة بالحق فان لم يلقن القضا ربهية ولا يفتي حشره ومن لم يفتي الحكم
في مثل هذا المجلس يفتي به عليه السلام اذ لم يفتي على ذلك واداء الشهادة بالحق من باب ان قال
استدعاء وبقا ونوا على البر والتقوى وامرنا بالكرام السهو وقال عليه السلام اكرمو الشهود فان الله تعالى
يحبهم الحق وهذا القدر من التفتي يرجع الى اكرامه بان يذكر ما يسمع منه فيقول لا تشهد كذا ولا يقول
لا تشهد كذا المالم يسمع منه فهو التفتي المذكور وهذا به نوع رخصته والغرض مما ذهب اليه ابو حنيفة ومحمد
لان القاضي متى علم ان يجر اليه تهمته الملبس ما يكون فيه اعانة احد الخصمين

الزوم

تبرق السهو

الاستدعاء

والتردد

روى عنه

الاجابة

سواء كان

تلك الشهادة

تعارفوا
المزكاة
الاجازة

ولا يضر للقاضي ان يقدم الشهود جميعا او واحدا بعد واحد لان التثبت بالقبض شرط العدد والعدالة في
الشهود وبذلك نظره في جانب التصديق في التفرقة بينهم في المجلس يكون زيادته والقاض لا يكتف بها
الا ان سريته في اترهم فعند ذلك عليه ان يحيط بقوله وم دمج ما يريكت الى ما لا يريكت
فادام يطعن الخصم في السب فدا يبيع ان يثبته من قول المجتهد ولكنه يفتي بطهر العدالة الا ان يطعن الخصم
فقالا لا يضر للقاضي ان يثبته الشهود ومجتمعا

لا يتقبل القاضي الترجمة الا من مسلم عدل والواحد لذلك كفى والمشي احوط في قولنا حنف واليه يوسف
وابو حنيفة وابو يوسف قال لا المترم مخمخه لم يرم وجر الواحد مقبول لشرط العدالة والاسلم وكذلك المرأة الواحدة
يكتفي لذلك كما في رواية الاخير ولكن رجعوا الى ان اولي الالباب لا يحيط اقر ولا يثبتوا الحق ويغني للقاضي
ان يخذ كما تباهي اهل العفاف والصلابة ويحتمل صمد كل شئ في قسط على صده لا يبالطها في آخره والخط اعلم
طريقه القاضي وفيه لغتان فخط وقسط وانما يخذ بصحة كل شئ حوط على صده بشرطه وجوده عند كمال
اليه ويحده بادع طلب ويكتب التاريخ لانه قد يفتي في الة عند ضا زعة كخدم والاصل في كنه التاريخ ما روي ان عمر
رضي الله عنهما اراد ان يكتب في التاريخ ان الملوك لا يقبلون اليك ابدا لم يكن مورجا جمع اصحابه وشاورهم في الحكم
ثم اتفقوا على جعلوا التاريخ في وقت البهجة وبقي ذلك الى يومنا

ثم احدث شريح تركية السرقت لاجدثت بالامانة فقال اصدتم فاحذروا فكان يجمع بين تركية السرقة وتركية
العلانية فنبهنا لغير حال الشهود في السرقة بخير الشهود والمركبي ليركوهم على انه غير ان العقنة تركوه بعد ذلك
تركية العلانية واكتفا بتركية السرايا والتسريح على الناس وتوزاع العقنة الى تقع بين المركبي وبعض الشهود في
تركية العلانية اذ امروا بالخروج من المركب فلهذا يكتفي بتركية السرقة في بياننا

واذا اجتمع رباط على تركية ورجلان عدلان على الحق اخذ بقوله لان الذين تركوا اعتمدوا ظاهر الحكم وخفي
عليهم عرفة اللذان جرحا من العاصر الموجب للجرح منه وقد ثبت ذلك كجرحه فان ظهر الشئ في ثياب الحكم

واذا وجدنا في رواية صحيحة فيها شهادة سهد ولا يحفظ انهم سهدوا عند ذلك فله قول الحق
 عليه ان يتذكر في ذلك حتى يتذكر وليس له ان يفتي بذلك ان لم يتذكر وعندنا في يوسف محمد اذا وجد ذلك
 في نسخة تحت خاتمة فليان يفتي به وان لم يتذكر وهذا من نوع رخصة فالقاضي لكثرة اسفارهم ان يحفظ
 كل حادثة ولهذا يكتب وانما يحصل المقصود بالكتاب اذا جاز له ان يفتي على الكتاب عند السبب فان الاثر في
 ليس في سيرة الترخيم النسيان الاثر في الامور المادية فانه في حق من هو معصوم فقال الله تعالى مستوفى
 الامانة والله

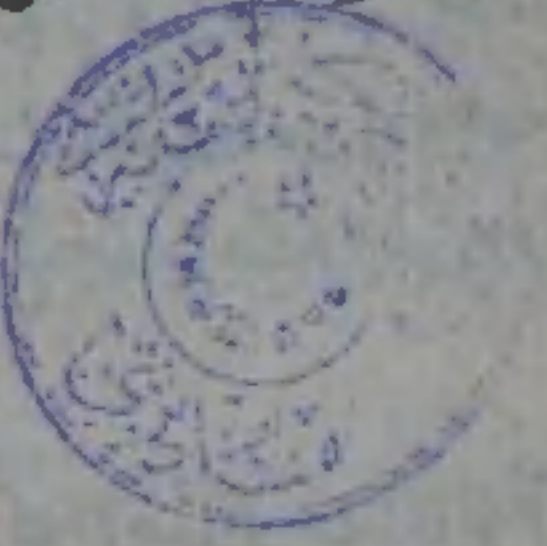
نظر السادة

فذا ان لنا في كتاب قاض سال الذرحاء به البينة على انه كتابه وخاتمة لانه فاب عن القاضي عليه السلام
 الاستهادة شاهد بن ثم يقرأ عليهم ولشهادته على ما فيه في اصل الصحيح ان علم السهد في الكتاب شرط
 لجواز القضاة بذلك وهو قول ابي يوسف الاول لان كتاب القاضي الى القاضي قد شتم على شئ ولا
 يجها ان يفتي عليه غيرها ولهذا انجم الكتاب ومعنى الاحتياط يحصل اذا شهدوا انه كتابه وخاتمة ولا يتناول
 ما هو المقصود لانه من كون معلوم الكتاب هو المقصود وما في الكتاب لا يغير الكتاب والحكم وكتب الخصومات
 لا تشمل على شئ من سواها فلهذا في كتابه اخر على حده

ولا يتقبل كتاب قاضي رست ق او قرة ولا كتاب عاملها لان الممول في كتاب القاضي وقاضي الرضا
 متوسط وليس القاضي ولا يجوز شهادته اهل الدولة على كتاب قاضي المسلمين له على رضى ولا على قضاء
 لانهم شهدون على فعل المسلم وشهادته اهل الدولة لا يكون حجة في اثبات فعل مسلم دونه لان قبول شهادته بعضهم
 على بعض كان للحاجة والفروقة

اذا ذكره احد في العدل واحد قدى العوض كوز للدفني ان يفتي ويكسر به وفي المسحوق لان ذكر الحد في المسحوق
 مقدار السهد به معلوم فان حده وبانجانه حده وجاز ذلك عندنا سيما اذا كان في قول لا يجوز لبقا ونعني بالحكمة
 حين لم يذكر واحد الرابع وقا حاذلك بما لم يذكره الحمد ودالار بعد وفلظوا اجدهم ولكن نقول قد ذكره اكثر الحد
 واقامه الاكثر مقام الحال اصله الشرع

مكرر السهد
 الحد والحد



SÜLEYMANİYE G. KÜTÜPHANESİ	
Seyyid Nazif ef.	
ski 1114 No.	20/3
Tasnif No.	2974